مع الجغرافيا والإنسان
في مصر والعالم

المشروع الفكري عند
مُحمّد ريَاضْ

الأستاذ بكلية الآداب - جامعة عين شمس

إعداد وتحرير: عاطف معتمد

الأستاذ بكلية الآداب - جامعة القاهرة

دار البشير

دار البشير للثقافة والعلوم

مع الجغرافيا والإنسان
في مصر والعالم

الطبعة الأولى
1444 هـ / 2022 م

اسم الكتـــاب: مع الجغـرافيا والإنسان في مصر والعالم
إعـــداد وتحريـر: عاطف معتمد
موضوع الكتاب: سيرة ذاتية
عدد الصفحات: 336 صفحة
عدد المـــلازم: 21 ملزمة
مقاس الكتـاب: 17 x 24
عدد الطبعـات: الطبعة الثانية
رقـم الإيـــداع: 26200 / 2022
الترقيم الدولي: 978 - 977 - 278 - 983 - 2 :ISBN

التوزيع والنشر

دار البشير للثقافة والعلوم

القاهرة - جمهورية مصر العربية
هاتف: 01012355714 - 01152806533
E-mail: elbasheer.marketing@gmail.com
elbasheernashr@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الطبع والنسخ والترجمة محفوظة لدار البشير للثقافة والعلوم، حسب قوانين الملكية الفكرية، ولا يجوز نسخ أو طبع أو اجتزاء أو إعادة نشر أية معلومات أو صور من هذا الكتاب إلا بإذن خطي من الناشر

دار البشير للثقافة والعلوم

©copyrights

مع الجغرافيا والإنسان
في مصر والعالم

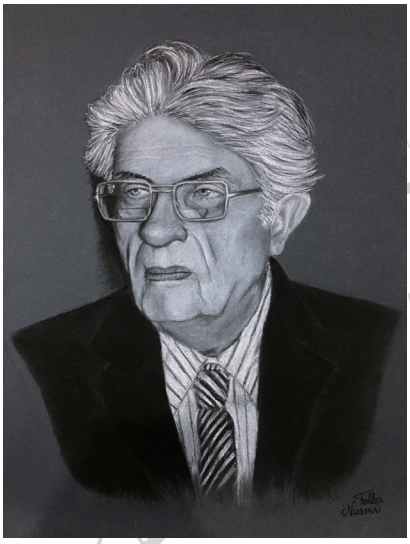

معالم المشروع الفكري عند
محمد رياض

الأستاذ بكلية الآداب – جامعة عين شمس

إعداد وتحرير: عاطف معتمد
الأستاذ بكلية الآداب، جامعة القاهرة

دار البشير للثقافة والعلوم

تمهيد بقلم المحرر

من حُسن تدبير الأقدار أن تمنحنا الحياة فرصة الجلوس وجهًا لوجه أمام محمد رياض. فهذا العَلَم المتفرّد يقدّم لنا حالةً إنسانيةً وعلمية تربو على 73 سنة من العطاء العلمي والفكري المتصل حتى كتابة هذه السطور.

وحين نقول حتى كتابة هذه السطور لأننا احتفلنا هذا الشهر بعيد الميلاد الخامس والتسعين لمحمد رياض، متَّعه الله بالصحة والعافية، وبينما نعرض عليه مسودة هذا الكتاب وجدناه يراجع مقالًا جديدًا يرسله إلى مجلة السياسة الدولية في سبتمبر 2022، في دلالة على ينبوع البحث المتجدد.

وحين نقول 73 سنة من العطاء العلمي نسترجع أول مقالةٍ كتبها بعيدِ تخرُّجه من الجامعة في عام 1949 وتناولت قضايا العنصرية.

ولعلَّ أول عنوانٍ هو في حدِّ ذاته دليلٌ على بذور المشروع الفكريّ عند محمد رياض الذي انشغلَ طيلة مسيرته بالإنسان، بل إن أحد أهمّ كتبه الجامعية المَرجعية سيحمل عنوان «الإنسان».

تأثَّر محمد رياض أيما تأثُّر بأستاذِ الأجيال محمد عوض محمد، وكان رفيقًا له ومريدًا، سواء على المستوى العلمي أو المستوى الإنساني.

يقول محمد رياض إن محمد عوض محمد كان عملاقًا في الجسد يبلغ المترين طولًا وعملاقًا في العلم أيضًا لا يُدانيه أحد.

وكلَّما جلست إلى محمد رياض واستمعت منه إلى علاقته بمحمد عوض محمد تأكَّد لي أنَّه لن يكون للجغرافيا في مصر مستقبل إلا بالخبرةِ العملية للجغرافيين واشتراكهم في الشأن العام والتعدّدية الفكرية وإطلاق العقول للتفكير الخلَّاق في ميادين ثقافية متعدِّدة.

فالجغرافيا تشتبك – شاءت أم أبت – مع السياسة والاقتصاد وتقييم الثروات المائية والمعدنية والخرائط وما تَحويه من تفاصيل وطنية.

وما لم يحدث ذلك فسيكون لدينا مهنيّون فحسب، والمهنيّ هو الذي يتَّخذ الجغرافيا مصدرَ رزقهِ ومحلّ وظيفته، يُنتج أبحاثًا صامتة ويُعيد ترديد مقولاتٍ قديمة أو ترجمة أفكار أجنبية، حديثة نعم، لكنها آمنة ومأمونة غير متقاطعة مع الواقع وتحدياته.

نعرف من محمد رياض أن «محمد عوض محمد» كان أول مصريٍّ يحصل على دكتوراه في علم الجغرافيا، وكان ذلك من جامعة لندن عام 1926، أي في العام السابق مباشرة على ميلاد محمد رياض.

نَفهم من محمد رياض أن حياة هذا الرجل تؤكِّد لك أنه لا يمكن لجغرافيٍّ أن يكونَ بلا هويةٍ سياسيةٍ أو انتماءٍ لأطروحة أيديولوجية يرى منها العالم ويسعى إلى تغييره.

كان محمد عوض محمد وفديًا ومقربًا من الزعيم المصري سعد زغلول حتى أنه نُفي معه إلى مالطا في مارس 1919.

بشهادةِ محمد رياض فإن عوض استغلَّ فترة نفيه في مالطا وتعلَّم أُسس اللغة الألمانية من الجنود الألمان الذين وقعوا في الأسر، كما تعلَّم أيضًا بعضًا من اللغة التركية من العساكر الأتراك المأسورين في ذات الجزيرة.

بعد أن حصل محمد عوض محمد على الدكتوراه من لندن عام 1926 عاد للعمل في الجامعة المصرية وكان زميلًا في هذه الفترة لطه حسين الذي شَغل منصبَ عميد الكلية.

جمعت طه حسين ومحمد عوض محمد علاقة وطيدة واشتركا معًا في تأسيس دار نشر في حي عابدين.

كانت الصداقة عضوية وعلى أُسس من الإجلالِ والتبجيل ولم يكن عوض يذكر طه حسين إلا بصيغة «طه بيه».

كان طه حسين عميدًا لكلية الآداب وكان محمد عوض أول أستاذٍ مصريٍ للجغرافيا فيها.

الصداقة العضوية تعني الانتماء والوفاء وتحمل المسؤولية، ومن ثم حين تعرَّض طه حسين للفصل من الجامعة لأسباب سياسية ونُقل لوظيفة إدارية، لم ينسحب عوض من الانتماء بل تضامنَ مع صديقه ونزل عليه عقابٌ مماثلٌ وصدر أمر وزير المعارف حينها (حلمي عيسى باشا) بترك عوض قسم الجغرافيا وكلية الآداب ونقله للعمل في كلية التجارة وظلَّ بها عدة سنوات حتى عام 1935 إلى أن عاد طه حسين للجامعة مجددًا، والطريف أن محمد عوض محمد استغلَّ هذه الفترة جيدًا وألَّف كتابه المهم «سكان هذا الكوكب».

هذه الأزمات والعثرات كانت تجارب ومعارك ثقافية أنتج فيها عوض أعمالًا مُهمة وتأثر بطه حسين وغيره من كبار الأدباء فترجم عن الألمانية والإنجليزية أعمالًا عديدة في الأدب لعلَّ أشهرها ما نقله عن الألمانية من رائعة جوته «فاوست» التي تجعل الناس لا يتخيَّلون أن المترجم الشهير «محمد عوض محمد» هو نفسه الجغرافي العظيم مؤسّس علم الجغرافيا في مصر.

لم يبقَ عوض في نفيهِ بكلية التجارة بل عاد بقدراته وإمكاناته ليؤسِّس معهدًا عظيمًا في الجامعة هو «معهد الدراسات السودانية» وكانت كلمة السودان حينها تعني إفريقيا، وسيتحوَّل اسم المعهد لاحقًا إلى معهد الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة حاليًا ثم يغيّر اسمه قبل عامين أو ثلاثة إلى كلية الدراسات الإفريقية العليا !

في معهد الدراسات السودانية الذي تعلَّم فيه محمد رياض – وجيل كامل من الجغرافيين المصريين في أربعينيات القرن العشرين في مقدِّمتهم عبد العزيز كامل وصبحي عبد الحكيم – كان محمد عوض محمد مصباحًا منيرًا في الجغرافيا اتَّخذ من نهر النيل (أرضًا وشعوبًا وحضارة) قضاياه العلمية وأرسل محمد رياض لتتبع شعوب النيل الأعلى في دراسات أنثروبولوجية.

كان محمد عوض محمد أيضًا مصباحًا منيرًا في الأدب واللغة وبعضويته في مجمع اللغة العربية وغيره من المؤسسات الثقافية المصرية كان نبعًا لتلاميذه، سواء من درسوا على يديه أو من تبنُّوا مدرسته الأدبيَّة واللّغوية.

منذ تخرّجه من الجامعة، رافق محمد رياض أستاذه عوض في أمسياتهِ في القاهرة أو في رحلاته في السودان، وكان الاقتراب من المعلم القدوة ملهمًا أيّما إلهام، ولعلَّ ذلك سينعكس في تبنِّي وتطوير محمد رياض عديدًا من الأفكار التي ستظهر في كتبٍ وبحوثٍ ومؤلفاتٍ في مسيرته المستقبلية.

الجذور التي يمدّ إليها محمد رياض نسبهُ إلى أسرةٍ كردية (من ناحية الأب) وأخرى شركسية (من ناحية الأم) دليل بالغ أيضًا على فكرةِ تجاوز الإنسان الحدود، والتشارك في الهموم، والاهتمام بالمصير المشترك.

ولد محمد رياض في مصر، وفي القاهرة، وفي حيّ خيرت الواقع اليوم إداريًا في حي السيدة زينب.

المنطقة التي ولد فيها محمد رياض في 1927 والتي كانت تمتدُّ من ميدان لاظ أوغلي وحتى ميدان السيدة زينب كانت تضمُّ عاصمة الحكم الإداري في القاهرة، في هذه المنطقة نشأ الصبي ثم الشاب محمد رياض فيما بين عامي 1927 وحتى سفره إلى فيينا للحصول على الدكتوراه عام 1953.

لاظ أوغلي هو الميدان الذي أعطى اسمه لحي الإدارة والحكم في مصر خلال نحو قرنٍ من الزمان، كانت تلتفُّ حوله وقربه رئاسة الوزارة، ووزارات المالية والحقانية والداخلية والصحة العامة ومجلسيّ النواب والشيوخ، وليس بعيدًا عنه وزارة المعارف العمومية والحربية والمواصلات والأشغال العامة والشؤون الاجتماعية، وفي شارع منصور كان هناك الكثير من الأبنية الحكومية التابعة لوزاراتِ الداخلية والمالية والصحة كمصلحة تحقيق الشخصية ومصلحة الأملاك الأميرية خزانة الدولة ومصلحة الطبيعيات (الأرصاد ومياه النيل) ومصلحة الطبّ الشرعيّ ومصلحة الضرائب وغير ذلك كثير.

وفي الحي ذاته كانت هناك أبنية عامة معظمها علميّ كالجمعية الملكية الجغرافية والمعهد العلمي المصري والجامعة الأمريكية التي كانت أصلًا مقر للجامعة الأهلية المصرية قبل أن تصبح جامعة فؤاد الأول وتنتقل إلى متسعٍ من الأرض في الأورمان

وأبنيةٍ أخرى أبرزها ضريح سعد وقصر الأميرة شويكار الذي أصبح مقرًا لمجلس الوزراء حتى الآن، ومتحف الشمع الذي يَشغل مكانه الآن مركز دعم اتخاذِ القرار.

في أربعينيات القرن العشرين، وحين تفتح عقل محمد رياض كانت القاهرة بتياراتٍ سياسيةٍ متنوِّعة بين ما هو يمين ويساري قومي ووطني، تأثَّر رياض باليسار وكانت لديه في سنوات الدراسة الجامعية أفكار ماركسية.

في سنوات الدراسة الجامعية كان عالم الجغرافيا الرائد الفذّ عباس عمار يدرس مادة الجغرافيا الاجتماعية وكان الطالب محمد رياض يُناقش أستاذه دومًا طارحًا معارضات ماركسية على الأفكار التي تتناولها المحاضرة، كان الأستاذ مهتمًا بالطالب ويُجري نقاشًا موسعًا معه بينما كان بقية الطلاب غير متابعين لكثيرٍ من التفاصيل التي تضمّها تلك الحوارات حول اليسار واليمين والماركسية.

كانت جامعة فؤاد الأول – جامعة القاهرة لاحقًا – ميدانًا خصبًا لأفكارِ اليمين واليسار، وكان أكثر من 50 ٪ من المذاهب المنتشرة فيها مذاهب يسارية واشتراكية بفضلِ ما كان ينشره في مصر آنذاك مركز دراسات الشيوعية الشهير ونشرته الدورية «إسكرا» (والتي تعني الشرارة).

نعرف من حوارنا مع محمد رياض أن جامعة فؤاد الأول كانت تضمُّ مناصرين للأفكار التروتسكية، وأعضاء في الحزب الشيوعي المصري «حدتو».

ويذكر رياض أنه في نهاية الدراسة الجامعية تمكَّنت التيارات الإسلامية ومن بينها الإخوان المسلمين الدخول إلى الجامعة وممارسة عنفٍ ضدَّ اليساريين.

وقد شعر محمد رياض – الماركسي الذي يُشبه ملامح الأوربيين – ببعضِ اضطهاد وخوف من أن يُصيبه أذى من اليمين فلجأ إلى الفيوم حتى هدأت الأوضاعَ التي أدَّى صعود اليمين فيها إلى مساعدة حكومة صدقي للإخوان على حساب الشيوعيين.

بعد عودته من الدكتوراه كان من المفترض أن يكملَ محمد رياض طريقه في جامعة القاهرة لكن جامعة عين شمس كانت قد افتتحَ بها قسم للجغرافيا يترأسه عالم الجغرافيا الطبيعية العظيم حسان عوض، لم يكن رياض يشعر بارتياحٍ كامل

مع كافة زملاء جامعة القاهرة، وقد شجعه على الانتقال إلى عين شمس أن حسان عوض – بكلمات محمد رياض – شخصية أوروبية في المنهج العلمي وطرق البحث، ولا يعرف كثيرون أنه من الأقصر في صعيد مصر.

كان حسان عوض في هذه الأثناء قد تعاون مع أستاذ فرنسي مشهور وسافروا إلى سيناء وركبوا الجِمال ودرسوا جيولوجيتها وجغرافيتها الطبيعية بأفضل ما يكون.

بمجرد حصوله على الدكتوراه وتعيينه في الجماعة تلقَّى محمد رياض عروضًا مغرية لترك التدريس والانضمام إلى العمل الصحفي، وجاءته عروض من الأخبار والأهرام.

علينا أن نستحضرَ مكانة الصحافة في الخمسينيات باعتبارها قرينًا موازيًا للتعليم وليس نوافذ إعلام متراجعة المستوى كما هي عليه اليوم.

ولكي نقدر أهمية العمل الصحفي آنذاك يمكننا الاستشهاد بواقعةِ سفر محمد رياض مندوبًا عن وكالة أنباء الشرق الأوسط إلى الكونغو ومقابلة باتريس لومومبو وكتابة تقرير عن تلك البلاد للصحافة المصرية.

كان محمد رياض المتخصِّص في الشأنِ الإفريقيّ والحاصل على دكتوراه عن الشلُك في السودان والذي جاء من فيينا حيث التيارات الفكرية اليسارية أيضًا، كل ذلك كان دافعًا لأن تنظر الصحافة إلى محمد رياض باعتباره خبيرًا في الشأن الإفريقي.

ولا بدَّ أن نتوقَّف هنا وقفةً مهمة في تحليلِ الأسلوب العلميّ الذي يكتب به محمد رياض في أعماله التي تزيد بالعشرات ما بين كتاب وبحث ومقال.

لا تخطئ العين المدرّبة انتصار اللُّغة السَّهلة والمصطلحات البسيطة على كتابات محمد رياض، صحيح أنه لم يكن يكتب كتابة لعوام القرَّاء لكنه في نفس الوقت لم يكن يكتب كتابةً نخبوية مستغلقة على المتخصِّصين، تَأتي كتابات محمد رياض في منطقة وسطى تأخذ المعلومة الأكاديمية وتصيغها بطريقةٍ بسيطةٍ ولغةٍ سهلة.

كما لا تخطئ العين أن محمد رياض يتبنَّى في كتاباتهِ منهج طرح الأسئلة أكثر من إصدار الأحكام الحتمية، ولعلَّنا هنا يمكننا أن نقارنَ مثلاً بين منهجه ومنهج جمال حمدان.

كان جمال حمدان يسبق محمد رياض بسنةٍ واحدةٍ في قسم الجغرافيا، وقد تعاصرا معًا في مناسبات عديدة، والمدهش أنه رغم أن رياض كان صاحب انتماءٍ يساري وماركسي إلّا أن الجامعة لم تكن تعرف عن جمال حمدان أية انتماءاتٍ سياسية أو مذاهبَ فكرية.

يتذكَّر رياض زميله حمدان الذي كان مكبًا فقط على الدرس، حتى أنه كان لا يفعل شيئًا سوى الإحاطة بالمراجع وقراءة كل ما يقع تحت يديه من كتب، كان محمود أمين العالم – الفيلسوف المصري الشهير – في سنوات دراسة محمد رياض وجمال حمدان أمينًا لمكتبة قسم الجغرافيا، وكان ينظّم جائزةً سنويَّة لأكثرِ الطلاب استعارةً للكتب، وكان حمدان هو الفائز بهذه الجائزة في كثيرٍ من الحالات.

ومع ذلك، لم يبدِ حمدان أية توجّهاتٍ أيديولوجيةٍ أو سياسية، وعلى الأرجح فإن حمدان «سار» مع طبولِ القومية العربية منذ عهد عبد الناصر وكانت وَقوده في دراسةِ الاستعمار والتحرير وقارة أفريقيا وغيرها من الموضوعات التي ظهرت في مشروعه الفكريّ عن شخصية مصر.

لا يتَّفق محمد رياض مع أطروحة «عبقرية المكان» ذلك لأن لكل مكانٍ عبقريته باختلاف الأزمنة، لا توجد تفرّدات وخصوصية وعبقرية دائمة في كل زمانٍ.

يتحفَّظ محمد رياض كثيرًا على مسألة الحتم في التفسير والتحليل، ولعلَّ ذلك هو المقابل والنقيض لمنهجِ حمدان.

حين تقرأ محمد رياض تجد دومًا عرضًا للفكرة ومعها عديد من الأسئلة ليس عجزًا عن طرح إجابةٍ شافيةٍ بل رغبةً في فتح الباب أمام مشاركين آخرين ومفكِّرين آخرين وكتاب وربما حتى القارئ نفسه.

يحتاج منهج محمد رياض إلى قارئ مستقل وليس إلى قارئ عالة أو تابع للكاتب، الطريقة الحتمية تعلم القارئ الاستسلام وتُعطيه خلاصة الفكرة والحكم النهائي دون أن تتركَ له مجالًا للنقدِ والتفكير.

وخلافًا لمنهج حمدان القائم على الفكرة ونقيضها، والتقابل بين اليمين واليسار، ثم الوصول بالحكَم النهائي الأقرب إلى قوانين شاملة يقوم منهج رياض على عرضِ المعلومات والإحصاءات مع تحليل وربط ورؤية مستقبليَّة وطرح بعض الأسئلة.

محطات البحث العلمي:

خلال رحلة الإثمار التي تجاوزت سبعين عامًا قدَّم محمد رياض نحو 90 عملًا أكاديميًا منشورًا، منها (20) كتابًا و (44) بحثًا بالعربية (23) بحثًا بالإنجليزية، ونحو 230 إسهامًا بحثيًا نشر في صورةِ مقالات بجريدة الأهـرام، والأهرام الاقتصادي، ومجلة الديموقراطية، ومجلة السياسة الدولية، وروز اليوسف ومجلة الهلال الشهرية وجريدة المصري اليوم.

ويُمكن تقسيم مسيرة محمد رياض الفكرية إلى خمسة مراحل:

- أولًا الأفريقانية :

أيّ الاهتمام بالشأنِ الإفريقي منذ تخرّجه في الجامعة عام 1949 وحتى حصوله على الدكتوراه في 1956 ومتابعة القضايا الإفريقية في العمل البحثي والصحفي، ومكن اعتبار خمسينيات القرن العشرين هو العقد الشاهد على هذه المرحلة.

وقد امتدَّت وتداخلت هذه المرحلة مع المرحلة التالية التي ستشهد الإعارة إلى بيروت، حتى عام إلى 1968 وركَّزت على موضوعات حركة التحرر الأفريقي، وتوِّجت بكتابين هما «الاقتصاد الأفريقي 1963» و«أفريقيا: دراسة لمقومات القارة 1966»(طبعات متعدِّدة) وان ظلَّ لهذا الميدان اهتمام ظهر في «لزراعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا» عام 1971.

وعلاوة على المقالات والبحوث حصد محمد رياض خلال هذه الفترة زيارات ميدانية في كل من السودان الشمالي حول مثلث الخرطوم وشمال كردفان ومنطقة قبيلة الشُلك حول ملكال في السودان الجنوبي حاليًا، وفي غانا داخل إقليم الكاكاو في أشانتي وقلاع تجارة الرقيق الأوربية على ساحل خليج غانا، وفي الكنغو حول كينشاسا.

- ثانيًا الأنثروبولوجيا المصرية:

وتمت معظمها في عقد ستينيات القرن العشرين وفيها درس قبائل العبابدة في كل من الصحراء الشرقية ووادي النيل، كما شملت دراسات ميدانية لسكان جنوب

مصر اقتضت دراسات للهوارة والفرجان وقبائل وسط الصعيد الليبية الأصل في مراكز بنى مزار وسمالوط ودشنا، ودراسة العبابدة والجعافرة في الأقصر وادفو وكوم أمبو ومرسى علم والنوبة الشمالية، ودراسة النوبة القديمة قبل التهجير اقتضت ثلاث دراسات ميدانية مطولة في كل التجمعات النوبية الثلاثة من الشلال شمالا إلى توشكى و أبو سمبل جنوبا.

- ثالثا: المؤلفات المرجعية في الجغرافيا البشرية

وبدأت هذه المرحلة مع الإعارة الأولى إلى جامعة بيروت (1964 –1967). وتركزت على توفير مراجع أصولية في مجال دراسات الجغرافية البشرية: ولا سيما في الجغرافيا الاقتصادية للقارة الإفريقية.

وقد استكملت موجات هذه المرحلة مع الإعارة الثانية إلى جامعة بيروت (1971 –1975) إعارة بيروت الثانية. وشملت استمرار النشر في الكتب العلمية الجامعية الأصولية. ولا سيما في مجال جغرافية النقل والجغرافيا السياسية، والعالم القطبي، والشرق الأوسط، وكتاب الإنسان دراسة في النوع والحضارة (1972).

وفيما بين الإعارتين (1967–1971) عمل محمد رياض في جامعة عين شمس، وهي سنوات مهمَّة للغاية تمثّل بداية مشروع لم يكتمل عن جغرافية مصر والقاهرة بسبب قُصر الفترة الزمنية (4 سنوات) والاستعداد للعودة مجددًا إلى بيروت، وفي هذه المرحلة شهدنا بعض أبحاث عن القاهرة والوادي الجديد وجغرافية مصر، وسيعود محمد رياض لاحقًا لإكمالها.

- رابعًا: دراسات خليجية.

عاد محمد رياض من إعارتهِ الثانية إلى بيروت في عام 1975 ولم يبقَ في جامعة عين شمس سوى سنوات محدودة، ربما عامين أو ثلاثة، وقَبل بعدها عرضًا لرئاسة قسم الجغرافيا في جامعةِ قطر، وهناك أمضى فترةً طويلة متَّصلة زادت عن 12 عامًا (من نهاية السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات)، ويمكن تسمية هذه الفترة باسمِ فترة

الدراسات الخليجية (1980 – 1990)، وجاء ذلك خلال تدريسه ورئاسته قسم الجغرافيا في جامعة قطر، وهناك انصبَّ اهتمامه على ظاهرة التحضُّر ونمو مدن البترول السريع وآثاره البيئية الضارَّة، ونشأة نظام الدولة ذات المزيج القبلي الموروث والبيروقراطي الجديد مع صياغة تركيب مجتمعي وقيمي جديد، ونشرت أبحاث هذا الميدان في أربع أوراق باللغة الإنجليزية وثلاثة أوراق بالعربية.

إذا ضَممنا سنوات بيروت والدوحة يمكن القول إن محمد رياض أثمرَ في العالم العربي 20 عامًا وهي فترةٌ طويلةٌ للغاية من مسيرته العلمية، ويمكن أن نقول إنَّها فترة مخصومة تقريبًا من تركيزِه على البحوث والكتب المتعلِّقة بمصر ولكنها في ذات الوقت أفادت المكتبة الجغرافيا العربية بعددٍ بالغ الأهمية من المؤلّفات والبحوث القيمة.

وعـلاوة على البحوث والدراسات حصد محمد رياض معلومات من الزياراتِ الميدانية وجمع معلومات من الدرجةِ الأولى في المشرق العربي لا سيما في لبنان وسوريا والأردن والعراق، وفي الجزيرة العربية لا سيما في شرق السعودية وإقليم عسير المتاخم لليمن، وفي نطاقِ الخليج العربي دراسات مطوَّلة في قطر ودولة الإمارات من ساحلها الشمالي على الخليج العربي إلى ساحلها الجنوبي على خليج عمان وفي سلطنة عمان من شبه جزيرة مسندم في الشمال إلى إقليم صلالة في أقصاها جنوبًا على المحيط الهندي.

- خامسًا: جغرافية مصر والقاهرة.

ورغم أن محمد رياض وضع أولى بحوثه عن مدينة القاهرة في عام 1969 في بحث حمل عنوان «القاهرة : **دراسة تمهيدية للنمو العمراني وخطـة المدينة**» بمجلة حوليات كلية آداب، بجامعة عين شمس إلَّا أنه انقطع تقريبًا عن حالة القاهرة ومصر لمدة 20 سنة حتى عاد إليها منذ عام 1990 مخصصًا السنوات الثمينة الناضجة من عمره لها ولا سيما خلال الثلاثين سنة التالية (1990 وحتى 2020) فاهتمَّ بإعادةِ التقسيم الإداريّ المصريّ ومشكلات المدن الجديدة، والقاهـرة وأفكار نقل العاصمة

السياسية، والمشروعات العمرانية الجديدة في مصر ومشكلات النوبيين، ومشكلات الشرق الأوسط ومياه النيل، والزراعة المصرية، وعشرات الأبحاث حول مشكلات القاهرة التخطيطيَّة والمرورية والكباري العلوية ونفق الأزهر، وعشوائيات القاهرة.

وقد توّج ذلك بكتاب «القاهرة: نسيج الناس في المكان والزمان ومشكلاتها في الحاضر والمستقبل»(طبعتين2001 و2007) وكتاب «مصر: نسيج الناس والمكان والزمان» (2008) ونسيج مصر في المكان والزمان (2012) وأخيرًا كتاب اقتصاديات المجتمع المصري (2016).

الفصل الأول

محمد رياض
ملامح من السيرة الذاتية

- المولد والنشأة.
- بيتنا.
- مدرستي.
- في الجامعة.
- العودة لمصر: الصحافة والجامعة.
- كوثر عبد الرسول.
- أسفار ورحلات.
- موجز الإسهامات العلمية.
- الحي والسكن.
- الحركة والانتقال.
- من المدرسة إلى الجامعة.
- من النمسا إلى السودان.
- الإعارة لجامعتي بيروت والدوحة.
- خريطة الاهتمام.
- أبنائي.

خلال عامي 2021–2022 جلس المحرِّر إلى محمد رياض في ثمان إلى عشر مرات، دامَ كل منها ساعتين إلى ثلاثة، وقد سألته عن عديد من المسائل فأجابني بما سمحت به ظروفه الصحية، وقد دوَّنت خلفه كثيرًا من الأفكار، وزوَّدني بما خطَّت يداه عن مسيرتِه الحياتيَّة في ملاحظات كان قد كتبها دونَ أن ينشرها.

وقد جَمعت ما دوَّنت منه بخط يدي وما كتبه بنفسه، وصغت منه هذه الصفحات التي تمثّل مراحل من سيرتِه الذاتية.

وقد حَرصت على أن تأتيَ بصيغة المتكلّم، متحدثًا فيها محمد رياض عن نفسه وقريبًا من القارئ.

المولد والنشأة:

ولدت في 18 سبتمبر من عام 1927، ونشأت في حي محوره شارع خيرت الممتدّ بين ميدان «لاظ أوغلي» وشارع الكومي الصغير الذي يقود إلى ميدان السيدة زينب عبر قناطر السباع، وكانت تلك القناطر قد أقامها السلطان بيبرس فوق مسار الخليج المصري منذ زمنٍ بعيد.

يتقاطع مع خيرت شارعان هما يعقوب وجامع الإسماعيلي اللذان يمتدَّان بين شارع نوبار غربًا ونهاية شارع عماد الدين (محمد فريد حاليًا) شرقًا، والذي يمتدُّ باسم الناصرية حتى شارع الكومي عند مدرسة السنية –أول مدرسة للبنات في مصر– ومن ثم لميدانِ السيدة.

وتشغل مدرسة السنية حتى الآن قصر حسن كاشف أحد كبار المماليك، وكان القصر قد استخدمته الحملة الفرنسية وكذا بيت ابراهيم السناري الملاصق له مركزًا

للبحث العلمي للعلماء الذين أتى بهم نابليون إلى مصر، بينما كانت إقامة العلماء في قصر قاسم بك القريب، والذي هدم فيما بعد وعلى الأغلب تحتل دار الهلال الصحفية الحالية جزءًا من أراضيه بشارع المبتديان[1].

كانت منطقة خيرت تضمُّ بيوتًا لبعض أُسر من كبار الملاك في الشرقية والفيوم وأسيوط وكبار ومتوسطيّ الموظفين أو ضباط الجيش والشرطة.

وكان من بين تلك البيوت بيت كبير لعلي باشا أحمد، ورمزي بك، وحفني بك محمود شقيق محمد باشا محمود، وبيت خيرت الختام (جدّ عمر خيرت الموسيقار المشهور حاليًا) وقد سمّيَ الشارع باسمه لأنه كان رئيس لجنة الوفد المصري بالمنطقة.

وكان في الحيّ بيت بسور عالٍ يَحجب حديقةً صغيرةً ونافورة في بركةِ مياهٍ وغزالة صغيرة تمرح حرةً حول البركة وأعشابها، ولا تخشى زوَّار البيت، يملكه الأستاذ معبد أحد وجهاء أبشواي بالفيوم.

وبين حديقة رمزي بك الكبيرة وبيت خيرت الختام كان هناك بيت لجدّ والدي (حسن قاسم أورفالي) مأمور مركز الزقازيق، في الفترة التي مرَّ بها أول قطار في احتفاليةٍ رسميةٍ بالمحطة خرجت بعده نكته تقول: «الشراقوة عزموا أول قطار يمرّ في محطة الزقازيق».

(1) يستطرد هنا محمد رياض معربًا عن رأيه بشأن الحملة الفرنسية قائلًا: « مجيء علماء مع جيش محارب أمر مناقض للفكر العسكري آنذاك، لكنه يمكن أن يؤخذ على اهتمام نابليون بما كان دائرًا بين علماء مجامع العلوم الأوربية حول أهمية مصر تاريخيًا واستراتيجيًا، وإذا صحَّ افتراضنا هذا فهو يقودنا إلى تأكيد بعض الأفكار التي تقول إن نابليون ربما كان يهدف إلى إقامة كيان سياسي بصورةٍ ما في مصر والشرق الأوسط سواء يرأسه هو أو لحساب فرنسا، وثمَّة دليلٌ آخر يأتي من السؤال: لماذا كان الأدميرال نلسون يفتّش وراء الحملة الفرنسية البحرية في البحر المتوسط؟ فرنسا في ذلك الوقت لم تكن منافسًا لبريطانيا، بل كانت في مخاض تشكيل جمهورية بعد حمام الدم في باريس وبالتالي لم تكن في حالة تنافس مع مساعي الاستعمار الإنجليزي في المحيط الهندي، بل كان اهتمامها بالدرجةِ الأولى هو الحفاظ على الثورة ضدّ الدول الملكية المجاورة (النمسا وبروسيا وبريطانيا) التي كانت تعدّ الجيوش لسحقِ الثورة الفرنسية وأي ثورةٍ ضد النظام الملكي في أوروبا.

وإذا كانت جدَّتي لأمي شركسية، فإن جدّي لأبي من عائلةٍ كردية، أملاك جدّ أبي تقع في «ديار بكر» وفي بلدة «أورفا» في تركيا على حدودِ سوريا، وكلها منطقة كردية، ويُنسب الشخص لهذه البلدة فيقال عنه «الأورفالي».

الحي والسكن:

في هذه المنطقة جامعان من العصر المملوكي هما الإسماعيلي وقانيباي الرمّاح إلى جانب جامع السيدة زينب، الذي أخذت وزارة الأوقاف في توسعتهِ أو بإعادةِ بنائه.

لم يكن بكل البيوت آنذاك صرف صحي بل نزح «الباكبورت» سنويًا مرة أو أكثر حسب حجم الاستخدام، وكذلك لم تكن الكهرباء قد وصلت إلى كلِّ أحياء القاهرة، ومن ثم كانت الشائع استخدام مصابيح الجاز من أحجام تبدأ من 5 إلى 25 أو أكثر، وقد نسيت الأرقام لبعدِ الزمن.

كانت البيوت تحصل على مياهِ الشرب المبرّدة بطريقين، أشيعها نظام المشربيات البارزة عن الجدار الخارجي قليلًا مغطاة بأخشابٍ محفورة هندسيًا تسمح بتمريرِ الهواء على صينية كبيرة، رصَّت فيها القلل الفخاريّة يتوسّطها زير بحجم أكبر، مما يعطي مياه حقًا مبرّدة طبيعيًا بهندسةٍ معماريةٍ بسيطة.

والثاني بعد نجاح كثيرٍ من النجارين والمشتغلين بالمعادن في صنع ثلاجة خشبيَّة مبطَّنة بصفائح معدنيةَ وداخلها أنابيب متعدِّدة ملتوية في شكلِ حرف «يو» الأجنبية توضع فوقها ألواح من الثلج تبرّد مياه الأنابيب التي تنتهي بحنفيةٍ خارج الثلاجة.

بيتنا:

كان البيت الذي ولدت فيه ملكًا لجدّي لأبي لم أرهُ لأنه توفي مبكرًا قبل زواج أبي لهذا أتذكَّر جدَّتي حين كانت أمي تزورها في أيام الشتاء فيجلسنَ حول مدفأةٍ نحاسية ضخمة ذات جمر دائم وفوقه «كنكة» قهوة كبيرة يتحدثنَ ويحكينَ بلغةٍ لا أفهمها، وتدور بينهن فناجيل قهوة عديدة، وكنت أحظى بارتشافِ بعض القهوة في طبق فنجال من يدِ هذه الجدَّة أو الأخرى وكنت في الثالثة والرابعة من العمر أجلس في

حضنِ الجدَّات بينما أمّي تشرف على «قدم خير» وغيرها من المساعدات في واجباتهن اليوميةِ من تنظيفٍ وإعداد الطعام.

البيت كبير المساحة من طابقٍ واحد، به ستّ غرفٍ وصالتان، بإحداهما فوتوغراف من خشب «موجنة» وفوقه بوق كبير لتوجيهِ الصوت ومنافلة لشحن زمبرك مشغّل الأسطوانات كنت مولعًا به لما يبعثه من موسيقى وطرب، فضلًا عن حمامين ومطبخٍ رئيسيّ وآخرٍ صغير ملحق بغرفةِ المسافرين.

أما الطابقِ الأرضي، فيشمل حُجرة استقبال الرجال ومخازن واسعة وراء امتداد أربع دكاكين مؤجَّرة أتذكَّر منها النجار وعاملين من الشبان يتدربون على أصول النجارة، ودكان لتخديم الخادمات، يجلسن وراء ستار خلف مكتب ودولاب ذو أبواب زجاجية به الكثير من أوراق اتفاقات توظيف العاملات، ودكان آخر لبيع الحصير.

تدريجيًا كثير من البيوت الكبيرة، كقصر علي أحمد، بيعت بعد وفاة أصحابها أو انتقالهم لحي آخر ومن ثم شاهدت عمائر جديدة تبنى معظمها لا يزيد عن ثلاثة أو أربعة طوابق فوق السلاملك.

الحركة والانتقال:

كانت وسيلة الانتقال الرئيسية في شارع خيرت هي خط الترام الذي يأتي من السيدة إلى لاظ أوغلي وعابدين وعبد العزيز إلى العتبة الخضرة ومنها إلى اتجاهاتٍ كثيرة حيث كانت القاهرة تتميَّز بشبكةِ ترام جيدة من وسط البلد إلى شبرا في الشمال ومصر عتيقة في الجنوب والجيزة والأهرام غربًا والعباسية إلى الشمال الشرقي، فضلًا عن خط حديد حلوان ينتهي في باب اللوق و مترو مصر الجديدة يبدأ من شارع عماد الدين في حي المسارح آنذاك إلى الضاحية الجديدة.

وكان الأوتوبيس (شركة ثورنوكروفت الانجليزية) يعافر في المنافسة مع شبكة الترام ذات رأس المال البلجيكي.

تشجير الشوارع ورعايتها وريّها كانت إحدى مهام حيوية لبلدية القاهرة لأن معظم الناس يمشون على الأقدام في المسافات المتوسطة؛ لهذا كان تظليل الشوارع بالأشجار من لزوميات القاهرة مقابل ركوب الترام للمسافاتِ البعيدة.

كان لدى بعض الأغنياء عربات الخيل الخاصة بهم (حنطور) تستخدم على الأخصّ لحركة الحريم وبالتالي كان في بيوتهم مكان لتجريج العربة والحصان، الآن أتذكَّر أن المخزن الأرضي الكبير في بيتنا كان يسمى الجراج – فربما كان كذلك أيام الجد، ثم تحولت واجهته إلى الدكاكين سابقة الوصف، وبقي الاسم على غير مسمى، وكان في بعض الشوارع مواقف لعربات الخيل تؤجر لمن يريد، مثل التاكسي اليوم.

مدرستي:

كانت المبتديان هي أشهر مدرسة آنذاك، واسمها يعني تلاميذ المدرسة الابتدائية في عصر محمد علي، وأصبحت فيما بعد تسمى مدرسة السنية، وهي أول مدرسة للبنات في مصر والبلاد العربية، وتشغل هذه المدرسة حتى الآن قصر حسن كاشف أحد كبار المماليك.

وقد تعلمت في البداية في روضة أطفال في شارع نوبار لمدة عامين ثم في مدرسة عابدين الأميرية بشارع نوبار بين 1935 1940– وكانت تحتل بيتًا وحوشًا داخليًا كبيرًا أمام وزارة الحقانية، وكان هذا البيت في الأصل دار الزعيم مصطفى كامل ومقرّ حزبه السياسي وفيه عاش ومات، وأتممت الدراسة الثانوية عام 1945 في مدرسة الخديوي اسماعيل الثانوية أيضًا بشارع نوبار، وكلها كانت تقع غير بعيد من بيتنا على ناصية شارعي خيرت ويعقوب.

في الفترة المدرسية كنت أهوى التجوال، سواء القريب في جزيرة الزمالك وقصر النيل، وفي المساء أتطلع إلى صفحة السماء والفلك، وفي بعض المرات كنا نسافر لزيارة عمتي في الفيوم.

من المدرسة إلى الجامعة:

كانت وزارة المعارف في أواسط القرن 20 تنظم مسابقات في عدة علوم بالاشتراك مع أساتذة الأقسام بكليات جامعة فؤاد الأول تعلن في الصيف لطلبة الثانوية العامة، وكانت مكافأة النجاح حصول الطالب على مجانية التعليم بالجامعة، سجلت اسمي دون استشارةِ أحدٍ في مسابقة الجغرافيا (كانت تتناول موضوعين عن النموّ الزراعي في مصر والثاني عن السودان ومشروعات النيل).

قضيت كل أشهر الصَّيف بين المتحف الزراعي بالدقي، ومتحف القطن بالجزيرة، والكتبخانة بباب الخلق، وأمضيت هذه الفترة أقرأ وأنقل وأكتب ملاحظات وجداول حول الموضوعين، عقد الامتحان التحريري في أكتوبر 1944 وفي يناير 1945 أعلنت النتيجة وموعد الامتحان الشفوي للناجحين في التحريري، أذكر أن مدرسة الخديوي اسماعيل نالت ثلاثة مراكز أولى في كل من الجغرافيا والفيزياء والرياضيات بين جميع مدارس مصر.

وبالكاد كان ناظر المدرسة شبه مصدق أن تجمع مدرسته هذا التفوق الذي تمَّ برغبة الطلاب دون أن يحثّهم أو يساعدهم أساتذة المواد الدراسية، خاصةً وأن تلك السنة كانت أول سنة للناظر بعد تغير النظارة الذي تجريه الوزارة كل حين.

كان المتقدِّمون في مسابقة الجغرافيا في تلك السنة تسعة طلاب من مدارس القطر، لم ينجح في التحريري سواي وقابلت في الامتحان الشفوي أ.د مصطفى عامر رئيس القسم والدكتور عباس عمار الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للشؤون الاجتماعية ثم مديرًا لمنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة في جنيف.

في الجامعة:

نجحت بامتيازٍ في سنوات الدراسة الأربعة كنت خلالها نشطًا ثقافيًا وسياسيًا أميلُ إلى الحركات اليسارية، بينما لم يكن لأي زميلٍ توجّه سياسي معين، وثقافيًا كوَّنت بالقسم جماعة الجرامافون للموسيقى الكلاسيكية في سنوات 1946-1949

مع تكوين صلات احتفالية مع جماعة الجرامافون بكلية التجارة أنشأها أ.د عز الدين فريد، وكنت أعرفه بحكم كونه جار لنا بشارع يعقوب.

كانت الدفعة في قسم الجغرافيا تضمُّ نحو 18 طالبًا وطالبة من بينهم الزملاء صبحي عبد الحكيم وإجلال السباعي وكوثر عبد الرسول ويسبقنا بسنةٍ واحدة الزملاء جمال حمدان وصفي الدين أبو العز وصلاح الشامي.

وبعد الليسانس التحقتُ مع بعض الزملاء والزميلات بمعهد الدراسات السودانية الذي أنشأه أ.د محمد عوض محمد عام 1949 كدراسةٍ عليا لمدةِ سنتين لأيّ خريج جامعي من أي تخصص (علوم، هندسة، طب، تجارة، إقتصاد، آداب). وأثناء دراستنا في المعهد نَمت ميول عاطفية انتهت إلى زواجي بالزميلة كوثر عبد الرسول.

وخلال دراستنا في المعهد، سافرت أول مرةٍ إلى السودان مع معهد الدراسات السودانية، فكانت الرحلة إلى السودان عبر السكة الحديد مع د. محمد عوض محمد فوصلنا عبر وادي حلفا إلى الخرطوم ومن هناك إلى ولاية كردفان حيث زرنا كوستي والأبيض.

بعد التخرج... بعثة إلى النمسا:

بعد زواجنا في 1953 أصبحنا نخطوا معًا في مسارٍ علمي من الدبلوم إلى الدكتوراه (1956) والتدريس بالجامعات والترقّي معًا من مدرّس (1957) إلى أستاذ مساعد 1963–1964 ثم أستاذ 1970–1971، وكذلك المشاركة في البحوث الميدانية الخمسة: اثنان 1960–61 لأماكن توطن بدو العبابدة في صعيد مصر الجنوبي وثلاث دراسات في بلاد النوبة في 1962 و 1963 قبل تهجير النوبيين إلى كوم أمبو.

في 1951 عينت معيدًا بمعهد الدراسات السودانية وتوثَّقت علاقاتي بأستاذي محمد عوض وأساتذة ومحاضرون بالمعهد من أساتذة علم المصريات، كالدكتور عبد المنعم أبو بكر والدكتور أحمد فخري وخبراء الدراسات المائية من وزارة الأشغال، وأساتذة جغرافيين مثل د. سليمان حزين، ومن التاريخ مثل د. حسن عثمان الذي ترجم الكوميديا الإلهية لدانتي استغرقت بضعة سنوات من بحوثه حول جذور عصر النهضة الإيطالية.

في 1953 حصلت على بعثةٍ دراسيةٍ من جامعة القاهرة لدراسةِ الدكتوراه بمعهد الأنثرولوجيا بجامعة فيينا وحصلت زوجتي على إجازة مماثلة لمصاحبةِ الزوج من وزارة المعارف. سافرنا بحرًا إلى فينيسيا وبالسكة الحديد إلى فيينا، كانت الدراسة هناك نقلة كبيرة فالمحاضرات محدودة ويمكن تغييرها كل فصلٍ دراسي، باتفاقٍ مسبقٍ مع أستاذ لموضوع مختار يخدم تخصُّصه.

معظم العمل يقوم به طالب الدراسة العليا فيقدم بحوثًا تناقش في المعهد وتنشر مجلة المعهد نصف السنوية، إلى أن يسمحَ الأستاذ المشرف للطالب ببدءِ دراسته لموضوع الدكتوراه يقدِّمه الطالب بعد إجراء دراسة ميدانية لمدة نحو ست أسابيع... كان لهذا المعهد سمعةً دولية ولم يكن عدد الطلاب يتجاوزون 10-15 في الفصل الدراسي الواحد.

أكثر من نصف الطلاب ليسوا نمساويين بل كنت أنا وزوجتي من مصر، وزميل تركي وزوجته وفنلدية ابنة أستاذٍ في جامعة هلسنكي، واثنان قساوسة من هولندا للتدرب على العمل التبشيري في مجتمعاتٍ يعض المستعمرات بتوسيع ثقافتهم علميًا، وطالب أمريكي من تكساس، وطالبان من إيطاليا، و«غوث الأنصاري» طالب من الهند، وكانت علاقتنا قد توثَّقت به بتوصيةٍ من رئيس المعهد حين مرض «غوث» فأرسله إلى طبيبه الخاص، وطلب مني أن أراعيه باعتبارنا مسلمين واستمرَّت علاقتي معه بعد أن أصبحَ أستاذًا بجامعة بغداد وتزوَّج أستاذةً عراقية كانت بالصدفة شقيقة أستاذ جغرافي تعرَّفت عليه فيما بعد.

من النمسا إلى السودان:

وخلال البعثة سافرت من فيينا في صيف 1954 للدراسة الميدانية لقبيلة الشلوك بجنوب السودان كموضوع رسالتي للدكتوراه.

ولقد صادفت في الخرطوم متاعب ومصاعب دامت أسبوعين للحصول على تصريح كتابيٍّ من وزارة الداخلية السودانية للسفرِ إلى الجنوب، وذلك بعد أن طلب الوزيرُ مقابلتي للتعرُّف على ماذا أريد ولماذا الجنوب؟!

يسمَّى هذا الحذر ضدَّ الأنثروبولوجيين عقدة كيم[1] لأن البحث الأنثروبولوجي يقتضي مقابلات مع عامة الناس وهو ما لا ترحب به السلطات المحليَّة.

وصلت مدينة ملكال بالباخرة النيلية وقابلت حاكم الولاية وكان كوزير الداخلية من حزب لا يحمل أية بادرةٍ طيبة تجاه أي مصريّ لاعتبارات سياسية، فقد كان السودان يستعدُّ للاستقلال عن الحكم المصري الإنجليزي (يناير 1956).

كان التصريح مفتوحًا للحركة داخل ولاية النيل الأعلى لكن الحاكم شطب ذلك وجعله للحركةِ داخل مدينة ملكال فقط مهددًا بالقبضِ عليَّ إذا تجوَّلت خارجها.

ولمدةِ أسبوع كان مأمور شرطة كودوك بمنطقة الشلوك يحضر صباحًا عندي – بأمرِ الحاكم – في بيت الضيافة التابع للريّ المصريّ ويمكثُ للظهر يراقب ماذا أفعل، كان معي أجهزة قياس أنثروبولوجية استعرتها من معهد الدراسات السودانية بالقاهرة، استخدمتها يوميًا طوال الأسبوع في إجراء وتسجيل القياسات المترية للرأس والوجه (بدون الفكّ الأسفل) وطول القامة والقامة الجالسة وغيرها من القياسات لأفرادٍ من الشلوك، يأتون حسب طلبي ودون أي كلمةٍ أعطي كل فردٍ ريالًا ويأتي غيره.

بعد الأسبوع حيّاني مأمور كودوك عائدًا لعمله بعد أن اطمأنَّ الحاكم أن عملي لا يشمل حديثًا مع الناس ولهذا قلَّل الرقابة مما سمح لي بضعة مراتٍ عبور النهر خلسةً في قوارب الري المصرية والتجوّل في قرى شلكاوية مع مترجم شلكاوي يُجيد العربية، وخلال أربعة أسابيع حصلت على معلوماتٍ مباشرة كافيةً لاحتياجي فعُدت للخرطوم ومنها للقاهرة.

---

(1) شاعت عقدة كيم Kim بين الأنثروبولوجيين نقلًا عن قصة Kim كتبها الشاعر الشهير روديارد كيبلنج (المولود في الهند) أوائل القرن العشرين عن شابٍ يعمل لحساب المخابرات البريطانية يتخفى في صورة باحث أنثروبولوجي للحصول على معلوماتٍ عن القلاقل السياسية شمال الهند (أي التبت الصينية) ومن ثم سمّيت حساسيات بعض الحكومات ضد أبحاث يقوم بها الأنثرولوجيون عقدة كيم كما حدث لي في السودان .

وبعد أيام كنا في فيينا بعد أن حصلت زوجتي على معلوماتٍ من طلاب نيجيريا في جامعة الأزهر وعلى تقارير الموفدين الأزهريين إلى نيجيريا لموضوع الدكتوراه عن العلاقات الثقافية والمدنية بين المسلمين والمسيحيين وأصحاب الديانات الوضعية في إقليم باوتشي وهضبة جوس بوسط نيجيريا.

أتممنا وزوجتي رسالتينا في الدكتوراه وتخرَّجنا في احتفالٍ رسمي بالقاعة الكبرى لجامعة فيينا، وفي فيينا كان بوسعي أن أستمرَّ وأواصل العمل دونَ الرجوع لمصر، وربما كنت أرغب في ذلك، لكن زوجتي د. كوثر رأت أنه لا بدَّ من الرجوع... فأخذت برأيها.

العودة لمصر: الصحافة والجامعة.

في يونيو 1956 عُينت مدرسًا بقسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة عين شمس 1957وما زلت بنفس الكلية حتى الآن أستاذًا متفرغًا منذ 1992، بينما عُينت زوجتي بنفس السنة مدرِّسة بقسم الجغرافيا بكليةِ بنات عين شمس، ثم في كلية بنات جامعة الأزهر أستاذة مساعدة 1963وأستاذة 1970وأستاذة متفرّغة بذات الكلية حتى وفاتها في 2002.

قبل السفر للبعثة كنت أكتب بعض مقالات في الأهرام من خلال علاقةٍ طيبةٍ مع نجيب كنعان، وفي أخبار اليوم من خلال علاقة مع مصطفى أمين وعلي أمين.

فبعد تخرجي من الجامعة جرّبت أولى محاولاتي في العمل الصحفي، فنشرت أول مشاركاتي بعد التخرُّج من الجامعة في عام 1949 بمقال عن العنصرية في الأهرام، وبعد العودة من الدكتوراه وخلال زيارة لمكتب مصطفى أمين، اتَّصل مصطفى بعليّ أمين وقال له: «تعال حالًا عندي مفاجأة» ونزل علي أمين وانضمَّ إلينا، كان مصطفى وعلي مثل محمد عوض من العمالقة حيث يصل طول الواحد منهم إلى نحو مترين، عرض مصطفى أمين عليَّ أن أنضمَّ لأخبارِ اليوم وأترك التدريس في الجامعة، وسألني مصطفى بك» كم راتبك في الجامعة؟» قلت له: 37 جنيه. فأجابني: نعرض عليك ضعفيَّ أو أكثر ذلك الراتب.

وقد تكرَّرت هذه العروض لاحقًا في فترات أخرى، فمثلًا طلبَ منّي أنيس منصور وكنَّا نعمل سويًا في الأهرام والأخبار أن أتركَ الجامعة وأتفرغ لرئاسة تحرير مجلة «وادي النيل» في عهد السادات.

العرض الذي قدَّمه مصطفى أمين كان في عام 1956 فقلت له: «أنا عايز أفرح بنفسي وأدرس للطلبة». فقال لي: «هذا يعني اعتذارك... ياخسارة».

وخلال هذه الفترة كنت أكتب بشكلٍ منتظم للأهرام والأخبار، وقد سافرت لعدةِ دولٍ أفريقية ومنها غانا والكونغو، فمثلًا سافرت إلى غانا لتغطيةِ المؤتمر السنويّ لمنتجي الكاكاو في جنوب غرب غانا، ورأيت شيوخ القبائل كأنَّهم ملوك فراعنة تيجان وصنادل في الأقدام وملابس تشبه قدماء المصريين، كان اجتماعًا مذهلًا، وزرت خلال هذه الفترة شاطئ غانا ولا سيما مدينة أسسها البرتغاليون اسمها «المينا» وكانت ميناء لشحنِ الرقيق الأفارقة بشكلٍ مباشر.

وفي غانا قابلت في كوماسي رئيسات لنقابةِ العاملات في الأسواق، كانت السيدات هنَّ التركيبة الأساسية لحزب نكروما ولما انهار نظامهن الاقتصادي انهار نظام نكروما.

وتدور الأيام وأسافر لجامعة بيروت العربية خلال عام 1963-1964 وخلال مناسبة تناول العشاء في فندق برستول مع د. عبد المنعم البدراوي أستاذ القانون ومؤسس جامعة المنصورة، وبينما نحن جلوس رأيت الأستاذ علي أمين في نفس القاعة، كانت الأوضاع السياسية في مصر تمرُّ بظروفٍ جديدة في غير صالح مصطفى وعلي، كتبت ورقةً صغيرة وأعطيتها للجرسون ليوصلا لعلي بك على الطاولة التي يجلس عليها، كتبت فيها «حمدًا لله على سلامتك، أنا محمد رياض لو تفتكرني !»

فما إن قرأ الورقة حتى جاء علي بك بنفسه وأخذني بالحضنِ وعرَّفته على الدكتور البدراوي، وعرضت عليه أن نوصلَه ونقدّم له أي مساعدةٍ أوَ خدمة فاعتذر خوفًا علينا وقال: «بيروت مليانة عيون!».

وتوفي علي أمين في الخارج، وبعدها مصطفى أمين عاش فترة ومات أيضًا، واستمرَّت فترة عملي مع علي ومصطفى أمين بعد عودتي من الدكتوراه لنحو 5 سنوات.

وقد كتبت في الأهرام في «صفحة العمران» ولا سيما في الفترة من عام 1995–1996 وبعدها فتحت الأهرام صفحة الرأي وكتبت فيها بداية من عام 1997، واستمرَّ ذلك حتى الآن.

ومن أكثر الموضوعات التي كنت أساهم بها في المقالات في الأهرام تلك التي اهتمَّت بمدينة القاهرة، فمثلًا في عام 1971 شاركت في برنامج ضمن جمعية المهندسين المدنيين ونشرت عددًا من المقالات في الأهرام عن القاهرة وقناة السويس، وفي عام 1972 نشرت في الأهرام مقالًا عن نقل العاصمة السياسية واقترحت لها غرب الدلتا – والذي على الأرجح تأثَّر به السادات واختاره لمدينة السادات لاحقًا – وقد نشرت عدَّة مقالات في مجلة «الطليعة» وهي مجلة يسارية ظهر لي فيها مقالان عن نقل العاصمة ومشاكل تفكيك المركزية وتوزيع مراكز الحكم في 8 مراكز إقليمية.

الإعارة لجامعتي بيروت والدوحة:

أعرت لجامعة بيروت العربية للفترتين 1963–1967 ثم 1971–1975، كما أعرت لجامعة قطر خلال نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

وكانت فترات الإعارة مفيدة جدًا في الرحلات التي كنا نقوم بها مع الطلاب لأن قطر ليس فيها تنوع جغرافي ميداني، فكنا نسافر بالطلاب إلى الإمارات – التي كانت تسمَّى ساحل عمان – وسلطنة عمان والمنطقة الشرقية من السعودية وعسير والحجاز، وتعلَّمت فيها الكثير خاصةً رحلاتنا إلى عمان التي زادت عن 4 مرات، وكان فيها معنا في بعض الأحيان د. نبيل إمبابي أستاذ الجغرافيا الطبيعية الشهير في جامعةِ عين شمس.

في الدوحة أيضًا عملت مع شركة إنجليزية لتخطيط امتداد عمران الدوحة، وشاركت في الدوحة أيضًا في مشروع بحثي عن امتداد توسعات الدوحة، إضافة إلى بحث عن النزاع على جزر حوار مع البحرين.

وفترة بيروت كانت متميزةً في إنتاج الكتب والمؤلفات، كان عدد طلاب الجامعة محدود من المسجلين ويحضرون فعليًا (10 15– ٪) بينما الأغلبية مسجلين

دون حضور (300 إلى 400 طالب)، وكنا نؤلف الكتب لهؤلاء الطلاب الذين لا يحضرون وكان لا بدَّ للكتب أن تكون واضحةً وشاملةً ومنهجية في عديدٍ من المواد التي كنا ندرّسها، وبالتالي وضعت عددًا من المناهج الدراسية في شكلِ مؤلفاتٍ وكتب أصولية خلال فترة عملي في جامعة بيروت العربية، مثلًا ألفت كتابَ (نورديا) ضمن «موضوع خاص في الجغرافيا» وألفت كتاب (الإنسان) كمقررٍ دراسيّ، لكني أذكر أنني كنت أكتبه بروحِ الباحث عن الحقيقة.

وكانت زوجتى وأولادي في صحبتي في فترة بيروت الأولى التي تشاركنا فيها في نشر بعض كتب في الأصول الجغرافية أولها كتاب «الاقتصاد الإفريقي 1963»، ومخطوطات الكتب التالية التي نشرت في الفترة الثانية مثل: الجغرافيا الاقتصادية 1971، وجغرافية إفريقيا 1973، وجغرافية الانتاج الحيوي 1996 (حيث كنا في القاهرة وعلى علاقة طيبة بالناشر في بيروت)، رحلة في زمان النوبة[1] 1998، والنوبة القديمة في صور 2007، فضلًا عن اهتمام د. كوثر بأفريقيا ونشرت عدة بحوثٍ منها «استقرار البدو في جهات الصعيد 1962 والحضارات الأفريقية وفكرة الانتشار الحضاري 1966، وهجرة العرب إلى شرق افريقيا 1970 و الجفاف والجوع في أفريقيا 1985 وثلاث بحوث بالإنجليزية حول الدخول الإضافية لبعض فلاحي قرية مِشلة 1960 والنشاطات الاقتصادية للصعايدة في النوبة المصرية 1964، وتقييم جغرافي لمنظمةِ دول الخليج العربية في 1991 بالعناوين الآتية :

- "Subsidiary Incomes and Secondary Economics in Mishla Complex» 1960.

- "Economic Activities of the Sa caidies in Egyptian Nubia», 1964.

- "The Arab Gulf Countries (the G.C.C.) , A Geographic appraisal of a region», 1991.

(1) نشر في الهيئة المصرية العامة للكتاب في مؤلف مشترك مع زوجتي أ.د كوثر عبد الرسول.

كوثر عبد الرسول:

كان من ميزات التدريب الأنثروبولوجي لي ولها أثر كبير في البحث الميداني بالذات حيث يأتي دور د. كوثر في الدراسات الميدانية بحيث أصبحت المكمّل الفعليّ للدراسةِ الميدانية كونها تستطيع دخول البيوت وتجالس السيدات والبنات لتدوين وإدراك وقائع الحياة البيتية مع النشاط الاقتصادي للمرأة في المجتمعات الريفية والبدوية والنوبية والخليجية.

وبالتالي فبدونها ربما اقتصرت المعلومات على النشاط الذكوري والعلاقة مع المجتمعات الخارجية وسلطات الإدارة المحلية، ومن ميزاتها أيضًا أنها قامت بإنشاء قسمي الجغرافيا في كلية بنات الأزهر وفي جامعة قطر غير هيابة لمشكلاتها الإدارية والمالية مقابل ربح وظائف مستقبلية للمرأة أيًا كانت، وبالمثل كانت في بيتنا هي الركن الأساسي في التنظيم والإدارة وتربية الأولاد، وحين أصبح لنا مزرعةً صغيرةً في تجمّع أحمد عرابي قرب مدينة العبور كانت هي التي تمرّ مع المزارع في الصباح الباكر من أجل تحسين الإنتاج الشجري، وهي مقدرةٌ لم تكن لديّ، فهي تعرفَ الريف ومشكلاته الزراعية من تكرار زياراتها الصيفية لقريةِ أبيها قرب كفر الزيات، أمَّا أنا فقد اكتسبت عن قرب بعض معارف عن الريف من زياراتي القصيرة معها لذات القرية، وهي معلومات مفيدة عن الريف الذي يشكل مكان وحياة نصف مجتمع مصر، وحين توفيت تركت فراغًا كنت أتعامل مع بعض المشكلات بسؤال أقاربها في الريف أو مدينة كفر الزيات والقاهرة والاسكندرية.

وهكذا يعود جزء كبير من معارفي في الزراعة إلى زوجتي د. كوثر عبد الرسول التي كان أهلها يعيشون في كفرِ الزيات في قرية «مشلة» على نهر النيل في فرع رشيد، وكنا في كل صيف نسافر نمضي معًا وسط أهلها أسبوعًا أو أسبوعين، وهناك تعرَّفت على الريف والزراعة بشكلٍ مهم للغاية.

حينما التحقنا بجامعة قطر نقلنا نظام أسابيع الدراسة الميدانية التي درجنا عليها في عين شمس إلى قسم الجغرافيا في قطر ولظروفٍ خاصة كانت أسابيع الدراسة

الميدانية خارج قطر في المحيطِ الخليجيّ العربي للطلاب بينما هي داخل قطر بالنسبة للطالبات، وخاصة منطقة الشمال والخور ودخان بالغرب حيث حقول البترول وميناء أم سعيد بالجنوب.

كانت هناك أسابيع ميدانية تكررت عدة مراتٍ إلى سلطنة عمان على الساحل من صحار إلى السيب وسهل الباطنة ومنطقة العاصمة والحجر الشرقي إلى صور ورأس الحد وإقليم ظفار في جنوبِ السلطنة ومدن الساحل صلالة ومرباط ورخيوت، وأسابيع بالسيارات في دولة الإمارات من العين والبريمي إلى خور فكان والفجيرة وحدود مسندم العمانية وكل المدن الكبرى من رأس الخيمة والشارقة إلى دبي وأبو ظبي، وكذا في شرق السعودية بين الظهران والدمام ورأس تنورة، وبالطائرة لجنوب غرب المملكة من أبها وخميس مشيط إلى جيزان على البحر ونجران في الداخل الجبلي شرقًا.

خريطة الاهتمام:

ويمكنني ترتيب مناطق الاهتمام على النحوِ التالي:

- السودان.
- النمسا وجبال الألب.
- العبابدة.
- النوبة.
- أفريقيا.
- بيروت.
- قطر: الخليج والجزيرة العربية.
- مصر والقاهرة.

فبعد عودتي من بعثة الدكتوراه وانتهاء دراسة الشلوك جاء اهتمامي بالعبابدة على سبيل ترتيب الأقدار، ففي عام 1959 كان زوج أختي يعمل مهندسًا في مناجم النحاس في منطقة «أم سميوكي» فزرته في المنجم وأقمتُ معه وأعطوني خيمة

وحذروني من العقارب، ومن أم سميوكي اتَّجهت إلى الدرهيب ومررنا على سيدي أبو الحسن الشاذلي، وكانت هذه بداية رحلتي للتعرّف عن قرب على العبابدة، وفي العام التالي 1960، أكملت اهتمامي بالعبابدة فتوجَّهت مع زوجتي د. كوثر عبد الرسول إلى العبابدة المستقرّين على ضفاف النيل، وأقمت في دراو، وتعرفت هناك على قبيلتين مهمّتين هما الجميلية والعبودين والعشباب.

وبالتالي كانت سنوات 1959–1961 سنوات اهتمامي بالعبابدة، ومن بعدها بدأت اهتمامي بالنوبة في الفترة من –1961 1963. وبعد النوبة سافرت إلى بيروت أربع سنوات (1963–1967) عدت إلى مصر وعملت خلال الفترة من 1967 و1971وأتممت دراسة عن الواحات واستزراع الصحراء لكنها لم تنشر، ثم تلقّيت دعوةً مجددًا للتدريس في جامعة بيروت العربية فسافرت مجددًا من عام 1971 وحتى 1975.

أي أن بيروت كانت ثمان سنوات على فترتين، وأستطيع أن أقولَ إن سنوات بيروت هي أجمل سنوات عمري رأيت الجبال وسهل البقاع وتعرَّفت على الأقاليم حتى جبل «الهرمل» في شمال شرق لبنان عند الحدود السورية.

بعد التفرُّغ أصبح عندي من الإمكانات والوقت ما ساعدني على السفرِ والسياحة والتعرُّف على أقاليم لم أعرفها من قبل، وخلال الفترة حتى وفاة د. كوثر عبد الرسول في 2002 كنا نسافر مع الأبناء كل سنة، وشملت الوجهات التي سافرنا إليها السويد، ألمانيا (برلين وهامبورج) إنجلترا واسكتلندا، إيطاليا عدة مراتٍ ومرة منها زرنا جزيرة سردينيا، وهي جزيرة عجيبة بها شجر كثيف وسطحها جرانيتي، وأهم أشجارها الكورك الذي يستخرج منه الفلين، وكذلك مؤتمر في أمريكا في ديترويت، لزيارة ابنتنا د. نادية، وذلك خلال إعدادها لرسالة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي في كندا.

أسفار ورحلات:

أفادت هذه الرحلات الدراسية تعرّف الطلاب على موارد ومدن معظم دول الخليج، صحيح بإمكان الناس في دول الخليج التنقُّل بينها بيسرٍ لمدنٍ كثيرة وأغراضٍ مختفلة ولكن ذلك ليس بسعة أفق الدراسة الميدانية داخلَ

المدن ومشكلات النقلة الاقتصادية لدول الخليج ومدنه بأقاليم لكلّ منها ذات شخصياتٍ مختلفة تاريخيًا وحديثًا.

في معظم الصيفيّات كانت للأسرةِ سفراتٍ ورحلات معظمها جوًا إلى دولٍ أوروبية مختلفة، كثر تردّدنا عليها وبخاصةٍ النمسا حيث أصدقاء كُثر وزملاء سابقون وكذا في ألمانيا وفرنسا وسويسرا وبريطانيا، ورحلة سياحية وحيدة إلى روسيا بين لينينجراد وموسكو وكييف.

من بين الرحلات التي لا ننساها قمنا برحلتين بسيارتنا الخاصة -ذهاب إياب - طوال ثلاثة أشهر الصيف، الرحلة الأولى من بيروت إلى فيينا صيف 1975 والثانية من الدوحة إلى باريس 1977، تفصيلاتها في الذاكرة لأنها شملت كل الأسرة معًا وجهًا لوجه طوال النهار فضلًا عن إمكان التوقف والإقامة إذا أعجبتنا منطقة أو مدينة أو بيئة طبيعية جبلية أو غابية أو سهول خضراء على مدى البصر، فنحن غير مقيدين ببرنامج محدَّد وإنما نتفاعل تلقائيًا حسب الرأي الجماعي، بدأنا من بيروت وعبرنا سوريا إلى انطاكيا في تركيا، ومبيت في المدينة التاريخية، ثم عبور جبال الأمانوس إلى سهل أضنه في جنوب تركيا وعبور ممر بوزانتي الطويل عبر جبال طوروس طوله نحو مائة كم وكانت على جوانبه معسكرات للغجر بخيامهم وعربات الخيل هي مساكنهم في تنقلهم الدائم.

مررنا بمدينة آك سراي في منخفض صغير وبحيرة ملحية على سطح هضبة الأناضول، ثم المبيت ثلاثة أيام في أنقرة التي لم تعجبنا باستثناء حديقة أتاتورك الشاسعة على أطراف الغابة وبدًاخلها مطاعم وملاهي ومحل كبير المساحة لعمل جيلاتي طازج وعلى مدخله يتمدَّد ثلاثة رجالٍ ضخام الجثة هم من وجهة نظري يمثلون «تنابلة السلطان» في القصص العربية القديمة.

غادرنا إلى اسطنبول على طريق جيد تحدّه غاباتٍ واسعة تشكّل مصدرًا لصناعات خشبية في سلسلة جبال بنطس.

اسطنبول مدينة رائعة على البسفور وبعض أسوارها القديمة ما زالت قائمة ترمز لنهاية بيزنطة (الدولة الرومانية الشرقية) فتحها السلطان محمد الفاتح 1453 م.

كان هذا الفتح مؤهل لاندفاع الدولة العثمانية الفتيَّة إلى كل البلقان وبعض دول شرق أوروبا (المجر ورومانيا والصرب والبوسنة اليونان) و تقريبًا نحو هذا التاريخ سقطت غرناطة آخر الدول الإسلامية في الأندلس عام 1492– بمعنى مكسب اسطنبول يوازي خسارة غرناطة! اسطنبول كالقاهرة تزخر بمساجد كبرى وقصر توب كابي المليء بكل أساطير العثمانية.

الطريق إلى بلغاريا جميل معتنى به وفرع منه يتَّجه إلى ميناء بورجاس التي قصدنا ضاحيتها السياحية على البحر الأسود ثم طريق الورود والأزهار التي تحصد لعمل العطور الباريسية الثمينة متمركزة بمنطقة كازانلاك، حيث تشمّ عبق الورود بطول عشرات الكيلومترات هو في حقيقته وادي نهري صغير بين سهل الدانوب وجبال رودوب في الجنوب وجبال البلقان في الشمال، وعلى سفوحه الجميلة مدينتين منسقتين للسياحة وعطلات نهاية الأسبوع هما جابروفو وتارنوفو،استمتعنا بلا حدود بالإقامة يومان في فندق لسلسلة فنادق البلقان في جابروفو، ثم عبرنا الدانوب عند مدينة روسى إلى رومانيا ولم نجد غرف في فنادق بخارست لنتيجة احتفالية دولية ما وتوجهنا إلى بليوستي (مدينة البترول) حيث يوجد خارجها معسكر إقامة داخل الغابة في أكواخ مستديرة لشخصين وبين عدة أكواخ مبنى مجمع للحمامات والتوالتات وفي وسط المعسكر مطعم كبير يقدّم أكلات بسيطة.

بعد الإفطار صعدنا شمالًا على جبال الكربات الجنوبية إلى منطقة ترانسلفانيا حيث كان يسكنها مناصفة مجريون الزكلر وجرمان سيبنبورجر (القلاع السبعة) في مدن ألمانية اللّغة والثقافة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى فأصبحت كلها جزءًا من رومانيا.

عبرنا مدن لها أسماء ألماني وروماني أو مجري، مثل براشوف هي كرونشتاد بالألمانية، وسيبو هي هرمانشتاد، وسيجشوارا هي شاسبورج، وأقمنا في الأخيرة بأحد بيوتها – هي نزل أو فندق عائلي محدود – غالبًا كانت في الماضي حصنًا حجريًا غرفها واسعة برغم تأثيثها الجيد وفناء حجري ضخم مع بوابة تصل لارتفاع نحو ثلاثة أمتار.

صاحبة النُّزل سيدة كبيرة السن ودودة، تحدَّثنا معها بالألمانية واتحفتنا بإفطار لا يحتاج بعده للغداء، وفي اليوم التالي انتقلنا إلى القسم المجرى من ترانسلفانيا هو

أميل للريف أو تربية الأبقار ومدنه صغيرة مثل ترجو مير و كلوج واورادیا على الحدود مع المجر.

المجر إقليم سهلي زراعي أساسًا وعلى أطرافها الجبليَّة صناعات الحديد والصلب ومعادن أخرى مع تخصّص في صناعة قطارات السكك الحديدية وعرباتها، أقمنا يومين بالإيجار في بيت أحد المعارف المجريين في العاصمة بودابست التي ينصفها نهر الدانوب كما اعتدنا على النيل بين القاهرة والجيزة.

بعد الحدود انطلقنا في النمسا كأننا أصحاب الأرض لكثرة سفرنا إليها، لن أكتب كثيرًا عن فيينا أو سالزبورج أو لينز أو انسيروك أو جبال الألب العالية والسالزكمرجوت منطقة البحيرات رائعة الحسن بين الأشجار وظلال الجبال تكسوها، لو بدأت لن أنتهي.

وليس معنى هذا تقليل من قيمة مصر وروعة الصحاري والخلود إلى بقع خضراء وسط الرمال الذهبية أو المتحركة واشتياقي الدائم لنيل القاهرة وأسوان يمكن أن أجالسه ساعاتٍ دون أن يدركني الزمن.

الرحلة الثانية كانت أطول بكثير، بدأ من قطر في صيف 1976إلى شرق السعودية ثم الكويت والعراق وتركيا وبلغاريا ويوجسلافيا والنمسا وألمانيا وفرنسا والعودة على نفس الطريق مع التغير من تركيا إلى سوريا والأردن وغرب السعودية إلى المدينة وجدة والقيام بعمرة في مكة ثم الطائف والرياض وأخيرًا في الدوحة، كثير من الملاحظات في الرحلة السابقة في تركيا وبلغاريا متشابهة وكذا في النمسا وأطراف ألمانيا الجنوبية، الجديد في الرحلة هيٍ في العراق حيث قابلنا بعض الجغرافيين وأقمنا بضعة أيام في بغداد وفي السفر شمالاً زرنا مسجد سامراء الذي يقال أن آخر الأئمة دخله واختفى، وفي زاخو عبرنا الحدود إلى تركيا ولأن الأمن لم يكن مستتبًا في كردستان التركية فقد سرنا منذ المغرب في طابور سيارات في حراسةٍ عسكرية وقضينا الليلة في بلدة مديات وسكانها أرمن وقليل من الأكراد، وبعد الإقطار توجهنا إلى ديار بكير أكبر مدن كردستان التركية.

نحن في الخرائط العربية نكتبها ديار بكر نسبة إلى قبيلةٍ عربية قديمة في بادية الكويت وجنوب العراق وقد بيدت من زمن بعيد، أما بكير فهو اسم تركي كردي وربما أيضًا فارسي، أقمنا أسبوعًا فكل شيءٍ كان جيدًا من حجرات الفندق إلى رخص أسعار الفاكهة وكثرة المعروض منها في دكاكين التجار فضلًا عن روح الودّ بيننا وبين الناس وكان بينهم موظف كردي في إدارة البريد يتكلَّم الإنجليزية فأصبح المترجم في زياراتنا للآثار والجوامع وأسوار المدينة القديمة والأحياء الجديدة خارج الأسوار، وبالمناسبة فقد ورث أبي وعمي من حكم قضائي لأملاك جدي على مراع جبلية وعدة عقاراتٍ وحمام عموميّ داخل المدينة، نظرت في محكمة بإسطنبول نحو 1936 حكم فيها لصالح الآباء بشرط عودتهما نهائيًا إلى تركيا، لكنهما رفضا العودة والتنازل عن الجنسية المصرية، ومن ثم أغلقت القضية، وبعد ديار بكير مررنا بمدينة أورفا التي يعود إليها اسم عائلة أبي منذ أربعة أجيال في مصر (أورفالي).

أورفا مدينة كردية قديمة وإلى جوارها منذ ألف سنة ق.م. مدينة «حران» – يُشار إليها في بعض المصادر باسم «الرها» – هي المدينة التي هاجر إليها سيدنا ابراهيم من أورفى بلاد سومر بجنوب العراق الحالي، وهي أيضًا التي ارتحل إليها يعقوب حفيد ابراهيم ليتزوَّج من نسائها كما ورد في التوراة، ويبدو أنها كانت منطقةً غنيةً منذ بداياتِ المناخ الصحراوي في الشرق الأوسط نتيجة لجريان أحد روافد نهر الفرات الأعلى بأورفا، وفي فترة الصليبين أسَّس أحد أمرائهم كونتيسة «إيديسا» عام 1098 لكنها لم تعيش طويلًا فقد سقطت عام 1146 في يدِ دولة آل زنكي حكام الموصل وحلب وكان من بينهم أسرة صلاح الدين ويبدو أنهم والزنكيين أكراد من السنَّة.

سرنا إلى أضنه وممر بوزانتي في جبال طوروس كما سبق ذكره في الرحلة الأولى ولم نعرج على أنقرة بل بولو الجبلية ومنها لمنتجع على شاطىء البحر الأسود رماله أقرب إلى السواد لا تقارن برمال الشواطئ المصرية، ومنها إلى اسطنبول ثم صوفيا عاصمة بلغاريا وإلى نيش ثم بلحراد وزغرب في يوجسلافيا ومنها لجنوب النمسا ومكثنا نحو أسبوعين في فيينا ومدن البحيرات بشرق النمسا، تركنا السيارة مع أسرة أصدقائنا وذهبنا إلى باريس بالسكَّة الحديدية حيث بقينا أسبوعان في عاصمة النور بين اللوفر

وفرساي والشانزليزيه والمحلات الكبرى وبرج إيفل والأنفاليد وقصر شايوه يضمّ عدَّة متاحف، منها متحف الإنسان وكنيسة نوتردام في جزيرة إيل دو فرانس وسط باريس وشارع هوسمان مهندس ومخطط باريس حيث أكبر محلات باريس لاقاييت وبرانتان ليس بعيدًا عن أوبرا باريس ومفاه مشهورة، وفي العودة أيضًا بالقطار إلى مدينة هيدلبرج على نهر النكر حيث أقارب أصدقائنا في فيينا مكثنا فيها أسبوعًا تجوَّلنا خلاله في غابات أودنفالد شمال الغابة السوداء وركبنا سفينة الموسيقى في الراين من بنجين إلى كوبلنتز وزرنا جامعة هيدلبرج وتذكرنا فيلم (ألمانى أو أمريكي)»فقدت قلبي في هايدلبرج».

غادرنا بالقطار إلى سالزبورج حيث قابلنا أصدقاءَنا وزرنا أنفاق جبل الملح في هالاين الذي يتعمَّق تحت الأرض بين النمسا وألمانيا وعلامة الحدود مضاءَة طبعًا بدون شرطة الحدود، ودعنا أصدقاءَنا في سالزبورج وبدأنا رحلة العودة الطويلة بسيارتنا التي قادتها إحدى الصديقات من فيينا إلى سالزيورج.

الرحلة الأسرية أيضًا ذات الانطباع كانت جوًا من الدوحة إلى لندن أيامًا قليلة وبالطائرة إلى اسكتلندا حيث قضينا شهرًا كاملًا نتقل في رحلاتٍ بريةٍ مختارة لشركات سياحية بين ادنبره وجلاسجو وانفرنس وسترلينج وبحيرة «لوخ نس» حيث أسطورة حيوان مائي من بقايا عصر الديناصورات (!) وإلى منطقة البحيرات في شمال غرب إنجلند هي فعلًا تستاهل أكثر من الأسبوع الذي قضيناه بها، ومن أدنبرة بالطائرة إلى فيينا أيام قليلة، ثم جوًا إلى جنيف حيث تقيم صديقة سويسرية في القطاع الفرنسي قضينا معها بضعة أيام قبل العودة إلى بلادنا.

لدي الكثير جدًا من الرحلات قُمت بها مع زوجتي إلى هونج كونج وسنغا فورا وبانكجوك وروسيا و رحلات فردية بعد وفاتها كلها جوًا إلى السويد وألمانيا وإيطاليا وبلغاريا وجزيرة سردنيا معظم سطحها صخور جرانيتية ووديانتها غابات من أشجار الفلين وآثارها من مقابر تعود إلى الحضارة الميجاليتية، حيث ترفع صخرة ضخمة المساحة 3 × 4 متر تغطي حجرة الدفن المقامة من حوائط منحوتة أيضًا من الصخر، كانت هذه الحضارة المجاليتية سائدة في غرب البحر المتوسط من إيطاليا ومالطة إلى إسبانيا وجنوب فرنسا.

أبنائي:

الآن لا أتحرك كثيرًا خارج القاهرة ولي من الأبناء ثلاثة بالترتيب عايدة ونادية وأحمد. ابنتي عايدة زوجة لواء شرطة متقاعد أحمد الشعراوي ابنتهما فاطمة تخرَّجت من الجامعة الأمريكية والابن رياض ما زال يدرس بنفس الجامعة، وابنتي د. نادية أكملت دراستها للدكتوراه في كندا وهي عضو هيئة تدريس بقسم اللغة الإنجليزية بجامعة حلوان متزوّجة من أ.د. أسامة طلبة الحاصل على الدكتوراه في الهندسة من معهد أم.أي تي M.I.T. في بوسطن والآن أستاذة في كلية الهندسة بالأكاديمية العربية للتكنولوجيا، وابنهما محمد تخرج مهندسًا هذا العام في تخصّص ميكاترونكس، وشقيقته نسمة أنهت دراستها في كلية الألسن بجامعة عين شمس تخصص لغة صينية، وابني أحمد تخرَّج من الجامعة الأمريكية بالقاهرة متزوّج من السيدة مها زاهر، وهو منذ بضع سنوات بدرجة سفير بوزارة الخارجية خدم في السودان وبيرو والنمسا والكويت والأردن وبعض دول مهمة جدًا في الشرق الأوسط ولهما ولدان توأم يدرسان الآن في جامعة السوربون أحدهما في إدارة الأعمال والآخر في الهندسة.

الفصل الثاني:
الدراسات الأنثروبولوجية

- الشلُك.
- القومية الإفريقية.
- السلالة والجنس في أفريقيا.
- الاقتصاد الأفريقي.
- العبابدة: دراسة في الاقتصاد الصحراوي.
- عبابدة سيالة.
- الاقتصاد والحركة الوطنية الإفريقية.
- الحاجز اللوني وتطبيقاته السياسية في أفريقيا.
- خرافات حول الأجناس.
- كرسكو.

كما رأينا في تمهيد الكتاب، بدأ محمد رياض اهتماماته بالأنثروبولوجيا مبكرًا منذ تخرجه من الجامعة في عام 1949 وربما قبلها، واستمر ذلك حتى حصوله على الدكتوراه في 1956 ومتابعة القضايا الإفريقية في العمل البحثي والصحفي، ومكن اعتبار خمسينيات القرن العشرين هو العقد الشاهد على هذه المرحلة.

وقد أشرنا كيف أن هذه المرحلة قد تداخلت مع المرحلة التالية التي ستشهد الإعارة إلى بيروت، حتى عام إلى 1968 وركَّزت على موضوعات حركة التحرر الأفريقي، وتوّجت بكتابين هما «الاقتصاد الأفريقي 1963» و «أفريقيا: دراسة لمقومات القارة 1966» (طبعات متعدِّدة) وأن ظل لهذا الميدان اهتمام ظهر في الزراعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا عام 1971.

وعلاوة على المقالات والبحوث حصد محمد رياض هلال هذه الفترة زيارات ميدانية في كل من السودان الشمالي حول مثلث الخرطوم وشمال كردفان ومنطقة قبيلة الشُلك حول ملكال في السودان الجنوبي حاليًا، وفي غانا داخل إقليم الكاكاو في أشانتي وقلاع تجارة الرقيق الأوربية على ساحل خليج غانا، وفي الكنغو حول كينشاسا.

وخلال عقد ستينيات القرن العشرين نقل محمد رياض تطبيقاته من المستوى القاري إلى المستوى الإقليمي فشمل علاوة على مشاكل القارة ككل قضايا حوض النيل وقبائل الصحاري المصرية وبلاد النوبة.

وقد اخترنا في هذه الفصل بعض وليس كل البحوث التي تميز هذه الفترة، ورغم أن اهتمامه بالنوبة هو الأكثر بروزًا في هذه المرحلة إلَّا أنه متوفر على الإنترنت في كتابه الشهير «رحلة في زمان النوبة»، وقد آثر المحرّر هنا أن يقدِّم دراسة تلخيصية للبحوث غير المعروفة وغير المنشورة، فقد حصل المحرّر على نسخ من البحوث من

مكتبة محمد رياض في بيته بالقاهرة الحديدة – التجمّع الخامس – ووضع هنا خلاصة أفكارها وموضوعاتها المميّزة.

والموضوعات التي اخترناها هي رسالته للدكتوراه عن الشلك، وبعض مقالاته المبكرة في خمسينات القرن العشرين عن كل من الاقتصاد والحركة الوطنية الإفريقية، والقومية الإفريقية، والحاجز اللوني وتطبيقاته السياسية في أفريقيا، والسلالة والجنس في أفريقيا، وخرافات حول الأجناس، والاقتصاد الأفريقي، فضلًا عن دراسة كرسكو في نيل النوبة، والعبابدة في كل من الصحراء والنيل.

أولا: الشلُك

هذه هي رسالة الدكتوراه التي قدَّمها د. محمد رياض في عام 1956 بمعهد الأنثروبولوجيا بجامعة فيينا، وكان قد حصل على بعثةٍ دراسيةٍ من جامعة القاهرة عام 1953.

تبدأ الدراسة بمقدمةٍ تلخّص الفكرة الأساسية للموضوع ولا سيما نظام «الملكية الإلهية» وهي تقليد منتشر في دراساتٍ كثيرة حول العالم، وقد رصده المؤلفون والرحالة وفي مقدِّمتهم: فريزر Frazer، فروبينيوس Frobenius، شميدت W. Schmidt، وسيلجمان Seligman.

ففي أفريقيا وساحل الملبار في الهند، تعدُّ الملكية الإلهية مميّزة لطقوسِ قتل الملك، وتكون الأسباب هنا طقوسية وليست ذات أطماع شخصية أو رغَبات منافسة بوسعها أن تؤدِّي إلى محاولة قتل الملك، فهذه عملية تتم وفق ترتيباتٍ تراثية مجددة سلفا يتم فيها قتل الملك ولا يشارك في ذلك سوى مجموعة معينة من الشعب، غالبًا من طبقة دينية، وهذه الخصوصية المتعلِّقة بهذا التنظيم الطقوسي في أفريقيا كان يثير انتباه وشغف الباحثين لدرجة أن بعض الأنثروبولوجيين المعاصرين حاولوا إثبات مغالطة طقوس القتل مفترضين أنها عملية رمزية أكثر منها واقعية، ففي رأيهم أنها تعبر عن النزاع الفعلي الذي ينشب بين الأخوة أو الأقارب على العرش أي أن قتل الملك هو قتل سياسي أكثر منه طقسي.

غير أن التاريخ في عديدٍ من دول العالم مليء بصراعاتٍ سياسية على العرش لكنه ليس بوسعنا مقارنة الحالتين ثقافيًا أو تاريخيًا، ففي حالة أفريقيا نواجه مركب من فلسفات -بغض النظر عن بدائيتها- وأفكار وقوانين تتكامل معًا في علاقتها بمنصبِ الملك وهي فلسفات تجريبية تعكس ماضٍ بعيدٍ حين كانت تتمّ فيه تجارب وخبراتٍ لونت الأفكار الكونية لدى الإنسان.

مقدمة

يعد الشلُك في أفريقيا أكثر قبيلة شمالية ما تزال تظهر وجودًا لهذا النوع من تنظيم طقوس قتل الملك، وحين نختار الشلُك مثالًا للبحث يكون في أذهاننا دومًا فكرة أن الطرق الممكنة للهجرة والتي من خلالها تكمن هذه السِّمات تنتشر إلى قبائل ذلك الوقت التي تسود فيها ذات الترتيبات النظامية.

وهناك سبب آخر وهو أن الشلُك ليست القبيلة الوحيدة في ذلك، فلديها ارتباطٌ بقبائل عديدة في ذلك، يشكّلون رباطًا عنقوديًا من الثقافة واللغة بما يعني أن دراستنا لواحدةٍ منها قد تنسحب على بقية المجموعة في الرباط العنقودي.

ولتحقيق ذلك سافر المؤلف إلى بلاد الشلُك للحصول على معلوماتٍ من الدرجة الأولى، وجاء ذلك في عام 1955 وتركَّز معظم عمله في مدينة ملكال والتي تقع بدرجةٍ أو بأخرى في وسط بلاد الشلُك وزار لفترة قصيرة كلا من كاكا kaka كودوك Kodok و ليلو Lelo. كما توجَّه المؤلف بالشكرِ لإدارة الري المصرية وحكومة ولاية أعالي النيل.

الموقع:

تشغل قبيلة الشلُك إقليمًا يقع في المنابع العليا للنيل الأبيض، إلى الشرق قليلًا من بحيرة نو وتمتد شمالًا إلى نقطة جنوب الخرطوم بنحو 600 كم، وهي بذلك تمتد بين خطي عرض 10.45 شمالًا إلى 9.15 شمالًا، وبين خطّي طول 31.00 شرقًا و 31.15 شرقًا.

وتوجد أرض الشلُك الرئيسة إلى الغرب من ضفاف النيل الأبيض مع وجود مستعمراتٍ أخرى للشلُك في الضفة الشرقية حول ملكال وتمتد جنوبًا لتصل إلى نهر السوباط على كلا ضفَّتي النهر لمسافة 60 كم من نقطة التقائه بالنيل الأبيض، ومن

ثم فإن أقصى امتداد لمنطقة الشلُك يبلغ 350 كم ولا يزيد اتساعها العرضي عن 50 كم من محورِ النيل، وفي داخلها مناطق واسعة من أرض بلا سكان No Man's Land فما بينها وبين قبائل نوبا كردفان غربًا.

ويبلغ عدد سكان الشلُك (في عام 1955) 93 ألف نسمة، وسماتهم الأنثروبولوجية بشكلٍ عام هي رأس طويل Dolicocephalic و Platttyrhine وهم طوال القامة وذوو بشرة سوداءً وشعر صوفيّ وينتمون مع قبائل أخرى إلى المجموعة العرقية النيلية وهي ليست زنجية صرفة بل هجين من عناصر زنجية أساسية مع عناصر حامية بدرجة هامشية.

والقياسات الأنثروبولوجية التي أخذها المؤلف للشلُك أظهرت أن صفاتهم متنوّعة وتتألف من ثلاث فئات: الأسرة الحاكمة – الإقليم الشمالي للشلُك – الإقليم الجنوبي.

والفروقات وإن رجعت إلى أسباب سلالية في المقام الأول إلّا أنها ترتبط كذلك بأسبابٍ عديدة ثقافية وتراتيب سياسية ودينية داخل القبيلة.

محتويات الدراسة:

- **القسم الأول: البيانات.**

ويشمل

- **– الفصل الأول: تاريخ الشلُك:**
  - أسطورة الهجرة.
  - تاريخ ملوك الشلُك.
  - توسع الشلُك على النيل الأبيض.
- **– الفصل الثاني: قتل الملك، انتخاب وتنصيب الملك الشيلكاوي.**
  - قتل الملك الشيلكاوي.
  - تأثير قتل الملك الشيلكاوي.

- **– الفصل الثالث: وظائف الملك ومهامه.**
  - الملك الإلهي.
  - السلطة السياسية للملك.
  - الأنشطة الطقوسية للملك.
- **الجزء الثاني : مقارنة البيانات والمعلومات وإعادة ترتيبها**

– الفصل الرابع: مقارنة آراء العلماء والباحثين.

– الفصل الخامس: إعادة ترتيب هجرة الشعوب النيلية.

- هجرة قبائل ملوك شعب اللو Lwoo
- هجرة الدنكا – النوير.

- **الجزء الثالث: خصائص الانتشار.**

– الفصل السادس: شخصية النياكانج وعلاقته بأوزوريس.

– الفصل السابع: الموطن الأصلي للنياكانج.

– الفصل الثامن: ملاحظات ونتائج عامة.

ثانيًا: الاقتصاد والحركة الوطنية الأفريقية

في شهر نوفمبر من نهاية 1957 وحتى يناير من عام 1958 نشر محمد رياض ثلاث مقالاتٍ متتابعة في مجلة «نهضة أفريقيا»، وهي دورية كانت تصدرها هيئة الشؤون الأفريقية آنذاك في القاهرة، وحملت المقالات الثلاث عنوان «دراسات في الاقتصاد والحركة الوطنية الأفريقية».

المقالات قصيرة موجزة لا يتجاوز كل منها 10 صفحات وتناولت المسائل التالية:

– عرض موجز لبقاءِ أجزاء كثيرة من أفريقيا دون استكشاف للاستعمار الأوروبي حتى بعد القرنين 15 و 16 وهو ما أعطى قدرًا من السلام النسبيّ للأفارقة في الأجزاء الداخلية من القارة وإن كانت بعض قطاعات منهم وخاصة ذات الصلة بالسواحل الغربية والجنوبية قد وقعت فريسة لتجارة الرقيق التي تمَّ تصديرهم إلى العالم الجديد عبر الأطلنطي، وبعد أن تحرَّرت الولايات المتحدة من الاستعمار الإنجليزَي رفعت بريطانيا ذرائع حقوق الإنسان وأعلنت محاربة تجارة الرقيق في الأطلنطي وفي القارة الأفريقية وهو ما أعطاها ذرائع للتدخل في الخليج الفارسي وبلاد شرق أفريقيا.

– ومع التقدُّم الصناعيّ الكبير في أوروبا كان لا بدَّ من مواد وخامات أفريقيا، وبدأت الدول الأوروبية الاستعمارية تتوغل من مناطق السواحل إلى داخل القارة الأفريقية للحصول على الموارد والخامات، وهنا وقع صراعٌ محموم بين الدول الأوروبية على اقتسام أفريقيا استدعى منها عقد مؤتمر لتنظيم ذلك فعقد مؤتمر برلين لتقسيم القارة.

– ففي 15 نوفمبر عام 1884 اجتمع مندوبو الدول الاستعمارية: ألمانيا، النمسا، المجر، بلجيكا، الدنمارك، إسبانيا، فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهولندا والبرتغال والسويد والنرويج وروسيا وتركيا والولايات المتحدة، وتمَّ الاتفاق على تقسيم ما تبقَّى من أفريقيا وكذلك وضع الكونغو بين ملكية خاصة لملك بلجيكا وبين ملكية الدولة له.

ويطرح البحث سؤالًا ماذا تغيَّر في أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية منذ مؤتمر برلين عام 1884؟ الإجابة هي أن الدول الأوروبية الاستعمارية انتهجت موقفًا متحدًا لمواجهةِ نهضة العملاق الإفريقي الساعي إلى التحرّر المتسارع خاصةً أن سرعة التحرّر فاقت تأقلم الاستراتيجية الاستعمارية.

يذهب البحث إلى أن الاستعمار الأوروبي حمل معه عوامل هدمه؛ لأن هذا الاستعمار قامَ على تأسيس نظام اقتصادي استعماري، يختلف كلية عن نُظم الاقتصاد الإفريقي القديم التي كانت تقوم على الاكتفاء الذاتي إلى أبعد الحدود، بينما النظام الاستعماري كان يقوم على التسويق والتجارة ورأس المال الأجنبي.

وقد نجم عن الفروقات بين النظامين فروقات كبيرة أهمها أن النظام التقليدي الذي يعتني بالزراعة المعيشية والرعي والصيد لم يكن يترتَّب عليه أي نمطٍ من البطالة أو صراعات المالك والأجير، كما أن النظام الاستعماري كان يربط رأسِ المال كلّه برأس مالٍ أوروبيّ غيرِ أفريقي لا يعطِ فرصةً للأفارقةِ سوى للعمل كأجراءٍ منبوذين، وشكّل هؤلاء الأجراء طبقة شبه منبوذة أمام المجتمع الأفريقي ومنبوذة بالنسبةِ للمستعمرين الأوروبيين نظرًا لفارق اللون والجنس والثقافة.

وكانت هذه الطبقة العاملة الأجيرة هي الأقرب لفهم متغيّرات التطور والسياسة ومن ثم الأجدر بالقيام بالثورة على الاستعمار، ولكن ليس الأجراء وحدهم بقادرين على الثورة بل لا بدَّ لهم من قادةٍ من المثقفين الذين احتكوا بالمستعمرين ونقلوا عنهم معاني الحرية والاستقلال.

على هذا النحو يهتمّ المقال بأسبابِ الثورة في أفريقيا والسعي نحو الاستقلال واتَّخذ من أفريقيا المدارية إقليمًا للدراسةَ واتَّخذ من الدوافع الاقتصادية موضوعًا من بين الأسباب العديدة للثورة.

يتبنَّى البحث فكرة أن العالم الإفريقي – شرقه وغربه على الأخصّ – لم يكن متخلفًا عن الاقتصادِ العالمي قبل الاستعمار، ولقد تناول البحث التمييز بين الاقتصاد التقليديّ والاقتصاد الحديث في القارةِ على النحو التالي:

يتَّسم الاقتصاد التقليدي بأنه حرفة السواد الأعظم من سكان أفريقيا المدارية وكان هذا النظام يسمح للأفارقة بالتحرك بشكلٍ موسميٍّ خلف الحيوانات والمرعى أو الزراعة المتنقلة بهدف إراحة الأرض، وقد حالَ الاستعمار دون ذلك حين خصَّص مناطق أسماها محمياتٍ بيئية Game reserve حرَّم فيها الصيد بتاتًا تحت دعوى الحماية من الانقراض، وحدَّ من حركة المواطنين الأفارقة ورَهنهم في أماكن دون غيرها أسماها معازل للمواطنين Native Reserves وقد أضرَّ ذلك كثيرًا بمصالح سكان القارة.

أمَّا الاقتصاد الحديث في أفريقيا (وهنا يبدأ الجزء الثاني من المقال في عدد ديسمبر 1957) فينقسم إلى نوعين من المشكلات: ما اختصَّ باقتصاديات الزراعة والأرض، وما اختصَّ باقتصادياتِ المعادن والمناجم. وقد تناول المؤلف في هذا الجزء اقتصاديات الزراعة والأرض في الأقاليم الأفريقية من خلال مقارنة ما يساهم به الوطنيون مقارنة بمساهمة المستعمرين.

وفي قراءته لاقتصادياتِ المعادن (والتي جاءَت في القسم الثالث والأخير من المقال في عدد يناير 1958 من المجلة) يقارن المؤلف وضع الصناعة والتعدين في أقاليم من القارة وقارن بين مساهمة الأفارقة والمستعمرين فيها.

واختتمَ البحث مؤملًا أن يرى المستقبل القريب أفريقيا الحرة التي سيكون لها – من دون شك – دورها إلهام في دعم السلام والتعاون القائم على أساس المساواة المطلقة بين الشعوب في العالم من أجلِ الرخاء والرفاهية لكل الأجناس والبشر.

ثالثًا: القومية الأفريقية

صدر هذا المقال في مجلة «نهضة أفريقيا» عدد يونيو 1958 ليتناول مصطلحًا جديدًا دخل قاموس السياسة العالمية ألا وهو «القومية الأفريقية» التي ما تزال مفهومًا غير متَّفق عليه بين دارسيّ أفريقيا ومشكلاتها.

زعم الباحثون الأوربيون أن من السابق لأوانهِ تسمية ما تشهده أفريقيا بأنه حركات قومية فعلية، ويرون أن بها بعض ملامح الحركات القومية وليس كلها، وأنها حركات قبلية أو حركات لقوميات أفريقية تقليدية، وأن مفهوم القومية في أوروبا يعني رغبة أمة من الأمم في حكم نفسها، وفي الوحدة بين شعوبها، ولكن هذا المفهوم أفريقيا يعني الاستقلال والخلاص من الاستعمار، ولكن بالنسبة للأوروبي لا توجد في أفريقيا أمم بل قبائل منفصلة، وأفاض هؤلاء بالقول إن ما تشهده أفريقيا ليس إلا حركات «ما قبل قومية» أو حركات محليَّة خاصة بأفريقيا لم تبلغ وتنضج بعد إلى مستوى الحركات القومية.

وهنا بدأ دور الباحث الناقد محمد رياض فقدم ردَّه على النحو التالي:

– لا يمكن غضّ الطرف عن حقيقة أن الحركة الأفريقية حقيقة ماثلة وتقف في مواجهة الاستعمار وتنضج في تحقيق الاستقلال.

– أمام هذه الحركة صعوبات عدة تتمثّل أولها في أن الوضع السياسي في أفريقيا وريث التسلُّط الذي ارتكبته الدول الاستعمارية برسم حدود القارة السياسية في عام 1918، فهذه الحدود السياسية لا تتفق بأي حالٍ مع أي خطٍ حضاري أو جنسي أو طبيعي وبذلك شملت المستعمرات – داخل حدود مصطنعة – جماعات مختلفة في الأصول ومتباينة في الحرف والتقاليد والمستويات الحضارية.

وهذا أول تحفُّظ على مفهوم أن الحركة في أفريقيا حركة قبلية، فدولة مثل غانا فيها عشرات القبائل لا قبيلة واحدة، وأن الحركات التي تقوم فيها تتجاوز القبيلة

وتعمل فيما بين القبائل وبعضها البعض وتضم عددًا من المجتمعات المنفصلة دينيًا ولغويًا وحضاريًا داخل المستعمرة الأوروبية الواحدة.

أما القول بأنه ليس في أفريقيا أمم بل قبائل فإنه حتى وإن كان صحيحًا إلَّا أن أوروبا نفسها عاشت ذلك في فترةٍ من فترات تاريخها قبل أن تصبحَ أممًا بالمعنى الذي تتميَّز به عن أفريقيا اليوم.

ولا يجب أن نغفلَ أن أوروبا هي المسؤولة من خلال تجارة الرقيق واستنزاف القارة بشريًا عن إضاعة الفرصة على أفريقيا لتكوين أمم تأخذ بالاقتصاد الحديث، كما أن بعضًا من أفريقيا عرفت قيام الدول والحضارات والشعوب والأمم قبل مجيء الاستعمار الأوروبي.

وهناك أيضًا اليوم (1958) جهود سياسية للحركات الأفريقية تسعى لتكوين اتجاهاتٍ قومية وأحزابٍ سياسية كالتي شهدتها مناطق في شرق القارة وغربها.

ويؤكد البحث الذي صدر في مجلة «نهضة أفريقيا» أن ما يحدث في القارة هو حركات قومية فعلية لأن تعريف القومية في أبسط صوره هو:

«حالة عقلية يكون فيها الولاء الأعلى للفرد موجهًا نحو الأمة».

أو هي:

«شعور من جانب الفرد أو المجموعة بعضويته في أمة ورغبته في دفعها للأمام»، وهذا بعينه ما يحدث فِي أفريقيا اليوم.

ومن ثم فإن رفض بعض الباحثين الأوربيين تسمية ما يحدث في أفريقيا بأنه حركة «أفريقية» وليس حركة «قومية» ليس إلَّا تشويشًا على مسعى أفريقيا نحو التحرُّر من الاستعمار.

وحتى لو كانت الحركة القومية الأفريقية صغيرة متواضعة فإن السبب في هذا ما قامت به القوى الاستعمارية من إفناءِ الإنسان الأفريقي وتدميره.

ويؤكد المؤلف إن الحركات القومية في أفريقيا هي أخطر الحركات التحريرية في تاريخ هذا القرن لأن أفريقيا هي الملاذ الأخير للاستعمار ولذلك يحاول المستعمرون

القدامى تعطيل مسعى هذه الحركة وعرقلتها من أول الهجوم على دلالةِ المفهوم ووصفه بأنه مجرد إثارةٍ للفوضى.

وعليه فإن ظاهرة الأمة التي عرفتها أوروبا في فتراتٍ معينة من تاريخها كما حدث في أعقاب انهيار الإمبراطورية الرومانية لا تختلف عما تعرفه أفريقيا حاليًا، وكما أن أوروبا تجاوزت الأمميَّة وتحاول الوصول إلى الاتحادِ الذي ظهر جليًا في الاتحاد السوفيتي ودول السوق الأوروبية المشتركة التي تضمُّ بالمناسبةِ أعداء قدماء (ألمان وفرنسيين وهولنديين وبلجيك) فإنه ليس هناك ما يمنع أن تتجاوز أفريقيا حتى المراحل التي مرَّت بها الدول الأوربية في رحلتها عبر الأمميَّة والقومية لتقفزَ قفزاتٍ سريعة نحو الأمام مستفيدة من تجارب تاريخ العالم حتى لا تتكرَّر ذات الأخطاء المريرة، وإلا فما فائدة التاريخ؟

رابعًا: الحاجز اللوني وتطبيقاته السياسية في أفريقيا

صدر هذا المقال في مجلة «نهضة أفريقيا» عدد سبتمبر 1958 وعنوانه الكامل» على هامش النظرية العنصرية: الحاجز اللوني وتطبيقاته السياسية في أفريقيا».

وقد استفتح البحث بالإشارة إلى عدة أخبارٍ ذات دلالةٍ عن وقوع اضطراباتٍ عنصرية شديدة في بريطانيا والولايات المتحدة بين البيض والملونين بسبب التحيّز للبيض على حساب السود، وعن سياسيات عنصرية بعدم السماح للسود في بعض الولايات المتحدة من الدراسة في نفس الفصول مع البيضَ، وعن سياسات السكن التمييزية ضدَّ السود في الولايات المتحدة.

وقد روى المؤلف هنا حادثةً ذات دلالة حين سافر وزير مالية جمهورية غانا في زيارة للولايات المتحدة أوائل العام (1958) ويبدو أنه تعرَّض لسلوكٍ تمييزي، ويبدو أن ما تعرَّض له كان من الشهرة لأن المؤلف لم يذكره تفاديًا للتكرار، وقد ساعدني أرشيف الإنترنت في الوقوف على الحادثة حين رفض أحد المطاعم في نيويورك تقديم الخدمة له بسبب سواد بشرته (أكتوبر 1957).

ومن الحوادث العنصرية في تلك السنة التي رواها المؤلف أيضًا منع السلطات البريطانية زعيمًا إفريقيًا لواحدة من كبريات القبائل من العودة لموطنهِ وشعبه بعد أن تزوَّج سيدةً إنجليزية بيضاء البشرة في مخالفةٍ للسياسات التمييزية التي تتبعها بريطانيا في جنوب أفريقيا (المحمية البريطانية في بتشوانالاند).

علاوة على ذلك يذكر المؤلف سياسات الدول تجاه الملونين على نحو ما فعلت أستراليا من منع كل الهجرات الملوّنة إليها سواء كانوا من الصفر المغول أو السود الملايو أو من الزنوج الذين يعيشون في الجزر الشمالية لأستراليا.

ويخلص المؤلف إلى أن مثل هذه الأحداث الفردية أو الحكومية متأصّلة فيما يسمى «النظرية العنصرية» التي ترفع شعار «تفوّق جنس معين أو سلالةٍ بعينها على بقيةِ الأجناس أو السلالات البشرية».

وهذه النظرية التي تبدو في الظاهر حديثة معاصرة إلَّا أنَّ لها جذورًا في التاريخ القديم منذ عصور الدول القديمة.

فعلى ما يبدو هناك بعض نقوش مصرية قديمة تصنّف الناس وفق ألوانهم إلى سود (زنوج) وبيض (ليبيون) وحمر (مصريون)، واعتبر هذه النقوش مادةً لتحليل التسامح والعنصرية في التاريخ القديم. ورغم أن المؤلف لا يرجّح أية نتائج إلا أنَّه يسجّل أن موقف مصر القديمة من الشعوب المجاورة كان مرتبطًا بفكرةِ قبول هذه الشعوب بعملية «التمصير» أي الذوبان والاندماج في الحضارة المصرية، ويرى المؤلف أن مصر كانت ترحب بمن يتمصّر ولم ترفض إلَّا من رفض ذلك كما حدث مع البدو من بني إسرائيل الذين قاوموا الانصهار داخل الأمة المصرية وجعلوا من أنفسهم «نقيضًا حضاريًا موجبًا» ضدَّ سكان مصر، ومن ثمَّ وَقع عليهم الاضطهاد انتهى بهم إلى الفرار من أرض مصر.

ويضرب المؤلف أدلةً من الحضارات التي لم تتبع المنهج المصريّ القديم في الصَّهر والتمصير كشرطٍ للقبول والذي مثّلته حضارات الإغريق والرومان الذين لم يقبلوا دخول العناصر التي تشبَّعت بحضارتهم. وقد تطوَّرت فكرة التمييز العنصري في أوروبا عبر التاريخ حتى وصلنا إلى تجلّياتها المعاصرة في تمييز البيض على بقية الأجناس بل والدعوة إلى إبادةِ الجماعات البشرية الأقلّ تقدمًا بدعوةِ انحطاطها.

وتتَّخذ الممارسات العنصرية الحديثة (تاريخ كتابة المقال في 1958) أشكالًا عدَّة، أهمّها حرمان الملونين من العملِ والوجود في نفس الأماكن التي يعمل ويوجد فيها البيض، وإبعادهم عن مناطق سكن وتعليم البيض، ومنعهم من ركوبِ نفس وسائل المواصلات، والتمييز ضدَّهم في العمل وحرمانهم من المواقع الإداريةَ وحقّ الانتخاب أو الترشح للوظائف السياسية والإدارية والقضائية.

بعد هذه المقدِّمة الطويلة المهمَّة يُلقي البحث الضوء على أربعِ نظرياتٍ عنصرية سادت آنذاك، وهي على النحو التالي:

1 – النظرية الاستعمارية البريطانية.

تقوم هذه النظرية على ممارساتٍ معارضة الزواج المشترك بين البيض والملونين، وتعارض التساوي الاجتماعي بين الأوربيين والزنوج وتقف عقبةً أمام اشتراك الزنوج في الأنديةِ الخاصة بالأوربيين أو في وسائل الانتقال.

لا يحدث ذلك في الجزرِ البريطانية فحسب بل إن بريطانيا تفرضه على الأفارقةِ الوطنيين أهالي البلاد الأصليَّة في المستعمراتِ البريطانية ممَّا يفرض على أصحابِ الأرض اضطهادًا عنصريًا اجتماعيًا، ومع ما تسمح به هذه النظرية من إعطاء قدر من الحكم الذاتي للأفارقة فإنها لا تعطي ذلك إلا في إطار التبعيَّة للكومنولث البريطاني.

ويؤدِّي هذا النمط من العنصرية الاجتماعية مع قدر من الحرية النسبيَّة السياسية إلى إذكاءِ الحركات الوطنية الساعية للتحرّر للتخلّص من بقايا الاستعمار وهو ما سيضطرّ الحكم البريطاني في النهاية إلى منحِ الحكم الذاتيّ، فإن ذلك سيصطدم في النهاية بأن الكومنولث ذاته فيه دول بيضاء مثل بريطانيا وأستراليا وكندا وهي نفسها ذات نظم عنصرية بينما تضمُّ دولًا ملوّنة آسيوية مثل الهند وباكستان وسيلان ودول ملوّنة أفريقية مثل غانا وجنوب أفريقية.

ويطرح المؤلف هنا سؤالًا بشأن هذا التناقض في النظرية العنصرية البريطانية وهو «هل تتغلَّب قوة الكومنولث على التناقض وتتخلَّص من العنصرية لصالح المساواة في الاتحاد؟ أم يظلُّ التناقض وتخرج الدولَ الملوَّنة عن هذا الاتحاد العنصري؟

ثم يطرح المؤلف سؤالًا مهما حول نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا الذي يؤلّف السكان الوطنيون فيه أربعة أخماس السكان بينما الخمس من البيض يتحكَّم في كل شيء، ويرتبط بهذا السؤال التوتّر بين الهند وجنوب أفريقيا أو بالأحرى بين الهند والحكومة العنصرية البريطانية في جنوب أفريقيا التي تسيء معاملة العمال الهنود المهاجرين إليها.

ويتوقَّع المؤلف فيما يشبه النبوءَة أن يرضخَ البيض الذين يشكّلون 2 مليون نسمة لمطالب الملايين العشرة من السكان الوطنيين أبناء تلك البلاد من أصحاب الأرض الشرعيين.

2 – النظرية الاستعمارية اللاتينية.

تكاد تناقض هذه النظرية العنصرية اللاتينية نظيرتها البريطانية، تطبق هذه النظرية اللاتينية دول أوروبية عديدة في مقدّمتها فرنسا والبرتغال وتقوم هذه النظرية على السماح بالزواج المشترك بين البيض والملوّنين وتقدم مكانًا اجتماعيًا مناسبًا للمواليد من هذا الزواج ولا تضع عراقيل أو موانع أمام الاحتكاك الاجتماعي بين الأوربيين والإفريقيين فهي بذلك أكثر تحررًا من النظرية العنصرية البريطانية ولكنها أشدّ استعمارية في النواحي السياسية الاقتصادية.

تقوم النظرية اللاتينية في عنصريتها على إدماج المستعمرات وامتصاصها في الوطن الأم – أي الدولة ذات المستعمرات – فهي تسعى إلى امتصاص الشعوب الإفريقية، وجعلها شعوبًا فرنسية أو برتغالية بواسطة اللغة والدين والعادات والمضمون الحضاري بأجمعه.

وكما نرى فإن هذه النظرية أيضًا تحمل تناقضها بين طياتها ومن ثم عوامل ضَعفها، وهذا التناقض يؤدِّي إلى الثورة وبالتالي إلى الانفصال عمَّا يسمى الوطن الأم، وأبلغ أمثلة هذه الثورات التي تشتد يومًا بعد يوم: ثورة الجزائر وغانة والكاميرون وغيرها من الحركات التحرّرية التي تسعى للتخلّص من هذه الحماية المقنعة.

3 – نظرية سيسل رودس Cecil Rhodes والمارشال سمسطس Jan Christiaan Smuts

هذه نظرية عنصرية أخرى تقوم على افتراض أنَّ من مصلحة السلالات والأجناس المختلفة البقاء منفصلين بعضهم عن بعض دون أي اختلاط، وتزعم هذه النظرية أن الانفصال يجب أن يستمرَّ طالما استمرَّ الاختلاف بين المستويات الحضارية لكل من الأوربيين والإفريقيين، وتمضي النظرية فتقول – وكأنها تمنح الأفارقة أملًا

– إن هناك مستويات في الاقتصاد والسياسة في حالة وصول الأفريقيين إلى درجة معادلة من التمدّن والحضارة التي وصل إليها الأوربيون.

ويؤكّد المؤلف أنَّه من البديهيّ أن هذا الأمل لن يتحقَّق في ظلِّ السِّياسة العنصرية التي لا تعطي للأفارقة القَدر الواجب من الثقافة والتعليم ولا الحياة الاقتصادية اللَّائقة بل يعزلونهم داخل معازل مغلقة، وإذا استعانوا بالملونين استعانوا بهم في أعمال متدنِّية بينما تمضي الدعاية في تصوير الأوروبي الذي أنقذ أفريقيا من الظلام وجهالة والمرض.

4 – نظرية مالان وأعوانه.

هذه نظرية عنصرية أرساها رئيس الوزراء في جنوب أفريقيا خلال الاحتلال البريطاني واسمه بالكامل دانيال فرانسوا مالان Daniël François Malan.

تتَّفق نظرية مالان مع نظريةِ رودس وسمطس في أنَّها تفصل فصلًا تامًا الأفارقة عن الأوربيين وتمنع الزواج المشترك بينهم وتفرض على الإفريقيين حياة معسكرات معدَّة لهم في المناجم والمحاجر، كما تصيغ لهم بشكلٍ خاصٍ عقودًا وأجورًا ومعاملاتٍ اجتماعية أسوأ من نظام الرقّ والعبودية.

وتختلف هذه النظرية عن نظرية سمطس في أنَّها لا تفتح أي باب في المستقبل للمساواةِ لأنها ترى أن الأوربيين يجب أن يظلُّوا محتكرين السياسة والتَّشريع وتصريف مصائر وأقدار البلاد مهما بلغ الأفريقيون من مدنية وحضارة ورقي.

وينتهي البحث بتوقع أن يسقطَ الحاجز اللونيّ ويتوقَّع أن يكون مآل الاختلافات الحضارية إلى الخفوت والزوال ومن ثم فمآل النظرية العنصرية إلى زوالٍ أيضًا، وفي سبيل الحرية ستدفع الشعوب الملونة ثمنًا كبيرًا من الضحايا والشهداء في سبيلِ الحرية وفي سبيلِ تلبية نداء التاريخ بضرورةِ التَّضحية من أجلِ البقاء.

خامسًا: السلالة والجنس في إفريقية

صَدر هذا المقال في مجلة «نهضة أفريقيا» في عددين متتالين (12-13) في أكتوبر ونوفمبر من عام 1958.

وهذا البحث تأسيسيٌّ عامرٌ بالمعلومات عن السلالاتِ البشرية وفق أحدث الكشوف العالمية وقتها، وقد تناول فيه المؤلف أربعة موضوعات نفصلها على النحو التالي:

المعابر الأرضية بين أفريقيا وأوراسيا:

هناك أهمية ملحوظة تكتسبها المعابر والسواحل والمناطق القريبة من المعابرِ في الاتصال البشري والحضاريّ وتكوين مناطق الاختلاط الجنسي للسكان، فأفريقيا تقترب من أوراسيا على محورين:

- سواحلها الشمالية على البحر المتوسط التي تقترب فيها من أوراسيا لا سيما ع طريقِ تونس من ناحية ومنطقة طنجة من ناحيةٍ أخرى.

- ساحلها الشرقيّ الذي يمتد من خليج السويس إلى القرن الإفريقي، وعلى هذا النحو فإن أفريقيا تعدُّ جزيرة كبيرة باستثناءِ الرابط البريّ الوحيد الممثل في برزخ السويس، ونقطة الارتكاز في العلاقاتِ المكانيَّة بين أفريقيا وأوراسيا عبر البحر الأحمر وخليج عدن يمثّلها مضيق باب المندب،

ولا شكَّ أنَّه كان لوضعِ أفريقيا على هذا النحو أثر كبير في علاقاتها المكانية مع كتلة أوراسيا، فأكثر جهاتها اتصالاً بالعالمِ الخارجيّ حسب أهمية الترتيب:

- الركن الشمالي الشرقي، أي مصر.
- سواحل البحر الأحمر الطويلة إلى خليج عدن.
- سواحل البحر المتوسط إلى مضيق طارق.

ودراسة هذه النّقاط من الأهمية بمكان في الدراسات البشرية إذ أنَّها تعدّ معابر لدخول أو خروج الهجرات البشرية، ولا يعني هذا استبعاد مناطق ساحلية أخرى لدخول أو خروج الهجرات البشرية ولدينا في أفريقيا مثالٌ واضحٌ على ذلك نجده في حالة جزيرة مدغشقر، فبعض سكان مدغشقر أتوا إليها من شرقيّ المحيط الهندي بوساطةِ القوارب في الغالب، لأنَّه لا يوجد أي دليل على وجودِ آثارٍ لهذه السلالة البشرية التي تتَّصف بالصِّفات المغولية في أجزاءِ القارَّة الأفريقيَّة الأخرى.

كما أن العرب والهنود قد انتشروا أيضًا على طولِ سواحل أفريقية الشرقية المطلَّة على المحيطِ الهنديّ والبحر العربي بواسطة السفن دون أن يلجؤوا إلى العبور عن طريق باب المندب، ولكن أهميَّة المعابر في أنها أسهل الطرق، فليس كل المهاجرين بقادرين على الإبحار بالقوارب.

ولذلك تعدُّ أكثر المناطق قربًا من المعابر الأرضية أو المضايق البحرية هي أكثرها أهمية في دراسة التاريخ الجنسيّ لقارة أفريقيا وأكثرها تعقيدًا من ناحية التركيب الجنسيّ للسكان.

فمصر وإقليم القرن الأفريقي والهضبة الحبشية وشمال غرب أفريقيا كلّها مناطق تعقيدٍ واختلاطٍ جنسي، ومن ثم نجد في الحبشة ومنطقة القرن الأفريقي التكوين الجنسي مؤلف من: جماعات زنجيَّة قديمة وحديثة (سلالات سودانية وبانتوية)، جماعات حامية (بربرية وأثيوبية)، جماعات سامية قديمة وحديثة (سلالات شرقية).

وفي مصر نجد جماعات من أصولٍ مختلفة: سودانية (بالمعنى الجنسيّ وليس الحضاري)؛ وبربرية وشرقية ووسيطة وأرمينية ونوردية ومغولي.

وفي شمال غرب أفريقيا نجد سلالاتٍ بربرية وشرقية ونوردية وأرمينية.

ولا يعني هذا أن مناطق التعقيد قاصرة على المناطق القريبة من المعابر والمضايق في شمال القارة وشمالها الشرقي، فهناك أيضًا مناطق بعيدة في الداخل تتداخل فيها السلالات إمَّا على أساسِ انصهار وإمَّا على أساس تجاور مكاني، ويوجد هذا التداخل إمَّا في مناطق غنيَّة وهي في نفس الوقت منطقة التقاء وإمَّا في مناطق فقيرة وهي في نفس الوقت منطقة عزلة.

أمَّا في النوع الأول فإن تداخل وتجاوز أو انصهار السلالات يحدث لغنى المنطقة وطمع المجموعات المختلفة في احتلالها، وفي النوع الثاني يحدث هذا لأن السلالات والمجموعات المستضعفة تضطرُّ إلى الهجرة إليها خوفًا من العناصرِ القوية.

ونظرًا لأن أفريقيا مملوءَة بالمناطق الغنيَّة والفقيرة فإن تركيبها الجنسي ليس سهلًا مبسطًا بل متداخل معقّد والأكثر منه صعوبة أن نحاولَ تحليل التركيب الجنسيّ بالتفصيل، وذلك لعدةِ أسباب:

– أن غالبية أفريقيا لم تحظَ بالدراسة العلمية الصحيحة وأن كل الدراسات التي تمَّت كانت في مناطق متفرِّقة، وفي كمياتٍ عدديةٍ بسيطة لا تمثل حقًا مجموع السكان.

– – أن هناك سوء فهم ادى إلى تداخل في استعمال المصطلحات العلمية، ومن أكثر الأمثلة وضوحا على هذه الفوضى في استخدام المصطلحات أن المصطلحات اللغوية أو الحضارية قد غلبت على استخدام المصطلحات الجنسية فشاع استخدام «بانتو» و«سامي» و«حامي» وهي مصطلحات لغوية وحضارية في آن ولكن استخدمها كثير من الكتاب خطأ للإشارة إلى أجناس بعينها.

لمحة عن تاريخ الجنس القديم في القارة:

يقول كثيرون إن أفريقيا تمثّل جيبًا بشريًا من الناحيتين الجنسية والحضارية، بمعنى أنها منطقة استقبال وليست منطقة منبع أي كانت تلتجئ إليها أجناس مستضعفة أو حضارات متدهورة.

والحقيقة أنه لا يمكننا التصديق على مثل هذا الحكم العام، فإن بعض التفصيلات تنقصه، خاصةً بعد الاكتشافات الجديدة في ميدان الأنثروبولوجيا.

وبالرغم من أن هذه الاكتشافات محدودة وضئيلة العدد إلا أنها قد ألقت بعض الضوء على منشأ بعض الأجناس الأفريقية وأعطتنا صورةً عن علاقاتِ أفريقيا ببقيةِ كتل القارات في العالم القديم.

الأجناس والسلالات الرئيسة في أفريقيا:

يختلف العلماء في تسميتها وتحديدها وفي مقدمةِ مدارس التصنيف المتباينة في الدراسة :

– المدرسة التقليدية.

– مدرسة فون اكشتيد.

– المدرسة البولندية.

والاختلاف هنا في طرقِ القياس الأنثروبومترية.

السلالات في أفريقيا

عرض البحث للسلالات الرئيسية على النحو التالي:

– السلالة القزمية Pygmy Pygmic : وتشمل عدَّة أنواع فرعية، المجموعة الغربية في الجابون والكونغو، الباتوا في وسط وشرق الكونغو، إيتوري في شمال شرق حوض الكونغو. وهناك مناطق أخرى يظهر فيها الأقزام في هضبة البحيرات.

– ومن غير المعروف أصولهم الجغرافية وإن كان هناك من يرجِّح أنَّهم سكنوا أفريقيا الشرقية في الأصل قبل أن يتحرَّكوا نحو حوض الكونغو طلبًا للاحتماء في غابات الكونغو أمام زحف عناصر وافدة، مثل الزنوج الذين أتوا للزراعة وقاموا بقطع الغابات فهدَّدوا موطنهم الأصلي، وهناك حالات في شرق الكونغو أدى فيها الاختلاط بالزنوج إلى تعديلِ قامتهم فأصبح أكثر ارتفاعًا بعض الشيء وتسوَّد بشرتهم أكثر.

– سلالة البشمن والهتنتوت:

ويسميهم البعض «خويزانيد» Khoisanide ويسميهم البعض نجرويد Negroide. وهؤلاء الذين يطلق عليهم مسمى ذوو الشعر المفلفل.

⏮ – السلالات الزنجية:

وتحتلّ السلالة الزنجية أكبر مساحةٍ في القارة إذ تمتد من الإقليم السودانيّ الطبيعيّ إلى ساحل غانة، وفي وسط القارة تشمل جنوب تشاد وجنوب السودان، وجيوبًا في غرب وجنوب الهضبة الحبشية وجيوبًا على الساحل الشرق حتى خطوط عرض زنجبار، ثم تشمل كل أفريقيا جنوب خط الاستواء فيما عدا إقليمين أحدهما إلى الجنوب الغربي (ناميبيا) حيث يعيش البشمن والهوتنتوت، والجنوب الأقصى الذي يعيش فيه المستعمرون البيض الجدد.

ويعدُّ دخول الزنوج إلى القارة قديم جدًا لا يمكن تحديد تاريخه، والأرجح أن موطن الزنوج في العالم في أفريقيا أو مكان قريب منها جنوب آسيا، وربما جنوب الهند، جنوب الجزيرة العربية، وربما كان زمن ذلك في العصر المطير الأخير المقابل لفترة فورم الجليدية.

⏮ وقد صنَّف البحث الزنوج إلى:

– زنوج الغابات في الغابات الاستوائية في الكونغو بشكلٍ أساسي.

– زنوج السودان وأهم معبر عنهم قبائل النيليين في جنوب السودان (الشلُك والدنكا والنوير والأتشولي والجالو ودار فرتيت).

– السلالات البيضاء: وهي السلالة الوسيطة Mediterranean) وتترجم هنا وسيطة وليس بحر متوسط) أي التي نشأت في وسط القارات من القوقازيين، وهي في شمال القارة وتسمى السلالة الليبية أو الشرقية أو السامية أو البربرية نسبة لبربر شمال القارة والمتأثرين بعناصر نوردية من أوروبا.

– السلالة الأثيوبية: ويطلق عليها بشكلٍ عام السلالة الحامية الشرقيَّة أو سلالة شرق أفريقيا وتعيش في القرنِ الأفريقي وتمتدُّ إلى بلادِ النوبة وحتى تشاد.

سادسًا: المناهج الاستعمارية وتطبيقاتها في أفريقية

صدر هذا البحث في مجلة «نهضة أفريقيا» عدد فبراير 1959، وعرض فيه المؤلف التجارب التي مارسها الاستعمار الأوروبي طيلة 400 سنة منذ انطلاقاتها في أفريقيا، بداية من الاستعمار البرتغالي الاسباني ثم الهولندي فالفرنسي فالإنجليزي فالألماني فالبلجيكي.

وقد انتهت كل هذه الموجات الاستعمارية نهايةً واحدة طالت أم قصرت : تحقيق الاستقلال عاجلًا أو آجلًا.

وفي بعض الحالات تمكَّن الاستعمار نهائيًا من البلاد التي استعمرها من خلال إبادةِ السكان الأصليين كما حدث في عديدٍ من دول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وأستراليا.

والمستعمرون هنا إمَّا أنهم أبادوا السكان الأصليين تمامًا أو دفعوهم للجوءِ إلى أماكن بعيدة ليهلكوا فيها من صحارٍ وغابات وغير ذلك.

وكان ذلك الطرد والإقصاء بهدفِ إبادة السكان بطريقةٍ بطيئةٍ دون قتلٍ مباشر، على نحو ما تمَّ نفيهم في صحراء أستراليا الكبرى؛ صحراء بتا جونيا؛ تيرا ديل فويجو – أقصى الطرف الجنوب الشرقي لأمريكا الجنوبية – غابات الأمازون، وأصقاع البرودة في النطاق القطبي من أمريكا الشمالية وكندا وألاسكا.

وقد سَعت جميع الدول للتحرُّر من الاستعمار واتَّخذت الدول الاستعمارية ردًا على هذه المساعي مناهج مختلفة ويمكن غرض أهم هذه المناهج في نوعين:

- **المنهج الأنجلوساكسوني.**

ويقصد به سياسة بريطانيا التي تعمل على الإبقاء على مستعمراتها السابقة ضمن نفوذها حتى في داخل دائرة اتحاد شكلي هو «الكومونولث»، رغم ما في هذا الاتحاد

من تناقض بين الدول الأعضاء (البيضاء مثل أستراليا وكندا، والملوّنة مثل غانة والهند وباكستان وسيلان).

- **المنهج اللاتيني – الجرماني.**

وهو منهجٌ متشدّد تتَّبعه فرنسا وهولندا والبرتغال، ويقوم على رفض أي شكلٍ من الاستقلال والعمل على الاستعمار حتى آخر لحظةٍ ممكنة دون تفاوضٍ مع المستعمرات بأي شكل.

- **منهج بلجيكا في الكونغو.**

وفيه أعطى المؤلف عرضًا سريعًا للحصار الذي فرضته بلجيكا على مستعمرتها الوحيدة في أفريقيا والتي تمثّلها الكونغو والحصار الذي ضربته حول هذا الإقليم بالحديد والنار وما فوجئت به من ثورة وتمرد ورغبة في الاستقلال حتى تاريخ كتابة سطور البحث (1959).

- **ثم أولى البحث عناية بسياسةِ بريطانيا في مستعمراتها الإفريقية من خلال ثلاث زوايا:**

1 – **قلعة النفوذ الأوروبي في أفريقيا:**

ويقصد بها الاستعمار الأبيض في جنوب القارة ويرى رياض أن هذه القلعة تخفي وراءَها المحيط فإذا سقطت القلعة تهاوى الاستعمار البريطاني إلى أشلاءٍ في القارة ولم يعد له وجود، وبالتالي يمثّل الوضع الاستعماري البريطاني في جنوب أفريقيا أهمية كبيرة (وفق تاريخ تدوين البحث عام 1959).

2 – **أحلام الاستيطان في شرق أفريقيا:**

يقصد بشرق أفريقيا ضمن الاستعمار البريطاني كلًا من: كينيا، تنجانيقا، نياسلاند – جزء من اتحاد وسط أفريقيا – وهي هضابٌ عالية ذات مناخ مناسب للاستيطان الأوروبي، ولكن ضيق مساحة هذه الهضاب مقارنةً بجنوبٍ أفريقيًا جعلها ذات استيطان ضعيف.

ولأن استيطانها ضعيف في هذه المناطق فقد اعتمدت بريطانيا على الحلّ العسكريّ القمعيّ على نحو ما رأينا في سلوكها تجاه حركة تمرد الماو ماو Mau Mau في كينيا التي قابلتها بالكبت والقمع والتجويع.

3 – **القيود الاقتصادية وغرب أفريقيا:**

وهو إقليم غير صالح للاستيطان الأوروبي وفيه تتهادن بريطانيا مع الحركات الوطنية ما بين تنازل وتهادن، ثم قبول إعلان استقلالها ذاتيًا داخل الكومنولث – مثال غانة – من أجل الإبقاء على هذه الدول المستقلَّة داخل النفوذ الاقتصاديّ والثقافي.

ويختتم البحث بتقييمهِ لهذه السياسات البريطانية الثلاث وينتهي إلى أنها متناقضة ومصيرها إلى زوال.

ويؤكد المؤلف في نهاية بحثه أنَّ الطريق أمام أفريقيا في المستقبل «ليس مفروشًا بالورود والرياحين بل مفروشًا بالأشواك وأن السبيل الوحيد للتغلُّب على صعوبات المستقبل هو الدعوة إلى التكاتف والتعاطف والعمل المشترك ومهما تملكنا من صعاب فالنصر دائمًا للحق، والحقّ في جانب أفريقيا».

سابعًا: خرافات عن الأجناس

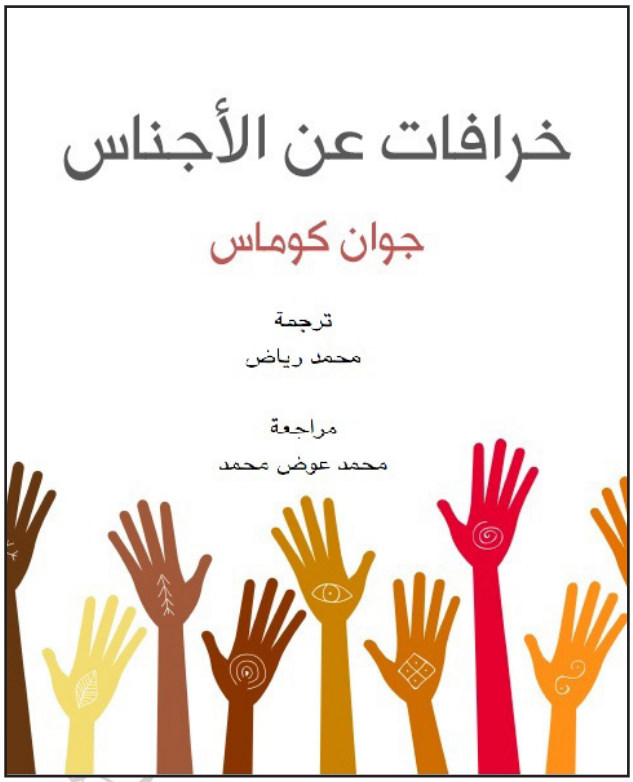

في عام 1959 أصدرت سلسلة الألف كتاب الترجمة العربية للفصل الذي ألَّفه جوان كوماس تحت عنوان «خرافات حول الأجناس Racial Myth» والذي جاءَ ضمن الكتاب الذي أصدرته اليونسكو في باريس تحت عنوان « مسألة الأجناس في العلوم الحديثة The race question in modern science». وكان حجم هذا الفصل في حدود 70 صفحة، وكانت اليونسكو قد أصدرت هذا الكتاب في عام 1951.

كانت الترجمة من إعداد محمد رياض ومراجعة أستاذه محمد عوض محمد، وجاءَت لتتناول خمسة موضوعات رئيسة:

- تمهيد عام عن الاضطهاد العنصري والأسس الخرافية التي يقوم عليها.
- تفنيد أسطورة الدم وانحطاط السلالات المختلطة.
- التحيّز اللوني وأسطورة الجنس الزنجي.
- خرافة الجنس اليهودي.
- خرافة الجنس الآري أو تفوق العناصر النوردية.

أوَّل ما يستهلُّ به هذا البحث هو تفنيد ما هو موروثٌ حتى في الكتب المقدَّسة عند بعض الديانات على نحو ما يشير إلى أن سفر «التكوين» يتضمَّن على ما يبدو تصنيفًا للبشرِ على أسس من الترتيب الأعلى والأدنى بل وانحطاط جماعات بشرية بالنسبة لغيرها، على نحو ما جاء في «ملعون كنعان... عبد العبيد يكون لإخوته» علاوة على أن هذا السفر يوحي بأن الإله «يَهْوه» قد عقد عهدًا مع إبراهيم ونسله مميزًا إياهم عن بقيةِ الشعوب، أما في العهد الجديد فهناك توكيد على أخوة بني الإنسان وهو ما يتعارض مع مضمون العهد القديم.

وخلافًا لتلك الاستثناءات فإن معظم الديانات ترى الناس أخوةً متساوين أمام الخالق.

وفي العصر الحديث وبالتحديد في عام 1938 وَصم الفاتيكان كل الحركات العنصرية بأنها خروج على العقيدة المسيحية روحًا ومذهبًا وذلك بعد الجهود التي بذلها في هذا المضمار البابا بيوس الحادي عشر.

والإسلام بالطبعِ لا يفرّق بين الأجناس ويتَّخذ موقفًا مؤيدًا لأن الكلّ متساوون أمام الله.

وبشكلٍ مواز لمناقشة موقف الأديان من العنصرية يذهب البحث الذي ترجمه محمد رياضٍ إلى أنَّ هناك توثيق تاريخيّ لسلوكياتٍ مناهضة للتَّسامح تجاه الأجناس الزنجيَّة نجده في اللَّوحة التي أمر بتشييدها الفرعون سنوسرت الثالث (1887–1849 ق.م) عند الجندل الثاني على النيل (أي وادي حلفا). وإن كان المرجح أن هذه اللوحة أقيمت لدوافع سياسية لا عنصرية، إذ جاء فيها عدم السماح لأي زنجيّ

بعبور هذه الحدود، سواء بطريق الماء، أو الأرض، سواء في السفن أو مع قطعانه، إلا لغرض التجارة، أو للشراءِ في المحطات، والزنوج الذين يعبرون الحدود بهذه الصفة سيُعامَلون بكلّ كرم، ولكن لن يُسمح لأي زنجيٍ في المستقبل وإلى الأبد أن يتعدَّى نقطة Heh «هيه » بواسطةِ السفن.

ثم يمضي البحث فيعدّد كيف أن هذه السلوكيات تجاه بقية الأجناس كانت متأصلةً أيضًا في الحضارتين اليونانية والفارسية، بل إن الفيلسوف اليوناني أرسطو ذهب في بعض الآراء إلى أن بعضَ الشعوب تولد حرة والبعض الآخر يولد لكي يكون عبيدًا، وهي النظرية التي استغلَّت في القرونِ الحديثة من الاستعمار (لا سيما في القرن 16) لتبريرِ استعبادِ الزنوج والهنود الحمر.

والمشاعر الاستعلائية موجودة عبر الزمن ومتغيّرة عبر التاريخ، فالبريطانيون الذين أظهروا استعلاء تجاه الشعوب التي خضعت لهم قد لا يتذكرون أن النبلاء الرومان وهم يستعمرون الجزر البريطانية كانوا ينظرون إلى سكانها نظرة استعلاءٍ قبل 1900 سنة مضت.

ورغم قدم السلوكيات والمواقف العنصرية عبر التاريخ إلا أنها لم تتبلور إلى مستوى «نظرية» إلَّا قبل القرن 15 وذلك مع الكشوف الجغرافية وتنوع ألوان بني البشر، وفي سبيل تبرير استعمار الشعوب الزنجية والهنود الحمر ذهب بعض القادة الأوربيين إلى مقولات أرسطو عن ميلاد بعض الشعوب في طبقة منحطة وفسادهم الطبيعي الوراثي، وعلى هذا الأساس تمَّ تقسم البشر في أمريكا الجنوبية إلى كريول – الأوروبيون المولدون في المستعمرات في أمريكا الجنوبية من آباء وأمهات أوربيين – والخلاسيين – هجين التزاوج الأوروبي مع غير الأوروبي من هنود حمر أو زنوج – ثم الهنود الحمر ثم الزنوج.

ورغم مقاومة بعض المفكرين الأوربيين للتفرقةِ العنصرية من أمثال فولتير وروسو وبافون إلَّا أنَّ التيار العام كان يَسير منذ القرن السادس عشر في طريقِ تكريس التصنيف العنصري للإنسان خلال القرنين 18 و 19.

وقد رحَّب الأوربيون بنظرية داروين بشأنِ البقاء للأصلح واعتبروها قضية تدعم تفوق المتحضر على حساب المنحط وتبرر للعدوان عليه ورميه الرصاص وإبادته. ويؤكد البحث أنه ليس من الإنصاف توجيه اللوم لداروين بل إلى التفسيرِ الخاطئ لنظريتهِ وتحريفها من «الداروينية البيولوجية» إلى ما أسمته «الداروينية الاجتماَعية».

أسطورة الدم وانحطاط السلالات جراء الاختلاط:

كي لا يقع الناس في هذه الخرافات المضلّلة التي أساءَت للبشرية وأراقت الدِّماء واستعبدت بني البشر بدأ البحث في تعريف مصطلح «السلالة» وتمَّ الانتهاء إلى أنها:

«وجود مجموعاتٍ تشترك في عدَّة مميزاتٍ جسدية متشابهة، تَتَّسم بصفةِ الدوام والاستمرار بناءً على قوانين الوراثة البيولوجية، مع تَرْك هامش أو فرصة للتغيرات الفردية».

ورغم بساطة هذا التعريف إلَّا أنه لا يمكن الوصول إلى ما يسمَّى السلالة النقيَّة حتى داخل أوروبا. فسكان أوروبا متعددو الأصول لدرجة أن أي محاولةٍ لتصنيفهم على أساس صفتين جسديتين فقط (مثل لون العين والشعر) ستنتهي باستثناء ثلثي السكان في أي إقليم من أقاليم أوروبا يقع عليه الاختيار لدراسته، أي أننا سنجد اشتراك هاتين الصفتين فيً ثلث السكان فقط، وبإضافة صفةٍ جسديةٍ ثالثة مثل (تكوين الجمجمة) إلى الصفتين السابقتين يتبقَّى لنا مجموعة أصغر من السكان يظهر فيها الترابط المطلوب بين الصفات الجسدية الثلاثة، وإذا أضفنا إلى هذه الصفات طول القامة، والنسبة الأُفقية فإن عدد السكان الذين تظهر فيهم هذه الصفات كلها سيتضاءل إلى حدٍ كبير.

ومن الخرافات الأخرى الاعتقاد بأنه كانت هناك أجناسٌ نقيَّة في وقتٍ ما في الماضي البعيد، وأن اختلاط الأجناس لم يحدث إلا في عهد حديث نسبيًا، وأن هذا الاختلاط يهدّد الإنسانية بالتقهقر والتدهور، هذا الاعتقاد لا يستند إلى أي دليلٍ علمي، فالاختلاطُ بين الأجناس عمليةٌ مستمرة منذ بداية الحياة البشرية على سطحِ الكرة الأرضية، ومن الواضح أن هذه العملية قد تضاعفت وزادت في القرنين الماضيين نتيجة تحسُّن وسائل المواصلات وزيادة السكان فالهجرة قديمة قِدم السلالة البشرية.

والخلاصة أن السلالات النقيَّة توجد بكثرةٍ في عالم الحيوان حيث لا يمكن حدوث تزاوج بين عائلاتٍ حيوانية مختلفة بينما يمكن التزاوج بين البشر مهما كان اختلافهم في اللون والصفات الجسميَّة الأخرى.

ويمضي هذا البحث الرائد في تبيانِ أن وجود السلالات المغولية والزنجية في أوروبا في عصرٍ ما قبل التاريخ يُعد دليلًا آخر على أن اختلاط السلالات ليس ظاهرة حديثة، وأن أقدم سكان أوروبا ليسوا إلا نتاجًا لعمليةِ الاختلاط بين السلالات التي استمرَّت آلاف السنين، ومع ذلك فسكان أوروبا لا يتَّسمون بعدم الانسجام، أو التدهور الذي يعتقد كثير من الكُتَّاب أنه ينجم عن اختلاط السلالات، ويُشير التاريخ إلى أن جميع الأقاليم التي نشأت فيها حضارات عالية كانت موضع عملية غزو من جماعاتٍ من البدو الرُّحل للسكان الأصليين، تنتهي بانهيارِ التقسيم الطبقي، وتكوين خليطٍ جديد من السكان، وهؤلاء وإن اعتبرهم البعض أُمَمًا متجانسة جنسيًا، ليسوا في الواقع سوى قومياتٍ جديدة تضمُّ سلالاتٍ مختلفة.

وقد سعى البحث إلى تفنيدِ المغالطات التي تقول إن الاختلاط خطر يتهدِّد مستقبل البشرية ويسبب تدهورًا جسميًا، وأن الحصانة الطبيعية ضدَّ بعض الأمراض تَقِلُّ نتيجة له، ويدَّعون أن الساقطات والمتشرّدين أكثر وجودًا بين العناصر الخليطة منها بين السلالات النقية، كذلك يدَّعون أن مرض السل يزداد انتشارًا بين الأجناس المختلطة، مع نقص في نشاط القوى العقلية وزيادة في الميل نحو الإجرام، وكلّها تسقط السبب الحقيقي وهو الفقر الذي يدعو لمثل هذه المواصفات.

وإذا كان المؤلّف هنا قد نوَّه إلى نظريةِ الاختلاط بين السلالات التي ترى أن العناصر المولدة، أو الخليطة، أقوى وأنشط نتيجة دخول «دماء جديدة» تزيد من حيوية المجموعة إلَّا أنه حذَّر من هذا التعميم الخاطئ الذي يجب رفضه بنفس الحجج التي رفضت بها الآراءَ السابقة، فعبارة «من دم واحد» لا معنى لها اجتماعيًا، فالوراثة البيولوجية شيء والوراثة الحضارية شيء آخر وكلاهما منفصل عن الآخر وليس سببًا لوجودهما.

التحيز اللوني، وأسطورة الجنس الزنجي:

تسبب اكتشاف قارات جديدة منذ القرن الخامس عشر الميلادي، ومحاولة استغلال العناصر بيضاء البشرة لموارد هذه القارات الزراعية والمعدنية؛ في خلق نظام العبودية، وعلى الأخصّ استعباد الزنوج والأميرند (الهنود الحمر)، وقد ضاعف من غرور السلالات البيضاء، وتضاعف معه إحساسها بالرقيّ بالمقارنة بالسلالات الملون، إنها تدين بالديانة المسيحية، في حين أن الزنوج، والأميرند ما زالوا على وثنيّتهم، والحقيقة أن منشأ اضطهاد السلالات البيض لغيرها من الملوَّنين لم يكن الفارق الديني بقدر ما كان جوهره اقتصاديًا بحتًا، فقد اكتشف الأُوربيون قاراتٍ جديدة غنيَّة بمواردها، تسكنها عناصرُ وشعوبٌ ملونة، فعمد الأوربيون إلى استرقاقِ السكان الملونين ليكون تحت تصرفهم موردٌ من الأيدي العاملة فتزداد قيمة ممتلكاتهم الجديدة.

ومن الطرائف التي تذكر هنا أنه ما قاله أحد سكان جزر هاواي لأحدِ المبشرين:

« حينما قدم الرجل الأبيض إلى هاواي كان يمتلك الكتاب المقدَّس وكان شعب هاواي يمتلك الأرض. أما الآن فإن شعب هاواي يمتلك الكتاب المقدَّس في حين يملك الرجلُ الأبيض أرضَ هاواي!»

ولقد نشر رجال الدين المسيحيين في العهد الاستعماري عديدًا من الكتب والبحوث تبرّر الاستعباد وتمد خطًا بين شرائع الديانة السماوية وتأييد الاستعباد، واعتبر بعض هذه المؤلفات أن الزنوج ليسوا أعضاء في العائلة البشرية وأن الأبحاث العلمية تثبت أن طبعَ الزنجي من طبع القردة !

وفي الولايات المتحدة كان يوصف الشخص بأنه زنجي إذا كان من بين أجداده 1 من 16 من الزنوج، وهو توصيفٌ بالغُ السخف على نحو ما يذهب مؤلف الكتاب، ولقد كان ذلك التمييز العنصري ضدَّ السود سببًا في تحذيرِ رواد حركة مناهضة التمييز ضدَّ السود – أمثال دي بوا و ماركوس جارفي – مِن أن الحرب العالمية المُقبلة ستكون حربًا مهلكة ينتفض فيها السود لنيلِ حقوقهم وتنتقمُ فيها أفريقيا لنفسها من الطغيان الأوروبي.

ويذهب المؤلف في هذا المبحث – ويترجم محمد رياض بلغةٍ سلسةٍ رشيقة – إلى تفنيدِ البحوث التي ترى أن الزنجي أقلّ ذكاءً بسبب حجم الجمجمة الأصغر من نظيره الأوروبي وأن تلافيف المخّ أقلّ من تلافيف المخ الأوروبي، ويفند المؤلف كل ذلك بالعودة إلى البحوث التي لا تجد رابطًا بين هذه المظاهر، ويفند البحث خرافة كسل الزنجي ويرجعها إلى أن الاستعمار سلبه المبادرة وسلبه العمل لصالح نفسه فلماذا يعمل بنشاطٍ إذا كان ما سيقدمه سيكون خيرًا لمستعمره الأبيض.

خرافة الجنس الآري أو تفوق العناصر النوردية:

لم تكتفِ النظريات العنصرية بتمييز الشعوب الأوروبية على نظيرتها من بقيةِ شعوب العالم بل ذهبت إلى البحثِ عن زعامة مقدَّسةٍ داخل هذه الأجناس الأوروبية البيضاء على أسس بيولوجية ونفسية، وقد تنوَّعت هذه النظريات من تفوقِ العنصر الجرماني في ألمانيا إلى الانجلوساكسوني في إنجلترا والولايات المتحدة إلى عنصر الكلتين في فرنسا، وتشترك هذه العناصر في أنها تنتمي معًا لما يسمَّى السلالة «الآرية».

بدأت النظرية في عام 1788 حينما لاحظ و. جونز W. Jones تشابهًا بين اللغات، السانسكريتية، والإغريقية واللاتينية، والألمانية، والكلتية، ثم طوَّر توماس ينج في 1813 هذه الفكرة إلى ما أصبحَ يوصف بأنه سلالة هندو–أوروبية «Indo–Eurobean ذات الأصل المشترك لهذه السلالات، وقد وضع بعض العلماء موطن هذه الجنس في وسط آسيا، ولاحقًا تمَّ تحوير المصطلح من «هندو – أوروبي» إلى «هندو – جرماني». وذهبت هذه الدراسات إلى القول بأن موطن الشعوب الجرمانية كان في أوديةِ سيحون وجيحون وسفوح جبال هندكوش في وسط آسيا.

ومع قبول المصطلح وشيوعه في أوروبا تمَّ تعديله لاحقًا من «هندو – أوروبي» أو «هندو – جرماني» إلى مصطلح «آري» استنادًا إلى أنَّ الجماعات التي غزت الهند وكانت تتكلَّم اللغة السنسكرتية كانت تسمى نفسها «آريا Arya» وهذا الجنس هو الذي تفرع عنه الهنود والفرس والإغريق والرومان والعناصر السلافية والكلت والألمان، ثم تراجع مؤيدو فكرة وجود جنس آري إلى مجرد وجود لغة آرية تجمع العناصر السابقة معًا.

وقد عارض فريق من العلماء القول بأن وسط آسيا كانت مهدًا للآريين وافترضوا أن الموطنَ الأصلي هو شمال البحر الأسود فيما بين نهر الدانوب وبحر قزوين، بينما ذهب آخرون إلى موطنهم هو السواحل الجنوبية لبحر البلطيق، أو المنطقة لممتد من جبال الأورال وحتى وبحر الشمال، بينما رفض فريقٌ آخر من العلماء فكرة وجود شعوب آرية من الأصل وقالوا إن هذه السلالة ولدت على مكاتب بعض العلماء ولم يكن لها وجود في الحقيقة.

يتبنَّى مؤلف الكتاب القول بأن الجنس الآري خرافة أو أسطورة، لم يتأسَّس القول بها على أية مقاييس موضوعية بل شخصية بحتة ودون الاعتماد على أي أسانيد علمية.

وتعود جذور المشكلة إلى أن بعض الكتَّاب نادى منذ منتصف القرن 19 بتفوق وأرستقراطية «الدم الألماني» ومن ثم بني على خرافة نقاوة جنس بعينهِ (الجنس الآري) وتفوّقه على بقية الشعوب الأوروبية.

وذهبت هذه النظرية في تحديد الصفات البيولوجية للمنتسبين إلى الجنس الآري، فالشخص الآري من الناحية الجسدية طويل القامة، أزرقُ العينين، أشقر الشعر، طويل النسبة الرأسية، ومن الناحية النفسية يتَّسم الآري بالحيوية، والنبالة الوراثية، ودافع طبيعي للهجوم والعدوان، مع نظرةٍ موضوعية هادئة رزينة للأشياء، وكرهه لاستعمال الكلمات التي لا ضرورة لها والخطب الجوفاء، لا يستسيغ الأشكال والكتل غير الواضحة، ولديه فهمٌ دقيق، وحبُ الاستقلال والحرية، مع أخذ نفسه وغيره بالشدَّة، ولديه شعورٌ كامل بالمسؤولية، وبُعد نظرٍ إلى درجةٍ عظيمة، وعزيمة قوية متماسكة، وتتوافر في الآريين صفات سلالة تتولّى الزعامة والقيادة والأعمال العظيمة والأفكار والآراء الصائبة الحكيمة.

وقد تمَّ تطوير مفهوم التعصب للعنصر الألماني الذي كان يعدُّ بمثابة «العنصر النوردي الأشقر ذو الرأس الطويل» فأطلق عليه اسم «العنصر التيوتوني» و «الدم التيوتوني» لهذا الجنس المتفوّق وزعمت هذه الآراء أن الله ميَّز العنصر الأشقر التيوتوني برسالةٍ عليه أن يؤدّيها جعل منه أرستقراطية الأجناس البشرية، وأن المدنية الأوروبية، حتى في البلاد التي تسكنها شعوب سلافية ولاتينية، هي من عمل

«الجنس التيوتوني» وأن الحضارة الإغريقية وحضارة روما، وإنشاء البابوية في روما، وعصر النهضة في أوروبا، والثورة الفرنسية، وإمبراطورية نابليون؛ كلّها من إنتاج التيوتون، و أنه ما لم تتسرَّب العناصر الألمانية فلن تنشأ مدنية بمعناها الذي نفهمه!»

ومن الأفكار الوثيقة بهذا المفهوم مذهب «الأنثروبولوجيا الاجتماعية والانتخاب الاجتماعي» وهو ليس إلا نوعًا جديدًا من «الحتم الجنسي» وكان من روادها أوتو أمون Otto Ammon الذي أسَّس ما صار يعرف بقانون آمون وهو نوع من صياغة معلوماته على أسس إحصائية، كالاعتماد على قياس النسبة الرأسية والتوصل من خلالها إلى الزعم بأن الجنس الأشقر ذي الرأس الطويل جنس متفوّق عقليًا على بقية الأجناس، وقد جاء الردّ يفنِّد ذلك من خلال الدراسات التي أجريت على جماجم القرنين السابع عشر والثامن عشر في مونبيليه، واتَّضح منها أن أفراد الطبقات الاجتماعية الراقية كانوا يتميَّزون بجماجم ذات نسبةٍ رأسيةٍ منخفضة أي ذوو رؤوس طويلة مقارنةً ببقية الطبقات الأخرى، التي تميَّزت برأسٍ عريض.

وقد بلغ التطرف أشدَّه في زعم دي لابوج G. Vacher de Lapouge أن الرأس العريض دليلٌ دامغ على عدم قدرة الأفراد الذين يتميّزون به على رفع مستواهم فوق مستوى البربرية والهمجية.

ثامنًا: الاقتصاد الإفريقي[1]

صدر هذا الكتاب عن دار النهضة العربية في القاهرة عام 1963 بمشاركة زوجة المؤلف أ.د كوثر عبد الرسول، وجاء الكتاب إهداءً إلى «أستاذنا الدكتور محمد عوض محمد: رائد الدراسات الأفريقية، عرفانًا بالفضلِ والجميل».

يتألَّف الكتاب من 535 صفحة مقسَّمة على تسعةِ فصول، ساهم فيها رياض بخمسة فصول وساهمت بالفصول الأربعة الأخرى د.كوثر عبد الرسول، ضمَّ الكتاب أكثر من 25 شكلًا وخريطة.

في **مقدمةِ الكتاب** يشير المؤلفان إلى الإنتاجِ الغزيرِ في المكتبات العالمية عن أفريقيا خلال السنوات العشر السابقة، ويرجع الكتابَ هذه الفورة في المؤلّفات إلى أنَّها القارَّة التي كانت أقلّ حظًا في الاستكشاف والمعارف فضلًا عن وفرةِ مواردها وإمكاناتها الواعدة من المعادن والطاقة.

وبالتالي جاءت عديد من المؤلفات عن إفريقيا في المكتبات العالمية لتتناول الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا واللغات والسياسة والاقتصاد والجغرافيا لتقييم مدى مشاركة إفريقيا في المستقبل.

من خلال هذه الإضاءة يحدِّد المؤلفان هدفهما لتأليف كتاب عن الاقتصاد الأفريقي دون أن يكون كتابًا غارقًا في الاقتصاد بل ينطلق من رؤى جغرافية لا سيما تفنيد الكتاب لنظرية الحتمية الجغرافية وتفكيك مقولات أن أفريقيا محتوم عليها أن تظلَّ دولها – مثل مصر – زراعية كي تبقى حقلًا زراعيًا كبيرًا يمون المصانع الأوروبية بالموادِ الخام.

---

(1) حاز هذا الكتاب على إعجاب أ.د محمد زكي شافعي عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في عام 1963 فقرر اعتماده كتابًا على طلاب الكلية لبضع سنواتٍ وذلك دون معرفة المؤلف، وقد عرفت المؤلف ذلك من المرحوم أحمد يوسف القرعي نائب رئيس تحرير الأهرام الذي كان طالبًا في الكلية وقتئذٍ.

ومثل هذه المعالجات الحتمية التي يتمُّ ترويجها إنما تحجب إمكاناتِ القارَّة الكثيرة وتحوّل دون أي تفكيرٍ جذري في تطويرِ اقتصاديات مصر وغيرها من الدول الأفريقية.

وينطلق الكتاب في هذه المقدِّمة من فكرة أن الحتمية سقطت (في عام 1963) ليس فقط في أفريقيا بل سقطت قبلها في عديدٍ من الأقاليم في العالم مثل الحتميَّة الزراعية في الاتحاد السوفيتي ومعظم أجزاء آسيا وبالتالي فالباب مفتوح أمام أفريقيا نحو التصنيع وبقية القطاعات الاقتصادية والاستحداث التكنولوجي.

ويؤكّد المؤلفان أن نظرية الحتم الجغرافي في أساسها كانت صالحةً لتفسيرِ بعض جوانب علاقة الإنسان بالبيئة، لكن تمَّ المغالاة فيها تمامًا على نحوِ ما وقع مع نظرية التطور، فلقد سارعَ أنصار المذاهب العنصرية وأنصار استرقاقَ الزنوج إل تأييدِ فكرة البقاء للأصلح التي جاءَت في نظرية التطور الداروينى والتي طبقها دارون على الحياة البيولوجية، وقد استغلَّ أنصار المذاهب العنصرية فكرة البقاء للأصلح فاستحلوا لأنفسهم القيام بعمل القوانين الطبيعية ليقضوا على السلالةِ الزنجية برصاصِ البنادق في محاكاة لقانون الانتخاب الطبيعي الذي تستخدمه قوى الطبيعة.

نلاحظ في الفكرة الأخيرة أن المؤلفين استفادا تمامًا من الكتاب السابق الذي ترجمه رياض عن «خرافات عن الأجناس» والذي درس العلاقة بين العنصري والداروينية، على نحو ما رأينا في الصفحات السابقة.

يتناول **الفصل الأول** من كتاب الاقتصاد الأفريقي سمات الجغرافيا الطبيعية للقارة وذلك من خلال عرضٍ موجزٍ للظروف الطبيعية من حيث الموقع والامتداد والجيولوجيا والتضاريس والبنية الجيولوجية (تكوين أفريقيا) وعلاقة البنية بالنظريات التي كانت سائدة وقتها لا سيما نظرية زحزحة القارات.

وفي تناول التوزيع التضاريسي الإقليمي يقسم هذا الفصل أفريقيا إلى واحدةٍ جنوب خط الاستواء وما تضمّه من أنهارٍ وأحواض وهضاب وجبال وجزر ثم أفريقيا إلى الشمال من خط الاستواء من حيث تصنيفها أيضًا إلى غرب أفريقيا وما

يضمّه من أحواض نهرية وهضاب وجبال والتَّصنيفات الإقليمية خاصة غرب أفريقيا، والسودان الأوسط والشرقي والصحراء الكبرى.

ويضمُّ هذا الفصل أيضًا عرضًا لمناخ أفريقيا والعلاقة بين المناخ والنبات الاستوائي، ثم الأحوال المناخية النباتية في الأَقليم السوداني والمداري والصحراوي.

يحمل **الفصل الثاني** عنوان «حقائق عن أفريقيا» متتبعًا مراحل التأريخ الأفريقي منذ عصر الكشوف الجغرافية منذ القرن 16 وذلك من خلال ستة مراحل: (1) الدوران حول أفريقيا،(2)تجارة الرقيق من السواحل الغربية، (3) الكشوف الكبرى بالتوغل في داخل القارة منذ أوائل القرن 19، (4) التسابق الاستعماري بين الدول الأوروبية، (5) تصفية الاستعمار والتحرر، (6) نمو الروح القومية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى تاريخ تأليف الكتاب.

ثم ينتقل الفصل إلى دراسةِ مسألة «العزلة والتخلُّف في أفريقيا» خاصةً وقد وصفت أغلب دول القارة بأنها دول متخلِّفة ومن ثم حملت القارة مسمَّى القارة المُظلمة إلى سنواتٍ قريبة من تأليف الكتاب ووصف أهلها بالهمجية والتوحش.

لا ينكر المؤلف أن أفريقيا متخلِّفة قياسًا على الدول الأوروبية والأمريكية لكنه يسأل: ما سبب ذلك؟

الإجابة في استعراض تاريخ أفريقيا وظروفها الجغرافية، فالأقسام الإفريقية التي كانت على اتصالٍ بالعالم الخارجي هي الأكثر تطورًا مقارنةً بالأقسام الداخلية المنعزلة.

ولقد ساهم في تخلُّف أفريقيا تجارة الرقيق الاستعمارية التي استزفت القارة، فضلًا عن رغبة الدول الأوروبية الاستعمارية في أن تبقى أفريقيا متخلِّفة مصدرًا لمادةِ الخام فقط.

وينتقل المؤلفان إلى مفهوم تقسيم أفريقيا إلى «أفريقيتين»: واحدة تمثّلها أفريقيا الحديثة المتمثِّلة في المدنِ والعواصم الجديدة التي أنشأها الأوروبيون والثانية أفريقيا القديمة التي تتمثَّل في جميع المناطق عدا قليل من المدن الحديثة، لم يدرس المؤلفان هذين النوعين من أفريقيا على المستوى العمراني فحسب بل تناوله أيضًا في المضمون الاجتماعي والسياسي.

في هذا الفصل أيضًا موضوع بالغ الأهمية يحمل عنوان «حقائق حول تجارة الرقيق» وهو من الموضوعات الأثيرة لدى المؤلفين بحكم ارتباطهما بالدراسات الأفريقية التي تتحمَّل المسؤولة البحثيَّة والإنسانيَّة تجاه القارة، منذ أن زرع ذلك في طلَّابه محمد عوض محمد.

يبدأ المؤلفان هذا الموضع بالتساؤل حول المناهج الدراسية في الدول الأفريقية التي صوَّرت دومًا تجار الرقيق العرب وغيرهم من سكان أفريقيا الشمالية باعتبارهم سببًا لكل مآسيهم وتخلُّفهم، ويُشير المؤلفان إلى أنَّ تلك المناهج الاستعمارية تكرِّس ذلك في شقاق بين أبناء القارة الواحدة ومجافاة للحقيقة.

صحيح أن تجارة الرقّ العرب استمرَّت فترةً طويلةً في شرق القارة وغربها إلَّا أن ذلك كان في إطارٍ محدود ولم يغيّر من ديموغرافية القارة، على عكس تجارة الرقيق الأوروبي التي أخلَّت بالوضع في القارة وأدَّت إلى نهبِ موارد أفريقيا البشرية.

وخلافًا لعليات صيد الرقيق المحدود في العددِ خلال العصر العربي إلَّا أنَّ ظهور تجارة الرقيق الأوروبي قامت في العصر الحديث على أسلحةٍ ناريةٍ مهلكة فشملت تجارة الرقيق ملايين البشر لنقلهم لمستعمراتِ العالم الجديد عبر الأطلنطي، وقد ماتت منهم نسبةٌ كبيرة خلال هذه العملية.

لم تكن تجارة الرقيق وحدها هي التي أضرَّت بالتكوين البشري للقارة فمن بقيَ منهم في الداخل كانت الدول الاستعمارية تستخدمه في شكل عمل بالسخرة لصالح المستعمرات الأوروبية.

ثم ينتقل الفصل إلى دراسةِ العلاقة بين المناخ والاستيطان الأوروبيّ والصراع بين المستعمر الوافد والسكان الأصليين على الأرضَ، ويشير الفصل إلى أن الأوربيين كانوا يستقرُّون في المستعمراتِ الأفريقية أو الأمريكية حيثما كانت هناك دوافع اقتصاديَّة بغضِّ النظر عن الظروف المناخية، ثم يعرج الفصل على مسألةِ الاقتصاد الحديث واتجاه الاستثمار في القارةِ الأفريقية لا سيما مع اكتشاف الثروات المعدنية الجديدة وموارد الطاقة.

ويختتم هذا الفصل بأسماء 65 هيئةٍ علميةٍ عاملة في أفريقيا جنوب الصحراء لا سيما في مجالات الاقتصاد الزراعي والتربة والغابات، وطبّ الأمراض البيئية (مرض النوم مثلًا) وأمراض الحيوان والفواكه والبساتين والقطن والأرز وزيوت النخيل والثورات الأسماك وبعض الأنشطة الصناعة.

ويأخذنا **الفصل الثالث** إلى موضوع «الاقتصاد التقليديّ والحرف في أفريقيا» من خلال تقسيمها إلى أربعةِ أصناف: الجمع والالتقاط والصيد، حرفة الزراعة البدائيَّة أو زراعة الفأس؛ حرفة الرعي؛ حرفة الزراعة الكثيفة أو زراعة المحراث.

أما **الفصل الرابع** فيتناول «الموارد الغابية» بتصنيفها إلى ثلاثِ نطاقات: الاستوائي في وسط القارة؛ المُعتدل في أقصى شمال وجنوب القارة؛ غابات الهضاب والمرتفعات في شرق القارة.

ويعالج **الفصل الخامس** «الرعي والثروة الحيوانية» من خلال تصنيف هذه الثروة إلى ثلاث مجموعات: الماشية الكبيرة والأبقار والثيران، حيوانات الركوب والجرّ والحمل، الكلاب والقطط.

أما **الفصل السادس** فيبحث في «الاقتصاد الزراعي»، ويبدأ الفصل بتتبع تاريخ انتشار الزراعة منذ الألف الخامسة قبل الميلاد في مصر ثم في السودان في منتصف الألف الرابع ق.م، ثم انتشارها في السافانا السودانية (من الهضبة الحبشيَّة حتى غرب القارة على ساحل الأطلنطي) في منتصفِ الألف الثانية قبل الميلاد، ثم دخول محاصيل جنوب شرق آسيا إلى نطاق الغابات الاستوائي الأفريقي وإقليم البانتو قبل نحو ألفيّ سنة، ويصنّف هذا الفصل أنواع الزراعة في أفريقيا إلى: الزراعة على المطر؛ الزراعة الفيضية؛ الزراعة الجافة على هوامش الصحراء الكبرى خاصةً في الجزائر وتونس، ويتناول الفصل أيضًا المحاصيل الزراعية الحديثة ولا سيما: الكاكاو، البن، زيت النخيل، زيت الزيتون الفول السوداني، السمسم والقطن.

ويتناول **الفصل السابع** الموارد المائية في القارةِ وعلاقة هذه الموارد باحتياجاتِ الزراعة.

ومن الموضوعات المهمَّة في هذا الفصل مبحث «مشكلات ضبط النيل» وهو مأخوذٌ في معظمهِ عن مقال سابق لمحمد رياض صدر في عام 1957 في مجلة الهدف العدد 7 وكان عنوانه «النيل بين مصر ودوله» أي النيل بين مصر ودول حوض النيل.

يتناول هذا الموضوع تاريخ التفكير في ضبطِ هندسة مياه النيل، ورغم وجود مشروعات عديدة على نهر النيل فحتى تاريخ تأليف الكتاب لم يكن ينفّذ منها سوى في سدِّ أسوان والسدّ العالي وخطوة أولية في سدّ أون Owen عند مخرج النيل من بحيرة فيكتوريا والذي صُمم لتوليدِ الكهرباء لصالح أوغندا، وممن المكن استخدامه في المستقبل لرفع منسوب المياه في بحيرة فيكتوريا وجعلها خزانًا ضخمًا للمياه، وذلك من خلال مضاعفة عدد السدود والخزانات في بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت، مع إنشاء قناة طولية تمرُّ في منطقةِ السدود لحماية المياه من الفقد بالتبخر في جنوب السودان، وقد شاركت مصر في تشييدِ سدّ أون لمساعدة أوغندا كي تضمن اشتراكها في غدارة السدّ بعد تشييده.

وأشار الفصل أيضًا إلى مشروع قناة جونجلي لتصريفِ المياه وحمايتها من الفاقدِ في منطقة المستنقعات في جنوب السودان، واتَّفقت مصر والسودان بالفعل على حفرِ قناةٍ موازية لبحرِ الزراف من الشرق إلى أن تلتقيَ بالنيل الأبيض قرب مصبّ الزراف.

كما تطرَّق هذا المبحث أيضًا إلى مشروع بحيرة تانا، بإقامة سدٍّ عند مخرج البحيرة بعد أن اتَّضح أن المياه التي تصل من النيل الأزرق عند الخرطوم لا تزيد عن 1/ 13 من المياه الخارجة من بحيرة تانا، ومن ثم كان مشروع التخزين في بحيرة تانا مفيدًا لمصر والسودان خاصةً في وقت التحاريق لأن المسافة بين تدفق المياه من تانا وأسوان لا تتجاوز شهرًا.

ومن المشروعات الأخرى مشروع خزان على النيل الرئيسين شمالي الخرطوم وقد اختيرَ موقعان: (1) إلى الجنوب مباشرة من وادي حلفا بنحو 27 كم، و(2) عند الشلال الرابع قرب بلدة مروي، وتبيّن أن الأفضليةَ لموقع مروي لكلا البلدين وإن كان اقتراح موقع سدّ وادي حلفا أفضل لمصر.

وتطرَّق المبحث أيضًا إلى مشروع السدِّ العالي الذي كان ما زال وقتها مشروعًا قيد التَّخطيط (1957 تاريخ نشر المقال و 1963 تاريخ نشر الكتاب).

ومن الجدير بالذكر أن هذا البحث يُشير إلى أنَّ إقامة سدٍّ على بحيرة تانا أو النيل الأزرق سيكون مفيدًا لإثيوبيا في توليد الكهرباء ومفيدًا لمصر ولسودان في تخزين المياه، وبالتالي تقلّ التكاليف الملقاة على عاتقِ الدول الثلاث... وتوحي هذه الكلمات بأن تكلفة إنشاء السدّ في تلك الفترة كان يقترح أن تشتركَ فيها الدول الثلاث معًا. وفي **الفصل الثامن** يتناول الكتاب الثروة المعدنية في القارة مستهلًا بتناول مكانة المعادن في الحضارات التقليدية الإفريقية، كما تناول الفصل دراسة المعادن في ظلِّ النظام الصناعيّ الجديد وألقى الفصل الضوء على أهمِّ المعادن والخامات المعدنية: الذهب، النحاس، الماس، الكوبالت، المنجنيز، الكروم والفوسفات، وانتهى الفصل بدراسةِ أقاليم التعدين والصناعة في الأقاليم الأفريقية: المغرب العربي، غرب القارة، وسط القارة، وانتهى الفصل بثبت أسماء الشركات العاملة في قطاع التعدين والصناعة.

ويكتمل **الفصل التاسع** سابقه عن ذات الموضوع فيكمل دراسة الثروات المعدنية في أفريقيا الجنوبية، وشرق أفريقيا وحوض النيل مع إلقاءِ الضوء على «الجمهورية العربية المتحدة» (مصر).

تاسعًا: كركسو

يحمل هذا البحث عنوانًا بسيطًا «كركسو» وثلاثة عناوين فرعية معبرة: العلاقات المكانية – المظاهر الطبيعية العامة – النشاط الاقتصادي.

بدأ البحث بتقسيم النوبة إلى ثلاثةِ أقسام:

– المنطقة الشمالية من أسوان إلى المضيق ويتكلَّم سكانها «الماتوكية» وهي واحدةٌ من أقسام اللّغات النوبيَّة وتتشابه لهجتهم هذه مع لهجة «الدنقلاوية» التي يتكلّمها الدناقلة في النوبا السودانية، ويطلق على من يتكلّم الماتوكية «الكنوز» وهم أكثر مجموعات النوبة موقعًا نحو الشمال.

– المنطقة الوسطى: وتمتد من المضيق إلى نهاية عمدية كركسو والريقة ويتكلَّم سكانها اللغة العربية ولا يعرفون اللغات النوبية التي تحدها شمالًا أو جنوبًا إلَّا إذا تعلموها نتيجة الاختلاط المستمر، وهذه المنطقة تسمى «العليقات» ويؤكد أفرادها أنهم من أصول عربية خالصة.

– المنطقة الجنوبية وتحتوي على ما تبقى من النوبة المصرية حتى الحدود السياسية عند «أدندان» واللغة السائدة هنا تسمى «النوبية» وهي لهجة من لهجاتِ لغة «المحس» العديدة ويعرف أهلها باسم الفديجة.

ومن ثم فمنطقة كركسو خليط بين اللغة العربية والنوبية وهي وإن كانت مجتمع عربي في لغته إلَّا أنها نموذج للاختلاط نتيجة التجاور المكاني مع الفديجة في الجنوب بشكلٍ خاص.

تقع كركسو على مسافة 200 كم جنوب أسوان وفي منتصف المسافة تقريبًا بين أسوان ووادي حلفا.

ومن المعروف في مسيرة نهر النيل أنه حين يدخل مصر من جهة السودان يتدفَّق من الجنوب إلى الشمال لكن هنا في كركسو – لأسباب جيولوجية وجغرافية– يضطرّ

النيل لأن يسيرَ عكس اتجاهه العام تقريبًا بل إنَّه يسير من الغرب إلى الشرق قبل أن يعاودَ طريقه من الجنوب إلى الشمال.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الملاحة النهرية حتى منتصف القرن العشرين كانت تتمّ بالقوارب الشراعيَّة سنعرف أن هذه القوارب كانت تسير وفق نوعين من القِوى:

– حين تتَّجه من السودان إلى مصر تسير بقوةِ تدفّق مياه نهر النيل من الجنوب للشمال

– حين تتَّجه القوارب من مصر إلى السودان يعاكسها التيار فتحتاج إلى قوةِ دفع، وهنا نشأت فكرة الشراع الذي يستفيد من قوة رياح الشمال التي تدفع القوارب جنوبًا.

وينطبق هذا النظام على كل قطاع نهر النيل لكنه يجد هنا حالةً استثنائية في منطقة كرسكو التي يكون مسار نهر النيل فيها عكس الاتجاه العام، وبالتالي حين تفتح المراكب الأشرعة فإن الرياح تعاكسها فتتعثر حركتها.

ويلفت أ. د. محمد رياض في دراسته الميدانية لكورسكو في ستينيات القرن العشرين إلى أن المسافة بالكيلومتر في هذه المنطقة لا تزيد عن 25 كم وهو ما كان يفترض أن تقطعها القوارب في عدة ساعات لكنها تستغرق ما بين 5 إلى 7 أيام لعبورِ تلك المنطقة كي تواصل طريقها نحو الجنوب، لا سيما أن هذا الوضع يجعل مياه النهر في سيرها من الجنوب للشمال سريعة الجريان لانحدارها انحدارًا شديدًا في هذا المنعطف النهريّ فتتولد تيارات تخلق دوامات مائيَّة عنيفة أمام هذه المراكب.

ولكل هذه الأسباب يضطرُّ أصحاب القوارب للنزولِ إلى ضفة النهر على اليابس و«يجرون» القوارب بالحبال في النهر ومن هنا نشأت تسمية ذلك القطاع النهري في كرسكو باسم «المجرور».

ولكن منطقة «المجرور» هذه وإن كانت تشكّل عقبة أمام الملاحة المتَّجهة جنوبًا إلَّا أنها في المقابل تساعد القوارب على التحرّك السريع إذا ما كانت متجهة شمالًا نحو أسوان.

فالرياح وتيار النهر يُسرعان بالقوارب في عبور هذه المنطقة بسرعة ملحوظة دَعت السكان لتسميةِ الملاحة في هذا الاتجاه «الكسح» ويقولون للقارب «كاسح» أي متَّجه نحو الشمال.

وقد شغل اسم «كرسكو» الناس ليعرفوا معناه وتطوَّع أحد سكان المنطقة بتقديم تفسير سجله د. رياض دون أن يثبته أو ينفيه يقول فيه:

يعبّر اسم كرسكو عن صفة «المجرور» و«الكاسح»، فالكلمة مؤلفة من مقطعين «كور» وتعني بلغةِ النوبة «الصاعد» أما الشطر الثاني «سيكو» فتعني «الهابط» والمعنى الإجمالي «كُرسِكو» حالة صعود وهبوط القوارب في ملاحةِ هذا القطاع.

وقد يعني اسم «كرسكو» وفق هذين المقطعين اتجاه حركة الملاحة تجاه السودان «صاعدا» أي متجها نحو الجنوب (كور) وهابطا أي متجها نحو مصر (سكو) ومن هنا «كُرسِكو» كحلقة وصل في الطريق إلى مصر والسودان.

وقد عرض المؤلّف لأهم أسماء النجوع وفقًا لأسماءِ القبائل المجموعات القبلية وأهمها (الشعيراب – الفلياب – العرناناب – الدريجاب– السنجاية– شبلول).

وفي تقسيمهِ للنجوع في كرسكو شرق يؤكّد المؤلف أنه استخدم الوصف بحريّ الخور وقبلي الخور رغم أن الموقع الجغرافي لهذه الأماكن هو «شرق» و«غرب» لكنه تمشيا مع الدَّارج من نسبةِ الأماكن إلى تيار تدفق النهر بحري وقبلي.

وكذلك القول باسم كرسكو شرق وكرسكو غرب أيضًا وفق القول الدارج بالنسبة لتيارِ النيل بينما الموقع الفلكي الحقيقي يجب أن يكونَ كرسكو الجنوب وكرسكو الشمالي لأن نهر النيل هنا يمتد من الشرق للغرب وليس من الشمال للجنوب.

ويعتبر جبل كرسكو معلما طبيعيًا كبيرا يزيد ارتفاعه عن 250 مترا وينحدر في شكل حائط صخري ضخم على خور كرسكو.

وقد كان ذلك سببًا في أنه مع تعلية خزان أسوان في عام 1933 ارتفعَ منسوب المياه وغمر الأراضي الضيقة بين جبل كرسكو والنيل، فاضطرَّت بعض الأُسر إلى الهجرةِ إلى الغرب فتكون كرسكو الغرب، نظرًا لسهولةِ انحدار الصَّحراء الغربية مقارنةً بالشرقية.

وينتقل البحث إلى أثرِ الزراعة على بثِّ النشاط والبهجة في حياة السكان من خلال الأفراح والأعراس والانتقال بين الحقول والنهر والجبل.

ومن عجائب موقع كرسكو أنها تتميَّز أيضًا بموقع فريد عند التقاء وادي كرسكو قادمًا من الصَّحراء الشرقية نحو النيل.

ووادي كرسكو هذا واضحُ المعالم يمتدُّ لمسافة تبلغ 100 كم في اتجاه الجنوب عبر الصحراء القاحلة المسماة بالعطمور، وبعد أن ينتهيَ الوادي يستمرّ طريق القوافل الصحراوية حتى يصل إلى أبو حمد في شمال السودان.

وكان لهذا الطريق أهمية تجارية عظمى وكانت انجلترا خلال احتلالها لمصر تتوقَّع أن تأتيَ هجمات الثورة المهدية (قوات الدراويش) من خلاله.

وأثر موقع كرسكو التجاري عند نهاياتِ الطرق التجارية في المزيج السكاني، فبالإضافة إلى سكانها من العليقات ووقوعها بين الكنوز في الشمال والفديجة في الجنوب تلقت كرسكو عناصر من العبابدة وأسوان والصعيد الأعلى بل وبعض الشوام، علاوةً على عناصر ممن انتموا إلى طبقة الكشاف من جنوب البلقان منذ عهد ما قبل محمد علي، بل وجاءَتها عناصر سكانيَّة من الواحات في الصحراء الغربية لا سيما واحة كركر الواقعة غرب أسوان.

وقد اختفت كل هذه المظاهر من جغرافية النهر وأصبحنا نقرأ عنها فقط في المراجع القديمة التي صارت وثيقة عن «تاريخ الجغرافيا» في النوبة ومن بين هذه الوثائق الورقة البحثيَّة التي أعدها أ.د. محمد رياض في منتصفِ ستينيات القرن العشرين قبيل تشييد السدّ العالي وغمر بحيرة ناصر لبلاد النوبة.

ويتناول النصف الثاني من البحث عبارة النشاط الاقتصادي الزراعي من حيث:

- مساحة الأراضي الزراعية.
- تقسيمها إلى أحواض تقسم بدورها حسب السواقي التي ترويها.
- الملكية الزراعية وقوانين التوريث وتوزيع الأرض وفقًا للمنفعة العامة أو الملكية الحكومية أو ملكية الأفراد.
- العمل الزراعي (ينزل في شهر يونيو عمال من الصعيد للعمل بشكلٍ موسمي – وأثر ذلك على النظام الاجتماعي في النوبة الذي أغلبه من النساء والشيوخ والأطفال).

- عملية نقر الأرض بالطورية (الفأس) ووضع البذور.
- أجور العمال (ما بين 10 إلى 100 قرش في اليوم).
- الأدوات الزراعية في النوبة (الفأس أو الطورية - الجرافة – الواسوق لإقامة الجسور بين الأحواض– المنجل – الساقية – العود أو الشادوف – الصفيحة لحمل الماء–...إلخ).
- استغلال الأرض (الزراعة الصيفية وتشمل ثلاث محاصيل: الذرة – الكشرنجيج (علف حيواني) – اللوبيا) أمَّا الزراعة الشتوية فتشمل قطاعاتٍ صغيرة من الأرض التي لديها ساقية قريبة من النهر.
- الحيوان المستأنس(الأبقار – الماعز– الغنم – الحمير – والكلاب).
- الحوالات البريدية وهي عبارة عن النقود الشهرية التي يرسلها أبناء النوبة الذين يعملون خارج النوبة سواء في المدن المصرية أو السودانية.

– ويختتم المؤلف بحثه الذي ظهر في عام 1966 بالقول :

وحين تظهر هذه الصفحات للقرَّاء ستكون كرسكو قد خَلت تمامًا من سكَّانها بعد أن تمَّ تهجيرهم مع غيرهم من سكان النوبة المصرية إلى النوبةِ الجديدة في حوض كوم أمبو، سيكون نبض الحياة قد توقف إلا من كلاب ضائعة وضباع جائعة، وستظلُّ البيوت المهجورة شامخةً صامتةً سنتين أو ما حولها حتى تبدأ مياه خزان السدّ العالي تقتحم عليها عزلتها فتتهاوى الجدران والأسقف حاملة معها ذكريات الإنسان الحيّ الميت الغاضب الضاحك تحت مياه بحيرة السدّ التي تَهبُ الحياة من جديدٍ لمناطق أخرى من حوض النيل.

تاسعًا: العبابدة:
دراسة في الاقتصاد الصحراوي

صدر هذا البحث في عام 1961، وتناول فيه المؤلّف قبائل العبابدة التي تعدُّ واحدةً من القبائل التي تنتشر في جنوب شرق مصر، ويمكن عرض محتوياته على النحو التالي:

الموقع والامتداد:

يحتل العبابدة معظم الصحراء الشرقية جنوب خط يصل بين سفاجا وقنا شمالًا، والبحر الأحمر شرقًا ووادي النيل غربًا، والحدود الإدارية جنوبًا.

وللعبادة امتداد آخر في السودان على طول طريق القوافل القديمة فيما بين بربر ودراو، وكذلك بين أبو حمد وكرسكو.

وفي داخل السودان تتركَّز مجموعاتٍ أخرى قليلة العدد في صحراء بيوضة (شمال السودان غربي النيل)، وفي مناطق متفرقة شرقي وادي النيل في منطقة بطن الحجر (وادي حلفا).

أما في وادي النيل في مصر استقرَّت جماعات عديدة من العبابدة في كل من: داخل الوادي شرق وغرب النيل، في هامش الوادي، في النطاقات التي تسمَّى بالحاجر أي نطاق الانتقال بين الهضبة الصحراوية والوادي المزروع، حافة الهضبة المطلَّة على الوادي مباشرة.

على هذا النحو فإننا نجد كثيرًا من العبابدة في: كل من مراكز قنا وقوص والأقصر وأرمنت شرق النيل، إسنا وإدفو وكوم أمبو في كل من شرقي وغربي النيل، وفي مركز أسوان وبلاد النوبة شرقي النيل، وإن كان هناك عدد محدود منهم يعيشون غرب النيل فيما بين الكنوز.

ويمكننا من باب التعميم أن نقولَ إن الحواجر الشرقية من مدينة قنا جنوبًا حتى إقليم بطن الحجر إلى الجنوب من وادي حلفا تحتلها مجموعات من العبابدة، كما توجد مجموعات من العبابدة أيضًا غرب النيل في إدفو وإسنا، أما العبابدة الذين استقرُّوا داخل الوادي فتركَّز معظمهم في مراكز قوص وإسنا وادفو وكوم أمبو.

ولأن العبابدة أصلًا قبيلة صحراوية، ونظرًا لأن طرق التجارة من السودان إلى مصر كانت تخترق الصحراء الشرقية إلى مراكز معيَّنة على الضفةِ الشرقية للنيل فإننا نجد «رئاسات» القبائل العبادية تقع في مراكز على الضفة الشرقية للنيلِ في سيالة ودراو وأقليت.

ويؤكد المؤلف يأنه يقول «رئاسات» القبائل وليس «رئاسة» القبيلة، لأن العبابدة رغم الاسم الجماعي الذي يجمعهم ليسوا قبيلةً واحدةً ولكنهم ينقسمون إلى أربعة قبائل:

- الجميلية.
- العبودين (وأهم بطونها الشناطير).
- الفقرا (وأهم بطونها المليكاب).
- العشاباب.

وتعد الجميلية هي القبيلة الوحيدة التي اندمجت تمامًا داخل الوادي ولم يعد لها أي قسم يعيش على الرعي في الصحراء، على حين تجد للقبائل الثلاث الأخرى أقسامًا في الوادي والحواجر وأقسامًا في الصحراء.

والبحث الحالي يتناول القبال الثلاث التي تعيش في الصحراء، والمعلومات التي جات في البحث هي نتيجة الأبحاث الميدانية التي قام بها الباحث في الصحراء في عام 1961، ودراسات حقلية في عام 1960 في مناطق حواجز الأقصر وإدفو شرق وغرب النيل، ودراو وأقليت مع زوجته د. كوثر عبد الرسول.

البيئة والإيكولوجيا:

يدرس المؤلف هنا الجبال والأودية ويعدّد أهمّ القمم الجبلية (حماطة، أبو حميميد، أبو عرقوب، رأس الخريط، أبو جردي، أم سميوكي، إنجات، حفافيت، نقرص، أم سويراب) ومناسيبها بين 1000 و 2000 مترًا.

كما تناول الأودية المنتهية للبحر والمنتهية للنيل وأهمّها وادي العلاقي ورافده قبقبة.

وتناول أيضًا أشهر الآبار الموجودة في بطون هذه الأودية في عمق الصحراء قرب البحر لا سيما: أبتان، السنطة، أبرق، أم سعفة، عمريت، ديف، بيضة، الشلاتين. علاوة على آبار أخرى مثل الجهلية، رحبة، شنشف، جريد، التاو، أبو جريبة، هرتريت، رانجة، حماطة، حلجيت، حليى، شاذلي، أبو حميميد.

ومن أشهر الآبار في الأودية قرب النيل أهمها: أنجات، حيمور، مجل، قليب (وادي العلاقي) أم حبال (و. القفة) وأبو خشيم، وقليب وخشب (و. الخريط). وكذلك آبار أم قبور وسبريت (و. شعيت) وعباد وكنايس وبرامية (و.عباد) والفواخير، الكوبانية واللقيطة (و. الحمامات).

ويرى المؤلف أن هذه الآبار هي التي أعطت أهميةً للقبائل التي تملكها لأهميتها لطرقِ التجارة والقوافل من ناحية وأهميتها لمواقع التعدين والتحجير عبر التاريخ من ناحيةٍ أخرى.

ولعلَّ أهم هذه الطرق جميعًا:

– طريق قفط –القصير الذي كانت تسيطر عليه قبيلة العبودين، ثم زحفت عليها وشاركتها قبيلة العشاباب.

– طريق أبو حمد –كرسكو، الذي سيطرت عليه قبيلة العشاباب.

طريق بربر سيالة عبر وادي قبقبة الذي سيطرت عليه العبودين.

وعند التقاء هذه الطرق بالنيل قامت مشيخات العبابدة على النحو التالي:

– ففي سيالة قامت مشيخة الشناطير وهي من أهم بطون العبودين.

– وفي دراو قامت مشيخة المليكاب وهي أهم بطون الفقراء.

– وفي أقليت بكوم امبو –أسوان قامت مشيخة العشاباب.

وتطرَّق المؤلف إلى الجفاف وموارد المياه في بيئة الصحراء وإلى السيول التي تحدث كل عدَّة سنوات وتغيّر من بيئة الصحراء فتُحدث ثورةً أو انقلابًا في المظهر العام للصحراء فتنمو الحشائش والأعشاب، وقد شاهد المؤلف أثَر هذا الانقلاب في

سيولِ شتاء عام 1961 واستمرَّت لعدةِ أسابيع متعاقبة، وقد أخبره العبابدة أن هذه السيول تأتي بعد انقطاع فترة سنواتٍ طويلة (8 إلى 12 سنة).

وأهم النباتات التي شاهدها المؤلف في هذه الزيارة:

- السيال.
- السَلَم.
- السمر.
- الأثل.

النظم الاقتصادية:

تعرض هنا المؤلف لكل من حقوق الملكية والتقسيم القبلي ووسم الإبل من خلال دراسة أوطان العبابدة (الفقراء، والمليكاب، والعشاباب).

وتناول المؤلف هنا حقوق ملكية المياه التي تتسم بأنها ليست أبديَّة بل مُتغيرة ومَرنة وليست صلبةً وهو ما يرجع لأسبابٍ تاريخيةٍ مرتبطة بالهجرات والانتقال.

وعلى الأرجح كان العبابدة يسكنون حتى القرن الثامن عشر وأوائل القرن 19 في المنطقة التي تقع في الحدود الإدارية السودانية التي يقطنها جمع كبير من البشارية، لكنهم في أوائل القرن 19 هاجر العبابدة شمالًا وفي غضون نصف قرن كان البشارية قد احتلّوا مكانهم، ولأسباب غير واضحة لجفاف أو قلَّة موارد على الأرجح عاد العبابدة يطالبون بأرضهم في المنطقة الجنوبية الشرقية، ووقع بسبب ذلك صدام بين الطرفين أدَّى إلى فصل العبابدة عن البشارية في صورة الخط الذي تمثله الحدود الإدارية، وقام بهذا الخط عدد من الإداريين الإنجليز في ذلك الوقت، كما صدر به قرار ناظر الداخلية في 4 نوفمبر 1903، بمعنى أنه عمل إداري وليس عملًا سياسيًا.

وقد وضع هذا التحديد لآبار البشارية والعبابدة حدا للمشاكل، ولم يمنع من تبادل المنفعة بمياه الآبار والموارد الطبيعية وقت الرخاء والوفرة والالتزام بحدوده الصارمة وقت الجفاف والندرة.

ورغم أنه في 4 فبراير 1903 صدر قرار وزير الداخلية بتحديد مناطق آبار المليكاب (إحدى بطون الفقرا... كما أشرنا) والعشاباب في منطقة وادي حوضين إلى أنه في عام 1935 وقع نزاعٌ بين العشاباب والمليكاب على ملكية بئرين في المنطقة هما «ديف» و «أم سعفة» والسبب في ذلك تسرب العشاياب إلى منطقة البئرين اللذين كانا في حوزة المليكاب. وقد ترتب على النِّزاع قتال أفضى إلى عديد من الضحايا وبلغ الأمر درجة من الخطورة تدخلت معه مصلحة الحدود، وفي جلسة 1936 أصدرت المصلحة حكمًا بجعل البئرين مشاعًا بين القبيلتين ونفذ هذا رغم اعتراض المليكاب حتى الآن.

أما المثال الثاني فهو النزاع الذي حدث بين قسمين من العشاباب على ملكية بئر أبو حميميد في وادي أبو حميميد، فهذا البئر كان ملكًا لعشيرة من الجامعاب وفي عام 1945 وفدت جماعة من المحمداب وحاولت استغلال الضيافة إلى الحدِّ الذي نَجم عنه اقتتالٌ لم يخمد إلا بواسطة قوات الحدود، ومنذ ذلك الوقت توجد نقطة حدود في وادي الشيخ قرب وادي أبو حميميد، وما زال الجامعاب يملكون البئر رغمًا عن قدوم المحمداب للاستسقاء، ولا تقتصر حقوق الملكية على الآبار بل تمتد إلى المرعى والأشجار لأن الأشجار تستخدم في صناعة الفحم النباتي الذي يعدُّ أحد مصادر الثروة المالية لدى العبابدة.

وتتمثل أوطان العبابدة فيما يلي:

- **الفقرا وبطنها من المليكاب ويوجدون في منطقتين:**

  - أقصى الجنوب الشرقي في منطقة وادي حوضين كما نصَّ قانون عام 1903، وحدودهم هي الخط الإداري في الجنوب ومن الشرق البحر لأحمر في منطقةِ بئر الشلاتين، ومن أهم آبارهم الشلاتين وبيضة وعمريت وأبرق وديف وأم سعفة، وكما أشرنا فإن البئرين الأخيرين أصبحا مشاعًا مع العشاباب.
  - منطقة كرسكو ووادي كرسكو ووادي قبقبة الأوسط والأعلى وهم يمتدون عبر الحدود جنوبًا على طول طريق التجارة القديم من كرسكو إلى بربر.

⏮ – **قبيلة العبودين وبطنها من الشناطير :**

وتوجد هذه القبائل في:

– منطقة سيالة في النوبة الوسطى وقبقبة الأدنى والعلاقي الأدنى، وهذا يكون جزء من طريق بربر وأسوان القديم، وأهم الآبار مجموعة قليب.

– منطقة طريق القصير– قنا وقد شاركهم في ذلك فيما بعد قبيلة العشاباب، و الفواخير والكوبانية.

⏮ – **قبيلة العشاباب وأهم بطونها:**

– المحمداب ويعيشون في المنطقة الممتدة بين خط الحدود مع السودان جنوبًا خط عرض 24 شمالًا، وأهمّ آبارهم أم حبال، أبو هشيم، مجل، إنجات، حيمور، الطويل، جهلية، إبتان، جريد، شنشف.

– الجامعاب: يحتلّون القسم الشمالي من أرض العبابدة إلى الشمال من المحمدآب، وينتشرون في وادي الخريط وشعيت حتى الحدود الشرقية لحوض كوم أمبو حتى يشتركون مع العبوديين، والشناطير في طرق القصير، ومن أهم آبارهم أبو حميميد والشيخ الشاذلي وسبريت وخشب وقليب وحنجلية وأم قبور وكنايس ومنيح.

– الجريجاب. ويحتلُّون منطقة ساحل البحر الأحمر من منطقة رأس بناس جنوبًا حتى شمال سفاجة، ولا يتوغلون كثيرًا في الداخل وآبارهم على الساحل ومن أشهرها بئر تاو.

وَسوم الإبل:

ويرتبط بحقوق الملكية والتقسيم القبلي الرموز المعيّنة التي تكوى بها الإبل على الملكية، حتى يمكن تتبعها إذا ما اختلطت الإبل أو ضلّت الطريق، والرمز يسمى الوَسم.

– وَسم الفقرا والمليكاب «حلقة» على الصدغ الأيمن و «البرشم» (ويشبه علامة + ويرمز إلى قبضة السيف) على الجانب الأيمن من الرقبة، أمَّا النوق فيضاف إليها حلقة لها ذيل بحوار البرشم.

– أمَّا وسم العبوديين والشناطير فرمز يسمَّى «العرا» وهو عبارةٌ عن خطٍ مقوس تقويسًا خفيفًا من اليمين واليسار، أمَّا وسم العشاباب فمتنوِّع الأشكال.

– المحمداب ولهم وَسم يسمى «الجِناع» أي «القناع» وهو عبارةٌ عن خطٍ واحدٍ فوق العينين.

– وللجامعاب وَسمين أساسين، فهناك مجموعة بدنات تضع على الجمل ما يسمى «بالهبشي» وهو خط تحت العين اليمنى، ومجموعة أخرى تضع ما يسمى «الرحن» وهو خطٌ على الرقبةِ على الجانب الأيمن أسفل الرأس.

– أما الجريجاب فوسمهم هو «الخرطام» وهو عبارةٌ عن خط تحت العين اليمنى يشابه «الهبشي» والباب (ويشبه حرف H اللاتيني) على الفخد الأيمن.

الرعي والترحل:

يعدّد المؤلف هنا أهم ثروات البدو من الحيوانات وهي: الماعز والإبل والضأن، ولا تقتصر أهميتها في تقديم الألبان التي هي مكوّن الغذاء الرئيس بل إن الإبل هي وسيلةُ الانتقال الرئيسة. وهناك أنواع من الإبل ذات شهرة كبيرة في الحرب والقتال والكر والفر ولا سيما نوق الآنفي أو «العنفي» وهي أسرع جمال شرق السودان قاطبة.

ولا يستغلّ وبر الإبل في صحراء العبابدة بل يستغلُّ في مناطق استقرارهم في وادي النيل لعمل الأكيسة أو «التلاليس» وربما يعود السبب في ذلك لعدمِ تطوَّر أدوات النسيج كثيرًا لدى بدو الصحراء.

أهمّ ما تمثّله الإبل أنها مصدر الثروة الأول حين تُباع بأسعارٍ جيدة في أسواق الإبل كسوق دراو شمال أسوان.

ولهذا السبب يعدّ امتلاك عددٍ معيَّن من الإبل رمزًا للثروة والمكانة، وتتوقَّف رئاسة مشيخات العبابدة على مدى ما تمتلكه من إبل، وقد أدَّى تراكم الثروة عند بطنٍ من البطون أن تحلّ في مكانتها محل رأس القبيلة، كما حدث مع بطن الشناطير التيِ تراكمت لديها ثروة الإبل ما جعلها مؤهلة لأن تحلَّ محلَّ رئاسة القبيلة من

العبودين وهو الاسم الشامل لهذه القبيلة، وكذلك الحال مع الفقرا الذين فقدوا هذه الميزة لصالح بطن تراكمت لديها ثروة الإبل وهم المليكاب، وقد اكتسب الشناطير والمليكاب هذه المكانة نتيجة وجودهم في نهايات الطرق التي وفّرت لهم حسن الإتجار في الإبل والتكسب من ثروتها، لقد كانت الشناطير توجد في سيالة كما استقرَّت المليكات في دراو، ولو استمرَّ هذا الأمر لظهرت بطون جديديه في رئاسة المشيخات ولتراجعت أخرى.

وعادة ما يتنقل العبابدة خلف العشب ومن ثم نجد حركة عابرة للحدود السياسية فيما بين مصر والسودان.

⏮ ويلاحظ في حركةِ الانتقال وراء العشب ما يلي:

– أن عبابدة الشمال والوسط مستقرّين في مناطقهم.

– ولا ينتقلون كثيرًا لقلَّة أعداد الإبل لديهم، ومن ثم فإن حياتهم أقرب لنمط التركيز في مناطق معيَّنة ويبقى الوضع شبه ثابت حتى حدود حفافيت ووادي الجمال ووادي حلوز أي يشمل الجريجياب – الجامعاب – الشناطير.

وقد قابل المؤلف بعض الجامعاب في منطقة أبو جردي العائدين من السودان وذكروا له أن نطاق تحركهم جنوبًا يبلغ حتى مدينة مسمار في السودان الشرقي وأبو حمد على النيل، وذكروا له أنهم يتحرَّكون تبعًا للمطر، فإذا كان المطر قد حلَّ في عتباي السودان نزحوا إلى هناك، وإذا سقط في جنوب شرق مصر عادوا مرةً أخرى، ولا يقتصر الأمر على العبابدة بل إن كثيرًا من البشارية وخاصةً بشارية أم علي يشاركون في هذه الهجرة الموسمية، وكلمة موسميَّة لا تعني فصل شتاء أو صيف بل قد تمتد فترات أطول لأن أمطار عبتاي أكثر استقرارًا مما يجعل بعض العبابدة والبشارية يمكثون هناك سنتين أو أكثر في عتباي قبل أن يعودوا مع المطر إلى مصر، ولا شكل أن إقامة طويلة كهذه تتسبب في استقرار بعض العبابدة بشكلٍ نهائيّ أو لمدةٍ طويلة في السودان.

وقد درس المؤلف أيضًا كلا من الزراعة والصيد البحري وجمع الثمار والحرف اليدوية.

عاشرًا: عبابدة سيالة

من وحي دراسة ميدانية في النوبةِ المصرية وبتمويلٍ من مشروع النوبة التابع لمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية.

وكان لهذا البحث هدفين في آن:

– العمل على نموذج من العبابدة المستقرِّين في النوبة.

– استكمال اهتمام لعمل قام به المؤلّف عن العبابدة في الصحراء الشرقية خلال عامي 1960–1961.

تقع منطقة سيالة على النيل، 140 كم جنوب أسوان، وهي على الطَّرف الجنوبيّ لمنطقة الكنوز في النوبة، ويأخذ العمران نمطًا شريطيًا بمحاذاة النيل، وللمبان فواصل وحيوز مكانية وتمتدّ لنحو 12 كم، شرقًا وغربًا على كلا جانبي النهر، وتمتدّ بموازاةِ النهر نحو الداخل لمسافة 300 مترًا.

تنقسم المحلَّات العمرانية إلى 17 نجع: 11 على الجانب الشرقي، و 6 على الجانب الغربي بنمطٍ مبعثر.

النجوع على الجانب الشرقي	النجوع على الجانب الغربي
الغرفة	أم غيلان
كلدول	الشيمة
نجارب	النوبات
أم حبيل	بنتي كول
الشيخ	أم سنبل
العجاج	الغادة

الجامع	
أباريز	
العمدا	
وادي النعام	
السبيخة	

ويبلغ إجمالي عدد سكان سيالة 878 شخص وفق تعداد 1960، وينتمون إلى مجموعتين:

- كنور النوبة.
- العبابدة الذين يزعمون نسبتهم إلى العرب.

وينقسم الكنوز بدورهم إلى:

- قسم كبير.
- ثلاثةً أقسام فرعية.

المجموعة أو القسم الكبير يسمى «المُسَيَّب» وهم من نسل الحج موسى، وينقسم بدوره إلى خمسة فروع: نجراب، أرباب، سلطاناب، حسينآب، هلالاب.

وكل بطن من هذه البطون تعيش في نجع أو أكثر مخصص لها، فالنجراب تعيش في نجع حمل اسمها، كما ان بطن الأرباب يعيشون في نجعين متقابلين عبر النهر هما: عمدا و نوبات.

والسلطانآب محدودة من حيث العدد وتجمع معًا مع بعض العبابدة في نجع أم عجاج.

أما الحسيناب فهم كثر ويشغلون اثنين من النجوع المركزية هما أم حبال والشيخ.

ويوجد الهلالاب في الطرفِ الجنوبي على الضِّفة الغربيَّة للنهر.

أمَّا التقسيمات الثلاثة الأصغر، رغم أنها مقبولة كجزءٍ من كنوز المسيب، إلَّا أنه يزعمون أنَّهم من أصول مختلفة:

1 – بطن أم ملوكة، ويقال أنهم يمثِّلون هجرة للكنوز في منطقة دابود، الواقعة أبعد نحو الشمال، وجميعهم يعيشون في نجع أباريز.

2 – بطن البديراب، ويقال إنهم يمثِّلون هجرة لعرب البديرية من منطقة دنقلة في النوبة السودانية، ويعيشون مع الحسيناب في نجعي أم حبيل والشيخ، وقد سجَّل المؤلف هنا شكوكه على هذا الأصل لأنه لو كان كذلك فلماذا يسمّون بالكنوز ولكانوا سمّوا بالعرب، ولو كان عددهم صغير لا يسمح لهم بتكوني كيان مستقل للعرب لكان بوسعهم أن ينضموا إلى مجموعة من العرب.

3 – وهناك بطن تسمى التكارين وربما تأصَّلت هنا على يدِ بعض الحجاج السودانيين، من الذين كانوا يستخدمون طريق الحج القديم عبر النيل مرورًا بالنوبة إلى القصير أو إلى القاهرة، وينوّه المؤلف إلى عدم الخلط مع اسم التكرور (أو التوكلور) القادمين من وسط السنغال، ويعيش التكارينَ مع أم ملوك في نجع أباريز.

السِّمات الديموغرافية:

إذا كانت كل المجموعات البشرية السابقة يمكن أن توصف بأنهم سكان أصليّون في سيالة، فإن مجموعة العبابدة لا توصف فقط بأنها مجموعة حديثة مقارنة بالكنوز، بل إنها مجموعة مختلفة كليًا عرقيًا وثقافيًا.

يتركَّز عبابدة سيالة في ثلاثِ نجوع على الضِّفة الشرقية للنهر، هما النجعان الشماليان «الغرفة، و «الكلدون» وفي المنتصف في نجع أم عجاج.

ومن حيث العدد يشكّل العبابدة نحو 1 على 7 من سكان سيالة، ويسكن منهم في نجع الغرفة 33 فرد، وفي الكالدون 55 فردًا، وفي أم عجاج 42 فردًا، أي أن إجمالي أعداد العبابدة في سيالة يبلغ 130 شخصًا.

ورغم أن مجتمع النوبة بشكلٍ عام تنخفض فيه نسبة الرجال إلى النساء، إذ تبلغ في المتوسط في الكنوز في سيالة 22 ٪ رجال و78 ٪ نساء، فإنها أعلى نسبيًا لدى العبابدة، حيث تصل إلى 37 ٪ رجال و 63 ٪ نساء.

يلفت المؤلف الانتباه إلى أن قرية أم حبيل لا تعدُّ تمثيلًا حقيقيًا للكنوز لأن الإحصاء السكاني فيها يشمل نقطة البوليس، ومعسكر الهجانة واثنتان من الأسرِ يعملان في المدرسة الابتدائية من الخارج.

التاريخ القبلي للعبابدة واستقراراهم في سيالة:

العبابدة سكانٌ وافدون من جنوبِ شرق الصَّحراء الشرقية ومن صحراء شرق السودان إلى الأراضي الزراعية في الصعيد والنوبة والسودان.

ويلاحظ أنه لم تكن هناك إشارة إلى اسم قبائل العبابدة البدوية في النصوص الكلاسيكية أو العربية، ولا نجدها حتى في البحث الشهير للمقريزي المعنون «البيان والإعراب» والذي كتب في منتصف القرن 15.

ولعلّ أول إشارةٍ إلى العبابدة قد جاءَت في المجلدات التي تصف رحلات جيمس بروس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر:

. James Bruce,(1790) "Travels to discover the source of the Nile in the years 1768, 1769, …1733.

كما جاء ذكرهم في التقارير العلمية للحملةِ الفرنسية عند نهاية القرن 18 والتي صدرت في موسوعة «وصف مصر».

ولعلَّ هذا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن العبابدة بدأوا يظهرون في صحراء مصر الشرقية وفي شرق السودان بعد القرن 15 وقبل النصف الثاني من القرن 18.

ويرجح الباحث أن العبابدة ظهروا في القرن 16 عبر 15 جيل (متوسط العمر في كل جيل 30 سنة).

وقد تفرع العبابدة عبر الزمن إلى 4 بطون:

- الجميلية، العبودين، الفقرا، العشاباب.

- ثم انقسمت هذه البطون إلى شعبٍ أصغر باستثناءِ الجميلية التي ليس لدينا عنها أية معلومات، وكانوا قد بدأوا استقرارهم في منطقة قوص قبل أن يهاجروا إلى وسط وغرب الدلتا.

وينتمي عبابدة سيالة إلى الشناطير وهي بطنٌ من بطون العبودين، وقد قسم المؤلف الأجيال إلى 10، كل جيل 30 سنة بداية من 1690 وحتى 1960، ورسم المؤلف شكلًا لتسلسلِ نَسب الشناطير.

الفصل الثالث

مصر
مدخل إلى الهوية الجغرافية

- التمهيد.
- الخصوصية الحضارية.
- دلالات أسماء الأماكن.
- فلسفة المكان.
- الميزات النسبية في جغرافية مصر.

التمهيد

لاحظنا في التمهيد أن محمد رياض بدأ حياته بمصر والقاهرة ولكي يفهمها أكثر تعمُّق في دراسة أفريقيا والأنثوروبولجيا، وخلال عشرين عامًا قضاها في الشام والخليج العربي ساهم بدراساتٍ أكاديمية وإقليمية ستؤلف رؤية أخرى للمقارنةِ الإقليمية.

في عام 1990 استقرَّ محمد رياض في القاهرة بعد تطواف طويل وبدأ يصيغ مشروعه الجديد عن جغرافية مصر – ميدانه الأثير – مخصصًا لها السنوات الثمينة الناضجة من عمره ولا سيما خلال الثلاثين سنة التالية (1990 وحتى 2020) فاهتمَّ بإعادةِ التقسيم الإداري المصري ومشكلات المدن الجديدة، والقاهـرة وأفكار نقل العاصمة السياسية، والمشروعات العمرانية الجديدة في مصر ومشكلات النوبيين، ومشكلات الشرق الأوسط ومياه النيل، والزراعة المصرية، وتحويل إقليم قناة السويس إلى منطقة صناعية من الدرجة الأولى، وعشرات الأبحاث حول مشكلات القاهرة التخطيطية والمرورية والكباري العلوية ونفق الأزهر، وعشوائيات القاهرة.

في كتبه وبحوثه المتنوعة عن مصر (انظر السيرة الذاتية في الفصل الأول) ينبهنا المؤلّف إلى أنه استمدَّ أفكاره ومعلوماته من العمل الميداني منذ نشأته الأولى.

ففي الأربعينيات تجوَّل في القاهرة القديمة والحديثة وتلال المقطم ونيل القاهرة من الجيزة إلى إمبابة والمناشي والقناطر الخيرية وروض الفرج ومصر القديمة والجيزة والهرم وسقارة وميدوم والفيوم.

وفي الستينيات مشى إلى الدراسة الميدانية بالفحصِ والتقصي في قرى مصرية عديدة في الدلتا والصَّعيد الجواني وبخاصةٍ قرى الحواَجر: البهنسا، صندفا الفار وصليبة شوشة في المنيا، وحمرة دوم وأبو مناع والصبيرات في قنا، والرمادي وكوم أمبو وإدفو في أسوان، وفي أنحاءِ الدلتا وقراها: ههيا والعمار الكبرى والصالحية والزقازيق وبنها واشمون وكفر الزيات وكفر الشيخ ودسوق وفوه وطنطا وزفتي،

كما تجوَّل في الصحراء الشرقية من إدفو إلى مرسى علم وعبر وادي الجمال ومناجم النحاس في أم سميوكي والدرهيب وقبر الشيخ الشاذلي، ومن قنا إلى سفاجا، ومن الكريمات إلى الزعفرانة، كما عايش قبائل العبابدة في الصحراءِ الشرقية وأسوان، وكان ضيفًا متكررًا في سنواتٍ متتالية في واحات الصحراء الغربية جميعًا، ومشى في جنوب سيناء بين جبالها ووديانها وسواحلها، وفي نيل النوبة عمل في سنوات 1961–1963. وبعض مما جاء في هذه المعالجة عن جغرافية مصر كان برفقةِ زوجته الكريمة الأستاذة الدكتورة كوثر عبد الرسول عليها رحمة الله.

ولقد حدَّد رياض موجز المشكلات المصريَّة فيما يلي:

– ما تشهده أقاليم مصر يقع في توصيف الشيزوفرينيا المحليَّة وليس المخطَّطات التنموية، الشيزوفرينيا لدى المؤلف تعني اتخاذ آراء وقرارات متناقضة في نفس المكان. ومن ثم فإن النتيجة هي أن البلد تسير «محلك سر».

– يقرُّ المؤلف بأن مصر من الناحية الجيولوجية فقيرة المعادن، وربما استنزفَ المصريون القدماء موارد الثورة القديمة من ذهب الصحراء الشرقية والنحاس، ويأخذ المؤلّف على مناطق التعدين والمناجم في الصحراوات المصرية أن أكثرها يقوم على الاستخراج والتصدير دون أن تقيمَ مجتمعاتٍ مستقرَّة للسكان تساهم في إعادة التوزيع وتفكيك الضغط على وادي النيل، وفيما يخصّ موارد الطاقة فإن البترول آخذ في التناقص وفحم المغارة رديء لا يعتمد عليه.

– كثيرٌ من المشروعات التي تسمى مشروعات «قومية» كانت باهظة الكلفة مفرطة في الدعاية ولكن من دون نتائج حقيقية أو بكلفةٍ عالية وغير مستدامة، وتشمل قائمة المشروعات القومية التي تقابل تحدياتٍ كبيرة كلًا من: الوادي الجديد في كلٍّ من الخارجة وبعض مناطق الداخلة، توشكى على بحيرة ناصر، وترعة السلام في شمال سيناء، ومشروعات الزراعة في شرق العوينات، والمشروع القديم للزراعة في شرق البحيرات المرة عبر منطقة سرابيوم، والمريوطية في غرب الإسكندرية، وتحويل حلوان– التبين إلى «رور» صناعي على النيل يضاهي الرور على نهر الراين في ألمانيا، وميناء الحاويات شرق التفريعة شمال قناة السويس، وميناء السخنة في جنوب

قناة السويس، ومجمع فوسفات أبو طرطور، في الواحات الخارجة، وخط السكة الحديد من أبو طرطور إلى ميناء سفاجة عبر الصَّحراء الغربية والشرقية وعبر محافظة قنا إلى البحر الأحمر، ومشروعات أخرى بعضها فشل في المهد كحديد جنوب أسوان شرق بيحرة ناصر، وحلقة المدن التوابع حول القاهرة، والطريق الدائريّ، بغرض حلّ احتناق القاهرة فأنتج ضواح للصفوة من كبار المليونيرية واختناق لحركة المرور في القاهرة الكبرى، والمشروع الحالم «ممر التنمية» من العلمين إلى حدود السودان بموازاةِ الدلتا ووادي النيل.

– وعلى الأرجح كانت نوايا هذه المشروعات حسنة بإيجادِ فرص عمل وتنمية محافظات الفقر، والهدف المستقبلي من مثل هذه المشروعات هو توسعة رقعة المعمور من 5 إلى 25 ٪، ويذهب المؤلف إلى أن ذلك من الأحلام المستحيلة علمًا ومنطقًا ومناخًا وواقعًا.

– في ظلِّ الاندفاع نحو هذه المشروعات يقع إهمال في القلاع الصناعية التي كانت قائمة بالفعل وخاصة صناعة القطن في المحلة الكبرى، وكفر الدوار والبيضا وشبين الكوم وغيرها. لم يقتصر الأمر سواء بتدهور صناعة النسيج بل زاد الموضوع سوءا بتناقص انتاجية القطن لصالح التوسع في زراعة الأرز نظرًا للربح الأسرع والأقرب والأسهل في الأرز مقارنة بتجارة القطن الدولية والسماسرة المحليين والدوليين فضلًا عن تأثره بالعلاقات السياسية التي تقيمها مصر مع الدول الخارجية في المجتمع الدولي وتأثير تلك العلاقات على مستوى التصدير، وقد تسبب تراجع صناعة القطن في إضراب العمال في المحلة وكفر الدوار وشبين، وما قد يتلو ذلك في صناعات مصرية أخرى تعاني المنافسة والكساد معًا، وكان السؤال هو: هل تتسع الاضرابات قاصرة على الحوافز والأرباح في المحور الضيق أم تتسع لتشمل حركة نقابية أكبر وأقوى؟ أم تلتقطها الأحزاب السياسية وجماعات الضغط المختلفة – دينية وعلمانية – لتصعيد أكبر لإشكالية معاناة سوق العمل المحلي ودور البطالة ومشاكل المهمشين؟

– مصر هبة النيل وفق قول هيرودوت، وهبة المصريين وفق قول سليمان حزين، وهبة الصحراء وفق قول علماء الأنثروبولوجيا الذين يقصدون هروب الإنسان مع التغيّرات المناخية من الصحراء إلى النيل، والنيل إذن هو محورُ هذه الحضارة.

– لم يعد ممكن الاعتماد على النمطِ الزراعي في المستقبل بطرقِ الزراعة القديمة بسبب تناقص مصادر المياه، والزّراعة تستنفد نحو ثلاثة أرباع موارد المياه في مصر، أمَّا التوسّعات الزراعية على المياه الجوفية في الصَّحراء فتعتمد على مصدرِ مياه يتناقص وغير مستمر ويجب الاعتماد عليه بحذر لأنه غير متجدّد، ومن ثم فالمطلوب هنا هو طرق ري حديثة تقوم على الريّ بالرش والتنقيط أو الري المحوري، وهو يمثل تحديًا كبيرًا في ظلِّ ثقافة الفلاح التقليدي بالزراعة على نمط ري الحياض بالغمر، ويلاحظ أيضًا أن مشروعات الاستصلاح التي يتمُّ تملكها للخريجين لا تحقق نجاحًا كبيرًا مقارنةً بالزراعة التي يقوم بها الأهالي في نفس المنطقة، ويرتبط بهذا أيضًا المساكن التي وزعت على الخريجين ولم يسكنوها، وهو ما يفتح الباب أمام فحص المشكلة ووضع حلول لها في الخطط المُقبلة.

– ولا بدَّ أمام هذه التحدِّيات من ضبط النسل والذي تقابله مشاكل عدة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وديني، صحيح أن معدل النمو السكاني في مصر وصل لدرجة ملحوظة أقل من المتوسط العالمي «2.2 ٪» وقد نصل إلى 1 ٪ في عام 2040، ولكن ما يجعلنا لا نشعر بهذا التطوّر هو أن الكتلة السكانية كبيرة الحجم فنحو 100 مليون نسمة بمعدل 2 ٪ سنويًا يعطون زيادة مقدارها 2 مليون نسمة من المواليد الجدد. وعمومًا لدينا تباين في معدلات النموّ السكان بين سكان المدن الذين يتراجع لديهم معدل النمو وسكان الريف الذين ما زال معدل النمو لديهم مرتفع نسبيًا.

وقد تناول محمد رياض عشرات الأسئلة والمسائل التي تشغل باله عن جغرافية مصر وقد اخترنا منها في هذا الفصل أربعة موضوعات: الخصوصية الحضارية، دلالات أسماء الأماكن، فلسفة المكان، الميّزات النسبيَّة في جغرافية مصر.

أولًا: الخصوصية الحضارية:

يقدِّم لنا محمد رياض إطلالة على الخصوصية الحضارية للمعالم الجغرافية المميزة، فالاسم المصري القديم لمصر هو «كيميت» والذي تحوَّل في القبطية إلى كمي، ويقصد به مصر المعمورة في الوادي والدلتا لأن الكلمة تعني «الأرض الطينية السوداء» مقابل الصحراء أو اللامعمور والتي تعرف في المصرية القديمة باسم «دشرت» أو الأرض الحمراء.

كانت الدلتا تعرف في المصرية القديمة باسم ميهو Mehu» وصارت في اليونانية دلتا في إشارةٍ إلى شكل المثلث الذي يقابل حرف D أو «دلتا» في تلك اللغة، وفي العصور العربية ستعرف باسم الوجه البحري لقربها من البحر، أمَّا الصعيد فكان يعرف في المصرية القديمة باسم «شياو» الذي سيعرف لاحقًا باسم الوجه القبلي لقربه من موقع القبلة (مكة) في شبه جزيرة العرب، وسيعرف أيضًا باسم الصعيد من صعود الأرض أو علوّها مقارنةً بالدلتا (مصر السفلى) ومن ثم يعرف أحيانًا باسم «مصر العليا»، أمَّا النِّيل فيعرف من عهد قدماء المصريين باسم «حابي» أو هابي وسيسميه اليونانيون حين قدومهم «نيل» وسيعرف بهذا الاسم منذ ذلك الوقت.

ويرى المؤلف أن دشرت بوابة عبور لكل الوافدين فتمتصهم كيميت في حضارتها امتصاص كل من أتى إلى كيمت، كانت مصر تهضمهم وتعصرهم في تكوينها، وقد حدث ذلك مع كل من البربر والساميين واليونانيين والرومان والعرب والترك والزنوج.

وأصل سكان وادي النيل من سكان الصحاري الذين لجؤوا إلى وادي النيل بعد أن جفَّ مناخ الصحاري في شمال أفريقيا وجنوب غرب آسيا منذ نحو 10 آلاف سنة، وتركوا آثارهم في عديد من أماكن الصحاري شرقًا وغربًا، وقد نزلوا إلى وادي النيل الذي كان أقرب إلى بيئة المستنقعات وما تضمه من حياة حيوانية غنيَّة صارت

هدفًا للصيد والقنص لهؤلاء النازحين، كانت بتلك البيئة أسماك النهر والتماسيح ونعام وزراف وغزلان وأفراس النهر وقطط صغار وكبار وذئاب وضباع وكلاب وثعالب وابن آوى وغيرهم.

وعاش الإنسان على هذه البيئة صيادًا في المقام الأول قبل أن يتحوَّل في الألف السابع ق.م إلى حرفة الزراعة وهو ما عدّ الثورة الاقتصادية الأولى في حياة البشرية، ومع الزارعة قام الاستقرار وتولدت الدولة والفنون والعلوم (ولا سيما الفلك) والدين ونظم الحياة الجمعية والسياسية والعسكرية.

ويرى محمد رياض أن الديانة المصرية ليست عقيدة وكتاب مقدَّس بقدرِ ما هي ممارساتٍ طقسيَّة لكل إله على حِدة مع تقديم الهبات والقرابين (لحوم، أوز، طيور، أسماك، عجول، أو أراض، وأطيان... إلخ) بواسطة الكهنة، وقد بلغَ عدد الآلهة المحليَّة في بعض الدارسات 2000 معبود، منهم 80 آلهة كبار، ويذهب المؤلّف أن الديانة المصرية القديمة ولا سيما في ثالوث «اوزير-إيزيس -حور» تركت أثرًا على تعاطف المصريين مع ثالوث المسيحية ومع ثالوث آل البيت (على -فاطمة - الحسين)، وتجسد ذلك أيضًا في الموالد الشعبية لآل البيت ولا سيما السيدة زينب والحسين وزين العابدين والسيدة نفيسة وغيرهم، بغض النظر عن وجود الرفات في الأضرحة من عدمه.

ثانيًا: في دلالة أسماء الأماكن:

استعانَ محمد رياض بعدَّة مراجع ليعطيَ نماذج لدلالات أسماء الأماكن في مصر وأشهرها ما يلي:

– النوبة : في المصرية «تاسيتي» وتعني أرض الرمي بالقوس.

– أسوان: (جزيرة أسوان): في المصرية «آبو» وفي العهد اليوناني» إلفنتين».

– كوم أمبو: كوم أمبو « أومبو».

– إدفو: في المصرية «تبوت» وفي اليوناني «أتبو».

– إسنا: في المصرية «سيني» وفي اليوناني «سينيت» وأحيانًا تسمَّى «لاتوبوليس» اسم شهرة لنوعٍ من الأسماك الكبيرة.

– الأقصر: في المصرية القديمة «واست»، وتعني الصولجان وأحيانًا تسمى «نيوت»، بمعنى المدينة، وفي اليوناني «ثيبيس» وعرفت في العصر الروماني باسم «أقصرون» (إكسرون) بمعنى الحصن ومنها اشتقَّ اسم «الأقصر».

– قوص: في المصرية القديمة « نتر وي»، بمعنى مدينة الإلهين وهما «حور» و «ست».

– دندرة: في المصرية القديمة «تانترت» وهي مدينة الإلهة حتحور أو هاتور والتي عرفت في الإغريقية باسم أفروديت.

– جرجا وربما أبيدوس: طينة / تينة وكانت منشأ الأسرة الأولى أو الثانية (3200 ق.م)، وعرفت في العصر اليوناني باسم «ثينيسيا» وعرفت في العصر القبطي باسم «تن».

– العرابة المدفونة/ أبيدوس: في المصرية « إبدجو» او «أبودو»، ولعلَّها أول جبانة ملكية كبيرة.

– أخميم: في المصرية «خنت مين» أو «خنت خم» بمعنى بيت الإله مين، وعرفت في العصر القبطي باسم «شيمين».

– جرجا: في المصرية «جرج»، وكانت في منطقة تسمى «وازت» بمعنى الباب إلى الشمال.

– أبو تيج: في المصرية « تبو» وفي اليونانية «أبوتكي»وفي القبطية عرفت باسم «تابوخي».

– أسيوط: في المصرية «ساوت» «سيوت» بمعنى الحارس، وفي اليونانية ليكوبولس بمعنى الذئب، لأن رمزها هو ابن آوى.

– أبنوب: في المصرية «بر حور نب»، بمعنى بيت الإله حورس.

– البهنسا: في المصرية « بر مسا» أي مكان عصر العنب، في اليونانية أوكسيرنخوس وفي القبطية «بمسا».

– القيس: في المصرية « كاسا»، في اليونانية «سينوبولس» بمعنى بلد الكلب أو ابن آوى.

– تل العمارنة: في المصرية أخيت آتون عاصمة الملك أخناتن.

– بني سويف: ربما من المصرية القديمة « بوفيسه» وصارت في العصر العربي «منفسويه» وأصبحت بالتدريج بني سويف.

– إهناسية: في المصرية القديمة « حنن نوت» وفي القبطية «هناس».

– أبو صير: في المصرية القديمة « بر أوزير».

– سدمنت: في المصرية «ست منت».

– الفيوم: في المصرية القديمة شيّدت، بمعنى الجزيرة باعتبار أن أرضَ الفيّوم كانت بحيرة، وعرفت أيضًا باسم «بر سوبك» أي مكان التمساح وفي العصر اليوناني عرفت باسم كروكوديلوبوليس في ترجمةٍ حرفية للاسم في المصرية «مدينة التمساح» وفي القبطية «بي يوم» بمعنى مكان اليم أو البحر في إشارةٍ إلى البحيرة أيضًا.

– هوارة: في المصرية « هات ورت».

– اللاهون: في المصرية القديمة «راحنو»، بمعنى فم التمساح، وهي مدخل بحر يوسف إلى منخفض الفيوم.

– بحيرة قارون: في المصرية: « تاحنو مِرور» وفي اليونانية موريس.

– حلوان: حر أون، وتعني أون العليا تمييزًا لها عن أون السفلى، أي عين شمس الجنوبية.

– طره: في المصرية « دارون» وفي القبطية «طروخون».

عين شمس: في المصرية «بر رع»، بمعنى بيت الإله، وسمّيت أيضًا «ون» أو «أون»، وفي اليونانية «هليوبوليس» بمعنى مدينة إله الشمس الذي هو «رع».

– منف: «إنيب هيدج» بمعنى السُّور الأبيض وكانت عاصمة مصر لفتراتٍ طويلة وأطلق عليها أيضًا اسم «مين نفرو مير» في عهد ببي الأول واختصرت إلى مينف، وفي اليونانية ممفيس محرفة عن مينف.

– سقارة: مكان الإله «سوكر» وهي جبانة كبرى لمعظم العصور القديمة.

– بولاق: في المصرية القديمة «بي لاك» بمعنى مرسى السفن.

– أبو قير: في المصرية كانوب.

– مريوط: «بر مرت» بمعنى مكان الماء وكانت اسمًا لمدينة بائدة على سواحل بحيرة مريوط التي كانت بحيرة عذبة لتلقيها مياه الفرع الكانوبي القديم للدلتا.

– دمنهور: في المصرية القديمة «دمان حور» نسبة إلى الإله حور، وفي القبطية «تمـحور».

– نقراش: من اليونانية «نواكرطيس».

– منوف: في المصرية «با نوف ريز».

– أشمون: في القبطية «أشموم».

– سمنود: في المصرية «سب نـترت» بمعنى الأرض المقدسة، بينيوس في القبطية «سمنوت».

– المنزلة: «زندوكسي» وفي القبطية «بي منز والي» بمعنى دار الضيافة.

– تلة بسطة: في المصرية القديمة « بر باست».

– واحة: من المصرية القديمة «واح» وفي اللغات اليونانية والأوروبية «أوازس».

– الواحات الخارجة: في المصرية القديمة «هيبس» بمعنى المحراث.

– باريس: من الرومانية «نيخو نميرس» والاسم المستخدم حاليًا تحريف المقطع الثاني الذي تحول إلى باريس.

– سيوة: من الأصل البربري « شاؤو» وربما تحوَّلت منه كلمة شالي والتي تعني «البلدة».

ثالثًا: فلسفة المكان:

لكل علم فلسفة ومناهج بحثيَّة، لكن من المنطقي أن يتغيَّر ذلك بتغيّر عناصر مكوّناته ومناهجه فيصبح له فلسفةً مجددة، المثال المعاصر على التغيير –بطيء أو سريع – هو النظام الرأسمالي تعدَّدت فلسفته وأهدافه كثيرًا خلال قرونه الثلاثة بحكم مكوّناته الماديَّة والتقنيَّة والاستثمارية ونوعية العمالة وإنتاجه ومتغيّرات السوق وأذواقه والمنافسة والمضاربات المالية في بورصات وطنية وعالمية إلخ... وكذلك تغيَّرت فلسفة الجغرافيا بسرعة تغيّر الأنظمة الاقتصادية السياسية أنتجت متغيّرات أيديولوجية اجتماعية مكانية أصعبها المدن متعدِّدة ملايين الناس بما تحتويها من مقومات إيجابية وإشكاليات سلبيَّة ومبادرات إصلاح... لكن التغيير أسرع.

صحيح أن المقوّمات الطبيعيَّة في فلسفة الجغرافيا تبدو كأنها ثابتة بينما هي تتغيَّر ببطء لا يظهر إلَّا بعد بضعة أجيال حين يتذكَّر الأحفاد ما كان أيام الأجداد مما يستدعي مفاهيم جديدة عن دور المكوّن الطبيعي والبشري في أزمان مختلفة، مثلًا الأنهار في الماضي ظواهر شبه ثابتة استخدمها الناس بمواصفاتها الطبيعية آلاف السنين وهي الآن غير زمان بعد أن كبّل أنظمتها 31 ألفًا من السّدود الكبيرة ومئات آلاف الأميال من الترع فأصبحت الفيضانات المدمّرة والمجاعات المُهلكة أمورًا نادرة.

الجغرافيا علمٌ يتَّصف بدينامية الحراك لكنها تردّ في المصطلحات السياسية والخطابية الشعبية أنها علم حقائق استاتيكية ثابتة على مرِّ القرون، ربما مصدر هذا التأكيد ناجمٌ عن ثباتِ المكان داخل أطر توزيع اليابس والماء ومواقع الأقاليم منذ نحو عشرة إلى خمسة آلاف سنة على هيئتها دون تغيير يحسه الجيل الواحد، إذا كان الأمر كذلك فالسؤال واجبٌ الطرح: هل كانت جغرافية مصر قديمًا هي مواصفاتنا الجغرافية الحالية؟

واقعيًا بالأدلَّة والاستقراء كان لدينا تغيير دائم تدريجي غير محسوس بتغيّر المناخ إلى الجفاف وتغير منسوب البحار في تتابع وتذبذب نهايات عصر الجليد الأخير خلال نصف المليون سنة الأخيرة، فمثلًا قياسًا على علاقاتِ الأرض والبحر الحالية كان مجمل مواصفات الدلتا والوادي والصحراء في مصر مختلفًا بدرجات أثرت على توظيف الإنسان للمكان، على الأغلب كانت الدلتا وشمال سيناء أكثر امتدادًا إلى الشمال على مروحتها القابعة حاليًا تحت سطح البحر، وبالتالي لم تكن بحيرات الشمال في مواقعها الحالية إذا كان ثمة بحيرات، إذن هل من المعقول أن يتَّخذ بعض فراعنة الدولة الحديثة عاصمة مصرية في «تانيس» المغمورة حاليًا بمياهِ جوفية على حواف بحيرة المنزلة حتى لو كان الدافع لذلك إنشاء قاعدة عسكرية قريبًا من خطِّ المواجهة ضدّ مخاطر غزوات تأتي من غرب آسيا؟ كما لا نتصوَّر أن يكون معمور الاسكندرية زمن تسيدها الثقافي في العصر البطلمي الروماني قد بنى في قاع الميناء الشرقية الحالية؟ وفي فتراتٍ زمنية امتدَّت إلى نحو منتصف الألف الأولى ميلادية كان الساحل الشمالي أكثر مطرًا مما كان يهيىء قاعدة إنتاجية لمدن الساحل القديمة من الإسكندرية إلى برقة.

وهل كان معمور الوادي كما هو الآن أم أضيق أو أوسع؟ وهل كان بحر يوسف فرعًا يمتد من موازيًا للنيل شمالًا إلى قرب بداية فرع رشيد الحالي مما سهل النقل المائي للأحجار الضخام في بناء أهرامات الجيزة وسقارة؟ وهل كانت وديان الصحراء الشرقية إيكولوجيا أكثر تنوعًا حياتيًا مقارنة بالجدب الحالي مما سمح بالحركة تكرارًا لتعدين الذهب والنحاس وأنواع متميّزة من الأحجار، فضلًا عن كونها طرق الوادى إلى موانئ البحر الأحمر التي تقود إلى منتجات بلاد الأنباط في شمال الحجاز والسبأيين في اليمن ومن ثم إلى المياه المدارية على مشارف المحيط الهندي في شرق أفريقيا وجنوب شبه الجزيرة العربية إلى بلاد بونت الأسطورية؟

في معظم كتاباتنا الحديثة نحن أسرى مأثورة أن التركيب البيئي الحالي كان شديد القرب من التركيب في زمن أقدم هو ما حبسنا في إطار استدلالاتٍ نسقطها من جغرافية وإيكولوجية زماننا على أنها كانت ذات المكوّنات الجغرافية منذ عشرة أو

خمسة آلاف سنة مضت، علمًا أن أي متغيّر طفيف ما يلبث أن يتراكم ليحدث متغيّر إيكولوجي لا ينتبه له الناس فتتدهور الحياة إلى نقيضها، مؤخرًا استمرار البحوث الجيوأركيولوجية أكدت متغيّرات مناخيَّة محدودة وبيولوجية في جغرافية مصر مثل دراسة أخشاب توابيت الأسرة الثالثة في منف (سقاره) توضح أزمة جفاف محدودة فأصبح استيراد أخشاب لبنان والأناضول نمطًا مستمرًا في علاقةٍ تجاريةٍ مع شعوب وثقافات شرق المتوسط لبضعة آلاف السنين.

ومثل ذلك فإن أيكولوجية نطاق سيناء الشمالي لم تكن تحكمها ذات الظروف الحالية على وجه الدقَّة، فلأنها كانت جسرًا للعلاقةِ التجارية والعسكرية الدائمة بين مصر وبلاد الشام الكبير فلا بدَّ أنها كانت تتمتَّع بظروفٍ أيكولوجية أحسن وأيسر سهلت حركة وهجرة الأعداد الصغيرة والتبادل التجاري ومسرحًا لحروبٍ شبه دائمة لوقف زحف جيوش معادية أو مجموعات قبلية كبيرة العدد، كما كانت طريق الحملات المصرية التي طاردت الهكسوس التي كانت بداية تأسيس نمط الملوك المحاربين في الأسرتين 18 19- من رموزهم تحتمس الثالث ورمسيس الثاني، وبالمثل يختلف الباحثون حول طريق خروج اليهود بناء على تصوّر أن الظروف الحياتية في سيناء الماضي هي ذاتها لسيناءالحالية، وأخيرًا اكتشاف مينائن من عصر بناة الأهرام في منطقة العين السخنة ووادي الجرف (قرب زعفرانه) وميناء ثالث مقابلهما على برّ سيناء عند «مرخا» (قليلا للجنوب من أبو زنيمة) هو من الأمور التي تؤكد طرق حركة دائمة من معادن ومناجم وسط سيناء وشمال خليج السويس إلى «منف» العاصمة آنذاك !

وكما عرف المصريون طرق البحر إلى بلاد «بونت» عرفوا أيضًا طريق البرّ من أسوان إلى بلاد «يام» ربما عبر الواحات الداخلة وأبو بلاص إلى واحة الكفرة طريقًا يدور حول جنوب بحر الرمال، ومن ثم إلى تشاد – دارفور، أو مباشرة من أبو بلاص عبرالجلف الكبير إلى تشاد أو دارفور، وإلى جانب ذلك لدينا الطريق الأساسي الملازم للنيل من أسوان إلى كل بلاد النوبة في مصر وشمال السودان الحالي وهو الذي يطرح أسئلةً أخرى حول دور الأودية الثلاثة «مقدم» و«المِك» و«هوار»

التي تقود من نطاق ثـنيـة نيـل دنقلة إلى مناطق التقاء النيلين أو كردفان أو إينيدي- دارفور على التوالي؟ ولا يفوتنا أيضًا أن طريق النيل كان يقود من نباتا إلى مروى عبر منطقة «بايوضه» وطريق نهر العطبرة الذي يقود إلى ارتقاء الهضبة الحبشية إلى «أكسوم» العاصمة القديمة لمملكة الحبشة التي نشأت حول بداية التاريخ الميلادي في شمال الهضبة. وهو ذات الطريق الذي عبرت عليه المسيحية المصرية إلى الحبشة في القرن 3-4 م. هذا بعض من كثير يؤكد أن تفسيرنا لنشاط المصريين قديمًا على ضوء الظروف الحالية ليس دقيقًا ويحتاج لترك فراغ تملؤه نتائج كشوف ومعارف أحدث.

بعض موضوعات المدخلات:

(1) المكان الجغرافي في مشتمله يبدو كتكوين جامد على مئات ألاف السنين لكن قيمته تتغيَّر على آلاف السنين - وفي بعض الأحوال على بضعة قرون - حسب مؤهلات الإنسان والطريقة التي يقرأها لإمكانات وموارد المكان على ضوء معارفه التقنية فيصبح مهمًا أو تتلاشى أهميته في مراحل زمنية متعاقبة، باختصار ليس لأي مكان «عبقرية» فهو كتاب متاح يقرأه الناس بطرقٍ في أزمانٍ مختلفة بما تؤهله لهم تقنيّات علومهم واحتياجات اقتصادياتهم وأسواقهم، فيصبح مرة مركزًا مرموقًا ومرات أخرى هامشيًا ويبقى مما كان مجرد ذكرى تاريخية علمًا بأن التاريخ لا يتكرَّر حتى مع أحلام «تخضير» الصحارى وقوة الماكينة المالية لأن الصحراء هي صحراء لا غير!

(2) منذ نحو ثلاثة قرونٍ فقط كان الإنسان بمراحله الحياتية الاقتصادية عند مشارف الثورة الصناعية يشغل نحو 12-15٪ من اكيومين سطح الأرض، لكنه اليوم يشغل نحو 55٪ منه، ليس معنى ذلك أنه لا يزال لدينا رصيد اكيومينى قابل للتعمير بسلاسة فالجزء المتبقي من السطح أصبح الآن 20٪ والباقي (25٪) أغلبه غير صالح للاستخدام بدرجاتٍ تتناصفه الصحارى والقفار في المداريات والصقيع الدائم في القطبيات شمالًا وجنوبًا مع الغابات بأنواعها المدارية والباردة والسطوح الجبلية وعرة الاستخدام تحتاج لتكيّف حضاري لأقلٍّ القليل من الناس.

(3) السكان أحد المعارف الإنسانية التي يكاد ألَّا يوجد علم لا يشارك فيه بقدر، علوم بيولوجية عن الإنسان كسلالاتٍ متعدّدة وأيكولوجيات حياتية في بيئاتٍ مسايرة ومعادية، وعلوم الصَّحة والطبّ عن الأمراض والعلل والدراسة الديموجرافية من المولد إلى الوفاة وأعداده وفئاتها العمرية، وعلوم اجتماعية لأنواع تجمّعاته وتراكيبها السوشوسياسية بين مجتمعات شابة نشطة الإنتاج وأخرى ترتفع فيه نسبة الإعالة لأطفالٍ كُثر وإناث غير ناشطات، باختصار أُطر حضارية ثقافية خُلُقية متناسبة مع طريقة حياة تُدبر الأعمال بتنظيم وتقنين أشكال التساند الاجتماعي ونوع النظام السياسي وتفاعله مع مجتمعات الغير سلمًا أو حربًا، تحالف أو عداء إلخ... جغرافية السكان تتشارك في كل هذا بمنهجين متكاملين أولهما توزيعات السكان مكانيًا ونموّه العددي أو تدهوره على ضوءِ كل العناصر الديموجرافية، والثاني – وهو الأكثر تعقيدًا والأقل ظهورًا في الدراسات – يبحث مسببات ومحفّزات هذه التراكيب والتوزيعات من خلال تفاعل صحي بين الموارد الطبيعية والتكنولوجيا المحلية أو بالنقل الحضاري من الخارج وأفكار التراتب الطبقي مع العدالة الاجتماعية.

(4) المعتاد تقسيم السكان إلى فئات عمرية لكل منها مواصفات من حيث الإعالة والعمل والبطالة والتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد إلخ... الفئات المعتادة: الرضع ثم الأطفال وصغار السنّ حتى عمر بين 15– 20 سنة ثم القوة العاملة من 15 20– سنة حتى 60–65 سنة وأخيرًا كبار السن + 65 سنة، مشكلة السكان تكمنُ في زيادة نسبة السكان تحت 15 سنة إلى أكثر من المتوسط العالمي العام البالغ نحو 25٪ وهو ما يؤدي إلى نمو سكاني عام مرتفع فوق المتوسط العالمي للفترة 1990–2015 البالغ 1.3٪ سنويًا، وبالتالي يسبب مشكلة إعالة عالية على فئة العاملين – إضافة إلى إعالة فئة كبار السن بمتوسط عالمي 8٪، الإعالة في الدول النامية تتركز حول صغار السنّ عكس الدول المتقدِّمة حيث الإعالة والتأمينات تذهب أكثر إلى كبار السنّ وبطالة القوة العاملة التي انخفضت من 7–9٪ (بأزمة 2008) إلى 4–6٪ عام 2015 في أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي.

(5) نشر كاتبٌ مرموقٌ مؤخرًا أن هيئة الصّحة العالمية قد عدلت الفئات العمرية المعتادة بحيث يصبح من بين 16- 65 سنة فئة شباب وبين 66-79 متوسط العمر وبين 80 90- كبار السن والمعمرين اكثر من 100 سنة، الأغلب أن ذلك التصنيف مرتبط بارتفاع العمر المتوقّع للإنسان عما كان منذ نصف قرن، وحتى تُنشر تفصيلات أكثر دقَّة فإننَا لا نرى في التصنيف الجديد سوى تغيير مسمى العاملين إلى شباب وإضافة فئة متوسط العمر لا تحدث فروقًا في نسب الإعالة والتأمينات الاجتماعية، باختصار هذا التصنيف يتَّخذ الأوضاع الديموجرافية للدُّول المتقدمة مقياسًا، ولو كان القياس على أحوال سكان الدول النامية لأصبح الشباب بين 15-35 سنة ومتوسط العمر 35-50 والشيوخ 50-70 والمعمر 70+ سنة، الخلاصة أن أي قياس تصنيفي يحسن أن يعكس نوع المجتمع وعلاقاته المكانية، ما يؤكد أن مناهج العلوم ليست أطرًا جامدة بل تتغيَّر بتغيرِ المجتمع.

(6) نمو عدد سكان العالم المستمر يزيد سرعة تناقص الإيكومين القابل للتعمير، كان عدد سكان العالم حوالي مليار واحد في بداية القرن 19 زاد بسرعة إلى سبعة مليارات في القرن 21، والأكثر تأثيرًا أن توزيع سكان العالم كان أكثر اعتدالاً على وجه الأرض بين المراعي والحقول الزراعية والمدن، لكنه منذ نصف القرن 20 يتَّجه دون رادع إلى تجمع وتركيز غير صحي في مساحة محدودة لمدنٍ كانت تستوعب ٪10 من سكان العالم ارتفعت الآن بحدة إلى ما بين 40-٪50 من المجموع، إسقاطات النمو السكاني العالم تشير إلى استمرار النمو العددي إلى 8.4 مليار عام 2030 وإلى 9.5 مليارًا عام 2050، أي أنَّ السكان بين 2010 2030- يزيدون بنسبة أقل قليلًا من ٪2 سنويًا ثم تهبط بعد ذلك إلى ٪1.3 أو أقل، علمًا بأن المتوسط العالمي للنمو لفترة 15 سنة (1990-2015) هو ٪1.3. كما أن النمو العالمي غير متساوٍ بين القارات، فإذا أخذنا سكان 2010 كسنة أساس 100 لكل قارة سوف تتصدَّر أفريقيا النمو بنسبة ٪158 لعام 2030 تهبط إلى 146٪ في 2050، تليها أمريكا الجنوبية بنسب 120 ثم 108، وأمريكا الشمالية 114 ثم 112 على التوالي، مقابل انخفاض آسيا إلى 117 إلى 105 بينما يتناقص نمو سكان أوروبا إلى 86 ٪

عامي 2030 2050- عما كان عليه عام 2010، بعبارة أخرى أن هناك أمل في أن يبدأ هبوط بطيء لنسبة النمو بعد 2030، وربما يتسارع الهبوط فيما بعد لكونه يصبح نمطًا يمارسه الناس كما فعلوا فترة التناسل الكبير بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لكن في خلال نصف القرن القادم هل تحدث كوارث يسببها تغيّر المناخ على الأرض والبحر والتيارات البحرية... أو تسببها عنصريات الرجل الأبيض التي نشهد مظاهرها بين حين وآخر في أوروبا وأمريكا؟

(7) من بين الموضوعات المختلطة بالأحلام ربط الكنغو بالنيل، أصحاب هذا الرأي يقرؤون خرائط مبسّطة وأرقام صحيحة عن الحجم الكبير لتصريفِ الكنغو بالقياس إلى النيل، لكن الكنغو نهرٌ مركب رافده الشمالي (أويليه بعد التقائه برافده بومو) يبعد عن منطقة التقاء بحر الجبل والسوباط والنيل الأبيض نحو 1200 كيلو متر في خطٍ مستقيم فما بالنا بتعرجاتٍ كثيرة أمام عقبات التضاريس بالذات عند هضبة خطِ تقسيم المياه التي ترتفع نحو 800-1000 متر فلا بدَّ من طاقةٍ كبيرةٍ دائمة (غير موجودة) لرفع ضخّ المياه في أنبوب أو مجرى قناة (أي حجم للأنبوب الذي يحمل ملايين الأمتارَ المكعبة من المياه؟) فضلًا عن عشرات محطات الصيانة اللازمة لاستمرار التدفق وإصلاح العيوب، قارن ذلك بحجم مياه قناة جونجلي الذي قدر بأربعة إلى خمسة مليار متر3/ سنة توقفت أعمال القناة نتيجة الحرب الأهلية في السودان فذهبت التكلفة العالية هباءً نتيجة مواقف سياسية، أمَّا القناة أو الأنابيب المقترحة لنقل مياه الكنغو فسوف تمرّ في منطقةِ السدود التي هي مقبرةٌ للمياه الجارية (برغم أنها متوافقة أيكولوجيًا مع حياة قبائل النوير والدنكا المتخاصمتين) النيل الأبيض هو الطريق المائي الوحيد لمياه أعالي النيل الاستوائية والسوباط الأثيوبي هو في تكوينه غير قادرٍ على تحمّل مياه السوباط وبحر الجبل فتضيع أكثرها بالانتشارِ السطحي والبخر والامتصاص مما يدعو لتجسير كثيرٍ من مسار النهر بطول 800 كم بين ملكال والخرطوم! أي تكلفةٍ عالية فوق أي قدرةٍ مالية وسياسية يمكن أن تتحمّلها مصر (وربما السودان بنسبةٍ محدودة) من أجل خمسة أو عشرة مليار متر3 يمكن توفيرها في مصر بأساليب كثيرة على رأسها قدرة تنفيذ القانون على المخالفين،

سياسيًا وفنيًا لدينا مشكلات حول سدّ النهضة مع أثيوبيا والسودان قد يمكن حلها على زمن طويل أو قصير، وفي حالة الكنغو- النيل يجب التفاهم مع أنظمة غير مستقرَّة في كل من الكنغو وأفريقيا الوسطى والسودانيان وكلّها تهدّدها باستمرار قلاقل مسلَّحة ومجاعات، فأي مصير لمثل هذه الأفكار التي تنظر إلى أحاديات وليس إلى موضوع متكامل!

(8) صعيد مصر: مؤخرًا كَثر الكلام عن تنميةِ الصَّعيد بعد أن كان نسيًا منسيًا، هو وادٍ ضيق 10-20كم ويمتد كشريطٍ أخضر كثيف العمران يتعرَّج نحو 800 كم بين فياف قفار لا تقود إلى شيء سوى عمران هامشي بعد بضعة مئات الكيلو مترات غربًا إلى الواحات وشرقًا إلى البحر الأحمر، حدود الصعيد حادة قاطعة عكس الدلتا مروحية الشكل تتداخل تدريجيًا مع الصحارى الملاصقة، لهذا كان الاختلاف بينهما: في الصعيد حدٍ طبيعي فاصل مع بداوة ضئيلة على الحواجر (جمع حاجر – أي الحدّ الحجري بين الزراعة والصحراء) أدَّى إلى نوع من العزلة فيما عدا نقطة الجنوب في أسوان عند الجندل الأول التي تقود طريقًا نيليًا شبه آمن إلى فيافي مأهولة يسكنها أسلاف سكان شمال ووسط السودان، بينما انبساط الدلتا وسط محيط شبه معمور من سيناء وفلسطين إلى مطروح وليبيا سهّل حركة واندماج الناس فرادى وجماعات منذ تاريخ قديم، إضافة إلى الواجهة البحرية للدلتا التي قادت إلى تفاعلٍ تجاري ثقافي معًا طوال التاريخ مع سكان شرق البحر المتوسط، ربما باختصار هذه نقاط الاختلاف البيئي بينهما، لكن لدينا اختلافاتٍ أخرى: مساحيًا الصعيد 55٪ من الدلتا وسكانه 67٪ من سكان الدلتا، ويحصل على 61٪ من مياه الري في الدلتا، بعبارةٍ أخرى الصعيد إجمالًا بمساحتهِ الأصغر يتحمَّل كثافةً سكانية أعلى، ونسبة أقلّ في سكن المدن من الدلتا، لهذا فالصعيد إجمالًا يرسل دائمًا مهاجرين إلى مدن مصر الكبرى وسواحل البحر الأحمر وجنوب سيناء، هو بصورةٍ ما يشبه ما كانت عليه النوبة قبل السد العالي ولكن بحجمٍ أضخم مراتٍ عديدة من النوبة.

(9) الصعيد ليس كله متشابه بل يمكن إجمالًا تقسيمه إلى الصَّعيد الشمالي أو مصر الوسطى شمالًا من جنوب الجيزة وبني سويف والفيوم والمنيا مقابل الصعيد

الجنوبي الذي يضمُّ أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر، أمَّا أسوان فهي منطقة مشتركة بين الخليط الصعيدي الأساسي والعبابدة والجعافرة والنوبيين (كنوز وفديجة) وقليل من البشارية. الأراضي الزراعيَّة أوسع في الصعيدِ الشمالي بالتحام وادي بحر يوسف في المنيا وبني سويف والفيوم بينما تعاني أسيوط والأقصر وأسوان من ضيق المساحة الزراعيَّة عكس سوهاج وقنا نسبيًا، لهذا فإن جنوب الصَّعيد هو أكبر مصدرٍ للهجرة الداخلية في مصر، مصادر الثروة السياحية تقلّل من عوز الجنوب لكنها تتذبذب كما هو شأن صناعة السياحة، إضافة إلى تركّز صناعة سكر القصب، أما شمال الصعيد فإنتاجه الزراعي الواسع مشابه للدلتا: قمح وقطن وأرز ونباتات عطرية إلخ...

(10) يستحسن أن تكون أشكال التنمية البشرية المطلوبة للتأهيل الحديث مرتبطة بالتنوع السكاني سابق الذكر فضلًا عن الاتجاهِ إلى محاصيل صناعية agro–industryمع إقامة مراكز صناعة حديثة خارج الزمام الزراعي مع تدعيم إنتاج الكهرباء من مصادرها المتجدِّدة على القناطر المجدّدة وتفعيل الطاقة الشمسية (مشروع بنبان في كوم أمبو) والرياح حسب دراسات متأنية، ومؤخرًا كَثر كلام ذو بريق عن مثلثٍ صناعي بين قنا وقفط والقصير نرجو عدم المبالغة بوصفه مثلث ذهبي حتى لا تحبطَ الآمالُ حين نفتقد «الذهبي» عند التنفيذ.

رابعًا : الميزات النسبية في جغرافية مصر

(1): مقوّمات مصر الطبيعية:

لكل دولةٍ – أرضًا وشعبًا – ميزة نسبية إذا عُرفت وأحسن تفعيلها أصبحت السِّمة التي تميّزها عن غيرها في إقليم أو قارة أو العالم، والميّزات النسبيَّة كثيرة ويمكن تقسيمها إلى فئاتٍ طبيعية وبشرية وتنظيمية.

أول الميّزات الطبيعية هي المكان الذي تحتلّه من العالم، مثلًا إيسلندا أو مدغشقر في أماكن أقل تفاعلًا مكانيًا ومناخًا ومقوّمات من إيطاليا أو المكسيك، ومصر تمتلك مكانًا يمسك بأطراف أفريقيا وآسيا وأوروبا دون أن يخلَّ بكينونتها، فهي ليست مجرَّد مُفترق طرقٍ عالمي؛ لأنها تقوم على قاعدةٍ ذاتية قوية مؤسسة على ميزةٍ طبيعيَّة أخرى كونها بحقّ أرض النيل في أعلى هباته، ومن ثم أعطت لشعبها عبر تاريخٍ طويلٍ مجالاتٍ راسخة في إقليم الشرق الأوسط فرعونيًا ومسيحيًا وإسلاميًا، وهي في ذاتِ الوقت واسطة العقد بين أبناء اللُّغة العربية في المشرق والمغرب وبدونها لاقتصرت اللُّغة العربية على الجزيرة العربية وبلاد الشرق الأوسط [المشرق العربي : السعودية – اليمن – عمان – الإمارات – قطر – البحرين – الكويت – العراق سوريا – لبنان – الأردن – فلسطين / المغرب العربي : ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا / النطاق الأوسط الرابط : مصر – السودان].

إذا تركنا هذه الإشارة إلى مكان مصر الجغرافي المعروف حضاريًا وتاريخيًا وسياسيًا وفتَّشنا جوانب مصر عن ميزاتٍ أخرى سوف نجد عدَّة ميزاتٍ نسبيَّة

متراتبة معًا أو فوق بعضها هي التي جعلت من هذه البقعة الأرضية مصر الموحدة لنحو خمسة آلاف سنة قلَّ أن يكونَ لها نظير حتى بين دويلات مدن سومر(جنوب العراق الحالية) التي كانت نشأتها متزامنة مع البدايات المصرية، لكن لم يكتب لها استمرارية حين ابتلعتها بابل الأولى ثم الجماعات الهندو- أوروبية النازحة من جبال إيران للرافدين.

النـيل هو على رأس الميّزات النسبية الطبيعية فهو يجرى بصفةٍ عامة هادئًا يلقى بحمولته من الطمى (الذهب الأسمر) مكونًا خصوبة أسطوريةً لأرض الوادي والدلتا، فيضانه ليس مدمرًا في أغلبِ حالاته من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى يأتي الفيضان في الصيف يروي الأرض في قمة الحرارة والجفاف، ثم حين تنسحب المياه تُستنبت الأرض حبوبًا وثمارًا تنمو شتاء في موسم الحرارة الدنيا حيث يقلّ احتياج النبات للمياه، مثل هذا التأهيل الطبيعي هو سبب مقولة هيرودوت المأثورة أن مصر هبة النيل، لكن دور الانسان المصري هو الذي جعل النظام الطبيعي فاعلًا ليس فقط بابتكار ري الحياض بل بإزالة المستنقعات تدريجيًا وتحويل الجانب الأكبر منها إلى أرضٍ منتجة، وهو ما يزيل الالتباس بين مقولة هيرودوت وإيجابية المصريين في قراءَتهم التجريبية لمعطياتِ الطبيعة.

وثمة استجابة مصرية أخرى تمثَّلت في اختيار مواضع إقامة القرى على أرض مرتفعة قليلًا (2+ متر) فوق السهل تجنبًا للفيضان، استمرار سكن هذه المواقع هو العاملُ الحاسم في التوزيع الجغرافي لقرى مصر آلاف السنين حتى وقتنا الحاضر عدا العزب المستحدثة، لكن نمو العمران الريفي والحضري المعاصر على الأرض الزراعية هو هدرٌ لميزةِ الأرض الخصيبة بمتوسط فاقد سنوي قرابة 30 ألف فدّان رغم التحذير المستمرّ وخرائط الزمام التي ترسم ببطءٍ تفقد معه مصداقية التعبير عن الواقع، مما قد يدعو لغضِّ النظر عن المخالفات مع استدعاء النمو السكاني عذرًا لذلك التساهل، لا يقف هدر التربة عند هذا الحدّ بل هناك مشكلاتٍ كثيرة بحوثها مليء الخزانات والأدراج والأسطوانات المُدمجة حول مخاطر ومشكلات عديدة منها : تمليح التربة وتطبيلها نتيجة استمرارية نظام ري الغمر التقليدي – تشبع التربة بكيماوياتِ الأسمدة

وبالتالي وقوع أمراض التغذية، وعدم تسعير مياه الري ولو بسعرٍ رمزي يساعد على إفراط استهلاك المياه – مشروعات استصلاح أراضٍ صحراويةٍ باهظة الكلفة قليلة العائد إلى حدود لم تدركها دراسات الجدوى المتعجّلة في ظلِّ أحلام سياسية وتنفيذ متسرّع تحت الشعار الفضفاض «غـزو الصحراء» فهيهات إلا فيما ندر!

لكن الأخطر أن كل مشروعات التنمية والاستصلاح تدور حول محورين:

– المحور الأول استزراع في صحارى عطشى تبني أساسًا على مياه النيل، وقليلها يستند إلى المياه الجوفية غير المؤكّد معرفة رصيدها ولا عمر استخدامها ولا تجددها.

– والمحور الثاني تساؤل منهجي: لماذا ترتبط التنمية بالزراعة وهي على ما نعرف أكبر مستهلك للمياه (٪70+ من مياه مصر) بينما عائدها في إجمالي الناتج المحلي العام يتراوح حول ± 15 ٪ فقط مقابل الصناعة التي تستهلك أقل من ربع مياه الزراعة ويتراوح إسهامها في الناتج المحلي العام حول ± 35 ٪؟ تستحوذ الزراعة على نحو ٪30 من القوةِ العاملة مقابل ٪18 عمالة صناعية، قد تكون البطالة الزراعية حجةً على ضرورة التنمية الزراعية لكنّها حجة واهية؛ لأن للأرض الجديدة مكونات لا تستدعي عمالةً عالية كالزراعة التقليدية في الوادي والدلتا، فضلًا عن وجود أشكالٍ من الصناعات تحتاج عمالةً عالية كورش الإصلاح وصناعة الخدمات والتشييد وتمديدات البنية التحتية اللازمة لكل أشكال التنمية البشرية.

هناك جدلياتٍ كثيرةٍ في كل هذه الموضوعات ولكن لا جدال في أننا نستخدم ميّزة النيل الأساسية بصورةٍ مؤسفة في الزراعة التقليدية واستصلاح الصحارى ومشروعاتٍ أخرى شره للمياه في مدن السياحة على البحار المصرية كلّها على حساب رصيدٍ مائي محدود ومستقبله غامضٌ نتيجة استخداماتٍ جديدة مشروعة لدول أعالي النيل ونتيجة ليست بعيدة لمتغيّرات المناخ وقلّة أمطار المنابع وشيخوخة السدّ العالي من بين أمورٍ أخرى، نحن نعيد بناء القناطر لتشغيلها في عدةِ وظائف كإنتاج الكهرباء إلى جانب الري والنقل على فرضية استمرار الأحوال المائية للنيل كما هي الآن وهي فرضية يداخلها شكوكٌ كثيرة ونتيجة الموقف المتعنت لأثيوبيا وسدّ النهضة الذي يمثّل مشكلة كبرى.

الخلاصة هل نفقد ميزة النيل بفعل تصرفاتٍ بشرية أو تحولاتٍ طبيعيَّة أو هما معا؟ هل نتحوَّل إلى ما يشبه تاريخ عتيق حين كان النيل نهرًا وليدًا ضعيفًا يتعثَّر سيره ويجري مواسم ويجفُّ في أخرى فيصبح طاردًا للناس بدلًا من جذبهم! أين يذهب ملايين المصريين؟ هذه صورة كثيفة السواد قد تحدث بصورةٍ مخفَّفة، إذا خففنا بشدة من تشتيت مياه النهر وبحثنا عن ميزةٍ أخرى في أرض مصر ففي «الجراب» أشياء مميّزة تخضع للدرس قبل الاندفاع في التنفيذ المستعجل، وعلى رأسها زراعة الصوب المحميَّة التي يقلّ فيها الاحتياج للماء ويزيد إنتاجها عن إنتاج أخصب الأراضي في الدلتا والوادي كما أنها ممارسة حاليًا على نطاقٍ محدَّد نرجو زيادته من أجل توازن مصر والنيل معًا.

(2) السكان:

في الموضوع السابق تكلَّمنا عن أن الميزة النسبية قد تكون طبيعية أو بشرية أو تنظيمية أو بعضها أو كلها معًا، ومع إيجازٍ لموضوع الموقع الجغرافي الذي يعرفه الداني والقاصي، اخترنا تخصيصًا الكلام عن نهر النيل باعتباره الميّزة الطبيعية الكبرى في التكوين الداخلي لمصر كأمة ودولة آلاف السنين، وكيف نهدر هذا المقوّم الحياتي باستخداماتٍ ومشروعاتٍ جائرة جاوزت المدى تهدّدنا بفقدان تلك الميّزة وتعجّل بهبوط إلى مصاف الفقر المائي.

والآن نتحدَّث عن ميزاتٍ بشرية نعالجها من زاوية عدد السكان وما يتفرَّع عنه من شبكة متفاعلة من التأثير والتأثر على كافة الجوانب الطبيعية والتنظيمية والاقتصادية.

ومن البداية نعرف أن السكان كثروا أو قلُّوا هم ميزة إذا حسن تأهيلهم وإسهامهم في نموّ المجتمع في شتى نواحيه الإدارية والسياسية والاقتصادية، وبذلك قدرتهم على التفاعل والتغيير حسب مقتضيات الزمن والتقنيات، ويصبح السكان مشكلة إذا ساءَت الأحوال نتيجة اختلالاتٍ مجتمعية على رأسها فقد عدالة توزيع الأدوار والتمثيل وانقسامهم إلى فئاتٍ يتطرف فيها الغنى والفقر إلى حدودٍ قصوى، أو إذا تسيّبت الأمور وحازَ المغانم أصحاب القوة بكافة معاني القوة الأيديولوجية

أو إدعاء شرعية ما أو قوة مال وسلاح، وغير ذلك كثير، أخيرًا فالعدد له دور كمي يزيد ويتميَّز أو ينقص وينحط بما له من صفاتٍ نوعيَّة وكيفيَّة.

سكان مصر عدديًا انتابه زيادة ونقصان طوال الأزمنة، في عهد ما يصبح تشغيل القوة البشرية عاملًا مساعدًا على استقرارِ الأوضاع الاقتصادية والتنظيمية والعسكرية ومن ثم رفاه مستدام يطول كل فئات المجتمع، وحين يعتري أي من تلك الأوضاع تغير ما تحدث مجموعة متغيّرات في الأوضاع الأخرى - شأنها شأن الأواني المستطرقة – وهو ما يؤدي إلى انقضاءِ زمن الوفرة والرفاهية والدخول إلى عهدٍ أو فترةٍ من التناقص، وربما التدهور يصيب أول ما يصيب الفئات الفقيرة التي ترضخ بالأماني والدعاء وتلجم بالقوة وفي النهاية تهاجر أو تثور، وتفقد المركزية قوتها لسلطات إقليمية حتى يظهر تنظيم جديد لإدارةِ الثروة لتعودَ الأمور كالسابق شكلًا لكنه بطبيعةِ الحال مختلف موضوعًا وتركيبًا.

قد تكون المتغيّرات المسبِّبة لتبدُّل الأوضاع طبيعية كأن يصيب فيضان النيل انخفاض أو قوة مدمِّرة سنوات متتابعة مما يسبب تناقص الغذاء وتناقص موارد خزانة الدولة والمعابد فيحدث السيناريو السابق من تفككٍ وتدهورٍ يزيد الموقف سوءا، أو أسباب بشرية تكنولوجية كتعرض مصر لغزواتِ جماعاتٍ تستخدم أسلحةً وتنظيمًا عسكريًا أحدث من الجيش الذي شاخَ على نمطٍ تنظيمي لمدةٍ طويلة، مثل غزوة الهكسوس واستخدام عربة الحصان العسكرية كسلاحٍ حربي جديدٍ مكَّنهم من مصر، أو حروب الحيثيون المدجَّجين بالأسلحةِ الحديديةً ذات الفعالية الأقوى مقابل الأسلحة البرونزية المصرية التقليدية في صراعهما على تملك شمال الامبراطورية المصرية في بلاد الشام.

وبالمثل فإن طموحات نظام سياسي بغرض الهيمنة على الشرق الأوسط أو زعامته تجهد معها موارد مصر السكانيةً والاقتصادية في مواجهةِ قوةٍ أخرى لها نفس الطموحات كما حدث تكرارًا في مواجهات تحتمس الثالث مع دولة الميتاني أو رمسيس الثاني مع دولة الحيثيون أو المماليك مع العثمانيون أو محمد على مع بريطانيا أو عبد الناصر مع القوى الغربية.

وكذلك الحال عند ركود نُظم سياسيةٍ اقتصاديةٍ زمنًا طويلًا فإنها تؤدي إلى تناقص نسبة النمو السكاني ربما تصَل إلى حدٍ تناقص السكان لأسباب مترتبة على احتقانِ أزمات المجتمع الحياتية كأمراض الجوع والأوبئة والقلاقلِ الدامية بين أدعياء تولى الحكم بدعوى إصلاح الأوضاع، وينجم عن هذا وذاك هبوط كبير في دينامية المجتمع تسدُّ حراك الناس وتوقف إبداعاتهم جريًا وراء مجرد البقاء، تكرَّرت ظهور هذه الأوضاع كثيرًا طوال تاريخ مصر مثلما حدث في نهاية عصر بناة الأهرام أو فترات نهاية الدولة الحديثة والعصر الفرعوني المتأخر حين كان كفاح الشعب مجرد البقاء المجتمعي الثقافي، وبالمثل فترات نهايات عصور الفاطميين والمماليك والعثمانيين حتى صدمة المواجهة مع عالمٍ جديدٍ في آخرِ القرن 18 (نابليون في مصر(،وبداية المشاركة المصرية مع الحداثةِ العالمية (محمد علي ومجهوداته) إلى وقتنا هذا مع تقلّبات بين صعودٍ وهبوطٍ وعوامل دفع ليبرالية للأمام وأخرى تحاول إبقاء الموجود وثالثة سلفية تجذب للخلف.

لم يكن كل تاريخ مصر هو المرور بتلك الفترات الحرجة فقط، فهناك وجهٌ آخر مشرق على رأسه أن مصر ظلّت مصر بفضل قوَّتها السكانية العددية منذ القدم، مرَّت أقوام وقوى في جنبات مصر أثَّرت فيها وتأثرت بها، لكنَّها اندثرت وبقيت مصر- حتى ولو أصابها بعض التلف- بفضل كتلتها السكانيَّة الكبيرة من حيث الكم وبفضلِ تماسكهم لغويًا وثقافيًا من حيث الكيف، صحيح أن اللُّغة والدِّين تطوَّرت وتغيَّرت لكن ذلك كان في إطار من الثقافة المصرية الأساسية تدريجيًا وليس فجائيًا، بقيت الكتلة السكانيَّة كبيرة مع متغيراتِ الزيادة أو حتى مع التناقص النسبي لنمو السكان، وبدونها ما بقيت مصر القوية أو مصر الضعيفة.

نظرة إلى مصر القوية ليس فقط إنجازات العصور الفرعونيَّة الحضارية والعلمية والاقتصادية والسياسية، بل أيضًا إلى مصر الإسلامية التي كانت الجائزة الكبرى في العصر الأموي والعباسي لكنها «تملَّصت» في عهد الطولونيون والاخشيديون، وبدون مصر لم يكن مقدرًا للفاطميين تلك القوَّة الزاهرة التي استمرَّت نحو قرنين، وبدون مصر لما كانت إنجازات صلاح الدين الكبرى في وضع الختام لقرن

من الحروب الصليبية، وبدون مصر ما امتدَّت دولة المماليك على الشام والحجاز وتوثَّقت علاقاتها الأوربية، وبدون مصر ما قدر محمد على منازلة العثمانيين حتى قرب اسطنبول ولا امتدَّ حتى أعالي النيل، وبدون مصر ما بدأت حركة التحديث في أجزاءٍ كثيرة من البلاد العربية، ليست هذه شوفونية مصرية بل تقرير واقع سجَّله التاريخ.

إذن فقد كان تشغيل قدرات مصر السكانية بالكفاءةِ المنسوبة للزمن هي العامل الجوهري في كل تلك الانجازات... فلماذا أصبحت في مصر الآن مشكلة سكان؟

– هل المشكلة هي نقص في قدرة تشغيل العدد الوفير؟

– أم هل أننا نمرّ بمرحلةِ تغـيير اقتصادي لم تتحدّد بعد أشكاله وأهدافه بغض النظر عن محاولات تكيف حالية هي في مُجملها ردود فعل تخاطب أوضاع وأزماتٍ حالية مُنفصلة دون إطارٍ إيديولوجي للتغيير؟

– بمعنى تشتت أعمال بين مشروعاتٍ غير مدروسة بالكفاية الواجبة مع تعتيم ودون فهم مشترك وشفافية واستماع واجب لمشاركة كل الأطراف بين الناس والحكومات.

– فالوقت والناس اليوم ليسوا في مرحلةِ التجريب بل في مرحلة تستوجب الفهم لما يدور فقد مضى عهد التجريب أو اختراع مسكنات لأزمةٍ عميقة الجذور تتلخَّص في إجابة عن التساؤل:

هل كان الماضي البعيد أحسن، أم الزمن الجميل القريب، أم الجلوس معًا لوضع تصوّر الإطار المناسب للعهد الجديد؟ فالمطلوب أن نعرفَ ما هي مقوّمات ما نحن بصددهِ من التَّغيير وما هي رؤيته لكل فئاتِ المجتمع؟ ربما الطرح الصريح للمشكلات هو الأسلم كي تصبحَ المسؤولية مشتركةً بين الأنظمة والناس.

المشكلة السكانية المصرية تبحث عن حلٍّ في الداخل وليس في الخارج.

فهل الحل في إنشاء مشروعاتٍ زراعية وغزو الصحراء مع ما في ذلك من نقص المياه اليوم وغدا أكثر؟

أم الحل المزيد من الصناعة بدلًا من استثمارات الزراعة المحفوفة بخطر قلَّة مواردنا المائية؟

وأي أنواع الصناعة: متوسطة التقنية أم «هاي تك»؟ وهل تأهيل الناس عملية بسيطة أم تحتاج تدبّر حقيقي لفترةٍ زمنيةٍ يجب أن نشدَّ فيها الحِزام على البطون؟

وماذا عن قطاع الخدمات الذي يَشغل نحو نصف القوى العاملة في مصر ويزيد أكثر من ذلك مع الزمن؟ وماذا عن استخدام ظروفنا البيئية ليس فقط في السياحة بل في الاستشفاء والفنون والطاقات المتجدِّدة؟

اليابان كانت مثلنا من قرنين لكنها نجحت باستخدام طاقتها العاملة في ظلِّ أفكار حول التقدُّم برغم قوى الثقافة التقليدية اليابانية التي تشبه خطوات العودة إلى أصولٍ فكرية فات أوانها، والهند لديها مشاكل سكانية ثقافية ودينية ولغوية هائلة أشدَّ أثرًا مما نحن عليه لكنها بعد فترةِ إعدادٍ استمرَّت نحو عقدين من الزمن أصبحت قادرةً على تشغيلِ جانبٍ من قدراتها البشرية -الاقتصادية والتنظيمية في ظلِّ تبادل السلطة من حزبَ أسرةً نهرو- عاندي صاحب الفضل في الاستقلال إلى أحزابٍ أخرى تخاطب مرحلة أخرى من ديناميكية الشعوب، ونحن لسنا ماليزيا أو سنغافورة بل نحن أشبه بأندونيسيا في جنوب شرق آسيا، ورغم مشكلاتهم بين العدد السكاني والاختلاف الديني وحركات الأصولية المذهبية العنيفة فإنه يبدو أن لديهم مخططاتٍ تنمويةٍ مدروسة بكفاية.

الدروس المستفادة من تجارب هذه الدُّول أمر مهم، ولكن علينا أن ندركَ أننا في مرحلتنا لن نصلَ أو نحاول أن نصلَ إلى مثل شركات ورؤوس أموالٍ يابانية وهندية وماليزية تعمل في الخارج وتنافس بنجاح شركات غربية، علينا أن نعرفَ أن تلك الشركات والأموال يجب أن تستند أولًا إلى قوة نمو داخل مصر لكي تستطيع مجارة تقلّبات العمل في دولٍ خارجية حتى ولو كانت شقيقة كما نسمّيها أحيانًا.

نعود مرةً أخرى إلى مشكلةِ نمو سكان مصر فالإحصاءات الرسمية تقول أننا أشرفنا على 105 مليونًا وأن نسبةَ النموّ السنويَّة هي نحو 2.2٪ بينما إحصاءاتٍ

أخرى ذات سمعة طيبة تقول أن مصر منذ تسعينات القرن الماضي تنمو بنسبة تصلّ إلى ما بين 1.9 إلى 1.7٪. وإذا تركنا ذلك جانبًا فقد نجد مؤشراتٍ أخرى للدلالة على أن نسبةَ النموّ تتناقص من قراءة أرقام وزارة الصحة التي تدلّ على أنه بين 1992 و2008 زادت نسبة الزوجات (بين 15–49 سنة) اللاتي تستخدم وسائل تنظيم الأسرة في المدن الحضرية في تلك الفترة من 59٪ إلى 65٪ وفي محافظات الوجه البحري من 50 إلى 65٪ وفي الوجه القبلي من 30 إلى 50٪. الشيء الهامّ ارتفاع نسبة الممارسات في الصعيد باعتبار أن أهل الصعيد أكثر تشددًا في المحافظة على التقاليد من بقيةِ سكان مصر.

وكذلك مؤشراتٍ أخرى مفادها ارتفاع نسبة سكان المدن في مصر إلى نحو 44٪ من مجموع السكان، ومعروف أن سكان المدن – كواقع مدروس – هم أقلّ مواليدًا من سكان الريف، ومع البحث نجد مؤشراتٍ أخرى على تباطؤ نسبة النمو السنوي إلى أقل من الرقم الرسمي، ولا شكَّ أن تناقص النمو إذا بدأ فإنه يتحوَّل إلى أن يصبحَ نمطًا متبعًا على مرِّ العقود ومن ثم تقلّ المشكلة العددية في الاعتباراتِ السياسية التي تتَّخذها في أحيانٍ «شماعة» اعتذارية عن قصور التنمية ومشكلات العمل والدخول شبه المجمّدة أمام تضخم أسعار الحاجيات الملحَّة للحياة البسيطة من غذاءٍ وكساء وعلاج، ناهيك عن الترويح والثقافة التي حلَّ محلّها فنون دون المستوى.

إذا كانت نسبة النمو السكاني آخذة في النقصان فإن ذلك هو جانبٌ واحدٌ من المشكلة السكانية، الجانب الآخر هو إعداد وتأهيل الناس ليس فقط على الأعمالِ التقليدية الزراعية والصناعية والتجارية، بل فتح مجالات أكثر شمولًا لجوانب التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة كالكهرباء من الطاقات المتجدِّدة (رياح وشمسية) إلى جانب الطاقة الهيدرولوجية، وإذا أردنا تنفيذ مشروع الطاقة النووية فلا بدَّ من إعداد المشتغلين بها من الآن كي نجدهم بعد عشر سنواتٍ من بدء العمل في إقامة المحطَّة النووية التي قد تفتح الشهية لمحطاتٍ أخرى رغم مخاطرها التي ترتفع كثيرًا مع روح التواكل المصرية التي نبعت أصلًا في اقتصادياتِ الرعي والزراعة، لكنها شاعت بين مهاجري الريف فصبغت الكلّ بها!

التعليم والتدريب المهني كان يعتمد في الماضي على نظام «الصبى» في أي حرفةٍ لكنه الآن علمٌ له أصول وزمن دراسي يتراوح بين التخصيص المهني بعد الإعدادية وآخر في معاهد عليا وكليات تكنولوجية وإدارة أعمال، ولعدةِ عقودٍ نما عندنا تركيزٌ على شهادات جامعية بحيث أصبح الهرم مقلوبًا لأننا باختصار نمجّد الشهادات العليا حتى لو لم تجد فرص العمل المتوقع من مهندس أو طبيب أو تجاري وزراعي وإداري.

والمطلوب الآن مجمع حكماء – ليس فقط من أساتذة بل ينضمّ إليها ممارسين من بنوك وشركات ونقابيين وعمال لتجديدِ خطة مَرنة للتعليم تنفذ بدقة بدلًا من الجهود الفردية الحالية لوزراء التعليم بأشكالهِ ومستوياته.

وبدلًا من شعارات مُعلنة كالجودة والانتظام في كتلة عاملة في التعليم هي أكبر كتلة في القوة العاملة المصرية لكنها الأقلّ حظًا في الميزانية والرواتب والأبنية والمعامل وشروط كثيرة أخرى، فكيف في هذا الخضم من العجز نطلب الجودة، وكيف مع تدني الرواتب لا تنتشر الدروس الخصوصية على جميع المَستويات التعليمية بحيث ربما قد تصل إلى رياض الأطفال! الدروس الخصوصية مشكلة مشابه لتجريف التربة، كيف عالجتها الدولة؟ أغلقت مصانع وقمائن الطوب الأحمر التي كانت تعيش على نزيفِ التربة فتوقف التجريف، علاج الدروس الخاصة أيضًا يمكن التغلُّب عليه بقيام مناخ صحي للتعليم من المدارس والفصول ووفرة المعلمين وتحديث البرامج التيَ تشحَذ العقول بدلًا من الحفظ عن ظهرِ قلب وتشجيع المدرِّسين على العملِ بمرتباتٍ كريمة كما كان الأمر منذ نصف قرن.

إذا ما أصبح لدينا خططًا شاملةً للتعليم فالراجح أن الشهادة الجامعية لن تكونَ مطلوبة بالصورةِ الحالية؛ لأن التأهيل المهني هو الأفضل وبذلك نَخرج من دائرةِ الاهتمام بالشكل إلى جدارة العمل المطلوب لكي تستفيد مصر من ميزة العدد السكاني الكبير فنحوّلَ المشكلة السكانيَّة إلى الميزةِ النسبيَّة المطلوبة من الطاقةِ البشرية المصرية.

(3) الزراعة المصرية

مياه النيل وتكوين الأرض السمراء ومؤهلاتِ الإشباع الغذائي والموارد التعدينيَّة واستخدام الموقع الجغرافي على هامش حزام الزلازل المدمّرة والمتمتّع بمناخ مقبول خالٍ من العَصف والتطرُّف والمُتمركز وسط المعمور من قارات العالم وبحارِه الهامَّة كلّها ميزاتٍ طبيعية كان يمكن أن تظلَّ كتابًا مفتوحًا لا يقرأه الناس وبالتالي لم يكن بالإمكان أن توجد مصر كما عرفها التاريخ أمس واليوم، فالذي جعل هذا المكان مصر هم الناس الذين عرفوا الطرق الـمُمكنة للتشغيل الأنسب لهذه الميزات معًا فكانت مصر بكلِّ محتواها الحضاري والسياسي والتاريخي على مرِّ العصور بازدهارها وركودها حلوها ومرها، وهي في كل أحوالها القوية والضعيفة قبلة جيرانها ومن ورائهم برًا وبحرًا وهو ما أدَّى بدورِه إلى إضافة أعباء على المصريين لدرءِ المخاطر والتخلُّص من سيطرة أجنبية دوامها محدود.

كتبت في مراتٍ متعدّدة عن مشكلةِ السكان وحركة الناس بين الركودِ والإزدهار مع ضرورة ضبط النسل وخفض نسبة النمو السنوي إلى أقل من 1٪ كي يحدث التوازن المطلوب مع الموارد المحدودة، فأيا كانت الموارد طبيعية وبشرية في أي مجتمع فإنها تخضع بعد الدَّرس لنوعٍ آخر من التقييم أساسه المعرفة بالإشكالية وبأي تكنولوجية التشغيل نعمل، ومعَ العلم بأن أي تنظيم ليس أبديًا بل يتغيَّر مع المتغيّرات البشرية الدائمة، بعبارةٍ أخرى تتراوح الأنظمة بين الجمود والمرونة والثبات والانتقالات العنيفة مما ينعكس على قوةِ الدولة أو ضعفها.

وباعتبار تاريخها الطويل مرَّت مصر بتلك المراحل التنظيميَّة الثابتة والمتغيّرة مراتٍ عديدة، صحيح أن الـمَورد الأساسيّ ظل الزراعة في كل المراحل لكن المدقّق يعرف كيف أن تشغيل الأرض زراعيًا كان يختلف بين أنظمةٍ استبدادية وأخرى أميل لحقوق ملكية الأرض سواء كان الحاكم مصريًا أو أجنبيًا، بل أكثر من ذلك مثلًا: في النصف الأول من القرنِ الأخير كان نظام الري يتحكَّم في مساحةِ الأرز والقطن والقصب إلخ... ولكننا نشهد حاليًا حريةً مكتسبة – لأسبابٍ كثيرة – أدَّت إلى تجاوزاتٍ كثيرة في مساحاتِ الأرز ونقصٍ متزايدٍ في القطن. ربما السَّبب اقتصاديّ

بَحت نتيجة لوجودِ سوقٍ مصرية كبيرة للأرز بينما شاخت مصانع القطن والسكر دون تحديث يذكر، وفي الواقع أن حالة الأرز أو القطن هي نتيجة تغيّراتٍ عميقة في الزراعة المصرية لا نعرف مداها برغم محاولة المختصِّين تقصي أسبابها، وفي النهاية فإنه ينقصنا مساع قوية لهيكلةِ هذا التغَيير في الزراعة وسَبر أغوارهِ بينما نحن – على الأغلب – نتحرَّك في صورة ردود أفعال تجاه مشاكل فرادى لمحصولٍ واحدٍ أو محافظةٍ واحدة.

الزراعة المصرية هي التكثيف الإنساني للميزة الطبيعية – النيل والتربة الفيضية – بواسطةِ الـميزة التقنيَّة للسكان – كثروا أو قلُّوا – لهذا كانت الزراعة إحدى أهمّ الميّزات النسبيَّة لمصر طوال عهودها بتطويرِ تقنياتِ الزراعة وأنواع محاصيلها، فأين الآن من يَرسم الصورة القادمة للزراعة؟ أو بصريح العبارة تنقصنا أيديولوجية جديدة على نحوٍ مشابهٍ لمفهوم محمد على حين أدخلَ أيديولوجية الزراعة الصيفية على نطاقٍ واسعٍ في مصر محدثًا متغيرًا ضخمًا – ربما هي ثورة اقتصادية – في النمو الرأسي للمساحة المحصوليَّة وتنمية نوعيةٍ مقصودة بمحاصيل زراعية صناعية معًا، عشنا على هذه الأيديولوجية قرابة قرنين من الزمان أجهدت فيه الأرض بعد أن فقدنا عمليًا نظام الدورة الزراعية وطمى الفيضان فزادَ ارتفاع منسوب المياه الباطنية وأكثرنا بإفراطٍ في التسميدِ الكيماوي.

والآن هل يمكن للكفاءاتِ العلمية التي تزخر بها مراكز البحوث والكليات الزراعية أن تطرح للمناقشة أفكارًا لأيديولوجية زراعية جديدة تخاطب أوضاعنا الحالية في الوادي والدلتا وإشكالية الزراعة الصحراوية من حيث أنسب وسائل الري وأنواع المحاصيل على ضوء ثبات أو تناقص مصادر المياه المتجدِّدة (النيل) والحفرية (الجوفية)؟

المعنى المطلوب تطهير أراضي الدلتا والوادي من سموم الكيماويات ومناسيب المياه الباطنية ومياه الصرف بأنواعها واستعادة دورة زراعية ملازمة لإعادةِ تخصيص مكانيّ لمحاصيل ملزمة ترقى باقتصادياتِ الريف والدولة معًا؟ وبالمثلِ تأكيدات مماثلة على الأراضي الجديدة حتى لا نحوّلها إلى أشباهِ إشكاليات الدلتا والوادي،

وفي كل هذه الأفكار يبقى الرائد الفكري الأول إطالة أعمار الزراعة بأكبر قدر من الحفاظ على موارد المياه بأنواعها في ظلِّ شبح التغير المناخي بمكوناتهِ الحراريَة والمائية وترسيبات عواصفه الترابيَّة وزحف الرمال على الحقول!

وحول المكان وعلاقاته المجالية – التي أزعم أن لي به نوع من الدراية – هل يمكن أن أقترح شكل عام من إعادة تخصيص الأرض بين المحاصيل الحقلية والشجرية والأعلاف ليس فقط بنسبٍ معينة بل أيضًا في نطاقاتٍ معينة غير مقترب من تفصيلاتِ وأفضلياتِ النبات والحيوان، تاركًا ذلك إلى علماءِ الزراعة والبيطرة والاقتصاد.

على سبيل المثال تخصيص شمال الدلتا للأعلاف وتربية الحيوان بما في ذلك امتدادها شرقًا إلى منطقة بير العبد في سيناء وامتدادها غربًا إلى ملاحة مريوط ونواحي الحمام معظمها أرض معرضة أن ينهبها البحر حال ارتفاعه مترًا واحدًا، وحينئذٍ يمكن نقل الماشية بينما لا يمكن تحريك الحقول الغارقة! هذا فضلًا عن أن هذه الأراضي كانت تاريخيًا أراضٍ رعوية لدرجة أن بعضها كان معروفًا حتى أقلّ من قرن باسم «البراري» بين فرعي رشيد ودمياط، وقد تداخلت فيه استثماراتٍ زراعية لعائلاتٍ قوية وكذلك شركاتٍ زراعية كما حدث في أراضي شمال غرب البحيرة، وحينما تتحوَّل أراضي الشمال إلى تربيةِ الحيوان بأنواعهِ سيكون العائد أكبر من مجرد الزراعة باعتبار أنها ستصبح من أنواعِ الزراعة الـمُختلطة حيث تكثيف متضاعف لزراعةِ الأعلاف وتربية الحيوان للحوم والألبان ومنتجاتها والجلود إلخ...

قد يؤدي تنمية المراعي إلى حلول لمشاكل تعترض سوق اللحوم الحمراء الداخلي والاستيراد معًا، في تقدير حسابي يبلغ الاستهلاك الحالي حوالي 850 ألف كيلو جرام سنويًا بينما الانتاج المحلي هو 500 ألفًا والباقي يتوفر باستيرادِ 350 ألف كجم، وهو ما يعني أن نصيب الفرد نظريًا شديد التدني (ربما 10 جرام سنويًا) ومع ذلك لدينا مشكلة فما هو الوضع مع زيادةِ الاستهلاك (ولو بضعة جرامات) نتيجة ارتفاع متوقّع للدخول حضرًا وريفًا؟

لا شكَّ في أن تقليل تكلفة الأعلاف – بزراعةِ معظم الخضراء منها – وتحسين أنظمة تربية الحيوان سوف يؤدي إلى زيادة استخدام البيطريين واهتمام أكبر بذلك

التخصُّص من بين أشياءٍ أخرى تُسهم في ارتفاعٍ تدريجي في عدد الماشية من نحو عشرة ملايين رأس إلى الضعف. ليس هذا فقط بل ربما تُنشط الظروف الجديدة – انخفاض تكلفة الإنتاج وتوافر الخدمة البيطرية – عودة بعض الريفيين في مناطق أخرى إلى نظام تملّك رأس أو أكثر مما يُسهم في رواج أسواق اللحوم المحلية.

وفي الختام يرتبط كل ذلك بأمرين أوَّلهما ليس فقط تقليل استيراد ما يتراوح بين ربع وثلث احتياج السوق الداخلي، بل قد ينقلبُ الميزان إلى المنافسةِ في تصديرِ أنواعٍ مميَّزة من اللحوم إلى أسواق عربية، والأمر الثاني – ربما هو أكثر أهمية – تصنيع اللحومِ بواسطةِ منشآتٍ حديثة إلى قطعٍ مميَّزة من أجزائها فترتفع قيمتها في الأسواق أضعافًا فضلًا عن اللحومِ المجمّدة، وكذلك عودة الروح إلى صناعةِ الجبن بأنواعها التقليدية والحديثة وألبان البودرة والطازجة وأكثره نستورده بأثمانٍ باهظة، وغير ذلك كثير في مجالاتِ التَّنمية البشرية، ومثل هذا يمكن أن يقالَ عن تخصيصِ نطاقات إنتاج السكر من بنجر وقصب أو نطاق للأرز أو نطاقات لأنواعِ القطن والقمح، بينما تتخصَّص المناطق الجديدة في زراعات الفواكه الشجرية والقمحِ والذرة، علمًا بأن نطاقات القطن والحبوب هي في ذات الوقت نطاقات الخضروات كل في مواسمه الجغرافية.

ما سبق مجرَّد جزء من نموذج إعادة هيكلة جذرية وإعادة تخصيص أماكن جغرافية لأفضلياتٍ جديدة للزراعة المصرية ترفع إضافاتها إلى الناتج المحلي العام من 13 – 15٪ إلى 20–25٪، وربما هو أيضًا أحد الأفكار لمشكلاتِ الزراعة في الدلتا والوادي قبل أن نتركها تتدهور باحثين عن أمجاد استزراع في الصحارى مع ما هي عليه من أخطارٍ طبيعية وبيئية وبشرية معروفة للجميع، ولا شكَّ في أنَّ استعادة ما كان في الأراضي القديمة هو ضرب من الرومانسية ولكن حين نفتّش لدى الأخصائيين الزراعيين من علماء وباحثين وممارسين سوف نجد أفكارًا مميزة تُضاف قابليتها للتطبيقِ إلى مجمع من متخصصي التنموية البشرية – سياسية اقتصادية اجتماعية وعلاقات مكانية مستجيبة لشروطِ البيئة لكي تحدث الشرارة التي تؤدي بنا إلى التحوّل إلى أيديولوجيةٍ جديدة في مفهوم واستخدام الميّزات الطبيعية والبشرية والسلوكية التي أبقت مصر مصرا حتى في أوقاتِ ضَعفها وركودها.

(4) فكّ مركزية القاهرة:

المركزية ما زالت آفةَ كل التنظيمات المصرية ومن يقولون أنها استمرار جغرافي تاريخي دائم في مصر بحكم مياه النيل هو تجاوز غير علمي لحقائق الزمان في المكان، ففي الماضي كانت السلطة المركزية للحاكم السِّمة الغالبة على الشعوب والأمم لكنها تراجعت تدريجيًا منذ أطاحَ كروميل برأس ملك إنجلترا (منتصف ق.17) والثورات التي بدأت بفرنسا أواخر القرن 18 وتلك التي حدَّدت أشكال الديموقراطية بديل الأوتوقراطية في بقيةِ أوروبا منذ منتصف القرن 19. صحيح أن العواصمَ ظلَّت تُمسك بمركزية الحكم في عصر الديمقراطية لكنها فقدت كثيرًا من قوَّتها بتفويضِ سلطات كبيرة للمحليَّات سواء كانت محلياتٍ كبيرة في شكلِ ولايات أو صغيرة في شكل دوائر، والخلاصة أن المركزية ظلَّت تفقد سلطاتها بتغيرِ الأنظمة من الشمولية إلى النيابية أولًا ثم بظهورِ الحكم المحلي بشرعية أنه الأقرب إلى المتطلّبات المحليَّة أكثر من العواصم التي بقيت لها الدور المكاني للسلطة التشريعية والتنفيذية العامة للدولة.

فإذا كان الإدعاء أن المركزية القديمة ضرورة لتنظيم مياه النيل فقد كان النيل يَفيض ويَغيض رغم أنفِ الحكم المركزي سواء في منفَ أو طيبة أوالإسكندرية أو الفسطاط والقاهرة وكل ما كان في آلافِ السنين هو حسبة الضرائب على الأرض المزروعة، وبعد ضبط النيل فإن الضرائب الزراعية تفرض بواسطةِ محليات وحاسبات على ضوءِ قوانين تصدر تشريعيًا، ومن ثم تسقط دعاوى الحكم الممركز من الفراعنةِ إلى زماننا.

وثمَّة تبريرٌ آخر كان يؤكّد دور العواصم المركزية على المكان المتوسط جغرافيًا فإذا كانت منف عاصمة متوسطة فقد كان ذلك لتعزيزِ وحدة الشمال والجنوب وعكسها تمامًا موقع طيبة المتطرّف جنوبًا في أكثرِ فتراتِ المجد القديمة والقومية المتينة، لقد أصبح هذا التبرير أيضًا من أفكار الماضي وإلا فعلينا أن نفسِّر مواقع غير مركزية مثل لندن وبرلين وفيينا وباريس وواشنطن داخل كل دولة هل هي مركزية المكان أم مركزية الحكم؟ وأخيرًا فمع المواصلات ووسائل الاتصالات الحديثة

الكمبيوترية والرقمية تسقط قيمة مواقع الوسط الجغرافي كونها من حجج ماض لم يعد موجودًا!

مركزية الحكم في القاهرة فعلًا قديمة وتجمع من الشواهد الأثرية ما لا يوجد في غيرها وبالتالي فإن مركزيتها تدخلها في نطاق نفسي يفسّر لماذا نُطلق عليها اسم مصر، وفي العصر الحديث تجنّب محمد علي تركيز كل شيء في القاهرة، فالمدارس العليا بدأت نشأتها في أبو زعبل والمطبعة الأميرية في روض الفرج والمصانع الحديثة في الإسكندرية وفوه وبولاق إلخ... وكلها كانت خارج القاهرة آنذاك، لكن نموّ المدينة منذ ستينات القرن 19 (الخديوي اسماعيل) وحتى الآن كان عامل جذب شديد الأثر، بدأ النمو وئيدًا فيما نعرّفه بوسط البلد الآن من التوفيقية إلى المنيرة ثم أسرع الخطا خلال النصف الأول من القرن 20 بإضافة ضواحي المعادي وحلوان والزمالك والقبة والزيتون والمطرية ومصر الجديدة وبدايات أخرى على ضفة النيل الغربية من الجيزة إلى الدقي.

وفي الخمسين سنة الأخيرة تسارع النموّ بشكل مذهل بدأ بمحاولة تقليد مدن التوابع الأوروبية وانتهى بالتحام كامل لكتلة عمرانية ضخمة تمتد من الشروق وبدر ومدينتي في الشرق إلى حلوان و 15 مايو في الجنوب وإلى 6 أكتوبر وتوابعها في الغرب وإلى العبور والسلام وشبرا الخيمة والوراق وتوابعها في الشمال، هذه الكتلة لم تَذر تباينات التضاريس فقد زحفت على تلال الدراسة وأعالي المقطم ثم سفوحه والحاجر الشرقي لخط المعادي حلوان والقاهرة الجديدة شاملة كل التجمّعات من الأول للخامس، وفي الجانب الغربي زحف العمران عبر ميدان الرماية محيطًا بالمتحف المصري الكبير وحول هضبة الأهرام على محور طريق الواحات وعلى طول المريوطية إلى قرب سقارة وبطول النيل من الجيزة جنوبًا إلى ما بعد المنيب حتى أمام المعادي، ومن إمبابة شمالًا حتى يكاد يقترب من المناشي على القناطر الخيرية، كما زحف ويزحف على طول الدائري من الرماية إلى مطار غرب القاهرة متخطيًا جبل أبو رواش الأثري وملتحمًا بالمحور عند منطقته الصناعية وقريته الذكية، حيث يتخفي العمران في المزارع على طول الطريق الصحراوي من السليمانية إلى دينا قرب الـ«رست هاوس»، وفي الشمال امتدَّ العمران فعلًا إلى قليوب والمرج والقلج إلخ...

من يضمن عدم التحام هذه الكتلة القاهرية بالخانكة وأبو زعبل و10 رمضان والقناطر الخيرية في الشمال والحوامدية والبدرشين والشوبك إلى الصف في الجنوب وهضبة ومرصد القطامية في الشرق؟ بل إن البعض يفكّر في إزالة المقابر المملوكية الشرقية حول صلاح سالم من الغفير إلى باب الوزير لتكديسها بعمارات «عش النمل» وهي الظاهرة البارزة للعمارات المتلاصقة التي تستهين بآدمية الإنسان- خصوصية السكن وشروطه الصحية والخلقية - المنتشرة حول الدائري سواء كانت تبنيها وزارة الإسكان أو شركات استثمارية أو قطاع عام! هذا التقارب غير المعهود بين العمائر العالية يبني في أراضٍ صحراوية واسعة لكن الجَشع في استخدام شبر الأرض هو المسؤول ليس فقط في هذه الحالات بل أيضًا في بعض «الكومباوندات» في التجمّعات حيث تكاد تتلاصق الفيلات ضاربة عرض الحائط بالنظام الذي من أجله بُنيت هذه التجمّعات المترفة: الخصوصية والراحة وسط إطار الخضرة! ألا من رادع!

الطرق السريعة والدائرية تتبخر ومعها تتبخر مليارات الأموال المدفوعة وملايين ساعات العمل، فلمثل هذه الطرق حرمٌ ينبغي الحفاظ عليه لكن الطرق كفتافيت السكر تجذب الاستثمار العقاري، ومع استثناءات حكومية أو شركات استثمارية تصبح القاعدة انتهاك حرم الطريق مساحة وارتفاعًا، ومع القليل من الحالات تظهر جدية الأحياء في هدم جزء من عمارة مخالفة ثم تصالح!

القصد هو التأكيد بأن مركزية القاهرة ليست بفعل الموقع الجغرافي أو التاريخي أو النفسي ولكنها في الدرجة الأولى إلى الدرجة العاشرة بفعل الناس حكومة ومستثمرين كبار وطامعين صغار في «فتفوتة» من هامش الكعكة.

مركزية القاهرة سياسية خدمية مالية اقتصادية تعليمية ثقافية ترفيهية سياحية ونقل واتصالات ووظائفية تقبل كلّ أشكال الوظائف من الدائمة إلى المؤقتة من المؤهلة إلى الأمية وإلى مجرد استخدام حيل المعاش في أدناها كالشحاذة أو استخدام العضلات وفرض أتاوات إلخ...

مشاكل مرور القاهرة عصيبة وتزداد إشكالياتها بحيث ربما تستعصي على التحسّن في قريب عاجل، وهي ناجمةٌ عن المركزية التي تمارسها القاهرة ففيها

٪20 من سكان مصر على مساحةٍ لا تتجاوز ٪8 من مساحة معمور الدلتا والوادي وتحتضن كل أشكال الحكم السياسي من رئيس الدولة إلى الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية والعسكرية والأمنية، وتضمُّ ٪37 من بطالة كل حضر مصر (وحسب معدل الإعالة الرسمي 5.5 فرد للعامل فإن بطالة نصف مليون في القاهرة تؤدي نظريًا إلى وجود نحو 3 مليون فرد من المعالين تحت خط الفقر المدقع) وبها 1.6 مليون أميّ و16 جامعة هي نصف جامعات مصر ونحو مليون طالب (٪48 من مجموع مصر) غير أكاديميات وكليات عسكرية وشرطة إلخ... وتتركَّز فيها نسبة عالية من المصانع الحديثة إلى جانبِ التركيز في كافة القطاعات الخدمية والبنكية والتجارية و٪40 من المذبوحات و٪30 من مراكز الإسعاف ونصف المراكز الثقافية، ومن يفتش أكثر سوف يتأكَّد من المزيد من مركزية ضاقت بها القاهرة وأعلى تمثيلٍ لها اختناق حركة المرور فيها، وصحيح كل ما قدّمه ويقدّمه المختصُّون العلميّون في مشكلاتِ المرور والممارسون له من خططٍ وأساليب لكنها وبرغم ضرورة تنفيذها فإنما هي تخاطب تحسين الأوضاع دون الجذور ومن بينها:

1 – أكبر أخطاء متخذي القرار في القاهرة كان إلغاء شبكة الترام لحساب الأوتوبيس ولكنهم الآن يتباكون ويفكرون في استعادة الترام ولكن بصورةٍ تبريرية فيطلقون عليه الترام السوبر، وهو ليس كذلك فأوروبا تستخدمه منذ عقود! والمقارنة بين النقل الحديدي الخفيف في المدن يرجح عشر مرات كفَّة الباصات بأنواعها وإن كانت تستخدم كوسيلةٍ متكاملةٍ ليست موازية أو بديلة لخطوط الترام وإنما متعامدة عليها، كتبت عن ذلك مرات في 2001 دون أُذن صاغية.

2 – تضخم الكتلة العمرانية دون أن يكون في حلقات مدنها تراكيب اقتصادية ومعاشية تغني سكانها عن معاناة اختناق المرور من أحياء السكن بأنواعه إلى أحياءِ الوظائف الحكومية والتعليمية والجامعية والتجارية الكبرى المتمركزة في القاهرة الأم بين الأزهر و وسط البلد ومربع الوزارات، بمعنى أن الخطأ الفادح هنا هو أن

المدن الجديدة لا تنظر إلى داخلها بل إلى خدماتِ المدينة الأم، فهي في الواقع منامات أكثر منها مدنًا متكاملة، صحيح أن هناك مراحل وسط مثل المركز التجاري الذي نشأ أو ينشأ في بعض الضواحي كمصر الجديدة ومدينة نصر والمهندسين والمعادي، وكذلك انتقال شركات وبنوك إلى التجمّعات حيث متَّسع من الأرض للتوسّع لكن كل هذه حلول وسطى وتستدعي المزيد من اعتمادِ السيارة الخاصَّة والميكروباص فيزيد اختناق المرور.

3 – لهذا يجب إيقاف أية مشروعات عمرانية أو اقتصادية جديدة في القاهرة الكبرى فيكفيها مشكلاتها التي حدثت في غفلةٍ من الزمن لدرجةِ أن متخصِّصين مثل د.أسامة عقيل وغيره يصفونها بأنها مدينة مشلولة، ومع العلم بأن أي مدينة يتعثّر فيها المرور لدرجةِ التعذّر هي مدينةٌ مريضة، والقاهرة هي كذلك منذ ثلاثة عقود على الأقل، ومن ثم يجب تحليل الجذور مع أيةِ إجراءاتٍ مُمكنة لتسير الأمور مؤقتًا.

4 – فكرٌ جديدٌ بدأ يظهر مؤدَّاه نقل الحكومة إلى القاهرة الجديدة أو 6 أكتوبر، وهو حقيقة اجتزاء فكري للمشكلة، في أول السبعينات طَرحت فكرة نقل العاصمة السياسية إلى المكان الذي أنشأت فيه مدينة السادات فيما بعد – دون أيةِ إشارة إلى صاحب الفكرة – ولكن ذلك الآن مستحيل ماليًا وماديًا، وفي أواخر التسعينات طرحت مرةً أخرى نقل الوزارات إلى عدةِ مدنٍ كالصناعة في المحلة والبترول في السويس والعدل في أسيوط إلخ... مع بقاء وزارات السيادة في القاهرة (مثل الخارجية والدفاع).

وفي ذات الفترة أعدتُ أفكارًا سبقَ لي نشرها في 1998 حول تفويض سلطات فعلية للحكم المحلي وتبقى وزارات القاهرة لرسم الخطوط العريضة والمتابعة، وفي هذا السياق أكدتُ أن تدعيمَ الحكم المحلي سيرفَع معاناة القاهرة ويزيد تنمية عواصم المحافظات ليس فقط بالموظفين ولكن بالصحافة المحليَّة والإعلام وأشكال كثيرة من الخدمات من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى أهمّ هي أن يشملَ الحكم المحلي مجالس منتخبة تشرف على الأداء العام وهي بذلك تكون المدرسة الأولى نتعلَّم فيها أصول التمثيل الانتخابي الديموقراطي في مصر.

5 – حيث أن القاهرة الكبرى سواء قسمناها إلى ثلاث محافظات أو أكثر فهي إقليم متكامل وحدود المحافظات داخلها اصطناع مبراراته قليلة ومدعاة لمنازعاتٍ ليست على قدرٍ موضوعي لأنها خطت على عجل، وبالمناسبة فإن توسيع اسم أكتوبر على كل تراب الجيزة أمرٌ غير مقبول تاريخيًا، فالجيزة اسم تاريخي له دلالاته وليس فقط مدينة الجيزة والعمران الممتد شمالها إلى الوراق، وعلى أية حال فالتقسيم هنا إداري مثله مثل أقسام الشرطة أو الدوائر الانتخابية وإن زاد عليه بنية بيروقراطية جديدة! والأهمّ أن يحكم القاهرة الكبرى مجلس منتخب له تفويض لكل إقليم القاهرة حكمه كحكم أقاليم المحليات.

6 – بما أن الشباب هو المستقبل في كلّ البرامج الحزبية مصريًا وعالميًا فالمفترض تشجيعه على بداياتٍ تعلّمه فنون السياسة والأعمال بالانتماء إلى حزبٍ أو آخر كي تصقل مهاراته وانتمائه الوطني بالمشاركة في فَهم مشكلات بلاده، وقد كنا كطلبةٍ كذلك في أربعينات القرن الماضي لهذا كانت مصر هاجسنا الأول وقوميتنا المصرية منفتحة على كلِّ التيارات العالمية عربية وأفريقية ودولية، وبالمناسبة فإن أكثرنا نشاطًا سياسيًا في تلك الأيام كان على الأغلب أكثرنا تفوقًا ونجاحًا، وهو عكس الدعوة السارية أن تقتصر وظيفة الطالب على الدرس فقط، فأين يتعلَّم أن يصبحَ عضوًا فاعلًا في المستقبل دون إدراكٍ بمشكلات المجتمع، السياسة ليست فقط النشاط الذي يهدف وصولًا للحكم بل إنها المشاركة في فهم قضايا حضارية مجتمعية تنظيمية واقتصادية وثقافية وسياسية في برنامجٍ فكري متكامل.

بدأنا بالمركزية كتنظيم يتعرَّضٍ للتغيير والتطوير وانتهينا بالقاهرة كواقع عمراني ملموس دائم المكانَ وإن ضاق أو اتسع، القاهرة بهذه الصورة هي أحد الميّزات النسبيَّة لمصر فهي رمز لكل مصر سواء في ماضي التاريخ أو حداثة الحاضر، ومثلها مثل ميّزات مصر تعرَّضت للإهدار. ولكن التعرف على كمِّ الإهدار هو البداية الجيدة لإصلاح وتغيير ما فسد على أن تتواصل مخطَّطات الإصلاح بغضِّ النَّظر عن تغيّر حكومة – بمعنى أن يصبحَ الإصلاح مشروعًا قوميًا لا يتأثَّر بتغيّر الحكومات.

وفي ختام هذه الحلقات الأربعة نعيد التذكير أن الميّزات النسبيَّة كثيرة في مصر يمكن تشغيلها كلها معًا للخروجِ من أزماتٍ إلى مراحل النُّضوج والازدهار، فمصر تحتلُّ موقعًا على بحرين من بحَار الاتصال العالمي الكثيف وذات مناخ مقبول أغلبه خالٍ من العصفِ المدمّر، ومياه نيلٍ عوَّضت الفقر المائي الصحراويِّ وتربة غنيَّة أسست الغذاء لكتلةِ سكان نادرًا ما تكون حرجة بمعنى تفاعل متناسب بين هيكل نشاط اقتصادي وعدد الناس وأخيرًا تركيبات سياسية تخاطب عصور مختلفة منسجمة مع المناسيب السياسية كل في إطاره الزمني ملكية أو جمهورية سلطوية أو ديموقراطية.

الفصل الرابع

القاهرة... مدينتي

- المكان والمكانة.
- طبوغرافية القاهرة.
- مراحل نمو المدينة.
- التاريخ السكني والسياسي لإقليم القاهرة.
- العواصم التوابع.
- خطة المدينة.
- دراسات الحالة.
- المدن الجديدة.
- مشكلات المدينة.

أعطينا لهذا الفصل عنوان «القاهرة... مدينتي» بلسان حال محمد رياض، ففي هذه المدينة تفتَّحت أعين الجغرافيّ منذ أن كان صبيًا وكان وسط البلد مرتعَ شبابه، وفيها مارس هواياته المتعلِّقة برصدِ المكان.

منذ أن كان صبيًا اتبعَ محمد رياض تجوالًا شبه منتظم سيرًا على الأقدام من القاهرة حتى القناطر الخيرية على البر الغربي للنيل، كان الصبي رياض قبل 80 سنة من الآن يبدأ من الخامسة صباحًا ويصل هناك 10.30 صباحًا، فيستريح ويتناول الغذاء أو يشرب الشاي ثم يعود بالقطار من القناطر إلى باب الحديد، أحيانًا كان يتوجَّه إلى القناطر بالدراجةِ (البسكلتة) وذات مرة في منتصفِ الطريق – عند بلدة المناشي – أوقفه أطفال ونادوا عليه قائلين: «مانجاريا يا جورج !»، وتعني بالإيطالية «أعطنا طعامًا يا جورج»، كان الأطفال معذورون إذ كانوا يظنُّون أن أمامهم صبيّ ابن خواجة، تقاسم معهم طعامه وواصل رحلته إلى وجهته.

وكما ألمعنا في المقدمةِ التحريريَّة وضع محمد رياض أولى بحوثه عن مدينةِ القاهرة في عام 1969 في بحث حمل عنوان «القاهرة : **دراسة تمهيدية للنمو العمراني وخطة المدينة**» بمجلة حوليات كلية آداب، بجامعة عين شمس، وبقيت القاهرة تشاغله وهو يقارنها بكلِّ مدن العالم التي زارها في الشرق والغرب حتى عاد منذ عام 1990 وأولاها عنايةً بعديدٍ من البحوث والمقالات التي تناولت التقسيم الإداري المصري ومشكلات المدن الجديدة، وأفكار نقل العاصمة السياسية، والمشروعات العمرانية

الجديدة وغير ذلك كثير من المسائل التي جمعت في كتاب « القاهـرة: نسيج الناس في المكان والزمان ومشكلاتها في الحاضر والمستقبل» والصادر عن دار الشروق في القاهرة في عام 2001 في 310 صفحة.

وقد اخترت في الفصل الحالي بعض وليس كل المشاكل التي شاغلت فكر محمد رياض عن «مدينته» القاهرة، ولا سيما مسائل: مكانة القاهرة، وطبوغرافية المدينة، ومراحل نمو المدينة، والتاريخ السكني والسياسي لإقليم القاهرة، والعواصم التوابع، وخطة المدينة، فضلًا عن دراسات الحالة والمدن الجديدة وأهم مشكلات المدينة.

أولًا: المكان والمكانة

للقاهرةِ وظيفة استمرَّت طوال فترة نحو ١٤٠٠ سنة، ولولاها لكان الموضع الذي بنيت عليه هذه المدينة قد هُجر كغيرهِ من المواقع والمواضع، فلقد كانت الوظيفة الأساسية لهذا الموضع منذ تأسيس الفسطاط عام ٦٧٣م هي الوظيفة السياسية، وما زالت كذلك قاعدة الحكم في مصر، وقد أدَّت هذه العلاقات المجاليَّة إلى تركّز الحركة التجارية والحرفية والصناعية بحكمِ أن القاهرة أصبحت تقع فيما يشبه منتصف طريق بين ثلاثةِ محاور هي:

1. محور الدلتا – الصعيد.
2. محور بين المغرب العربي والمشرق العربي.
3. المحور بين البحر المتوسط/ أوروبا من ناحية، والبحر الأحمر/ عالم المحيط الهندي من ناحية ثانية.

ومن خلال ذلك توافدت على مصر بعامة والقاهرة بخاصة كل سلالاتِ المسلمين من ترك ومغول وسودان وقوقاز وبربر وأندلس وأكراد وعرب من كل الأنحاءِ العربية.

وبرغم الحدود السياسية الحديثة إلَّا أن الحركة القومية العربية منذ أوائل هذا القرن قد جعلت القاهرة أيضًا في منتصف هذا العالم، ويعطي هذا المحور القاهرة المعاصرة وظيفة عربية قومية، كما أعطاها في الماضي وظيفةً سياسية وحضارية وثقافية في معظم التاريخ الإسلامي.

وكان موقع القاهرة على محور بين العوالم المدارية جنوبًا والأوروبية شمالًا قد منحها وظيفةً تجارية وسياسية خارجية ذات استمرارية وديمومة؛ لأنها كانت وسيط التجارة الرئيسي بين العالم الأوروبي وعالم المحيط الهندي حتى اكتشاف الطريق

البحري حول أفريقيا في أول القرن ١٦م، وأعطت هذه الوظيفة التجارية الدولية للقاهرة ثروةً جَلبت لها الرخاء والمعمار في العهدين الفاطمي والمملوكي، وقد انتهت هذه الوظيفة بنكسةٍ مزدوجة:

– اكتشاف طريق الدوران حول أفريقيا، وسيطرة البرتغال ودول أوروبية أخرى على تجارة المحيط الهندي،

– سقوط مصر داخل الإمبراطورية العثمانية (١٥١٦م) ممَّا أدى إلى تدهورٍ نسبي للقاهرة ومدن مصر عامة؛ إذ إن جانبًا لا بأس به من تجارة التوابل الهندية والبنّ اليمني كان ما يزال يمرّ بمصر إلى أوروبا والدولة العثمانية.

لكن قناة السويس أعادت إلى مصر عامةً – بما فيها القاهرة – الأهمية القديمة بصورةٍ مقبولة في العصر الحديث منذ عام 1869.

والحقيقة أن القاهرة بعد عهدِ محمد علي أصبحت:

(١)مركزًا للشبكة الحديدية الجديدة؛ مما أدَّى إلى انصباب خطوط الدلتا المروحية إليها، وخروج خط الصعيد الطويل منها، فأصبحت القاهرة بمثابةِ المعصم بين اليدِ (الدلتا) والساعد (الصعيد).

(٢) مركزًا تجاريًّا وصناعيًّا، خاصةً بعد عام ١٩٣٠، وقد أدَّى تطوّر الصناعة إلى ما يشبه الحلقة حول القاهرة الكبرى في الوقت الحاضر «شبرا الخيمة/ مسطرد في الشمال، العباسية ومدينة نصر في الشرق، مصر القديمة، البساتين – دار السلام وحلوان في الجنوب، الجيزة/ إمبابة في الغرب»، بالإضافة إلى الصناعاتِ الحرفية التقليدية والصغيرة داخل قلب القاهرة القديمة من الدرَّاسة إلى باب الحديد.

(٣) التركيز الكبير لمكاتبِ الشركات التجارية والصناعية داخل القاهرة بغضِّ النظر عن كون أعمال هذه الشركات داخل أو خارج القاهرة، وما يرتبط بذلك من التركّز الكبير للأعمال المالية والائتمانية للزراعة والتجارة والصناعة.

(٥) مع عصر الطيران منذ منتصفِ القرن العشرين أدَّى مطار القاهرة الدولي إلى حرمان الإسكندرية جزءًا كبيرًا مما كانت تتمتَّع به من حركةِ النقل، وقد ساعد ذلك

على نموٍّ مكاتب ووكالات السفر، ووسائل النقل الداخلي، ونموّ الحركة الفندقية بما فيها من عمالةٍ وخدمات كثيرة بعد أن كانت أعداد الفنادق قليلة، وساعد على تنوّع درجات الفنادق بعد أن كانت هناك هوَّةً بين فنادقِ الدرجة الأولى القليلة وبين فنادق الدرجة الثالثة في باب الحديد ووسط البلد والعتبة والحسين والسيدة زينب.

(٦)انتشار وكثافة النقل الداخلي الجويّ أضافَ إلى القاهرة وظيفةً أخرى من وظائف الاتصال الداخلي السريع بجانبِ الطرق والسكك الحديدية.

(٧)نموّ الوظيفة الثقافية للقاهرة دعم سيطرتها على الحركة العلمية والثقافية في رقعةٍ أرضيةٍ أوسع من حدود مصر السياسية، مبتدئًا بالأزهر إلى الجامعات الثلاث؛ القاهرة وعين شمس والأمريكية، إلى مراكز ومجالس البحوث العلمية والاجتماعية وعشرات المعاهد الفنية والمهنية والأدبية والمسرحية والسينمائية والفنون الجميلة والتشكيلية، وأخيرًا الجامعات الأهلية والخاصة، وكذلك تركُّز الصحف الكبرى وأجهزة الإعلام ودور النشر والطباعة إلخ...

(٨)نموّ وظائف الخدمات الترفيهية والترويحية مرتبطًا بالسياحة الداخلية والخارجية، ولو أنَّ هذه الوظيفة لم تُنمَّ بعد بالقدرِ الكافي، وما زالت موظفةً لخدماتِ السياحة الخارجية.

ثانيًا: طبوغرافية القاهرة

من أهمِّ الأسئلة التي تطرحُ نفسها في دراستنا للقاهرة السؤال حول «أين نمت القاهرة؟». فالمكان الأرضي الذي نشأت عليه القاهرة منذ إنشاء الفسطاط في منتصف القرن السابع وإلى أوائل القرن العشرين، كان عبارة عن مستطيلٍ يستدق طرفه الجنوبي عند مصر القديمة، ويستعرض كثيرًا في اتجاهِ الشمال من شبرا إلى العباسية، هذا النطاق كان محكومًا بعنصرين طبيعيين،أولهما: مسار النيل، والثاني: منحدرات الهضبة الشرقية: طره والمقطم والجبل الأحمر.

اتَّسم مسار **نهر النيل** في منطقة القاهرة الكبرى بعدم الثبات وتغيير المكان طوال أكثر من ألف عام، فقد ظلَّ النيل يُهاجر غربًا من مجراه، كان يسيرُ من منطقةِ مصر القديمة إلى منطقة باب الحديد وشبرا الحالية إلى أن وصل مساره الحالي، وثبت عليه بواسطةِ الجهود البشرية في تجسيرِ ضفافه إلى نحو ما نعرفه الآن.

وقد كان بروز **حافة طرة الهضبية** سببًا دفع مسار النيل غربًا إلى قرب نهاية الوادي الفيضي، عند هضبة أهرامات الجيزة في قوس كبير يتَّجه بعد ذلك إلى الشرق والشمال الشرقي عند حافة المقطم، فيرتد صوب الشمال في ثنيةٍ كبيرة عند الجبل الأحمر، ومن ثم يتَّخذ مسارًا شرقيَّ المسار الحالي في منطقة شبرا،

وفي هذا القوس ربما بدأ **تفرع الدلتا** بخروج الفرع البيلوزي صوب الشمال الشرقي، تلاه بعد مسافة مكانية وفترة زمنية تفرع فروع الدلتا الأخرى عند جزيرة الوراق، ثم تحرَّكت قمة الدلتا شمالًا إلى باسوس، وثبتت شمالها حيث هي الآن بواسطة المجهودات الهندسية التي تمثل القناطر الخيرية آخرها.

والملاحظ من هذا الوصف العام أن مسارَ النهر كان يقترب من مدينة «منف» عاصمة مصر الأولى ومن أهرام الجيزة ومن مدينة «أون» الجامعية (هليوبوليس القديمة).

وبدون شكٍّ فإن «**منف**» كان لا يمكن أن تقوم بعيدًا عن النهر، فالحضارة المصرية في مجموعها ومشتمل كينونتها حضارة نهرية، والنيل في مصر ظلَّ الطريق الأساسيّ للحركة والانتقال – أشخاصًا وسلعًا – عبر آلاف السنين، وكان للعاصمة «منف» أفضليَّة المكان المنفتح على الدلتا والصعيد بعد توحيد مصر، مقارنة بأبيدوس – في سوهاج – عاصمة الملك نارمر موحد القطرين، وبالمثل فإن جامعة «أون» كانت تقع على النهر، أو على الأقلّ عند بداية الفرع البيلوزي، كوسيلةِ انتقالٍ سهلة للطلَّاب والكهان والملوك.

وأغلب الرأي أيضًا أن النيل كان ما يزال يسير في ثنيةٍ كبيرة شمال غرب «منف» إلى قرب **هضبة الأهرام**، ومن ثم كان طريقًا مائيًّا سهلًا لنقل أحجار طرة الضخمة التي استخدمها بناة الأهرام من ملوك الأسرة الرابعة.

وفي نهاية العصر الروماني وبداية الفتح الإسلاميّ كانت **الضفة الشرقية** للنيل تحف بسورِ الحصن الروماني وجامع عمرو بن العاص، ثم تتَّجه شمالًا بشرق حتى الأزبكية وباب الحديد إلى ما نعرفه الآن بشبرا الخيمة.

وظلَّ النيل يَهجر مجراه الشرقي في اتجاه الغرب، ويترك جزرًا متعدِّدة نَمت ثم اختفت بالالتحام بالشاطئ كجزيرةِ الفيل (شبرا) وجزيرة بولاق، أو بالتحام جزيرتي حليمة وأروى في جزيرةٍ واحدة هي جزيرة الزمالك الحالية بعد تعميق مسار البحر الأعمى بينها وبين الجيزة.

وفي مسيرةِ نهر النيل في القاهرة يردُ اسم **بركة الحبش** في المصادرِ التاريخية، ويتَّفق الجميع على أنها كانت بركةً شاسعة تمتدُّ جنوبَ الفسطاط إلى قربِ القرافة الكبرى، أي شمال سهل البساتين، وأنها كانت أحد أهم المتنزهات سكان القاهرة والفسطاط، و«خصوصًا أيام النوروز والغطاس والميلاد والمهرجان وعيد الشعانين» وبقيت حتى نهاية القرن القرن19 أرض مزارع يغمرها النيل زمن فيضانه إذا كان وافيًا، فإن لم يكن وافيًا شرقت كلّها أو بعضها وقد ورد أيضًا ذكرها حينما مد أحمد بن طولون قناة منها إلى مدينة القطائع، عُرفت باسم «قناطر طولون».

أمَّا العنصر الثاني المحدّد لنموّ القاهرة فهو **حافة الهضبة الشرقية** ومنحدراتها التي تكون حادةً في أماكن وهينةً في أخرى، وتعرف بأسماء متعدِّدة أشملها ما نسمّيه: جبل المقطم، وإلى الجنوب منه جبل طرة، وإلى الشمال منه الجبل الأحمر.

وترتفع هذه الهضبة إلى ما بين ١٥٠ إلى ٢٥٠ مترًا، وتقطعها أودية من أزمانٍ جيولوجية ومناخية سابقة تشكِّل طرقَ ارتقاء إلى سطح الهضبة، منها أودية: حوف قرب حلوان، ودجلة قرب المعادي، والدويقة شرق القلعة، وترسل هذه الحافة الجبلية ألسنة تَلِّيَّة في اتجاه النيل، وخاصةً في القطاعات الجنوبية عند طره وإسطبل عنتر وكوم غراب جنوب مصر القديمة، وذلك بسبب اقتراب الهضبة من النيل، أو الأصحّ اقتراب مسار النيل من الهضبة، وحافة الهضبة هنا متقاربة خطوط المناسيب؛ مما يؤدِّي إلى انحداراتٍ شديدةٍ بطول المسافة من المقطم إلى حلوان،

وتتباعد الهضبة تدريجيًّا إلى الشمال الشرقيّ، ابتداءً من المقطم إلى الجبل الأحمر في صورة منحدراتٍ وَعرة حادة تظهر في مناطق الجيوشي والقلعة ومنشأة ناصر، ثم تتشكَّل بعد ذلك من مسطحاتٍ عريضة من الانحداراتِ الهينة شمال وشرق الجبل الأحمر في مدينة نصر.

ومن أهمّ الألسنة التَّلِّيَّة التي ألزمت عمران القاهرة بمناطق سهلية محدَّدة هي: لسان المقطم المنحدر إلى مصر القديمة في منطقة كوم غراب وإسطبل عنتر، والرصَد،جنوب الفسطاط «سهل النيل عند مصر القديمة، وجه عمرانها صوب الشمال الشرقي عند المنحدراتِ الهيّنة لتلة أبو السعود الجارحي، فيما عرف باسم الحمراء الدنيا والوسطى والقصوى، التي أصبحت مجالاً لمدينةٍ جديدة اختطَّها العباسيون عام ٧٥١ باسم «العسكر»، وهي تقريبًا منطقة زين العابدين وفم الخليج الحالية.

– أمَّا المرتفعات التي تحتلّها القلعة الآن فهي لسان ينحدر من الجيوشي والمقطم، وينتهي بجبلٍ يشكر وقلعة الكبش وتلال زينهم، وعلى قلعة الكبش بني أحمد بن طولون عاصمةً لمصر المستقلَّة عن العباسيين سنة ٨٧٠م باسم «القطائع».

– وبعد قرنٍ أنشأ الفاطميون مدينة «القاهرة» عاصمة ملكية للخلافة الفاطمية على سهلٍ رمليٍّ إلى الشمال من القطائع، وعلى مناسيب تتراوح الآن بين ٢٢ مترًا عند دربِ سعادة و٢٤ مترًا عند السلطان الغوري و٢٨,٧ من المتر عند ميدان الأزهر، وتتباعد هذه الألسنة التَّليَّة في شمال وشرق الجبل الأحمر (٨٠ إلى ١٢٠ مترًا) بحيث سهلت ارتقاء العمران الحديث إلى مدينةِ نصر فوق مناسيب ١٠٠ إلى ١٥٠ مترًا.

– وموجز القول أن القاهرة ظلَّت تنمو لمدةِ ألف عام داخل خط منسوب ٢٠ مترًا في الغرب و٣٠ مترًا في الشرق عند أقدام الحافاتً الجبلية للمقطم وألسنته المتقدمة غربًا، واستمرَّ ذلك الالتزام واضحًا حتى عصر الخديوي إسماعيل، حينما بنيت «القاهرة الحديثة» ضمن منسوب ٢٠–٢٢ مترًا، وقد سبقه في العمران الشمالي للقاهرة محمد علي باشا بإنشاء قصر شبرا في شبرا الخيمة، وتسابق بعض الأمراء في بناء قصور شبرا كالأمير طوسون، وحينما امتدَّ عمران بر الجيزة وإمبابة من النيل غربًا إلى كل القاهرة الكبرى غرب النيل، فإنه إنما كان يمتد على أرض الوادي الزراعية ذات الانحدار اللطيف من الجنوب إلى الشمال، ومن الهضبة الغربية صوب النيل.

– أمَّا الأماكن التي خرجت عن قاعدةِ خطوط المناسيب ٢٠–٣٠ مترًا، فتتركَّز في الشرقِ والجنوب ولا سيما في سبعينيات القرن ١٩ حينما أُنشئت حلوان الحمامات كمدينة استشفاء وترويح ونزهة، حلوان البلد قرب النيل كانت تقع على منسوب ٢٢ مترًا؛ لأنها توجد في الوادي النهري الضيق، أما حلوان الحمامات فقد أُنشئت على منحدرٍ هادئ من ٦٨ مترًا في الشرق عند مصحّة فؤاد إلى نحو ٤٥ مترًا في غرب كتلة حلوانً الحمامات السكنية القديمة، ويتمشى هذا مع الانحدار السريع لحافةِ الهضبة الشرقية صوب النيل، واستفادةً من هذا الموقع أنشأت الدولة مرصدَ حلوان شمال شرق حلوان على منسوب ١١٤ مترًا، وفي الوقت الحالي يمتد عمران المعادي إلى حافةِ جبل طرة وأوديته بعد شقِّ طريق أوتوستراد حلوان.

وفي أول القرن ٢٠ جاءَت التجربة الثانية في الارتفاع إلى مناسيب أعلى في صورة بناء مدينة مصر الجديدة على مناسب تتراوح بين نحوَ ٤٠–٤٥ مترًا عند منطقة روكسي إلى ٥٣ مترًا في منطقة ميدان الإسماعيلية، وإلى ٧٨ مترًا في ألماظة، وبعد نحو

ستة عقودٍ جاءت التجربة الثالثة ببناءِ مدينة نصر التي تبدأ في الشمال من نحو ٧٠ مترًا عند التقائها بمصر الجديدة إلى نحو +١٥٠ مترًا في الجنوب عند نهاية المنطقة الثامنة من المدينة، ثم مدينة «القاهرة الجديدة» شرق مدينة نصر.

ومقابل هذه التجارب الناجحة بدرجاتٍ مختلفة، نجد تجربتين نتائجهما محبطة في نمو المدينة الكبرى؛ أولاهما: النموّ الطفيلي العشوائي لمنشأةِ ناصر ووادي الدويقة على مناسيب ٦٠ إلى ٨٠ مترًا على حافةٍ شديدة الانحدار أمام جبانة برقوق/ قايتباي (خريطة ٢-٧)، والثانية: هي النموّ العشوائي للبساتين ودار السلام بين شمال المعادي ومصر القديمة والفسطاط الجديدة وعين الصيرة.

ثالثًا: مراحل نمو المدينة

يمكن تتبّع نموّ القاهرة على البعدين الزماني والمكاني على ضوءِ معظم الأشكال التي يتمّ بها النموّ المديني، وهذه الأشكال هي:

– النموّ من نواتين مدنيتين أو أكثر والتحامهما معًا.

– النمو المركزي من نواةٍ واحدة، ثم النموّ التدريجيّ حولها.

– النموّ المخطَّط،وسوف تعالج هذه الأشكال ضمن تتبع حركة النمو لأجزاء القاهرة وأقسامها الجغرافية كل على حِدة.

النواة:

المقصود بالنواة تلك المنطقة الأصليَّة للقاهرة من بولاق إلى الدرَّاسة، ومن باب الحديد إلى مصر القديمة حتى بدايات القرن العشرين، والتي غلبت عليها تسمية «مصر المحروسة» خلال القرن.

وفي هذا الجزء من المدينة نجد عمليات التفاعل العديدة عبر القرون من إنشاء لمدن الحكم ونموّها وتدهورها والتصاقها باتجاهات نموّ مكانية أقدم وأحدث، وباختصار، فإن دينامية القاهرة تظهر في القاهرة المركزية؛ نموّ من نواة ثم عدَّة نوايات ثم نموّ مخطّط، بينما الامتدادات التالية، وخاصةً في القرن العشرين تسير في اتجاهٍ واحدٍ هو النموّ المخطّط؛ استجابةً لمتطلباتِ الانطلاقة الكبرى في النموّ السكانيّ المصريّ والقاهريّ.

لقد نشأت القاهرة المركزية في صورةِ عدَّة مدن، الواحدة خارج الأخرى:

أول هذه المدن **الفسطاط** التي سمّيت بعد ذلك مصر أو مدينة مصر سنة ٦٤١م، ثم نشأت **العسكر** إلى الشمال منها سنة ٧٥١م بعد الثورة المصرية ضدَّ الحكم

العباسيّ، وهروبًا لقاعدةِ الحكم من كثافةِ السكن والسكان داخل الفسطاط.

وبعد نحو قرنٍ أنشأ **أحمد بن طولون**، والي مصر المستقلّ عن الخلافةِ العباسية، مدينةً جديدة باسم «القطائع» إلى الشمالِ الشرقيّ من العسكر عام ٨٦٨م، بين حافةِ المقطم عند موقع القلعة الحالية وبين قلعة الكبش.

لكنَّ نمو العسكر والقطائع توقَّف بعد سقوط الدولة الطولونية عام ٩٠٦م، في الوقت الذي ظلَّت فيه مدينة مصر تنمو بالتدريج؛ لأنَّها كانت مركز السكن والتجارة، بينما كانت العسكر والقطائع مدن حكم.

وفي سنة ٩٦٩م **دخل جيش الفاطميين مصر** بقيادةِ جوهر الصقلي قادمًا من تونس بعد عدَّة محاولاتٍ فاطمية سابقة فاشلة للاستيلاءِ على مصر؛ نتيجة مقاومة كافور الإخشيدي، فلما مات سنة ٨٦٨ سقطت مصر أمام الفاطميين.

ولقد نشأت قاهرة المعز في مكانها الحالي بين الخليج المصري والتلال الشرقية في الدرَّاسة، وأحيطت جميعها بسورٍ من اللبنِ وخندق، وظلَّت عاصمة ملكية لمصرِ الفاطمية قرابة قرنين من الزمن، وكانت تحتوي على القصورِ الملكية ومقرّ الحكمَ والجامع الأزهر، بالإضافةِ إلى إقطاع أحياء لسكنِ أنصار الدولَة الفاطمية من قبائل شمال إفريقية.

ولا شكَّ أن العمران ظلَّ يزحفُ مع الضغط السكانيّ من مدينة مصر تجاه الشمال الشرقي؛ أي تجاه القاهرة الفاطمية منحصرًا بين الخليج المصريّ من الغرب ومقدمات حافة المقطم من الشرق، وعلى هذا ظهرت ضواحٍ جديدة لمدينةِ مصر منها الحمراء الدنيا والوسطى والقصوى، التي كانت في المنطَقة الممتدة حاليًّا بين دير النحاس والسيدة زينب، وفي الوقت ذاته لم تمتد مدينة مصر شمالَ أو غربَ مسار الخليج المصري؛ لكثرةِ المستنقعات، وطغيان مياه الفيضان عليها بين حينٍ وآخر.

وقد أخذت أحوال **مدينة مصر** تسوء بعد الفتنِ والحروب الداخليةِ والمجاعة أثناء خلافة المستنصر من عام ١٠٤٠ إلى ١٠٧٤م، ثم حدوث النزاع بين الوزيرين شاور وضرغام، وتدخل الصليبيين وجيوش سلطنة ابن زنكي بقيادة شيركوه

وصلاح الدين في مصر بدعوةٍ من الخليفة الفاطمي، ثم إحراقها بأمرِ الوزير شاور عام ١١٦٩م، وقد عادَ السكان إلى مدينةِ مصر بعد استقرارِ الأمور في بداية العهد الأيوبي، لكن السكن اقتصرَ على المنطقة الغربية، وخاصةً بعدَ أن شيَّد الملك الصالح الأيوبي (١٢٤٠م) قلعته في جزيرة الروضة، وهُجِرَ الجانب الشرقي من الفسطاط بعد الحريقِ تمامًا.

والحقيقة أن مدينة مصر كان قد أفلَ نَجمها بعد الحريق؛ فبعد سقوط الدولة الفاطمية ونزوح الناس إلى القاهرة الفاطمية التي لم تعد عاصمة ملكية، اقتصرَ العمران في مدينة مصر على عدَّةِ شرائح عمرانية طولية في منطقة دير النحاس وجامع عمرو، ومنطقة مرتفع أبو السعود الجارحي، وحول الأديرة الموجودة في مصر القديمة، وظلَّت كذلك شرائح مبعثرة حتى الثلاثينيات من هذا القرن حينما نَمت القاهرة، واتصلت عمائرها بمصر العتيقة أو بقايا مدينة مصر الفسطاط.

أمَّا **القاهرة الفاطمية**: فقد نما عمرانها للدرجةِ التي أُزيل معها أسوارها الشمالية والجنوبية لتبنى من جديد على مبعدةٍ من المكان الأصليّ «بدر الجمالي في أواخرِ العصر الفاطمي»، وأدارَ صلاح الدين الأيوبي سورًا حول القاهرة إلى الفسطاط والقلعة والنيل، وهو بذلك أول من وحد نوايات القاهرة في نواة واحدة، وكان ذلك فكر عسكري لحمايةِ المدينة.

النمو المخطّط في القاهرة المركزية في القرن الـ١٩.

بعد أن تمَّ تَبلور العمران على النحوِ الذي ذكرناه، ظلَّت المدينة على هذا النحو متوقفةً عن النموّ خلال **العهد العثماني**، وفي آخر القرن ١٨ سجلت الحملة الفرنسية خريطة القاهرة في صورة مستطيل كبير حدُّه الشرقيُّ من القلعة إلى تلال قطع المرأة في الدرَّاسة إلى تلال ومقابر باب النصر، وحدّه الغربيّ خط يكاد يوازي شارع عماد الدين ومحمد فريد من باب الحديد إلى السيدة زينب، وحدّه الشماليّ من الحسينية إلى الفجالة وباب البحر، وحدّه الجنوبيّ من القلعة إلى طولون إلى البغالة (السيدة زينب).

ومن هذا المستطيل الكبير بدأت المدينة **تنمو في القرن ١٩م**، ومقدّمات النمو أخذت صورةً متكرّرة من إنشاءِ قصور للحكام خارج المركز المديني، وأهم الأمثلة: قصر محمد علي بشبرا، وقصر عباس بالعباسية، وقصرا القبة، والقصر العالي لإبراهيم باشا بجاردن سيتي، وفي اتجاه تلك القصور كان العمران يمتدُّ مع الطرقِ الواسعة المتَّجهة إليها من المدينة، لكن أهم دَفعة في النموّ المركزيّ للمدينة بدأ بردمِ بركةِ الأزبكية في عهد محمد علي، وإنشاء شارع الموسكي من ميدان العتبة الخضراءَ إلى الأزهر والحسين، وشقّ طريق من الأزبكية إلى بولاق، وتحسين شارع الخليج وغيره الذي يقود من الموسكي إلى القلعة، وبدايات إنشاء شارع محمد علي من القلعة إلى العتبة، وفي عهد الخديوي إسماعيل تواصلت هذه المجهودات في إنشاء الشوارع الحديثة المستقيمة من محطة القطار في باب الحديد إلى العتبة والأوبرا وقصر عابدين، وإنشاء كوبري قصر النيل عام ١٨٧٢ للوصول إلى القصر الجديد الذي أنشأه إسماعيل في الجزيرة – الذي أصبح فندق عمر خيام الجزيرة ثم فندق ماريوت الآن.

رابعًا: التاريخ السكني والسياسي

كانت منطقة القاهرة الكبرى ملائمة للسكن البشري منذ عصور ما قبل التاريخ، ولكن هذه المستوطنات كانت تعتلي سطوح الهضاب، ولا يغشى الناس الوادي أسفلها إلَّا للصيد والسماكة، فلم تكن الزراعة معروفة بعد، وحين مارس السكان الزراعة في أشكالها الأولى في العصر النيوليتي (الحجري الحديث) فإن ذلك لم يحدث نقلة اقتصادية عمرانية مفاجئة، بل تدرج الناس في ممارستها جنبًا إلى الصيدِ الذي ألفوه لزمنٍ طويل.

وحين تعلَّم المصريون تقنية الزراعة بالتفاعلِ مع معطيات البيئة النهرية والممطرة معًا، كان الجفاف يزحف تدريجيًّا على مصر، مما اضطرّ الناس إلى التقدُّم بمستوطناتهم قريبًا من ماء النهر، تاركين سطوح الهضاب للجفافِ والإجداب.

وبدأ المصريون يتفاعلون بالتجربةِ مع هيدرولوجية النيل بين الفيضان والنقصان، وابتكروا نظام ريِّ الحياض الذي استمرَّ على الأقلّ ستة آلاف سنة إلى أن قُضي عليه تدريجيًّا في قرن من نظام الريِّ الدائم بدايةً من القناطر الخيرية إلى السدِّ العالي.

ومع ريّ الحياض ثبتت أماكن القرى والمحلات السكنية المصرية آلاف السنين؛ وذلك لأن القرى يجب أن تقومَ فوق منسوب الفيضان، واستمرار سكنها على مرِّ الزمن جعلها تعلو كجزرٍ صغيرة وسط أحواض الزراعة لتكوم البناء فوق أكوام البيوت الهالكة جيلًا بعد جيل، خاصةً وأن مادة البناء كانت من اللبن وجالوص الطين مع التبن وهي مادةٌ من البيئة وإليها ترجع، ومن ثم فإن غالبية أواسط القرى مرتفعة بصورةٍ محسوسة عن أطرافها الأحدث، ولم ترتفع القرى كثيرًا عن محيطها من الأراضي التي كانت بدورها ترتفع بما يرسبه الفيضان من طمي؛ لهذا فإن القرى المصرية مجال ممتاز للبحث الأثري.

على أيةِ حال فإن استمرار تقدم الزراعة والسكان المستقرين والغنى والثروة أدَّى إلى نشأة نظام سياسي محليّ، سرعان ما أصبح إقليميًّا بجهود أفرادٍ ذويّ قدرةٍ تنظيمية أعلى إلى أن وصلنا إلى مصر المتَّحدة سياسيًّا من خلال مجهودات الملك نارمر أو مينا أول فرعون معروف لأول أسرةٍ حاكمة لكل مصر، وكان ذلك نحو ٣٢٠٠ق.م.

وقدر العلماء سكان مصر في ذلك الوقت كانوا بين مائة ومائتي ألف، وقد يبدو هذا رقمًا شديد التواضع، لكنه في الحقيقة رقمٌ كبيرٌ وضخم باعتبار شكل الظروف الحياتية الصعبة في ذلك الزمن السحيق، والذي يهمنا من كل هذا أن عاصمة مصر الموحدة كانت في مدينة «منف» أو ممفيس كما عرفها الإغريق القدماء، ومن ثم فإن إقليم القاهرة الكبرى كان يضمُّ أول عاصمةٍ لمصر استمرَّت نحو ألف عامٍ من الزمان.

ثم تجوَّلت العاصمة شمالًا وجنوبًا في أنحاءِ مصر حسب مقتضيات الظروف السياسية والعسكرية والدينية لمدة نحو ٢٨٠٠ سنة، ثم عادت مرةً أخرى ببناء الفسطاط في مصر الإسلامية منذ نحو ١٤ قرنًا من الزمان.

ولم تكن «منف» هي المدينة الوحيدة الضاربة في التاريخ في منطقة القاهرة؛ بل كان إلى الشمال منها مدينة «أون» الجامعة الدينية العلمية لمصر عدَّة آلافٍ من السنين، والتي عرفها الإغريق باسم «هليوبوليس» أي مدينة الشمس؛ حيث ظلَّ الإله رع (أتوم) مسيطرًا على الفكرِ الدينيّ باعتبارهِ إله الشمس طوال الدولتين القديمة والوسطى، وكان كاهن أَون الأكبر يسمى: «رئيس أسرار الشمس»؛ نظرًا لقوةِ العلوم الفلكية في هذه الجامعة التي استمرَّت في العطاء الديني والفكري والعلمي منذ ما قبل توحيد مصر السياسي إلى العصر البطلمي.

وقد زارها المؤرخ الإغريقي الكبير هيرودوت في القرن الرابع قبل الميلاد، وأشادَ بحكمة وعلوم هذه المدرسة، وبذلك عاشت كمدينة علم ودين أكثر من ثلاثةِ آلاف سنة، وقد ذكرها المقريزي وقصَّ عنها ما يفيد أن كهنتها امتحنوا فيثاغورس الإغريقي امتحانًا دقيقًا قبل السماح له بالاطلاعِ على علومهم.

وأخيرًا كانت هناك في إقليم القاهرة مدينة ثالثة: «حر أون» التي حُرِّفت إلى حلوان في النصوص العربية؛ للتشابه مع حلوان الواقعة في العراق العباسي، وتعني «حر أون» في المصرية القديمة: «أون العليا»، وكانت عاصمة لإحدى الوحدات السياسية المصرية قبل توحيد مصر وإنشاء «منف» عاصمة لكلِّ مصر، فطغت على أون العليا؛ لقربها الشديد منها عبر النيل.

والخلاصة أن منطقةَ القاهرة الكبرى الحالية ظلَّت باستمرار مكانًا متميزًا لنشأةِ مدن ذات شأنٍ في حياةِ مصر منذ أقدم العصور، وهو أمرٌ يؤكّد مدى أهميَّة مجال العلاقات المكانيَّة لإقليمِ القاهرة في التاريخ الطويل المجيد لمصر.

خامسًا: العواصم التوابع

الفسطاط والعسكر:

وضع عمرو بن العاص نواة العاصمة المصرية على مقربةٍ شديدةٍ من حصن بابليون الذي كان مقرًّا للحكم الإداري الروماني داخل مصر، وخاضعًا للإسكندرية العاصمة السياسية الرومانية والعاصمة الثقافية للعالم المعروف آنذاك.

الواقع أن عَمرًا كانت تراوده أفكار اتخاذ مدينة الإسكندرية – فخمة البناء – عاصمة للقوَّة الإسلامية في مصر، لكن كل الكتابات تشيرُ إلى أن الخليفة عمر رفض – كخطة إستراتيجية – أن يفصلَ بين عواصم الولايات الإسلامية ومركز الخلافة أي عائقٍ مائي؛ لهذا لم تتَّخذ مدائن كسرى أو الإسكندرية حواضر للعراق أو مصر، برغم أنَّ العوائق المائية المشار إليها هي مجرد نهرَيْ الفرات والنيل، ولا شكَّ في أن الخليفة عمر كان يخشى على العربِ من البحر باعتبارهم أهل برّ، وأن هذه الخشية أدَّت إلى تأخرِ إنشاء البحرية العربيةَ في مواجهة الرومان إلى فترةِ الخلافة الأموية، إلَّا أنَّ عمر – بفكَر تكتيكي ثاقب – كان يرى أن الإسكندرية مهددةً بحرًا بالأسطول الروماني، وهو ما لم يكن للعربِ أمامه حيلةً في ذلك الوقت، وقد حدث ما توقعه مرات، ومن ذات المنطلق خافَ عمر تجدّد القوة الفارسية، ومن ثم كانت الكوفة والبصرة والفسطاط عواصم تقع على أطرافِ الصحراء الممتدَّة إلى الجزيرة العربية.

وقد ثار جدل مردوده قليل حول معنى كلمة «الفسطاط»؛ هل هي خيمة كاسم مطلق للخيم أم هي اسم خاص بخيمةِ القائد؟ وهل هي فارسية أو لاتينية؛ لأنَّها لم تكن واردة كاسم بديل للخيمة أو بيت الشَّعر المعروف لدى العرب؟ ويربط بعض المستشرقين بين الفسطاط وبين المصطلح اللاتيني Fossatum بمعنى مكان محصَّن أو قلعة أو معسكر حربيّ محصن، وربما كان ذلك أقرب إلى الصحّة، فخيمة عمرو كانت وسط معسكر العرب أثناء حصار قلعة بابلون.

وكذلك يثير اسم «بابلون» أو بابليون موضوعًا للمناقشة، ولكن أغلب الكتاب يعيدون أصوله إلى فترةِ الحكم الفارسي القصيرة لمصر أثناء العصر الروماني، كاسم مستعار لبابل التاريخية فيما بين النهرين.١٠ ولذلك فقد ورد الاسم على أنه بابلُ المصريةِ، أو اختصارًا» بابلون».

وقد أسماه العرب «قصر الشمع» وهي تسميةٌ ليست من فراغ، فكلمة قصر يطلقها العرب على البناءِ الكبير العالي أو مجموعة الأبنية المحصَّنة، أما كلمة الشمع فهي تحريف للكلمة القبطية المصرية القديمة «شمي» أو «كمي»، بمعنى الأرض السوداء؛ أي مصر ذات التربة السوداء تميزًا لها عن مصر الصحاري ذات التربة الحمراء والصفراء، فقصر الشمع إذن هو: «قصر مصر» أو «قلعة مصر».

وشمال قصر الشمع أسس عمرو مسجده على ضفةِ النيل. وقد بنى عمرو بيته إلى الشرق من الجامع، وتحلَّقت حوله بيوت وخطط القبائل والمجموعات غير العربية التي قدَّمت مع الجيشِ العربي بقيادة عمرو، أو التعزيزاتِ الكبيرة التي أرسلها الخليفة عمر لمساندةِ جيشِ عمرو، وظلَّت المدينة تنمو وتزدهر قرنًا من الزمان (٦٤٣–٧٤٥م)، قبل أن ينتقلَ الحكم إلى مدينة العسكر إلى الشمال قليلًا منها، ولكن ذلك لم يمنع استمرار نمو الفسطاط كعاصمةٍ سكانية وقصبة تجارية لمصر حتى القرن الثاني عشر.

بدأ الإعمار بسيطًا ببيت عمرو شرقي الجامع، وبيت مجاور لابن عمرو، وقربهما بيت الزبير بن العوام، ثم خطة أو حي لأهل الراية — يبدو بمعنى القواد — جنوب الجامع، وحي لأبناء ساحل المهرة من جنوب الجزيرة العربية جنوب شرقي أهل الراية، وبالتالي كان إلى الشمال والشرق من قصر الشمع، ثم أبناء قبيلة تُجيب شرقي قصر الشمع، وأخيرًا مجموعة «وعلان» جنوب القصر ومجموعة لخم شمال شرق الجامع في اتجاه ما نعرفه الآن بدير النحاس وفم الخليج، وإلى الشمال منهم مجموعات لُقِّبت بالحمراء، وهي غير عربية وبعضها من الفرس والبعض من سكان إقليم برقة في شرق ليبيا الحالية، والذين كان يغلب اللون المحمرّ على ملابسهم، ومنها غلب اسم الحمراء. وقد استقرَّت هذه المجموعات في الحمراء الوسطى والقصوى في خطٍ

متفرقٍ بطولِ الخليج المصريّ فيما يعرف الآن بمنطقة السدّ وفم الخليج. كما سكنت مجموعاتٍ من هؤلاء أيضًا على البرِّ الغربيّ للنيل في منطقةِ الجيزة.

القطائع والقاهرة:

حينما استقلَّ أحمد بن طولون بولايةِ مصر عن العباسيين اتَّجه إلى قلعةِ الكبش شمال شرقيّ العسكر وتحت السفوح في مكان القلعة الحالية؛ ليبنيَ فيها مقرًّا لمدينتهِ الجديدة، وكان ذلك بعد نحو قرنٍ من تاريخ بناء العسكر.

وعلى أيةِ حالٍ فإنَّ انتقال مدن الحكم لم يؤثّر على الفسطاط؛ بل إن عمرانها امتدَّ ليلتحمَ تدريجيًّا مع العسكر والقطائع، وربما كان هناك سور يلفُّ بهم وأبراج دفاعية خاصة في موقع القاهرة الفاطمية حيث كان المكان يسمَّى: القلعة أو الطابية للدفاعِ عن المدينة الكبيرة من جهةِ الشمال.

ولأن القطائع كانت أول عاصمةٍ مصريةٍ مستقلَّة عن الخلافةِ العباسية، وغالب الضرائب كانت تصرف فيها لتحسينِ أحوال الدولة الطولونية، فقد اتَّسمت القطائع بالثراء الفاحش المتمثِّل في قصرِ أحمد بن طولون، وبالذات قصر ابنه خمارويه، وضخامة جامعه الكبير الذي وصلَ إلينا تقريبًا على معمارهِ القديم، وحفر قناطر – قناة – ابن طولون تجلب الماء من بركةِ الحبش إلى القطائع؛ حيث إن المدينة كانت تقع على مبعدة واضحة من النيل ومسار الخليج، ولأن القطائع كانت أيضًا على مناسيب أرضية مرتفعة – الكبش ويشكر – فلا بدَّ أن نتصوَّر أن مياهَ بركةِ الحبش كانت ترفع بوسائل ذلك العصر – غالبًا سَواقٍ – إلى تلك القناة.

ولا بدَّ أن الثراء لم يقتصر على القطائع، بل امتد ليشمل بدرجات مختلفة سكان الفسطاط والعسكر، وزادت بذلك فنون العمارة، وفنون هيدروليكية المياه في صنع النوافير وريّ البساتين وصناعات الأخشاب، وفنون الحفر على الخشبِ والخزف والمنسوجات، وصناعة السلاح للجيش الطولوني الكبير، والمشغولاتِ المعدنيَّة، وصكّ العملاتِ المعدنية، وصياغةِ الذهب والأحجار الكريمة التي هي دائمًا من متطلَّبات حياة الترف والثروة والازدهار. ومعظم هذه الصناعات كانت في الفسطاط

والعسكر، وفي هذه الفترة أنشئ أول «مارستان» – مستشفى – بمصر الإسلامية على نحو ما كان في بغداد، وبطبيعة الحال تطوَّر الطبّ والتمريض تطورًا حسنًا، واختصارًا كان الرخاء يعمُّ مصر خلال الحكم الطولوني القصير (٨٦٨–٩٠٥م).

وقد استمرَّ الرخاء طوال عصر الإخشيد وكافور الذي زادت فيه البساتين، وبخاصة بستان الإخشيد الذي عرف فيما بعد باسم: كافور، الوصي على أبناء الإخشيد والحاكم الفعلي، وهو الذي كان يَقع شرقي الخليج جنوب ما نعرفه الآن باسم باب الشعرية الحالية، والذي ضمَّ بعد ذلك إلى مجموعة القصور كبستانٍ للقصر الغربي الصغير للخلفاء الفاطميين.

الفاطمية والمملوكية:

ما سبق أن ذكرناه عن الفسطاط والعسكر والقطائع قد اندثر، ولم يبقَ من شواهد عليه سوى جملة آثار على رأسها الخليج وجامع عمرو وجامع ابن طولون، وحتى هذه الآثار نالت منها يد الزمن بين الدمار وإعادة البناء في عصور لاحقة، أما ما تزهو به القاهرة الآن كعاصمةٍ مصريةٍ إسلامية فإنما يعود أساسًا إلى بناةِ القاهرة من فاطميين وأيوبيين ومماليك.

قائد الجيش الفاطمي الذي فتح مصر قادمًا من الغرب، وربما كان هذا هو الحدث الوحيد في تاريخ مصر أن يأتيها الغزو من الغرب، فكلّ الغزوات السابقة كانت عبر سيناء من الشرق، والقليل منها عبر البحر المتوسط وبخاصة الرومان.

لم يكن اختيار جوهر لمكان العاصمة الجديدة لمصر الفاطمية من فراغ، وربما وجدنا أسبابًا عديدة عند تحليل أفضليات الاختيارات لمكان المدينة الجديدة، وبعض الاختيارات هي على النحو الآتي، عارفين من البداية أن أيًّا منها لم يكن وحده سببًا مباشرًا بل مجموعة من الأسباب مجتمعة شكَّلت دوافع اختيار أنسب المواقع بالنسبة إلى ظروفِ ذلك العصر في الحركة والاتصال والإستراتيجية والتحكم الإقليمي.

– الرغبة في ابتعاد العاصمة الجديدة عن زحمة الفسطاط.

– أن يبعدَ العاصمة بمذهبها الشيعيّ عن غالبيةِ أتباع المذهب السنيّ في الفسطاط.

– الوادي جنوب الفسطاط ضيّق تكتنفهُ تلال من جبالِ طرة إلى الجيوشي والمقطم؛ مما يصعِّب الاتصال بالطريق المنفتح على الشمال، لكن لها ميزة الإشراف على النيل وضمان مصدر مياه مباشر، كما أنه إلى جنوب الفسطاط مباشرة كانت توجد بركة الحبش التي تمتلئ بالمياه على مسطح كبير إذا كان الفيضان عاليًا، وهو في حدِّ ذاته مانع للحركة البرية من مثل هذا الموقع الجنوبيّ إلى الشمال فترة من السنة.

– المنطقة شمالي القطائع كانت سهلًا رمليًّا بين مسارِ الخليج المصريّ وتلال نهايات المقطم والجبل الأحمر؛ مما يسهِّل بناء المدينة دون عناء.

– وقد كانت هذه المنطقة معمورة بعض الشيء؛ ففيها دير العظام القديم – محله جامع الأقمر الفاطمي – وقلعة صغيرة أو حصن يحمي الطريق المؤدِّي من بلبيس والحوف الشرقيّ إلى القطائع والفسطاط، فضلًا عن وجود عدَّة بساتين عامرة أشهرها بستان كافور الذي سبق ذكر، ولا شكَّ في أنَّ وجود الخليج هنا كان عاملًا حاسمًا في أفضليةِ المكان باعتباره مصدرًا دائمًا للمياه.

– وأخيرًا، لأن سابق انتقال العواصم من الفسطاط شمالًا إلى العسكر والقطائع كانت كأنها خطة مرسومة، أصبحت تقليدًا متبعًا في إنشاء عواصم جديدة في اتجاهِ الشمال، فاتبعها جوهر.

ولا ندري هل دارت كل هذه الأسباب في ذهن جوهر، أم أن بعض هذه الدوافع تحليل محض من تحليلاتِ العلم الحديث لم تَطف بمخيلةِ جوهر.

حين شرع جوهر في بناء المَدينة (٩٦٩م)، بدأ بسورٍ من اللبن أبعاده نحو ١٢٠٠ متر من الشمال للجنوب، ونحو ١٠٠٠–١١٠٠ متر من الشرق للغرب، وربما ما دعاه لذلك أن العواصم السابقة لم تكن مسورة، وبالتالي يصعب الدفاع عنها، وهذه هي عقلية القائد العسكري في العصور الوسطى، وسبب آخر: هو أن جوهر أرادَ أن تكون العاصمة قاصرة على الخلفاء الفاطميين وأتباعهم من المعاونين والجنود في

عزلة عن السكان؛ أي أن تكون مقرًّا ملكيًّا للحكم، وقد يكون دليل ذلك أن القصر الشرقيَّ الذي اختطه جوهر كان يشغل مساحة تساوي عُشر مساحة المدينة، وحينما بُني القصر الغربي، وأُضيف إليه بستان كافور كانت المساحة الكلية للمنطقة الملكية نحو ثُلث المدينة، وكان باقي المدينة يشغله الجامع الأزهر وساحة العيد شمال شرقي القصر بينه وبين مبنى الوزارة – الذي بُني بعد عصر جوهر – وساحة قصر الشوك إلى الجنوب الشرقي بينه وبين الجامع الأزهر.

واختطَّ جوهر أحياء وحارات لسكن أبناء قبائل كتامة والبرقية وزويلة، وكلها تشير إلى مجموعات من شمال أفريقيا قدمت في جيش جوهر، ثم مع المعز لتصبح سندًا للدولة الجديدة.

تجاذبت القاهرة في **أواخر العصر الفاطمي** من الأضرار ما جعلها تفقد مكانتها كمدينة أولى؛ سكانًا ونشاطًا اقتصاديًّا ورعايةً من قبل الدولة، لأن الناس أخذوا يفضلون إقامة أعمالهم التجارية والحرفية داخل القاهرة التي كانت تفقد تدريجيًّا صفتها كعاصمة ملكية، وتتحول إلى مدينة مصر الأولى، ومع تكرار المجاعات والأوبئة وفقدان الأمان نتيجة الصراعات الداخلية كان المزيد من الناجين يتَّجه إلى القاهرة؛ فيزيد ذلك من فقرِ الفسطاط، وحين أراد بدر الجمالي إصلاح أحوال الفسطاط بدعوة الناس إلى إعادةِ التعمير فيها لم يجد استجابة كبيرة، ومع حريق الفسطاط الذي استمرَّ أكثر من خمسين يومًا انتهت في الواقع هذه المدينة التي كانت في يوم ما ذات قدر حاكم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لمصر، فكأن احتضار المدِّينة قد استوعب نحو قرن من الزمان بين تفريغ للسكان، ثم عودة عمران، ثم أخيرًا اندثار شبه كامل.

ولقد عادَ الاهتمام بالفسطاط مرةً أخرى على مهلٍ شديد، وتحت اسم: مصر عتيقة أو ما نعرفها الآن بمصر القديمة، ولكن ذلك التعمير المتمهل اتَّخذ شريطًا طوليًّا بحذاءِ النهر وسيالة الروضة كمناطق خلفية للتعمير السريع الذي حدث في الدولة الأيوبية والمملوكة لجزيرةِ الروضة، وكامتدادٍ بطيءٍ للعمران في منطقة السيدة زينب والناصرية، وبساتين الخشاب وقاسم وغيرهما، كزحفٍ عمرانيٍ بعد تراجع مسار النيل إلى الغرب.

فقدت القاهرة ازدواجيتها، وأصبحت مدينةً واحدةً بفضل **بناء القلعة وبناء سور جديد للقاهرة شمل كل الأحياء من المقس إلى مصر عتيقة**، ومن النيل آنذاك إلى القلعةِ وسور القاهرة الفاطمية الشرقي، وأُوكلت هذه المهمَّة لقائدٍ صارم هو قره قوش، وأصبح اسمه قرينًا بالأوامر التعسفية، وفي داخل هذا الإطار المحصَّن، ومن خلال الأمان أصبح نمو عمران القاهرة مرتبطًا بالمبادآت الفردية للأغنياء والفقراء بعد أن كانت مدنًا تنشأ بالأمر، سواء في ذلك فسطاط عمرو بن العاص أو قطائع أحمد بن طولون أو قاهرة المعز لدين الله، وبعبارةٍ أخرى: تكاملت شروط نموّ المدن حَسب حاجة الناس وازدياد أعدادهم وقدراتهم المادية وتجارتهم ووكالاتهم وورشهم وحرفهم الأخرى.

ولسنا نشكّ في أنَّ بعض الحكام قد وجَّهوا العمران جهةً ما؛ فالناس عادةً ما يبنون وراء حكامهم في الأحياء الجديدة، فبناء قلعة صلاح الدين قد ساهم في نموّ العمران من جنوب القاهرة في اتجاهِ القلعة، واهتمام الملك الصالح بالروضة جَذب السكان إلى هذه الجزيرة وإلى ضفة النهر المقابلة في فم الخليج ودير النحاس، وإنشاء جامع بيبرس في الظاهر ساهم في امتداد العمران مَن الحسينية إلى باب البحر فيما عرف باسم أرض الطبَّالة، وتعمير الناصر محمد بن قلاوون لحي الناصرية جاء نتيجةً لاهتمامهِ بإقامة ملاعب الفروسية غرب الناصرية بحذاء النيل فيما نعرفه الآن بالمبتديان والمنيرة، واهتمام السلطان قلاوون بإنشاء جامع ومدرسة وبيمارستان قلاوون على الشارع الأعظم جعله سنَّة أو قاعدة؛ أن يبنيَ السلاطين مدارس وجوامع متراصَّة في الشارع الأعظم من باب الفتوح إلى ما بعد باب زويلة، مثل جوامع: الناصر محمد وبرقوق والغوري والمؤيد شيخ.

وقد بُنيت كثيرًا من البيوت الواسعة شرقية الطراز داخل القاهرة الفاطمية في أزمانٍ مختلفة، ولكن بعض أمراء المماليك وكبار التجار بنوا لأنفسهم قصورًا حول برك القاهرة، وبخاصة بركة الأزبكية وبركة الفيل نتيجة ازدحام المباني داخل المدينة الأصلية، وحكر بعضهم أراضي تركها النيل فقسمت للبيع كأرض بناء، مثل: باب اللوق والمهراني، وفقدت القاهرة ميناء المقس بتراجع النيل، وحلَّ محلَّه ميناء بولاق

بعد أن التحمت جزيرة بولاق بضفة القاهرة، وأصبح حي بولاق مكانًا متميزًا للنشاطِ التجاريّ والحرفي والنقل النهري، لكنَّه لم يلتحم ببنيةِ عمران القاهرة إلا بعد فترةٍ طويلة.

خطَّة المدينة:

تكاد تنحصر الخطط التي تُبنى عليها المدن منذ القدم في:

– الخطَّة الشبكية: التي تتكوَّن من طرقٍ متوازية وأخرى متعامدة عليها، وأقدم مخططٍ شبكيّ في مصر هو: مدينة أخيتاتون؛ العاصمة التي بناها في شرق المنيا إخناتون الفرعون الموحد بآتون إله واحد رمز إليه بقرصِ الشمس منذ قرابة ثلاثة آلاف سنة، كذلك كانت خطة قاهرة المعز من ألف عام.

– الخطة الإشعاعية – الحلقية: التي تتكوَّن من طرق ترسم دوائر أو أنصاف دوائر حول النواة القديمة، ويقطع هذه الحلقات أو الدوائر طرق أخرى نابعة من المركز في اتجاه الحلقة الأخيرة في صورة إشعاعات من المركز، وهذه الصورة نادرة في مدن مصر.

– الخطة الطولية: التي بمقتضاها تنمو المدينة في شكلٍ طويلٍ ضيقٍ على محورٍ واحدٍ هو الطريق الرئيسي.

– الخطة الرومانسية: وهي التي تتجنَّب هذه الخطط، ويلجأ المهندس إلى إقامة طرقاتٍ في صورة أقواسٍ أو بيضاويات أو دوائر متقاطعة داخل إطارٍ كبيرٍ من الخضرة.

ولما كان للخطتين الحلقية والطولية شروط غير متوافرة في منطقة القاهرة، فإن ذلك يترك المجال للخطة الشبكية أساسًا، ولكن القاهرة بنيت – كما سبق القول – على أساس اندماج عدَّة نوايات ومدن سابقة، ونموّ مركزي ونموّ إشعاعي، وكل ذلك في مراحل تاريخية مختلفة؛ ولهذا فإن القول بأنه ليس في القاهرة ككل خطة واضحة، هو قول لا يجانبه الصواب كثيرًا؛ بل إن ذلك لا يقتصر على القاهرة، لكنه يمتدّ إلى معظم مدن الشرق الأوسط القديمة. فخطط هذه المدن مكوَّنة من عدَّة تصنيفات مرتبطة

بتاريخها الطويل، وتتَّضح هذه الحقيقة من مطالعة الخرائط الأربعة التالية، حيث نَجد في القاهرة تعددًا واضحًا بين مخططٍ شبكي صرف «عصر إسماعيل»، ومخطط أزقَّة ودروب مُغلقة «القاهرة القديمة»، ومخططٍ رومانسي «جاردن ستي»، جنبًا إلى جنب مخطط شبكي، وأخيرًا مخطط «كليشيه» يستعمله المخططون المعاصرون بكثرة.

وبالرغم من أن القاهرة الفاطمية بُنيت في صورة مستطيل، يخترقه شارع طولي كبير من باب الفتوح إلى باب زويلة؛ هو الطريق الأعظم الذي يسمَّى الآن: شارع المعز، فإن الحارات والشوارع المتفرّغة بعرض وطول هذه المدينة – بعد تحوّلها من مدينة ملكية إلى مدينة سكنية عامة – تتداخل مع بعضها وتلتوي وتتقاطع في الوقتِ الحاضر، مما يجعل إعادة تنظيمها أمرًا شاقًّا، وهو في الحقيقة غير مرغوب من أجلِ الإبقاء على المدينةِ التاريخية كما كانت – على الأقل في مخطّطها الأصلي الذي ورثناه منذ القرن ١٨، خريطة ١-١٢ تظهر جانبًا من حيّ الجمالية، حيث كان مخطّط الطرق والحارات بعد تحوّلها إلى مدينةٍ سكنية منذ العهد الأيوبي يتشكّل من «حارات وعطفات سد» تتفرَّع عنها أزقةٌ كثيرة، وعلى أبواب الحارات الرئيسية والفرعية بوابات تقفل ليلًا لكفالة الأمن والحماية.

أمَّا الفسطاط: فالأغلب أنها نشأت وامتدت على خطةٍ أقرب إلى الاستدارةِ منها إلى الاستطالة، وقد كان ذلك بفعل وقوعها على مرتفعٍ هيّنٍ بين السهل الفيضي للنيل وبين تلال الرصد ومنخفض بركة الحبش إلى الجنوب منها، وفضلًا عن ذلك فقد سدت أبنية قصر الشمع – بما فيها من أسوار وتحصينات وكنائس قائمة حتى الآن – إمكانية النمو إلى الجنوب الغربي.

وإذا استثنينا الجزء القديم من القاهرة؛ «القسم الشرقي القديم من الحسينية والفجالة شمالًا، إلى باب البحر وباب الخلق غربًا، إلى السيدة زينب جنوبًا» فإن الخطة الشبكية تظهر بوضوح في مناطق القاهرة الأخرى، أوضحها: باب اللوق – الزمالك – المعادي – قصر العيني – وسط البلد – شبرا عامة، وأقلها وضوحًا في: جزيرة بدران والذراع الشمالي الشرقي ومصر الجديدة والعباسية، وهذه الشبكات ليست مكملة لبعضها إنما منفصلة؛ لأن كل شبكة وضعت وحدها وفي مرحلة زمنية

مختلفة؛ لهذا نجد الرابط الأساسي لشبكات القاهرة ومناطقها القديمة عبارة عن طرق ماثلة على خط الشبكات تمثل الشرايين الأساسية للنقل عبر القاهرة: «شارع محمد علي – شارع الجيش – شارع بورسعيد – شارع رمسيس – شارع ٢٦ يوليو – شارع التحرير»، بالإضافة إلى طريق صلاح سالم خارج المدينة، وطريق الكورنيش على كلا جانبيّ النيل، ويمكن أن تستثنى من ذلك الشوارع الرئيسية: قصر العيني – شبرا – عماد الدين (محمد فريد) التي تمثّل شرايين أساسية ملتزمة بخطوطِ الشبكة السائدة في المناطق التي تمرُّ بها.

أما الخطَّة الرومانسية: فتظهر في مناطق محدودة جدًّا من القاهرة، والهدف منها في فترةٍ من فترات النموّ المدني: تخفيف حدَّة الملل من الطرقاتِ المتشابهة المتقاطعة، وخلق مساكن للأغنياء وسط إطاراتٍ كثيرة من الخضرة، على نحو ما ظهر سابقًا في أوروبا، ولهذا سمّيت بمدينة الحدائق City Garden، وأوضح أمثلة الخطَّة الرومانسية جاردن سيتي؛ حيث تدور الشوارع في أقواس ودوائر أو في صورة طرق متقاطعة مشعَّة من مركزٍ واحدٍ كما في منطقة قصر الدوبارة، وكذلك كان الحال في حدائق القبة بين شوارع وليِ العهد والوايلي ومصر والسودان.

وتضمُّ القاهرة مخطّطين متجاورين: الرومانسي في جاردن سيتي والشبكي الصرف في حيِّ الدواوين، ويفصل بينهما شارع قصر العيني، وفي مدينة الأوقاف خطة رومانسية أخرى تتكوَّن من أقواس محدبة تلتقي في الوسط في مركز شبكي، وتتَّخذ خطة مدينة المقطم صورة أجزاءٍ من أقواس ذات أقطارٍ كبيرة محاذية لحافة المقطم، وخطة مصر الجديدة مزيج بين خطة شبكية معدلة على محاور، وأقواس مائلة.

وأخيرًا فإن مدينة نصر قد بني مخطّطها الهيكلي على خطةٍ شبكيةٍ صرفة، وهو المخطط المتبع الآن في أغلب المدن والضواحي الجديدة، وفي داخل الشبكة عدَّة أحياء أو مناطق تقسم بدورها إلى ما يسمّيه المخططون: «مجاورة سكنية» Neighborhood ترتكز على مركزٍ أخضر ومركز خدمات، وقد أصبح التخطيط في الفترةِ الأخيرة نمطيًّا كما يتَّضح من الخريطة ١-١٤ على النحو السابق، علمًا بأن تطبيقه على أراضٍ مختلفة المناسيب أو معرضة لسفي الرمال النشطة أمرٌ له تكلفة عالية من أجلِ تسويةٍ

الأرض وإزاحة الرمال السافية بصفةٍ مستمرَّة، والمشكلتان – التضرس وسفي الرمال – شديدتا الوضوح في أراضي القاهرة الجديدة للذين يسلكون الطريق الدائري في قطاعهِ الشرقي.

وعلى أيةِ حال، فإن كثرة استخدام هذا النموذج أمر يؤدِّي إلى تكرار المظهر الحضاريّ والعمراني Landscapc بصورةٍ تبعث على الملل، ويؤدّي أحيانًا إلى فقدانِ الاتجاه؛ لأنَّه لا يترك للفروقِ الإنسانية فرصة التعبير الجمالي أو مجرد التفرّد بشكلٍ معماري أو لون البناء.

سادسًا: دراسات الحالة.

حلوان:

التنمية البيئية الهادئة (١٨٧٠–١٩٥٠).

لا شكَّ في أنَّ عصر الخديوي إسماعيل (١٨٦٣–١٨٧٩) على قِصَره كان عصر تحديث القاهرة وتنميتها، فهو بحقّ أحد البنائين العِظام شأنه في ذلك شأن ملوك أوروبا الذين غرقوا في الديون كما غرق إسماعيل، والفرق بينه وبينهم أن مصرَ كانت مُستهدفة من قبل الإمبراطورية البريطانية التي كانت تنظر إلى مصر صاحبة قناة السويس على أنها واسطة العقد في إمبراطوريتها، ولا بدَّ من احتوائها، وكانت مسألة الديون المصرية ذريعة أولى لإجبار إسماعيل ذي السياسات الطموحة على التنازل عن الحكم، كما كانت ثورة المصريين على الامتيازات الأجنبية في مصر وما تلاها من الحركةِ العرابية الخطوة الثانية لاحتلال مصر سنة ١٨٨٢؛ أي بعد قرابة ثلاث سنوات من سقوط حكم إسماعيل.

وحين رغب الخديوي إسماعيل في تنميةِ القاهرة في نطاقها الجنوبي (١٨٧٤م)، أنشأ حلوان الحمامات شرق حلوان البلد كضاحية حدائق موسرة على غرار ضواحي المدن الأوروبية، مثل: فرساي، ومما ساعد على ذلك أن المشروع كان يتضمَّن الاستفادة من عيون الماء الكبريتية للعلاجِ والترفيه، بُنيت المدينة على منسوبٍ أعلى من الأراضي الزراعية ورُوعيَ أن تكونَ البيوتَ الواسعة على نمطِ الفيلات وسطَ حديقة ولا تتعدَّى طابقين، وللتشجيع بيعِ المتر المربع بنحو مليمين، على أن تكون القطعة أكبر من ٥٠٠ متر، وما يزال هذا النمطَ قائمًا في صورة متفرِّقة من البلدة، وإن كان غالبه قد شَابَهُ القِدَم والإهمال.

ولتشجيعِ حركة العمران وحركة المتنزهين بُني خط السكة الحديدية (١٨٧٧) من ميدَان الـمَنشية تحت القلعة بحيث يسير شرق مدافن الإمام وقرية البساتين إلى طرة، ثم يسير إلى حلوان في نفس مسار الخطّ الحالي.

ولكن مع امتداد العمران وبداية التفكير في إنشاء ضاحية المعادي، رُؤيَ تسهيل الحركة من وسط قاهرة إسماعيل بإنشاء خطٍ حديدي من باب اللوق (١٨٩٢) عبر مصر القديمة إلى طرة، ومن ثم يستكمل الخط مساره القديم، وفي ١٩١٥ ازدوجَ خط حلوان لكي يَخدم ضاحية المعادي التي بدأت امتيازها شركة أراضي الدلتا في ١٩٠٥.

وفي العهود التالية أضيفت منشآت أخرى ترفيهية وترويحية وصحية، مثل: الحديقة اليابانية ومصحّة فؤاد الأول ومستشفى بهمان للأمراض العصبية، فضلًا عن الفنادق الجيدة بمستوى العصر، وبذلك صارت لحلوان مكانةً ترفيهية متميّزة يزورها مئات الناس من القاهرة للترويحِ في العطلات،

ولقد بُنيت حلوان الحمامات على مخططٍ شبكي حدائقيّ على منحدراتٍ هينة بعيدًا عن مصبَّات الأودية السيلية القوية كوادي حوف، وبعيدًا عن النطاق الزراعي الممتد على مياه ترعتيّ الخشاب والحاجر وتاركة القرى والعزب الزراعية تتابع نشاطها الزراعي دون تداخلات اقتصادية أو بيئية مؤثرة على الحرفة الأولى، ولو أن مجرَّد مدّ الخط الحديدي كان يقود في النهاية إلى مثل هذه التداخلات في الأنشطة وبخاصة الخدمية، والمعنى أن تخطيط حلوان اعتمدَ الظروف البيئية، ولم يَجور على الأرض الزراعية، فصارت حلوان مشتى جميل المناخ صافي الأديم، وهو ما دعى إلى إنشاءِ مرصد حلوان – إلى الشمال الشرقي على منسوب ١١٤ مترًا – الذي كان ذائعَ الصّيت عالميًّا كأحدِ المراصد المتوسطة في جو صافٍ غالبية أشهر السنة، فأين هو الآن من العطاءِ العلمي؟ لقد نقلت كثير من وظائف المرصد إلى منطقةٍ جبليةٍ صافية الجوّ في القطامية نأمل ألا تطولها أدخنة المصانع التي تبنى في مدن جديدة كمدينة بدر.

وبالرغم من هذا الشكل الجديد من العمران والطرق الحديدية والبرية في حلوان الحمامات، فإن سكان القرى والعزب الكثيرة، المنتشرة اسمًا حتى الآن، ظلُّوا يمارسون أعمالهم في الإنتاج الزراعي، ويعيشون في دعة؛ لقربهم من سوق القاهرة الذي يستوعب منتجاتهم من الخضراوات والفواكه، وخاصةً الجوافة التي كان الباعة الجائلون ينادون عليها: «جوافة حلوان» على أنها ترمز إلى الجودةِ والحلاوة.

وفي هذا المجال لا بدَّ من الإشارةِ إلى أنَّ موقع حلوان ومناخها الطيب لم تفت ملاحظة الخليفة المأمون حين زارَ مصر لإخمادِ ثورة المصريين عام ٨٣٢م، وكان عبد العزيز بن مروان قد سكن حلوان أثناء ولايته على مصر نحو عام ٦٨٥م، بعيدًا عن الفسطاط التي تفشى فيها الطاعون آنذاك.

التنمية الصناعية ضدّ البيئة:

تعود بدايات الصناعة في المنطقة إلى مصنع للإسمنت في طرة، ومصنع سيجوارت للحراريات في المعصرة، وبطبيعةِ الحال فإن منطقة جبل طرة تتكوَّن من نوع راق شديد التماسك والصقل من الحجر الجيريّ عرفه قدماء المصريين، ومنه اشتقُّوا أحجار الأهرام الضخمة، وهي بذلك مؤهلة لصناعة الإسمنت الممتاز، ولكن هذا المنطق لم يأخذ في الحسبان أن الرياح الشمالية شبه الدائمة سوف تلقي بالغبار والأتربة الناجمة عن الكسارات وتصنيع الأسمنت جنوبًا إلى مدينة حلوان والقرى والحقول المحيطة بها.

لا شكَّ في أن عامل القرب من القاهرة كان الحافز البيروقراطي لاتخاذ منطقة حلوان قلعة صناعية، بحيث يستفيد المسؤولون من ذوي «الياقات البيضاء» من سكنهم في القاهرة قرب كبار رجال السلطة، في الوقت الذي يعملون في مقارِ مكاتبهم لا تبعد سوى القليل من الكيلومترات، وظهر شعار لتبرير ذلك؛ أن منطقة حلوان يمكن أن تكون مماثلة – بدرجةٍ أقل – لحوض الرور الصناعي في ألمانيا، وبعبارةٍ أخرى: يمكن أن يكونَ هناك «رور النيل» كما أن هناك «رور الراين»، والفوارق كبيرة معروفة بين الطموح والبيروقراطية وبين المقوِّمات الفعلية في جوانب توافر الخامات والموارد المالية والتكنولوجية.

ونتيجة لهذا فقد تزاحمت الصناعة في المنطقة بشكلٍ يعرفه الجميع، فقد توسع إسمنت طرة إلى أن أصبح عملاقًا يرسل ملوّثاته الغازيةً والصلبة عاليًا في الجوّ إلى كل مناطق السكن في المنطقة، وكذلك إسمنت بورتلاند حلوان لِصق جنوب غرب مدينة حلوان والقومية للإسمنت إلى الجنوب منها، وبذلك وقعت المدينة تحت

حصار الإسمنت، وفي جنوب المعصرة مصنع ٤٥ الحربي، وإلى الشمال الشرقي من حلوان مصانع النصر للسيارات والنصر للمواسير الصلب وحلوان للصناعات الهندسية وسيماف لصناعة عربات السكة الحديدية، ولصق المدينة من الجنوب مصنع الطائرات، ثم إلى الغرب منها مصنع مصر حلوان للحرير – وهو من أقدم الصناعات، أنشأه بنك مصر في أواخر العشرينيات – وفي منطقة التبين المصنع الهائل للحديد والصلب، ومصانع فحم الكوك والأسمدة، وصناعات الطوب الرملي والإسمنتي والطفلي، هذا إلى جانب عددٍ آخر من المصانع الأصغر تتبع القطاع العام أو الخاصّ، وجملة عدد المصانع يزيد على ٤٠ مصنعًا أحاطت وتداخلت وزاحمت كل المحلَّات السكنيَّة من المعصرة شمالاً إلى مدينةِ حلوان والتبين جنوبًا وما بينها من قرى كثيرة تضخّمت مثل كفر العلو وعرب غنيم وكامل صدقي.

وترتب على هذا انفجار سكاني عنيف؛ وتكدَّس الناس في أحياءٍ الكثير منها عشوائي: «الهجانة، ومنشأة جمال عبد الناصر، وعزبة الصفيح»، أو قروي قديم: «الوالدة، وكفر العلو، والتبين، والمرازيق، والمعصرة البلد، وكامل صدقي إلخ... » وكلها تساوي نحو ثلثيّ سكان المنطقة.

وتعاني حلوان الآن من مشاكل صعبة في التلوث الصناعيّ بمختلف أنواعه وأثره على صحّة السكان، وهو ما ترتب عليه ارتفاع فاتورة العلاج في التأمين الصحيّ أربع مرات في الآونة الأخيرة، وأكثر الأمراض شيوعًا الرمد والجهاز التنفسي وتحجر الرئة!

شبرا الخيمة:

لسوءِ حظّ القاهرة أن المناطقَ الصناعية قد أنشئت في مناطق متنزهات طبيعية ظلَّت كذلك لفترةِ قرون وقرون، فإذا كانت حلوان منذ العصر العباسي مشهود لها بطيبِ المناخ كمنتجع لأغنياء القاهرة وولاتها، فإن شبرا هي رئة القاهرة الشمالية حيث تهبّ الرياح الشمالية محملةً بنسائم نقية عند مرورها على الزروع المختلفة؛ فتنعش جوّ القاهرة القائظ صيفًا وتميل إلى ترطيبه شتاء، ومن هنا كانت نشأة القصور

التي بناها محمد علي الكبير وبعض الأمراء في شبرا، وقد تحوّلت كلّها إلى أبنية مدرسية باستثناء قصر محمد علي في شبرا البلد الذي أصبح مقرًّا لكلية زراعة جامعة عين شمس منذ أمد طويل، ولكن في الثلاثينيات من القرن الحالي تراءى لبعض أصحاب الفكر الصناعي اتخاذ شبرا الخيمة مركزًا للصناعات؛ لوجود عدَّة عناصر مشجعة، منها: القرب من القاهرة مركز السوق الرئيسي، ولوجود الأيدي العاملة الرخيصة من سكان قرى وعزب المنطقة، ومن القاهرة بصفةٍ خاصة حتى غلب «المهاجرون» من العمال على الصيغة السكانية لشبرا الخيمة.

لم يفكر هؤلاء الصناعيين بمنطق التنمية الصناعية التي بدأها بنك مصر وشركاته في إقامة الصناعة في أماكن بعيدة عن القاهرة كالمحلة الكبرى وكفر الدوار على سبيل المثال؛ ذلك أن بدايات الصناعة في شبرا الخيمة كانت صناعات محدودة رأسماليًّا بالقياس إلى شركات بنك مصر، وربما كان أصحابها من جاليات غير مصرية هدفها تشغيل أموالهم في صناعات فردية محدودة موفورة الربح بالقرب من القاهرة.

أيًّا كانت الأسباب؛ فقد وقر في ذهن الصناعيين فيما بعد أن شبرا الخيمة منطقة صناعية، وتتالت المنشآت الصناعية إلى أن وصلنا إلى الوضع الحالي، حيث تغطي المناطق الصناعية ثلاثة محاور رئيسية، هي:

(١)المحور الشرقي: الذي يمتد على طول واجهة ترعة الإسماعيلية من زاوية الترعة إلى شمال مسطرد بطول نحو خمسة كيلومترات، وعبرت الصناعة الترعة على كوبري مسطرد إلى شرق الترعة – خارج المنطقة الإدارية لشبرا الخيمة – لكي تلتحم مع المنطقة الصناعية النامية من غرب عزبة النخل والمطرية إلى السواح.

(٢)المحور الغربي: ويمتد على طول محور الخط الحديدي والطريق الزراعي شمالًا مساحةً تبلغ نحو أربعة كيلومترات حتى قرب قرية ميت نما شرق الطريق الحديدي، وعند ملتقى الطريق الدائري الجديد، وحتى قليوب غرب الطريق مساحةً تبلغ نحو ثمانية كيلو مترات تمتد سلسة من المخازن والمصانع والورش.

(٣)المحور الأوسط: ويمتد فيما بين المحورين السابقين مسافات تتراوح بين

٢ إلى ٣ كيلو مترات مكونًا في أحيان كتلة ملتحمة كما هو الحال شرقي حي بيجام، ومتفرقًا أحيانًا أخرى في غرب بهتيم، ويمرّ المحور الأوسط بين المناطق السكنية فيقسمها قسمين: الغربي يتكوَّن من بيجام والسعادة وشبرا الخيمة، والشرقي يتكوَّن من بهتيم وعزب أخرى صغيرة اندمجت في كتلةٍ عمرانية.

وترتكز هذه المحاور الصناعية الثلاثة على الواجهةِ الشماليَّة لترعةِ الإسماعيلية في امتداد نحو ثلاثة كيلومترات يراها السائر على كورنيش الترعة أمام محطة كهرباء شمال القاهرة، وتتكوَّن المنطقة الشمالية من حقولٍ زراعية كانت مساحتها نحو ٣٥٠٠ فدان تنتج الكثير من خضراوات سوق القاهرة، لكن هذه المساحة الزراعية آخذة في التناقص، ليس فقط نتيجة نموّ الصناعة، ولكن إنشاء الطريق الدائري رفع فجأة قيمة الأرض، فأصبحت تُحسب بالمترِ بدلًا من القيراط من أجل زحفٍ عمراني عشوائيّ غير منظم ولا مضبوط ليس فقط في شمال شبرا الخيمة، بل على طولِ الطريقِ الدائري حتى المرج وبركة الحاج وكفر الشرفا إلى قرب مدينة السلام.

الصناعات الرئيسية في المنطقة هي بالترتيب: النسيج والصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية وصناعة مواد البناء، ثم الصناعات الصغيرة من مختلف الأنواع: «خراطة – لحام – نجارة – إلخ... » ويعمل بها جميعًا نحو سبعين ألف عامل، وكل هذه الصناعات الكبيرة والصغيرة مسؤولة عن أنواع عدَّة من التلوث، وبخاصة الغازات والأتربة العالقة والساقطة، فضلًا عن تصريف مخلّفات الصناعة في مياهِ الترع العديدة في المنطقة، وعلى رأسها ترعة الشابوري التي تحوَّلت إلى رشاح هو مصدر لكل السموم بكل ما تعنيه الكلمة.

وكما في حلوان تعرَّضت المنطقة لتلوث الجوّ، وإلى مخاطر صحيَّة وعمرانية جمَّة.

والمسألة لا تقتصر على محلية شبرا الخيمة فقط، فالرياح الشمالية الدائمة تحمل معها ملوثات الصناعة المذكورة إلى بقية القاهرة، وبطبيعةِ الحال سيكون التأثير أكبر في شمال القاهرة يقل تدريجيًّا صوب الجنوب إلى أن يلتقي بملوثاتِ منطقة الصناعة الجنوبية الممتدة من دار السلام والمدابغ إلى حلوان – التبين، وبذلك تقع القاهرة بين شقّي رحى التلوث من شبرا الخيمة في الشمال إلى حلوان في الجنوب، وعلينا أن ندركَ

أن تأثير شبرا الخيمة على معظم القاهرة هو الأقوى بحكم أن القاهرة تقع في منصرف رياح الشمال بعد أن تتحمَّل بملوثات الصناعة، أما ملوثات الجنوب من دار السلام حتى التبين، فيقتصر أثرها الضار على جنوب القاهرة الكبرى فقط.

وما تزال منطقة شبرا الخيمة تنتظر حلولًا جذرية لا يبدو في الأفق أن لها نجاحًا مرتقبًا. وقد طالب محمد رياض بتحويل شبرا الخيمة إلى متنزهٍ وطني كبير بعد نقل الصناعات منها خارج الدلتا، كي تعود رئة لشمال القاهرة، على غرارِ المدن الكبرى، مثل: غابة بولونيا في باريس أو هايد بارك في لندن أو شتاد بارك في فيينا أو سنترال بارك في نيويورك، وأن يصاحب ذلك رسم مخطّط شامل يهدفُ في النهاية إلى إقامة مدينة حدائق من أجل مساحاتٍ من الخضرة تساعد على تحسين جوّ القاهرة كما كان الأمر في أوائل هذا القرن، ويمكن أن يتمَّ ذلك تدريجيًّا بضبط نوعية المباني والالتزام بقوانين التنظيم الأخرى.

المدن الجديدة:

(٣) المدن الجديدة حول القاهرة:

إنشاء المدن الجديدة في مصر ليس بظاهرةٍ جديدة؛ ففي القرن ١٩ أُنشِئت مدن وضواحٍ جديدة كبور سعيد والإسماعيلية مصاحبة لإنشاء قناة السويس، أو إنشاء حي وسَط البلد الذي كان يسمى حيّ الإسماعيلية بعد أن نزل إسماعيل من القلعة كمقرٍّ للحكم إلى قصر عابدين، وإنشاء مدينة حلوان الحمامات للاستشفاء والترفيه، وفي أول القرن ٢٠ أُنشئت ضواحي: مصر الجديدة والمعادي والزمالك في القاهرة، والرمل في الإسكندرية؛ استجابةً للتعمير المخطط الذي كانت تقوده شركات استثمارية أجنبية آنذاك.

وفي النصف الثاني من القرن ٢٠ بدأت مصر بإنشاء عدة مدن جديدة خارج المدن الكبرى المكتظة بالسكان. ففي السبعينيات إلى التسعينيات خططت وزارة التعمير عدة مدنٍ في ثلاثة أجيال.

داخل حلقة القاهرة الكبرى: «١٠ من رمضان، ٦ أكتوبر، ١٥ مايو».

بعضها خارج نطاق القاهرة: «السادات» التي كان يراد بها عاصمة جديدة.

«العامرية» التي أعيد تسميتها إلى برج العرب الجديدة.

«دمياط الجديدة» حول مشروع الميناء الجديد.

«الصالحية الجديدة» عاصمة لمشروع زراعي حديث المفهوم والإنتاج.

الواضح إذن أن القاهرة، وإن استأثرت بنصفِ عدد المدن الجديدة، إلَّا أنَّ المخطط في كامل صورته كان متعادلًا بين القاهرة والدلتا فقط، ولكن الصعيد لم يدخل حسابات هذا المخطط آنذاك.

هناك أسباب متعدّدة أدَّت إلى إنشاءِ هذه الأجيال الثلاثة من المدن الجديدة في أجزاءٍ متفرقة من أراضي جمهورية مصر، وأهمّ هذه الأسباب ما يأتي:

بدأت مدن الجيل الأول بمدينة العاشر من رمضان أوائل ١٩٧٨، وكذلك ميناء ومدينة دمياط الجديدة، ومدن السادات و١٥ مايو و٦ أكتوبر وبرج العرب ١٩٧٩.

أما الجيل الثاني، فقد بدأ نحو ١٩٨٦؛ أي بعد سبعِ سنواتٍ من بداية الجيل الأول، وهي مدَّة غير كافية للتجربة والخطأ، أما مشروعاتَ الجيل الثالث، فالأغلب أنها بدأت في أوائل التسعينيات؛ أي بفارقٍ زمنيٍ قصيرٍ منذ البدء في الجيل الثاني.

وتأتي تقديرات وزارة التعمير بمخططٍ يزيد سكان القاهرة بنحو مليونين وربع المليون! وذلك فيما عرف باسم مخطّط القاهرة الجديدة التي تضمُّ التجمّعات الأول والخامس والنخيل إلخ... ٧٠. فإذا أضفنا إليهم مليونين في مدن رمضان وأكتوبر ومايو إلخ... يصبح لدينا إضافةً سكانية قدرها ستة ملايين فوق السكان الحاليين، وبذلك تصبح القاهرة الكبرى موطنًا لنحو ١٦ إلى ١٨ مليونًا!

وماذا عن الرقعةِ المكانية لمثل هذا التجمّع السكاني شديد الضخامة؟ سوف تمتد القاهرة من أكتوبر إلى الكيلو ٤٠ أو ٥٠ من طريق السويس – مسافة تقترب من ١٠٠ كيلو متر في خطٍ مستقيم من الشرق للغرب، وبين مدينتي رمضان في الشمال الشرقي والتبين في الجنوب مسافةً أخرى تقترب من ١٠٠ كيلومتر، هذه الرقعة الشاسعة هل يمكن التحكم فيها إداريًّا بالنمط الذي نسير عليه؟ وماذا عن الانتقال في أرجاءِ هذه

المدينة العملاقة؟ نصف هذه المساحة مشغول الآن بالعمران والسكان، ومع ذلك نرى صعوبات بالغة في الحركة برغم وجود قوانين مرور جيدة، لكنها غير قادرة على التنظيم نتيجة انفلات الناس من بين أمورٍ أخرى كثيرة.

وفي مواجهةِ مشكلات القاهرة الكبرى يقترح البعض خطتين متناقضتين تمامًا؛ الأولى: تجميع الإدارة في محافظةٍ واحدةٍ بدلًا من محافظتي القاهرة والجيزة. والثانية: تدعو إلى تفكيك هذه الكتلة السكنية المترامية إلى عدةِ محافظات؛ واحدة في الشمال الشرقي، وأخرى في الشمال الغربي، وثالثة في الوسط، ورابعة في الجنوب إلخ... ولكل من الاتجاهين فلسفة إدارة؛ فالتجميع يعني قراراتٍ موحدة، والتفكيك يعني قرارات نابعة عن الواقع الاقتصادي الاجتماعي الذي يختلف في أجزاء المدينة بين الفقر والغنى، وبين وظائف الأعمال وتجارة الجملة والقطاعي، وبين الدكاكين الصغيرة والأسواق الحديثة، وبين الموظفين وعمال الصناعة إلخ ...

مشكلات المدينة:

لقد نَمت مدينة القاهرة خلال السنوات الخمسين الماضية بسرعةٍ كبيرة؛ ممَّا أدَّى إلى أن تصبحَ مشكلات المدينة أكبر من الحلول المقدَّمة من هنا وهناك، وأعتقد أن هناك إجماعًا على أن أيَّ حلٍ جذريّ لمشكلةِ مدينة القاهرة لن يتمَّ إلَّا إذا اتَّخذت خطوات لتنفيذِ خطة شاملة ذات جرأة غير معهودة.

معضلة الثنائية:

أدَّت التغيّرات السياسية والاقتصادية في مصر خلال الفترة من أواسط القرن الـ ١٩ إلى اليوم إلى نموٍ سريعٍ ومستمرٍّ لقاهرة الحضارة الصناعية في إطار لم يتجاوز التجاور المكاني للقاهرةً القديمة خلال الأعوام المائة الماضية؛ لهذا كانت ثنائية القاهرة واضحة، يرمز إليها وجود السوق القديمة: بازارات خان الخليلي، ومحلات التربيعة، والموسكي إلخ... والسوق الحديثة: وسط البلد بمفهوم القاهري.

وبرغم التجاور المكاني فإن كل شيء في القاهرة القديمة والحديثة مختلف تمامًا؛ فخطة شوارع المدينة القديمة لا تخضع لتصنيفٍ؛ الطرق والحارات المتعرّجة الضيّقة المسقوفة في أحيان كثيرة تعبر عن تكيف أمثل لنهار قائظ معظم أيام السنة، معمار سكني قديم خطّته الأساسية الانفتاح على الحوشِ الداخليّ والانغلاق عن العالم الخارجي بأسوارٍ وبوابات تعبيرًا عن نمطِ العائلة القديم الذي يسيطر فيه الرجال على عالمِ المرأة، أو «الأرباع» الضخمة التي تأوي عددًا كبيرًا من الأسر كادت أن تصبحَ عَشائر مستقلَّة يربط أعضاءها التصاهر والتزاوج، وتنغلق بأسرارها عن العالم الخارجي، تقسيم مهنيٌّ لأحياءِ المدينة يجعل منها عوالم ميكروكوزمولوجية منفصلة عن بعضها نفسيًّا وسلوكيًّا وفنيًّا مستندةً في ذلك إلى أسس نشاط اقتصادي، وممارسات حرفية مختلفة بين الحي والآخر، مركز استقطاب كبير لهذه المدينة كلها يمثله الجامع الأزهر كرمزٍ للدين الذي يجمع الناس بصلاحياتهِ الاجتماعية الواسعة في مواجهة القلعة كمركزٍ للحكم.

أمَّا القاهرة الحديثة، فقد تميَّزت بشوارع مستقيمة، وعمائر عالية، وأسواق مفتوحة، وشقق تأوي إليها أسر نووية لم يعد فيها محلّ للعائلة الممتدَّة التقليدية، ولم تعد الأحواش متنفساتِ المدينة الداخلية، بل ظهرت الحدائق كضرورةٍ بديلة للحوش، وبذلك انهارت الانغلاقية والحمية العصبية للحارات والأحياء، وظهرت محلها روابط اجتماعية أخرى مبنيَّة على الاختيارِ الحرّ للأفراد بدلًا من الروابطِ التي كانت مفروضة بحكمِ علاقاتِ الدم والنسب والمهنة والجوار.

ولم تعد هناك أحياء ذات نشاطات اقتصادية موحدة يسكن داخلها غنيها وفقيرها جنبًا إلى جنب، بل أحياء جديدة للقاهرة الجديدة صنفت الناس تصنيفًا آليًّا على أساس قدراتهم المالية، فأصبحت هناك أحياء الفقراء والطبقة الوسطى والأغنياء، ولكل منها سمات أشدّ اختلافًا في كل مظاهر الحياة المادية واللامادية مما كان في أحياء المدينة القديمة، وأصبح الاستدلال على مهنةِ الشخص من محلّ سكنهِ أمرًا صعبًا عكس ما كان في القاهرة القديمة، بينما أصبح الاستدلال على مستوى الشخص الماديّ من عنوان سكنه أمرًا سهلًا في القاهرة الحديثة.

وحلَّت تنظيمات أخرى محلَّ ما كان سائدًا من طوائف المهن؛ نقابات للعمال والفئات العاملة، ونوادٍ لطوائف العمل وطبقات الناس، وبعدت طبقات الناس عن بعضها البعض باختلاف مصالحها، وبعد الناس مكانيًّا وواقعيًّا من تأثيرات الاستقطاب الكبرى للأزهر بحلول الكثير من التنظيمات الاجتماعية الاقتصادية المنبعثة من حضارة العصر الصناعي، وبعد الحكم عن القلعة والقصور إلى التنظيمات السياسية والاقتصادية الحديثة المعبرة أيضًا عن ضرورات وملزمات العصر الصناعي.

غزو القاهرة القديمة:

وقد ظلَّت ثنائية القاهرة واضحةً إلى حوالي نصف قرن مضى، وما تزال الثنائية ظاهرة في عددٍ من الأشكال، لكن الكثير من التغيّر قد طرأ على القاهرة القديمة نتيجة الغزو الحضاري الاجتماعي الاقتصادي من جانب القاهرة الحديثة، وفي الحقيقة لم تعد القاهرة القديمة تحتفظ من قدمها إلَّا بالشكل الماديّ: الطرق المتعرّجة، والبيوت المتهالكة، وبعض الحرفية القديمة، إلى جانب آثارها الإسلامية الرائعة، هجرها أغنياؤها، ولم تدخلها الخدمات الحديثة إلَّا بأقلّ القليل، وبعبارةٍ قصيرة: لم تصمد القاهرة القديمة للغزو، برغم محاولات الإحياء لمساجد أثرية وبيوت تاريخية، وسقطت إلى مجرد حيٍّ فقيرٍ من أحياء القاهرة الحديثة؛ نتيجة عدم التعادل في القوى الاقتصادية الاجتماعية بينَ القديم الحرفي العائلي السّمة والحديث الآلي الأسري السّمة، بل إن القاهرة الحديثة قد نجحت في تغيير وظيفة المدينة القيمة؛ فحوَّلت جزءًا من المدينة القديمة لتجارةِ الجملة كخلفيةٍ تخدم أسواق القاهرة الجديدة.

طرق غزو القاهرة القديمة:

وقد كانت أهم وسائل غزو القاهرة القديمة رأس الحربة التي شقَّت القاهرة القديمة شطرين؛ إنشاء شارع الأزهر بعد سنة ١٩٢٠ بعرض ٢٠ مترًا – بدايات لم تتم في عصر محمد علي – وقد أثار إنشاء هذا الشارع وشارع الجيش الحالي اعتراضاتٍ كثيرة آنذاك؛ لكثرةِ التعويضات التي بلغت ٣٠٠ ألف جنيه! وبدخول المواصلات

الحديثة إلى شارع الأزهر أصبح هو المحور الأول بعد أن كان شارع الموسكي وامتداده في شارع السكة الجديدة – التي أنشأهما محمد علي بعد سنة ١٨١٥ بعرض أربعة أمتار – هو المحورُ الأساسيّ لنحو قرنٍ من الزمان للدخول من العتبة إلى منطقة الأزهر – الجمالية، وأصبح شارع الأزهر مركزًا لتجارةِ الجملة، وتنافست المحال الكبيرة للحصولِ على واجهةٍ تطلُّ على هذا العالم الجديد، ولكن الحاجة المكانية الملحَّة أبقت على الموسكي والسكة الجديدة كشارع أعمال من الدرجةِ الثانية لفترة، والآن هو من أغلى شوارع القاهرة قيمة عقارية أَو إجارية؛ لأنه سوق لا يُشق له غبار للسلع المتوسّطة القيمة التي لا غنى عنها لغالبيةِ سكان القاهرة من الفقراءِ ومتوسطيّ الحال.

كذلك كان لإنشاءِ شارع الجيش الحالي – سابقًا الأمير فاروق من العتبة إلى الحسينية – أثر كبير في تقطيع أوصال القاهرة القديمة في قسمها الشمالي؛ فصل باب البحر والفجالة والظاهر والرويعي عن الموسكي ودرب البرابرة وباب الشعرية والبيومي والحسينية، كما أدَّى إلى تدهور شارع الخليج – ردم سنة ١٨٩٩ – الذي كان يلتوي داخل المدينة القديمة، ولم تعدّ له أهميّته في شبكة شرايين القاهرة الحديثة إلا بعد أن استقامَ هو الآخر – قدر المستطاع – والتحم بعددٍ من الشوارع الضيّقة الموازية: درب الجماميز، شوارع الحبانية، وجامع البنات، وبين الصورين، وباب الشعرية، وشارع الشعراوي البراني إلخ... تحت مسمَّى شارع الخليج الذي أُعيد تسميته شارع بور سعيد، وأصبح محورًا مهمًّا يربط غمرة والسيدة زينب.

وكان شقّ شارع القلعة؛ «محمد علي» قد سبق ذلك بكثير – بدايات الطريق منذ عهد محمد علي، وتمَّ في عهد إسماعيل – وقد أدَّى إلى تقطيع المدينة القديمة في الجنوب، فاصلًا بين السيدة وطولون والحلمية وعابدين وأرض شريف في جانب، وباب الوزير وسوق السلاح والخيامية وتحت الربع وسكة المناصرة في جانب آخر، لكن شارع محمد علي لم يؤدِ إلى النتيجة التي انتهى إليها شارع الجيش؛ ذلك أن شارع القلعة – بعد أن نزل الحكم من القلعة إلى قصور القاهرة الجديدة في عابدين والقبة – أصبح شارعًا لا يقود إلى مكانٍ ذي أهميةٍ في الحياة السياسية اليومية، وفضلًا عن

ذلك فهو يقودُ إلى طريقٍ مسدودٍ بواسطةِ بروز جبل المقطم في هذا الهامش الجنوبي من القاهرة، وإلى المقابر الشاسعة في الإمام الشافعي، وإلى محاجرِ وتلال عين الصيرة ومصر القديمة. أما طريق الجيش؛ فقد كان يقود القاهرة إلى جبهة توسع عمراني هائلة شمالًا بشرق العباسية وحدائق القبة ومصر الجديدة، وهذا هو اتجاه التوسع العمراني الذي تحابيه مجموعة الظروف الطبيعية والبشرية في إقليم القاهرة.

القاهرة اليوم:

هكذا ارتبطَ مصير القاهرة القديمة بالتغير الاقتصاديّ الاجتماعي الذي دخلته مصر منذ الربع الثاني من هذا القرن، وفي خلالَ السنوات الخمسين الماضية انطلقت القاهرة الجديدة انطلاقةً هائلةً عبر كل العوائق الطبيعية والبشرية كما يظهر من النقاط التالية:

(١)كانت وسيلة هذا الانطلاق الطرق المستقيمة الطويلة والكباري، وأقدم هذه الطرق المستقيمة شارع شبرا – شق سنة ١٨١٥ ليصل إلى قصر محمد علي، وكوَّنت شوارع القلعة والأزهر والجيش والتحرير وقصر العيني وبولاق – ٢٦ يوليو – الشبكة الهيكلية لنموّ القاهرة صوبَ حقول الشمال إلى شبرا الخيمة ومسطرد والمطرية، وصوب رمال الشرق إلى العباسية ومصر الجديدة ومدينة نصر، وصوب الجنوب عبر الشريط الزراعيّ الضيّق إلى المعادي وحلوان والتبين، وصوبَ الغرب عبر النيل إلى الجيزة والهرم وبولاق الدكرور وإمبابة.

(٢)عدم وجود مخططاتٍ رئيسيَّة Master Plan نافذة المفعول؛ لتجديدِ الأحياء القديمة مع تجديد وتوسيع شبكة الطرق والبنية الأساسية في هذه الأحياء؛ مما يؤدِّي إلى بقاء الخدمات القديمة على حالها مع بعض التحسين، أي دون وجود حقيقي لما يقابل النموّ العمراني الجديد ذا الوحدات والطوابق السكنية الأكثر، والـمُحملة على بنيةٍ تحتيةٍ كانت مخصَّصةً في الأصل لعدد من السكان ربما هو ربع العدد الحالي، ومن هنا النقص الواضح في تغذية هذه الأحياء بالمياه والصرف الصحي بصفةٍ خاصة، وهي أشياء كالمتفجرّات الموقوتة داخل القاهرة، وأخطر الأشياء هو النقصُ

الشديد في أعدادِ المدارس ومساحاتها وتجهيزاتها؛ لأنها هي الأخرى بنيت كَمًّا وقدرة استيعابية بالتناسب مع عدد سكان فات زمانه بنصف قرنٍ دون مبالغة، وبإيجاز، تناست سلطات البلدية المسؤولة والمخطّطون مبدأ تجديد أحياء داخل القاهرة Urban Renewal لما فيه من صعوبات فيزيقية وكثافة سكانية، واستسهلَ الجميع إنشاء أحياء ومدن جديدة مخططة مركزيًّا في أماكن فارغة بدلًا من إعادة تخطيط الأحياء الفقيرة الداخلية، فزادت سوءًا سكنًا وسكانًا وفقرًا.

(٣)صحيح أن هناك اتجاهات حديثة لاستخدام نُظم المعلومات الجغرافية لشبكةِ المياه والصَّرف الصحيّ، وأن هناك مساعيَ من جانبِ شركات توزيع الكهرباء لحسنِ الإمداد والتوزيع، إلَّا أنَّ معظم هذه الجهود تدور في المناطق الجديدة والغنيَّة من القاهرة؛ حيث تساعد الطرق الواسعة على مثل هذه الأعمال، بينما الأحياء المكدَّسة سكانًا محرومة من هذه الأعمال الحديثة إلا عند توسعة شارع أو شقّ محور حركة جديد داخل الأحياء الفقيرة.

(٤)فما بالنا بالأحياء التي التصقت بحوافِّ القاهرة، والتي درجنا أن نسمّيها بالعزب والعشوائيات، وحول القاهرة وحدها ٧٩ من هذه الطفيليات العمرانية في الجيزة ٣٢ وفي القليوبية ٦٩ معظمها بين شبرا الخيمة والمرج، والكثير من هذه الطفيليات تكاد لا تتحصّل على شيءٍ من البنيةِ التحتية الأساسية، ومن هنا الكوارث الناجمة عن ارتفاعِ منسوب المياه الجوفية، وارتفاع عدد الأمراض الناجمة عن سوءِ الحالة الصحية فيَ البيوت والحارات والمسارب بين أشكال من بيوت وعشش يسكنها نحو عدة ملايين من الناس هم من الفقراء وسكان الطفيليات العشوائية، هؤلاء ليس لذويهم أعمال حقيقية، ومن ثمّ الفقر المدقع الذي يساعد على تدهور كل شيءٍ من الغذاء إلى الأخلاق؛ فيصبح بعضهم نهبًا لكل أشكالِ التطرّف السلوكي من إجرام إلى انتظام في جماعاتٍ هدامة.

(٥)وممَّا يزيد من إشكالية الموضوع؛ التركيز الذي لا مبرِّر له على اختطاط أحياء عمرانية جديدة ضمن دائرة القاهرة الكبرى، في البداية كانت هناك المدن التوابع التي أُنشئ بعضها قريبًا من القاهرة الكبرى، وخاصة مدينتي مايو وأكتوبر، بينما كانت مدينة رمضان

على بعد مقبول، ولكن المسافة بين مصر الجديدة ورمضان سرعان ما أغرت مخططيّ وزارة التعمير، قبل الأفراد، بإنشاءِ سلسلة من المدن بدأت بالحرفيين والسلام، وانتهت بالعبور وهايكستب والشروق، مستخدمين في ذلك وجود أوتوستراد الإسماعيلية كبنيةٍ محورية، فاستهلكوه! والغرض الأساسي من إنشاء مدن التوابع لم يتحقق، فما زالت أرتال السيارات تنقل العاملين من أحياء القاهرة والجيزة إلى رمضان وأكتوبر صباح مساء، وانحرف التوجّه من تخفيفِ الضغط السكانيّ في القاهرة الكبرى إلى السكن الفاخر الموسر في أحياءٍ أسماؤها ذات رنين الرفاهية، مثل: «ماي فير» و«بفرلي هيلز» و«الأَشجار» إلخ...

(٦)قضى إنشاء محور صلاح سالم على آخر مواقع الحفاظ على القديم التي كانت تنزوي في أحياء باب الوزير والتبانة والباطنية والدراسة والعطوف والجمالية تحت تلال الدراسة، وفي ظلال حمايتها، كما انكشفت مقابر المماليك بين برقوق وقايتباي.

(٧)نجا طريق صلاح سالم من الابتلاع بواسطة العمران على جانبيه بفضلِ وجود الجبانة المملوكية ومعسكرات ونوادٍ عسكرية في شرقه، وانتشار معسكراتَ للشرطة والجيش بين العباسية والقلعة على الجانب الغربي، مع ارتفاع مناسيب الأرض لسابق وجود تلال وأكوام قديمة في هذه المناطق استُغلت بعضُها في إقامة دار الإفتاء ومبنى مشيخة الأزهر.

(٨)كان إنشاء أوتوستراد مدينة نصر- حلوان بمثابة التفاف من الشرق حول هذه الجبانات المملوكية فوقعت بين فكي كماشة الأتوستراد وصلاح سالم، ومن ثم اخترقتها طرق حديثة للسيارات سوف تهدّد المباني المعمارية الرائعة للمساجد والمدارس والآثار المملوكية بالتدمير البطيء نتيجة لمؤثراتٍ ثلاثة هي: عادم السيارات، والاهتزازات الأرضية الناجمةَ عن مرور اللوريات والشاحنات الثقيلة، وسكن عشوائي داخل هذه المنطقة الأثرية مع إنشاء ورش إصلاح ودهان السيارات، وما يؤدّي إليه من تسربِ ماء باطني تحت أساسات المباني، وإلى أبخرة لحام الأوكسجين وطلاء الدوكو المشبع بالمتطايرات من المواد الكيميائية، ولكن بعد تكثيف البناء شرقي الأوتوستراد تحوّل الطريق الدائري في صلاح سالم والأوتوستراد إلى ممراتٍ للحركة الكثيفة البطيئة داخل المدينة.

(٩)ثم جاء الطريق الدائري الذي أصبح يعمل كالمغناطيس في جذب مزيدٍ من اختطاط أحياء جديدة، خاصةً في الجزء القاهري منه، بينما الجزء الآخر في الجيزة ما يزال تائهًا بين القرى التي فقدت معنى ووظيفة الريف وبين الألسنة العمرانية الحديثة للمهندسين والصحفيين وفيصل والهرم، والمفروض أن القليل جدًّا من أبنية خدمات الطريق كمحطات البنزين واستراحات صغيرة، هي التي تقترب من أي طريق حلقي؛ لكي يبقى طريقًا حرًّا للحركة السريعة حول المدينة مع تعدّد المداخل والمخارج من وإلى محاور رئيسية في شبكة طرق المدينة. لكننا نهدم الأساس الذي بُني من أجله الطريق الدائري بإنشاء مجموعة أحياء جديدة، سمّيت: القاهرة الجديدة، قيل: إنها سوف تتّسع لمليونين أو لأربعة ملايين من الناس أو أكثر، تمتدُ من الهجانة إلى التجمّع الأول والخامس والثالث والقطامية والأمل والمعادي الجديدة... أسماء كثيرة وطموحات غير صحيحة لا في الموقع أو المحتوى والهدف، فأين إذن الطريق الحلقي إذا أضفنا إلى ذلك النموّ العمرانيّ على الأرض الزراعية من شبرا الخيمة وميت نما إلى السلام وبركة الحاج والمرج والقلج شمال وجنوب الطريق الدائري مباشرة؟

(١٠)استغرقَ تحوَّل طريق صلاح سالم إلى طريق داخليّ نحو ربع قرن، أما الطريق الدائري الجديد، فإنه سيتحوَّل في زمن أقلّ من ذلك بكثير إلى طريق داخلي، ذلك أن مقدّمات التحول بدأت فعلًا في شمال وشرق القاهرة، وقد يترتَّب على ذلك أن مطار القاهرة الدولي سوف يصبح داخل دائرة عمران القاهرة بإحاطته من الشمال والشرق فضلًا عن إحاطته الحالية من الغرب والجنوب، فهل يتحوَّل هو الآخر إلى مصير مطار ألماظة، ونبحث عن موقع مطار آخر على بعد ٤٠–٥٠ كيلو متر من القاهرة؟

هذا النموّ الضخم المُتسارع قد فجَّرته عدَّة عوامل، على رأسها المركزية المطلقة التي تمارسها القاهرة على كل أشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في مصر، أصدق تعبير عن تلك المركزية المسيطرة هو استحواذ القاهرة على أكبر قدر من الهجرة الداخلية، وقد نقل المهاجرون عددًا من الأشكال الحضارية إلى أحياء تكاد أن تقتصر على مهاجرين من إقليم معين أو محافظة معينة، وبذلك أخذت

مناطق كثيرة من القاهرة «تتريَّف»؛ أي تُظهر في مساكنها ومحلاتها التجارية وملابس وتصرفات سكانها اليومية سماتِ حياة القرية الريفية داخل المدينة.

ونتيجةً لهذا أصبحت القاهرة منطقة اختلاط، وتضارب في المفهومات وبعض الممارسات الاجتماعية، وربما بعض الممارسات اللغوية نتيجة للتركيبِ الحضاري للسكان، وهناك عوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية تسعى إلى تسويةِ الفروق بين هذه التراكيب المدنية في القاهرة، ويقوم شيوخ التعليم الحديث في القاهرة بالدور الأول في هذه التسوية، إلَّا أن ذلك سوف يأخذ وقتًا قبل أن يصبح الكل مواطنين للمدينة جيلًا واحدًا على الأقل، ويتطلَّب هذا تحديد تيار الهجرة إلى القاهرة إلى حدودٍ ضيقة وبوسائل متعدِّدة كما سنوضح فيما بعد.

الفصل الخامس

مصر: الاقتصاد والإدارة الإقليمية

- مشكلات في الاقتصاد المصري.
- رؤية معرفية لمواجهة بعض المشكلات المصرية.
- الحكم المحلي والإقليمي.

اخترنا في هذا الفصل بعض القضايا المصرية التي اعتنى بها محمد رياض في مسيرته الفكرية، وقد جاء كثير منها في كتابه « اقتصاديات المجتمع المصري – رؤية مستقبلية» إصدارات الجمعية الجغرافية المصرية ونشر دار الفكر العربي – القاهرة 2016 وجاء في 386 صفحة، وهو كتابٌ مهمٌ وإن كان غير متداول، ويستحقُّ مزيدًا من العناية بين عموم القرَّاء والمختصِّين على حدٍّ سواء.

وقد اخترت من بين هذه القضايا ثلاث: مشكلات في الاقتصاد المصري؛ رؤية معرفية لمواجهة بعض المشكلات المصرية؛ والحكم المحلي والإقليمي.

أولًا: مشكلات في الاقتصاد المصري

برغم عزلة الوادي والدلتا بمساحاتٍ شاسعةٍ من الصحارى والفيافي القفار في كل اتّجاه عدا البحر المتوسط شمالًا والبحر الأحمر شرقًا، إلّا أنَّ مصر ليست جزيرة منعزلة، فهي منذ فجر التاريخ منطقة جغرافية تتقابل فيها العلاقات البشرية والحضارية والثقافية وتتنازع فيها وعليها القوى السياسية المختلفة مما أدى إلى تكوين خليطٍ مصري خاصّ يمتص القادم الجديد ويمصّره سواء كان عربيًا أو تركيًا أو إغريقيًا أو رومانيًا إلخ... استمرار ذلك ربما هو بالأساس راجع إلى استقرارِ الزراعة آلاف السنين كركيزةٍ أساسية مهما طغى الحكّام أو من أين أتوا.

ويخطىء من يظنُّ أن سكانَ مصر كانوا في جملتهم فلاحين، فإلى جانب الفلاحين كان هناك منذ العصور السحيقة صناعة وحرف يدوية ووظائف الدولة نذكر منها الآتي:

صناعة نسيج الأقمشة الكتانيَّة وصناعة ورق البردى وعمال محاجر الأحجار الجيرية والجرانيتية والألبستر وغيرها وعمال المناجم المنقبون عن المعادنِ من النحاس إلى الذهب من سيناء والصحراء الشرقية، وعمال صَهر المعادن وعمل سبائك البرونز ومعادن أخرى وابتكار الكور إلى جانب الفخرانية منذ عصور الحجري الأوسط وابتكار عجلة الفخار، وصياغ الذهب و الأحجار الكريمة وعمال البناء، والنجارون وصناع أشكال القوارب النيلية والسفن البحرية، وصناع المواد الكيميائية والباحثون عن العطرون وأملاح معدنية أخرى، ورعاة الأبقار والثيران والخراف وصيادوا النهر والبر إلخ... جنبًا إلى جنب الكتَّاب والأطباء والمهندسون والتُّجار وملاحوا أعالى البحار والجنود والضباط والكَهنة والإداريون والوزراء وغير ذلك من الوظائف التنفيذية والبيروقراطية، وإلى جانب هذا كلّه فإن الزراعة كانت الميزان الدقيق لحالة الدولة عبر سبعة آلاف سنة، تأثرها طفيف باختلالِ الأمن وصراعات القوى المحليَّة والوطنية والخارجية – فكلّها تسعى لتأمينِ الغذاء لصالحها.

1 - مشكلات الزراعة:

لأن الزراعة تستغرق الحيّز الأكبر من مساحة المعمور المصري، وتستغرق نحو ثلث القوة العاملة، فإنه كان لها الصدارة باستمرار في أي دراسةٍ اقتصاديةٍ عن مصر من حيث الأبعاد الجغرافية والاجتماعية الاقتصادية معًا تتبلور في الأنظمةِ السياسية وتوجهاتها المختلفة، ولهذا تحتاج الزراعة منا بعض الإطالة برغم أنها لا تكون سوى نحو 15٪ من إجمالي الناتج المحلي المصري إلى يومنا هذا.

الزراعة المصرية لكي تنجح تحتاج دائمًا إلى تنظيم استخدام مياه النيل وتنظيم المجتمع على كافة المستويات من القرية إلى المدينة، وبرغَم موجات الجفاف وانخفاض منسوب فيضان النهر، وبرغم الفوضى السياسية في أحيان فإن الزراعة، حتى في أدنى مستوياتها الإنتاجية كانت دائما الأساس والملاذ في بقاءِ الدولة أو الدويلات المصرية على مرِّ التاريخ.

وقد وَرثنا هذه الخاصيَّة الزراعية وطوَّرناها إلى أبعادها النهائيَّة بمنشأت الري من القناطر الخيرية إلى السدِّ العالي، وأصبحت مدرسة الري المصرية واحدة من المميّزات الفرائد في مصر، وكان الهدف هو مضاعفة مساحة الأرض الزراعية بالتوسّع الرأسي والأفقي معًا، فضلًا عن إدخال محصولاتٍ تجاريةٍ صناعية جنبًا إلى الحاصلاتِ الشتوية التقليدية وعلى رأسها القمح. وأصبحت المحاصيل الصيفيَّة وبخاصة القطن على رأس الاقتصاد المصري الذي بدأ يزدهر في حكم محمد علي ووجد أعظم فرصة له في ستينات القرن 19 حين التجأت مصانع النسيج الإنجليزية والأوربية إلى القطن المصري لسدِّ الفجوة التي نَجمت عن الحربِ الأهلية الأمريكية. وبعدها صار القطن «ملكًا» على الاقتصادِ المصري خاصةً بعد الاحتلال الانجليزي لمصر، وقتئذٍ روَّجت بريطانيا فكرتين أولاهما أن مصر بلد زراعي ولا يجب أن يتطلَّع إلى الصناعة – علمًا بأن مصر إبان عصر محمد على كانت زراعية صناعية معًا وبنجاح خشيَ منها الأوربيون فحجموها. والفكرة الثانية التي روَّج لها الإنجليز أنه منَ الأجدى أن تتخصَّص مصر في إنتاجٍ زراعي أحادي، أي القطن، خدمة لمصالحها الصناعية وضمن إطار إبقاء مصر سوقًا للمنتجاتِ الصناعية البريطانية، علمًا بأن

التنويع الإنتاجي أجدى وأكثر ضمانًا للاستقرار الإقتصادي الاجتماعي.

وعلى هذا كان استمرار أفضلية القطن في السياسية المصرية خدمة لكبارِ الشركات الزراعية الإنجليزية والفرنسية التي استولت على أراضي الدائرة السنية بعد إجبارِ الخديوي اسماعيل على التنازل عن الحكم، بالإضافة إلى تكوينِ مجموعة مصرية من كبار الملاك الزارعين وتجار البورصة فأصبحت مصالحهم كطبقةٍ مرتبطة بهذا التوجّه الاقتصادي السياسي، ونتيجة استمرار الاعتماد على القطن أن أصبحت اقتصاديات مصرِ متذبذة حسب ارتفاع وانخفاض أسعار بورصة القطن العالمية، والواضح أن الميلَ كان إلى انخفاضِ أسعار القطن نتيجة منافسة القطن الهندي مما اضطربت معه الأحوال حتى جاءَت الأزمة العالمية 1907 فكانت بمثابةِ ضربةٍ قاضيةٍ نبّهت الوعي المصري إلى ضرورة تعديل السياسة الاقتصادية ورويدا إلى إشاعة الفكر الصناعي كما فعل طلعت حرب وبعده أحمد عبود وآخرين.

لماذا تتوجَّه أفكار التنمية لدينا دائمًا إلى الزراعة كإطارٍ أساسي؟ الفلاحون يتناقصون عالميًا ومصريًا ونحن نجعل ذلك مشكلة، لماذا؟ أشكال الإنتاج الزراعي الحديث لم تعد في حاجة إلى جمهورٍ كبير من الفلاحين، الري لم يعد صناعة الفلاح وحده (الساقية والطنبور والشادوف) بل أصبح يتمّ مركزيًا بواسطة آلات الري الحديثة، إكثار البذور لم يعد عملية فردية بل شركات وبنوك واستيراد من الخارج ومثل ذلك المبيدات والأسمدة لم تعد محليَّة أو بيولوجية بل إن جانبًا كبيرًا منها كيميائي ومستورد، تمليه على الفلاح ذات الإدارات الزراعية. وكل ذلك يكلّفنا الكثير ويميل بميزان التجارة إلى زيادةِ الواردات ضعفين وثلاثة أضعاف قيمة الصادرات، أيضًا أصبح قدر حرية الفلاح في زراعةِ المحاصيل متضائل باستمرار ما لم يكن منتهي – فمساحة المحاصيل ومواقعها الجغرافية تتحدَّد مركزيًا، فضلًا عن تأثر الفلاح بقيمة عالية في السوق لمحصول معيّن كالأرز تدفعه (جبريًا) إلى زراعتهِ ولو بدفعِ غرامة الحكومة هي غالبًا لا تحصل بل يعفي عنها بقراراتٍ فوقية.

المشكلة الأكبر في الزراعة الآن هي أنَّ موارد المياه المصرية محدودة ومحكومة باتفاقاتٍ مُلزمة مع جيراننا في حوض النيل إجمالًا ومع السودان بوجهٍ خاصّ

وتستهلك الزراعة نحو ٪75 من واردتنا المائية رسميًا لكنها تفوق ذلك باستخدام المياه الجوفية في الدلتا وأجزاء من صعيد مصر – وربما فائض حصة السودان المائي بالاتفاق، وليست هذه خاصية مصرية بل عالمية حيث تستهلك الزراعة نحو ٪70 من المياه العذبة في العالم، وبغضِّ النَّظر عن ذلك فإن المفكّرين نادوا منذ ستينات القرن الماضي بضرورةِ تغيير سلوك الفلاحين من الري بالغمر واستخدام قنوات وترع مفتوحة تتعرَّض فيها المياه جزئيًا للتبخر والتلوث بالأتربةِ والمخلّفات النباتية والحيوانية والبشرية، تستبدل بأنابيب غالبًا تقلّل تلوث مياه الترع، لكن الآن والأجدى التحوّل إلى الري بالرش والتنقيط حسب نوع المحصول، عمليًا يوفر الري بالتنقيط نحو 60 ٪ من المياه التي تستخدم في الري بالغمر، ولو قلنا أن التنقيط سيوفّر نصف مياه الغمر فلنا أن نتصوَّر مدى ما يُمكننا ذلك من توسّع أفقي زراعي في الأماكن الصالحة لذلك، ولنا أن نتصوَّر أيضًا كيف أن مشكلة «تطبيل» التربة المصرية وتملّحها قد تجد حلًا ناجحًا عند الاستغناء عن نظام الري بالغمر.

العقبة الحقيقية مزدوجة تكمن أولًا في تدريب وإقناع الفلاح بجدوى الري بالتنقيط والرش بديلًا للغمر، وهذه عملية صعبة وتحتاج إلى صبر وتحتاج أيضًا إلى تدريب صغار السنّ من الفلاحين لأن كبارهم قد نشأوا في ظلِّ نظام الغمر المتوارث ويصبح صعبًا تحويلهم – وإن كان ذلك ممكنًا بعض الشيء فالفلاح المصري تجريبي في جذوره فقد دخل تجارب جديدة ونجح فيها خلال مئات السنين.

والعقبة الثانية تكمن في أن الموارد المالية للفلاح الآن لا تمكنه من إقامة أنظمة الري الحديثة، فما أولانا أن تقومَ الشركات والبنوك الزراعية بالمساعدة الفعالة في هذا المجال بدلًا من مطاردةِ الفلاحين المتعثّرين عن سدادِ ديونهم، لا شكَّ أن مصر ستجني الكثير من جراء هذه النقلة الزراعية وعلى رأسها تقليل استخدامات السماد الكيميائي الذي يتسرَّب بعد ذلك في المياه الجوفية في صورةِ سموم فتاكة تزيد من قائمةِ الأمراض في الريف فضلًا عن أمراض الغذاء التي أنتجت أمراضًا تُصيب كل المصريين لم تكن شائعة مثل الغسيل الكلوي.

وثمَّة موضوعٌ أخير مرتبط بالزراعة، فإن المشروعات الكبرى الجديدة في

توشكى وشمال سيناء هي أيضًا مما يجب مراعاة تخطيطه في جوانب عدَّة منها حجم ونسبة ملكية كبار المستثمرين وصغار الفلاحين التي لا يجب أن تقلَّ عن حجم تشغيل اقتصادي (ربما 10– 20 فدان) ونوع المحاصيل الأوفق بيئيًا لجوٍّ شديد الحرارة والتبخر في توشكى بالذات، خاصةً إذا بدأت الزراعة على مساحاتٍ كبيرةٍ وليس تجريبيًا في مساحاتٍ صغيرة كما هو الحال الآن، ومراعاة جوانب التسويق على الأصول الحديثة من النقلِ إلى السوق وبورصة خاصةً حتى لا نَقع في مأزق احتكار «المعلمين» الكبار في الأسَواق أو المسيطرين على تسويق سلع معيّنة تشحّ أو تغرق أو تسحب من السوق لرفعِ أسعار بيعها، كل ذلك حسب دواعي مزيد أرباح كبار التجار والاحتكاريين.

2 - التعدين والصناعة:

من الحقائق المعروفة حسب المعلومات الراهنة أن الأراضي المصرية ليست غنيَّة بالمعادن، فالذهب والنحاس استُغلا لفتراتٍ طويلة حتى يمكن القول أن تشغيلَ مناجمها المعروفة هو تشغيل غير اقتصادي، والحديد والبترول والغاز الطبيعي هي ثروة مصر المستغلّة حاليًا بنجاح كبير، ويرجو بعض المفكرين عدم الإسراف في استخراجها أو تصديرها للخارجِ (الغاز والبترول بصفةٍ خاصة) لأنها تشكل رصيدًا مستقبليًا، هذا الرصيد سوف يستخدم في نواحٍ شتّى من احتياجاتِ الإنتاج والتنمية: مثلًا إنتاج الطاقة الكهربائية من محطاتِ الغازِ نتيجة تزايد احتياج الناس والصناعة في مستقبل غير بعيد، ومن المشروعات التعدينة التي ثبت عدم جدواها فحم المغارة في شمال سيناء الذي هو من نوع غير جيد، استخدامه محليًا أو تصديريًا أمر غير مرغوب فيه برغمِ الاستثمارات والأموال التي أنفقت عليه.

أمَّا فوسفات أبو طرطور في الواحة الخارجة فهو قصة أخرى تلعب فيها عوامل عدَّة محلية وخارجية، وللحقيقة فإن المعدن جيد وبكمياتٍ تسمح بالاستخدام الاقتصادي، لكن تأخرنا في التعدين من ناحية واستبقنا الأحداث بإنشاء خطٍ حديديٍ عالي التكلفة إلى ميناء سفاجه كان كمن» يشتري البردعة قبل

الحمار» أو كالمثل الأوروبي « يبيع فرو الدب قبل صيده». فإلى جوارنا عمالقة في إنتاج الفوسفات (المغرب وتونس والأردن) من ناحية، كما أن سعر الفوسفات عالميًا يميل إلى الهبوط أولًا لتشبع السوق وثانيًا لأن هناك دعوة عالمية قوية تناهض استخدام الأسمدة الفوسفاتية كجزءٍ من الحملة للعودةِ إلى الزراعة البيولوجية بعيدًا عن الأسمدة الكيميائية، قيل أن التكلفة الإجمالية لمشروع أبو طرطور قد بلغت ستة مليارات جنيه في بلد يشكو الاحتياج إلى رأسمال يستثمر في مشروعات أوفق وأسرع.

وهكذا فإن مناجم المغارة وأبو طرطور يمكن أن تصبحَ معالم أثريَّة لمجهوداتٍ مخلصة لكنها لم تدرس بعنايةٍ أو أصابها الروتين فقادتها إلى هذه المزالق رغم حيويتها النسبيَّة للمجتمع والاقتصاد معًا ويمكن أن نضيفَ إلى الآثار التاريخية مشروع توشكى الزراعي، فكلها مشاريع لم تدرس وإن درست فقد كانت من زاوية واحدة ربما أهمّها بصمة صاحب المشروع إن نجح والتوارى والسكوت إن فشل! وكذلك الكثير من الصناعات الغذائية وبخاصة السكر الذي يَجد مضاربات قوية من الخارج، ليست القائمة كلها سوداء بل لدينا نجاحات جيدة في محالاتٍ معظمها تدور حول صناعات الأغذية المعلّبة والمجمّدة وصناعات الزيوت والمشروبات قد نجحت في ظلّ التحديث الناجم عن الاستثمارات الكثيرة الخارجية والداخلية، وقد نَمت الصناعات التوابع لشركاتٍ عالمية وبخاصة الالكترونيات وتجميع السيارات مما يبشر بنوعٍ من الخير في إيجاد فرص عمل خارج المساندة الحكومية، لكنّها فرص محدودة ومشروطة بطبيعة هذه الصناعات المتقدِّمة نسبيًا.

أكثر القطاعات الصناعية نجاحًا هي منشآت الطاقة سواء المحطات الحرارية (زيت أو غاز) بالاضافة إلى مشروع الطاقة النووية في الضبعة أو غيرها حسبما تشير الدراسات، وفي مجال الطاقة المتجدِّدة كانت الفائدة ذات قدر في توليد الطاقة الكهرومائية من سدِّ أسوان والسدّ العالي وبعض القناطر المجدّدة كقناطر إسنا وربما نجع حمادي ثم أسيوط، هذا إلى جانب طاقة الرياح (معظمها على الشاطىء الغربي لخليج السويس بما فيها محطة الزعفرانة والغردقة ومشروع محطة جبل الزيت) والطاقة الشمسية وإن كانت محدودة حتى الآن (الكريمات؟ لكن أكبرها في أسوان حيث محطة بنبان غرب كوم امبو.

أقل القطاعات الصناعية التي لم ينالها التحديث التقنى الشامل هي مصانع الغزل والنسيج الكبرى في شمال الدلتا التي كانت تعد قلاعا صناعية طوال اكثر من 60 سنة. فما هو مصيرها في ظل أفكار وسياسات الخصخصة ؟ وهل يمكن تحديثها في صورة مصانع أكثر عددا وأقل عمالة وأكثف تقنية؟ ومثل ذلك حديد حلوان الذي لم يحدث بالدرجة التي يواجه فيها المصانع الخاصة الأحدث في بنيتها التقنية والمالية. المشكلة الكبرى هي أين يذهب عشرات آلاف العمال في تلك المصانع التي كانت تلبي احتياجات عصرها؟ هو سؤالٌ كبيرٌ ومطروح بقوةٍ على الساحة المصرية بأنواعها من السياسية والاقتصادية إلى المجتمعية، فنتائج بعض الخصخصة التي تمَّت ما زالت قيد التحكيم بين العمال والمالكين الجدد، برامج التدريب للعمال عبارة مبهمة وغالبًا لا تطول متوسطي الأعمار (35–50 سنة) وهم الكثرة فأين هي مجالات عمل لهؤلاء؟ وماذا عن مصير حديد التبين بعد أن صفته الإدارة الرسمية بدلًا من تحديثه؟

المشكلة أن تحديث وخصخصة المنشآت قد تكون ضرورة اقتصادية في زمنٍ ما، هي وجهة نظر تجد تأكيدًا مؤسسيًا ماديًا لها لكن مقابل ذلك فالجانب الاجتماعيٍ هو غالبًا في الظلّ دون خطة مواجهة حقيقية، ففي الوقت الذي تنمو فيها اقتصاديات الناتج المحلي العام GDP تهبط الدخول الفردية ومع ارتفاع ملحوظ في عدد العاطلين وتناقص دخل الذين يعولوهم عبر جيلين.

3 - السـياحة:

حدثت استثمارات هائلة في مجال السياحة بحيث خرجنا عن الشكل التقليدي لسياحة الحضارة المصرية إلى سياحة البحر الأحمر وسيناء الجنوبية، وبالتالي تغيّر نمط السياح من كبار السنّ إلى الشباب بصفةٍ إجمالية، لكن هناك عوامل سلبية على رأسها انخفاض العائد نتيجة لعقود الشركات التي تجلب السياح مباشرة من أوروبا إلى البحر الأحمر، وربما كان ذلك من قبيل المضاربة بين الشركات من أجل إيجاد نسبة إشغالٍ عالية، وثمَّة سلبية أخرى أن بعضًا من السياحة الأجنبية إلى سيناء

مرتبطة ببرنامج سياحي إلى إسرائيل ومنها إلى مصر- بمعنى أن الرحلة السياحية إلى مصر هي جزءٌ من الرحلة إلى إسرائيل - وبطبيعة الحال تأخذ الشركات السياحية الإسرائيلية نصيب الأسد.

وعامل سلبي ثالث هو كثرة الاستثمار في فندقة النجوم الخمسة وهو ما يجعل العائد أقل مما يجب، فلماذا لا تتنوع الفنادق على الدرجات المختلفة؟ ولماذا لا تظهر لدينا بنسيونات خارج المنافسة من أجل استثمارات عقارية محققة لدى أصحاب الشقق من متوسطي الدخل؟ فمثل هذا سيعطي للسياحة الداخلية للمصريين حافزًا ودافعًا للحركة ومن ثم معرفة أجزاء من الوطن، فضلًا عن أنها تعطي توازنًا للمدخول السياحي دون هزات إشغال أو مواسم محدَّدة للنشاط المصاحب للسياحة من مطاعم ومقاهٍ وشواطىء وأنواع أخرى من التجارة واستمرار عمل وسائل النقل، ومن ثم ثبات العمالة فتراتٍ زمنية أطول.

وأخيرًا فإنه معروف لدى الاقتصاديين أن السياحة صناعة لا قدم لها - أي صناعة «طيارى» تتعرَّض لذبذبةٍ كبيرة نتيجة الأحداث السياسية والأمنية، وقد عاصرنا هذا الوضع بعد مأساة مقتل السياح في الدير البحري بالأقصر وتفجيرات طابا وشرم الشيخ التي ظلَّت أذيالها المعتمة تخيّم على السياحة بضع سنوات، كما أن أحداث الشرق الأوسط وكفاح الفلسطينيون من أجل الاستقلال في مواجهةِ الاحتلال الاسرائيلي الغاشم، والغزو الأمريكي للعراق ومواقف الدول العربية إزاء هذا أو ذاك، كلّها أحداث تعصف بالمنطقة أدَّت إلى انخفاض العائد السياحي بشكلٍ تضرَّرت منه عمالة مصرية كثيرة وكانت له آثار وخيمة على هذا النوع من النشاط الاقتصادي.

هذه بعض متاعب الاقتصاد المصري التي نأمل مواجهتها للتخلُّص من سلبياتها وتحسين أوضاعها في ظلِّ عالم مفتوح تسيطر عليه قوى عدد من المؤسسات الاقتصادية المندمجة معًا من أجل الهيمنة العالمية،الصورة ليست كلها داكنة فهناك نجاحاتٍ في بعض الأنشطة والأماكن والأمل أن تكبر مساحة هذه النجاحات لتشمل قطاعاتٍ عريضة تشبع طاقات العمالة المصرية وترفع من قيمة الإنسان قبل الاقتصاد فأي نظامٍ اقتصادي يُـقوّم في النهاية بالإنسان.

4 - المشكلة السكانية المتفاقمة:

منذ نحو سبعة عقود كان ثلاثي متاعب مصر يلخصه شعار القضاء على «الفقر والجهل والمرض»، وما زالت أجزاء كبيرة من هذا الثالوث قائمة حتى الآن وإن أخذ بعضها في التضخم كالفقر أو التحوّل والاستشراء بدخول أمراض جديدة بينما نحو ربع المجتمع ما زال أميًا، أمَّا الثلاثي الجديد فهو: عدد السكان – أو إن شئت: القنبلة السكانية، ثم البطالة وأشكال الاقتصاد، وأخيرًا أسلوب التعامل الفردي وسلوك المجتمع، الصِّلة ليست منعدمة بين الثلاثي القديم والحديث، بل في الواقع أن الثلاثي الجديد قد تولد جزئيًا من الثلاثي القديم وتطور وتضخم على عامل الزمن بما أتى به من أشكال جديدة في تكنولوجيا الحياة وأنماط الإنتاج والاستهلاك والتغير في شرائح المجتمع على ضوء تغير مدلول القيم.

وسوف نفرد لكل عنصر من عناصر الثلاثي الحالي موضوعًا خاصًا لتبيّن دلالاته وأثره على تكوين المجتمع المصري المعاصر، هذا مع العلم أن هذه العناصر متداخلة مترابطة مؤثرة ومتأثرة بعضها بالبعض الآخر بصورةٍ يصعب فكّ اشتباكها.

ويعود إحساسنا بالمشكلةِ السكانية – بمعنى نمو عددي أكبر من نمو الناتج المحلي العام وبالتالي مؤشرات الفقر والمشكلات الاجتماعية – إلى ثلاثينات القرن العشرين حين أشار إلى المسألة أستاذنا الدكتور محمد عوض محمد،أحد رواد المعرفة الحديثة، فقد راعه نسبة النمو السكاني المرتفعة بين تعدادات وتقديرات 1882 و 1927 بحيث تضاعف السكان مرتين في تلك الفترة من 6⅛ مليونًا إلى 14½ مليون نسمة، لهذا هو ينبّه في كتابه الشهير «سكان هذا الكوكب» (الطبعة الأولى 1936) إلى ضرورة أن تتشكَّل في مصر هيئة رسمية أو غير رسمية تعنى بدراسة موضوع السكان كله، لأن مشكلة السكان في مصر « هي من أعقد المشكلات وأحقها بأن توجه إليها جميع الجهود»(المقدمة)، فإذا كان ذلك التحذير الذي أطلقه محمد عوض منذ سبعين عامًا كان يعبّر عن حقيقة في ذلك الزمان فنحن اليوم أولى بالتأكيد عليه وقد تجاوزنا 100 مليونًا !

ويتابع محمد عوض الحديث عن ضرورة تحديد النسل كوسيلةٍ ناجعة لمواجهةِ المشكلة ويشرح كيف كانت هذه الدعوة مثار اعتراض كبير في أوروبا في الربع الأخير من القرن 19 ثم قل المعترضون لجديةِ الموضوع وعلمية نتائجه، ويقول: « ليس في الناس من ينادي بأن وسائل منع الحمل يجب أن تكون حديث المجالس، ولكن تجنب الكلام بتاتًا في موضوع مرتبط أوثق الارتباط بصحةِ الأم وتربية الأطفال وهناء الأسرة أمر لا يمكن أن ينصح به منصف «(ص.187) ويعرف محمد عوض أن الموضوع سيكون مثار اعتراض من قبل رجال الدين فيقول: « أما الدين الإسلامي فليس فيه، فيما يبدو لنا، ما يدلّ على تحريم تحديد النسل... بل إن ما لدينا من الأدلّة ما يشير صراحة إلى أن الدين يبيح الالتجاء إلى تلك الوسائل...» ويستشهد في ذلك بكتاب «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي وبخاصة الفصل الخامس منه، وبناء على استمرار مجهوداته نجح محمد عوض في الحصول عام 1937على فتوى من الشيخ عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية آنذاك مؤيدة للدعوة إلى تحديدِ النسل لأن كثرة النسل الضعيف لا خير فيه.

ومنذ ذلك التاريخ المبكر فإن الديموجرافيين والجغرافيين المهتمّين بالموضوع السكاني كتبوا منبّهين إلى أنَّ مشكلة المشاكل في مصر هي النموّ السكاني المتسارع،مثل كتابات محمد صبحي عبد الحكيم ومحمد السيد غلاب وعبد الفتاح وهيبة وغيرهم كثير، ولا شكَّ في أن كثير من الاقتصاديين والاجتماعيين قد اقتربوا كثيرًا من المشكلة السكانية، وكان قرار استضافة الدولة للمؤتمر السكاني الدولي في القاهرة عام 1995 تعبير صادق عن أهمية الموضوع وجدّيته وإدراك الدولة بخطورة موضوع السكان، لكنه كان في النهاية إحتفاليًا أكثر منه خطة عمل لمواجهةِ النموّ السكاني.

أحد نتائج كتابات الجغرافيين وبعض الاجتماعيين لدراسة وفهم المشكلة السكانية كان إنشاء المركز الديموجرافي بتمويل من صندوق السكان بالأمم المتحدة الذي ازدهرت أعماله تحت قيادة أستاذنا الدكتور سليمان حزين.

- ويركز البرنامج الدراسي في هذا المركز الدولي على الجانب الديموجرافي من الموضوع السكاني (الشق البيولوجي - أي حركة الحياة من المولد إلى الوفاة)

مع القليل من المعالجات الاجتماعية كسبب لحركة السكان بين المولد والوفاة، والحقيقة أن الشقّ الاجتماعي يشكل العوامل المؤثِّرة في الخصوبة والتكاثر والوفيات والأمراض بالارتباط بكل عناصر الحياة من المعتقدات الدينية إلى النمط الاجتماعي السائد وأشكال النشاط الاقتصادي ومردودات كل ذلك على الإنجاب والتعليم والصحة والعمل.

لكن خريجي المركز نادرًا ما يشتغلون بالموضوع السكاني، فهم إمَّا فئة تضيف شهادات عليا إلى شهاداتها الجامعية وتسعى في دروب الوظيفة التي تشغلها بالترقي إلى درجةٍ إداريةٍ ومالية أعلى، وإمَّا فئة من المتدرِّبين الأكاديميين (المعيدين) في الجامعات تساعدهم على تواصل البحث لنيل درجات الماجستير والدكتوراة، الكثير من هؤلاء تغمرهم فيما بعد واجبات المهنة التدريسية ونادرًا ما يشاركون في العمل السكاني إلا من خلال محاضراتهم النظرية للطلاب أو بحوث تلقى في مؤتمرات، بعض هذه البحوث مبنيَّة على دراسةٍ عملية في أحد أقاليم الدولة وفي واحدٍ من الموضوعات السكانية كالتضخم أو الفقر السكاني و الهجرة المصاحبة وغير ذلك من الموضوعات.

وإلى جانب هذا الإطار النظري والإعداد الأكاديمي فإن الدولة كانت منذ فترة طويلة نسبيًا تسعى إلى معالجة المشكلة السكانية على أرض الواقع، ولكن سياسة الدولة تردّدت بين عدَّة مفاهيم أقصاها تحديد أو ضبط النّسل وأدناها المساعدة على تنظيم النسل، ومن خلال هذه السياسية أو تلك أنشأت الدولة أجهزتها الإرشادية وأطلقت حملاتها الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية، لكن معظم التوجّه كان في الريفِ المصري المعروف بالمحافظة لدرجة الجمود بينما كان في الإمكان أيضًا تكثيف العمل والإعلان بين الفئات الفقيرة في المدن التي تعجُّ بالمهاجرين من الريف دون أن يكون لديهم تأهيل مهني مناسب لحياة المدينة الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وفوق هذا كانت هناك قوى مناهضة لأشكال تنظيم النسل من جوانب كثيرة كتنافس شرائح المجتمع في التكاثر واستمرارية الضغط التاريخي نحو فكرة الكَثرة، أو جماعاتٍ أيديولوجية تحارب هذا التنظيم على أنه عمل منافٍ لطبيعةِ البشر والمعتقدات الدينية،

أو أنه تدخل في مسألةٍ هي محض حرية الفرد يفعل مايشاء، وفضلًا عن هذا فهناك جماعات ونتظيمات مناهضة للحكومة القائمة بمعارضة وتقويض سياستها السكانية والتنموية كجزءٍ من هدف من إسقاط الوزارة ووصولهم إلى سدّة الحكم.

ومع ذلك فإن هناك بشائر انخفاض في نسبة النمو السكاني السنوية وبخاصة في المدن الكبرى بينما الريف بمدنه الصغرى وقراه ما زال ينمو بمعدلات أعلى، فإذا صحت أرقام التعداد العام لسنة 1996 و 2006 فإن نسبة النموّ السكاني العام قد هبطت من 2.2 ٪ سنويًا إلى 1.9٪ فقط، هبطت نسبة النموّ في محافظة القاهرة إلى 1.2٪ سنويًا للفترة 1986–1996 بينما ظلَّت شبرا الخيمة تنمو بمعدل 2.2٪ والجيزة بمعدل 3.5٪+ وذلك لاستمرار الهجرة الريفية وضمّ كثيرٍ من القرى إلى مراكز وأقسام مدينة الجيزة.

– ولإحساس الدولة بخطورةِ المشكلة السكانية في مصر فقد أفردت في جهازها التنفيذي وزارة خاصة بالسكان، لكنها للأسف لم تعمر طويلًا وتحوَّلت إلى هيئةٍ خاصة لها جهاز إداري وإمكانات محدودة، ثم ألغت الدولة هذا التشكيل وألحقت المشكلة السكانية بوزارة الصحة، هذا التردّد بين وزارة ثم هيئة ثم ملحقية يوضح لنا حيرة الدولة في مواجهةِ مشكلة تقضّ البال في مصر، بل ربما هي مشكلة المشاكل وأولى الأسافي في المجتمع، وعليها تنبني سياساتٍ كثيرة في زيادة مراكز الصحة وعدد المدارس فضلًا عن إنشاء فرص للتوظيف في ميادين العمل الحكومي والخاص كجزءٍ من الأعمال التنموية.

إن إلحاق السكان بوزارةِ الصحة أساسه أن النظرةَ إلى المشكلة السكانية هي نظرةٌ قاصرة على مجرد التعداد والنمو السنوي – أي الجانب البيولوجية للإنسان من أجل الحدّ من تكاثره، ولكن كما قلنا سابقًا هي نظرة إلى جانبٍ واحد من الموضوع، فالتكاثر بالإنجاب تتحكَّم فيه علاقاتٍ أخرى إلى جانبٍ العلاقة البيولوجية الزواجية، مرةً أخرى يجب أن ننظرَ للمشكلة من جوانبها الاجتماعية والأطر التي صاغتها من عناصر دينية واقتصادية،على سبيل المثال استمرار قوة النظرة الاجتماعية الاقتصادية التقليدية على أن كثرةَ العيال عزوة عددية تشكّل دخلًا

إضافيًا للأسر بالعمل كقوة عمل زراعي أجير لدى ملاك الأراضي أو أعمالٍ أخرى لدى أصحاب الأعمال، أو أعمال خدمات شخصية مُهمشة (غالبًا إناث) لدى الأسر الكبيرة في القرية أو المدينة، ربما كان ذلك مجديًا فيما مضى، والآن تحوَّلت الأهداف في ظلِّ التعليم المجاني إلى أن يكون العيال طاقات عمل إداري ومكتبي يتقاضون رواتب شهرية مؤكدة ممّا أدى – في أحد جوانبه – إلى مشكلة نقص الأيدي الزراعية برغم زيادة عدد سكان الريف سواء كانوا يعملون في الفلاحةِ أو أعمالٍ أخرى في المدينة المجاورة !

وربما يجوز لنا الاقتراح بأن تتولّى مشكلة السكان هيئة أو مفوضية عليا مستقلَّة لها موارد كافية بحيث لا تضيع في خضم وزارات الخدمات، وأن تشترك هذه المفوضيَّة المقترحة اشتراكًا فعليًا في العمل مع وزاراتٍ عديدة منها على وجهٍ خاص وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والتعليم والأوقاف والهيئات الدينية الإسلامية والمسيحية والإعلام والبيئة وأجهزة تنمية الريف وتنمية المجتمع والقضاء على عشوائيات المدن في كل المحافظات، فمثل هذه الهيئة بارتباطاتها العديدة ولوائح أعمالها قادرة على إدارة الموضوع السكاني من كل جوانبه هي في الواقع بديل الأعمال المجزئة في الوزارات المختلفة بحيث تصبح المجهودات متناثرة كأن المشكلة السكانية شتات مثل جزر منفصلة، المنطق وفلسفة سياسة الدولة إذا كانت إيجابية فعليها أن تعالج الموضوع السكاني ككل وليس مجزأ هنا في وزارة التعليم وهناك في وزارة الصحة والتمويل في وزارة المالية إلخ... المفوضية السكانية المقترحة هيئة متخصِّصة وليست هيئة تنسيق للموضوع بين وزارات متعدّدة، لها برنامجها وسياستها وتمويلها وفي نهاية كل عام تعطى لمجلسي الوزراء والبرلمان تقارير تطور العمل والحاجة إلى استحداث وظائف أو وسائل إضافية على مُجمل الدولة أو في أقاليم محدَّدة لها مواصفاتٍ مجتمعية خاصةً كالصعيد المحافظ أو مدن الموانئ ذات الخلفية الأكثر تطورًا بحكم التعامل المنفتح إلخ... وفي كل الحالات لا ننسى دور الناس في هذا العمل للوصول لأوفق طرق التعاطي الإيجابي مع الجماهير، وذلك باعتبار أن النتائج تنصب على الناس.

وهناك خطوط أساسية لمعالجة المسألة السكانية ربما أهمها: -1 شكل وتنظيم الهيئة الخاصة بإدارة الموضوع السكاني. -2 أشكال الهجرة الدائمة والمؤقتة. 3 - الانضباط الذاتي بين المصريين لخفض نسبة النمو السكاني.

وسبق أن اقترحت أن على رأس المعالجة الموضوعية صياغة الجانب الهيكلي في إدارة المسألة السكانية في صورة تشكيل «مفوضية عليا للسكان»، فلا يخفى أن مدى النجاح في أي مشروع يرتبط أساسًا بشكل إدارته، والمفوضية العليا المقترحة للسكان هي بالقطع أشمل من تخصيص الموضوع بانتماء إدارته إلى وزارة الصحة فقط، فلا يخفى أن جانب الصحة يعالج الموضوع من جوانبه البيولوجية بالأساس في حين أن الموضوع يحتاج إلى تضافر جهود كبيرة من التخصّصات الخدمية (على رأسها التعليم والشؤون الاجتماعية والتخصّصات المهنية لتحسين أحوال السواد الأعظم من السكان، وعالم الاتصالات لكي يجلب الناس إلى ما يضطرب به عالم اليوم من مدخلات ومؤثرات ذات شأن في تنمية وتحديث المجتمعات داخل الوطن وخارجه، مثل هذه المفوضية العليا سوف تعالج الموضوع السكاني برمَّته شاملًا كل جوانبه البيولوجية والمجتمعية، وبالتالي سوف تسود معالجة ذات سياسة موحدة في مسار رئيسي يتجنّب التكرار أو التضارب أو تعدّد الإنفاق وتعدّد الوظائف بين الوزارات المعنيَّة على مستوى الدولة وإداراتها مركزيًا ومحليًا معًا ممّا يوجهه الجهود المبذولة مباشرة إلى الهدف.

وفي الماضي كانت الدنيا مفتوحة على بعضها بحيث تجد الشعوب متنفسًا للزيادة السكانية بالهجرة إلى أراض جديدة، ولكن مع نشأة الدولة القومية في أوروبا فيما بعد القرن الثامن عشر ضاقت الدنيا بالحدود المفتعلة والحروب الاستعمارية لتقسيم العوالم الجديدة، وحتى الأقاليم القديمة الواسعة كالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية وأفريقيا قسمت هي الأخرى بين البرتغال وإسبانيا وهولندا وإنجلترا وفرنسا ولحقتها في أواخر القرن 19 إيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة، وحين استقلَّت المستعمرات أخذت نظام الدولة القومية شكلًا وليس مضمونًا، ومن ثم شهدنا التكالب الشديد على حدود صنعها الاستعمار هي أصلًا ليست

وليدة التطور السياسي لقومية معيّنة بل قدرة المستعمر على مدِّ نفوذه بغض النظر عمَّا حدث من تمزيق وحدات اثنية بين دولتين فيما بعد استقلال المستعمرات، هذا الإرث الاستعماري مسؤول عن قلاقل داخلية قد تؤدي للانفصال كما حدث في السودان أو مقدمات ذلك في الدول متعدّدة الإثنيات – سلالة ولغة ودين ومذهب النزاعات الإثنية في الدول متعدّدة على رأسها أثيوبيا والكنغو الديمقراطية ونيجيريا وغيرها... وهو ما أدى إلى صراعاتٍ داخلية بين مجموعاتٍ ثقافية مختلفة داخل الوحدة السياسية الجديدة وبالتالي مساعٍ ناجحة أو مؤجّلة للانفصال وتكوين وحدات سياسية جيدة على أسس من السلالة واللغات أو الأديان والمذاهب أو التاريخ الاجتماعي وغير ذلك طالما لم تراعي هذه الدول عدالة اقتصادية سياسية لموزايكو إثنيات الدولة.

مع ترسيم الحدود الجديدة انغلقَ باب الهجرة إلَّا من فتحاتٍ ضيقة يدخل منها ذوي التأهيل العالي والمكانة العلمية والمالية من شعوب العالم الثالث إلى أمريكا وأوروبا فيما يسمى استنزاف العقول Brain Drain، أو استنزاف رأس المال الوطني لبعض الدول النامية في بنوك و حوافظ مالية في الدول المتقدمة، أسباب ذلك كثيرة منها التهيئة العلمية والمعملية والأنشطة الاقتصادية دائمة التطور في العالم الأورو-أمريكي بالقياس لما هو موجود في أوطان العالم الثالث، باختصار في عصر العولمة هناك «كارت بلانش» للمؤهلين وباب مغلق أمام ملايين آخر من بلاد العالم الثالث رغم حوادث غرق آلاف المهاجرين غير الشرعيين أمام سواحل أوروبا وأمريكا.

وفي عالمنا العربي فإن أبواب الهجرة أيضًا مغلقة بين العرب بعضهم البعض لأسباب عديدة منها:

1 – دول عربية غنية – غالبًا الدول النفطية في الخليج وليبيا والعراق – لا تريد مهاجرون وإنما عمالة مشروطة زمنًا، كرغبةٍ في الإبقاء على مستوى عالٍ من الدخل والخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية للمواطنين، ولا شكَّ أن لذلك مبرّارته وبخاصة أن معظم هذه الدول قد حدثت فيها تغيراتٍ اقتصادية اجتماعية أدَّت إلى تركيز متكاثف للسكان المحليين وغيرهم في العواصم ومدن قليلة العدد وندرة سكانية في المناطق الريفية والصحراوية وارتفاع أسعار إمدادات مياه الشرب،

وطبيعي أن فتح باب الهجرة سيزيد من مصاعب الحياة في المدن القليلة وربما يؤدي إلى عشوائياتٍ هي في غنى عنها.

2 – من بين الدول العربية ذات المساحات القابلة للسكن المهاجر السودان والعراق، وهما على طرفي نقيض: السودان شاسع يضمّ بيئاتٍ طبيعية عديدة: صحارى إلى غابات وحشائش مدارية مع وجود مصادر مائية وأمطار لا بأس بها، لكنّه لأسبابٍ كثيرة ما زال فقيرًا فالتنمية الحديثة في الزراعة والثروة الحيوانية لم تبدأ بعد بدرجةٍ معقولة سوى مناطق محدودة على مياه النيل، أمَّا العراق فهو من دول البترول الغنية ويتميّز بسهولٍ خصبة وموارد مائية جيدة ونشاط زراعي تقليدي يمكن تحديثه، ويمكن للعراق والسودان استيعاب هجرات عربية لولا أن هناك مكامن للمشاعر الإقليمية غالبًا ما تجعل إقامة المهاجرين عسرة تعتريها ذبذباتٍ كثيرة برغم الترحيب الرسمي، أغلب المهاجرين نشطاء لتبرير وجودهم ولكن النجاح الذي يصادفونه يصبح في أحيان مثار احتكاك مع المواطنين تنتهي بأحداثٍ مؤسفة، الخلاصة أن الهجرة لا تنجح لمجرد التسهيلات الرسمية من دول المهجر، بل يحسن أن يلحقه تأهيل للمواطنين والمهاجرين على العيش معًا باعتبارهما نسيج المواطنة الجديد. نموذج الهجرة إلى العالم الأمريكي قد يكون مفيدًا حتى وإن بقيت عنصرية بغيضة بتميز السلالة البيضاء.

3 – لهذا فإن هجرة العمل المؤقتة إلى البلاد البترولية هي أكثر أشكال الهجرة نجاحًا لانتظامها في أشكالٍ قانونية بين دول المنبع والمقصد، أدَّت هجرة العمل إلى تأجيل المشاكل الاقتصاديةٍ التي تعانيها دول المنبع، وكذلك أنتجت بعض مشاكل اجتماعية اقتصادية لعدم وجود أجهزة تُرشد حسن التصرّف في مدخرات العامل إضافة لنهب مغامري»توظيف الأموال» هذه المدخرات، الملاحظ أن هجرة العمل آخذة في التناقص بتكوين كوادر محلية وتذبذب المدخولات الوطنية بتأرجحِ أسعار البترول والتزام الدول بتشغيل مواطنيها قبل الوافدين، تخفيف قيود الحدود بين للدولِ العربية بشكل ما ضمن إطار الجامعة العربية والاتفاقيات الثنائية قد يساعد على إيجاد صيغة «الأواني المستطرقة» بين العرب كما كان الحال في الماضي حين كان

السكان ينساحون بأحجام مختلفة على الأراضي العربية، لست أدعو الآن إلى صيغةٍ مماثلة للاتحاد الأوروبي، وإن كان ذلك ممكنًا في وقت ما، ففي مستقبل قريب لن تكون هناك كيانات صغيرة قادرة على العيش المستقلّ، بل تكتلاتٍ اقتصادية كبيرة تضمّ ثقافاتٍ ولغاتٍ مختلفة قادرة على إيجاد إطار متوازن من الأنشطة الاقتصادية يشمل كل المجتمعات داخل التكتل الكبير، ونحن في العالم العربي نملك تجانسًا ثقافيًا ولغويًا تحسدنا عليه مجموعة الاتحاد الأوروبي، ولم تكن بيننا حروبًا مميتة وصراعات مزمنة كأوروبا، كل ماعلينا تجاوزه بالتدريج تناقضات الدخل القومي وأشكال الإنتاج وأعداد السكان وتحييد المؤثرات الأجنبية الداعية إلى الإبقاء على الانقسامات، يؤدي في النهاية لنوعٍ من التوازن بين أقاليم عالم العرب، في هذا الموضوع أقوال وحجج مؤيّدة ومعارضة معروفة فلا داع لذكرها، المطلوب نمو أيديولوجية عربية تجريبية على مهل – وبعيدًا عن الطنطنات اللغوية – بحيث ينمو الارتباط التدريجي للمصالح المشتركة بين الدول العربية.

الموضوع الأخير القابل للتحكم والسيطرة داخل مصر هو ما نسعى إليه جميعًا لخفضِ نسبة النموّ السكاني على سبيل المثال من ٪2 سنويًا إلى ٪1 بالتدريج، كيف يكونَ ذلك؟ هناك تفسيراتٍ عديدة لانخفاضِ الخصوبة وضبط الإنجاب،من أشيعها ما يأتي:

1 – السكن في المدن يؤدي إلى تقليل الإنجاب.

2 – ارتفاع دخل الأسرة والغنى والرفاهية العامة في المجتمع تساعد على تقليل الإنجاب.

3 – تعليم الإناث وتوظيفهم دون تحيّزٍ ذكوريّ عامل فيصل في خفض الخصوبة.

المؤكّد عدم تخصيص سببًا واحدًا لأن مجموعة الأسباب تتفاعل معًا في حالاتٍ كثيرة وبخاصة في الدول النامية، أحيانًا تكون حالة غنى المجتمع سببًا فعالًا في استمرارِ انخفاض الخصوبة لدرجةِ توقف النمو كدول أوروبا الغربية تسعى الآن لتعويضِ التناقص السكاني بتقبّل هجرة من شرق أوروبا أو البلقان، أما في العالم النامية فالأغلب أن سكن المدن وتعليم البنات عنصران متفاعلان في الريف والمدينة

لتقليل الخصوبة، مثلًا كان النمو العام لسكان مصر حول ٪2 عام 2006 بينما نموّ سكان محافظة القاهرة في حدود بين ٪1.2 إلى ٪1.5، كما أنه يجب التمييز بين النموّ في أحياء المدينة فهو بنسبةٍ مرتفعة في الأحياء الفقيرة ونموّ منخفض في الأحياء المتوسطة والغنية، تفسير الفقر والغنى ليس وحده في درجة ارتفاع وانخفاض الخصوبة، بل مستوى التعليم والتأهيل أيضًا داخل المدن وبين المدينة الريفية والحضرية، ففي الريف نوع من التساند الاجتماعي المعيشي بحيث لا يجوع أحد إلى الموت فمجال العمل اليدوي أو الحراسة مفتوح أمام الفقراء لدى الملاك كأنه صدقة مغطاة حفاظًا على آدمية الإنسان، في المدينة يندر وجود التساند حيث الخصوصية تلعب دورًا بين السكان من أخلاط ومهاجر شتى وكل أسرةٍ حبيسة تأهيلها في التعليم والعمل.

يمكن أن نستمرَّ في تخصيص الأمثلة التي تدلّنا على أن معالجة المسألة السكانية شديدة التشعيب وتحتاج منا إلى تضافر جهود كثيرة من المفكرين والساسة والمنفذين لكي نخطو قدمًا على الطريق الصحيح، ولعلّه من الأوفق أن تتشاركَ محليات الأحياء والقرى والجمعيات المدنية مع مخطط الدولة في تعميم أفكار أن «الأسرة الصغيرة أسرة سعيدة".

ثالثًا: رؤية معرفية لمواجهة بعض المشكلات المصرية

تتلخَّص أسس المشكلات المصرية في عددٍ محدودٍ من النقاط معروفة محفوظة في وجدان الناس والمفكرين، تناولتها عشرات الدراسات من عقود القرن العشرين وحتى الآن: دراسات مستفيضة وتحليلات اقتصادية اجتماعية سكانية وسياسية، وتناولتها أيضًا إشاراتٍ صريحة في بعض جوانب أدبيات الرواية والشعر والفنون التشكيلية بل وأيضًا في مجالات الفكاهة الساخرة الناقدة، كل هذه تحاول أن تجدَ لمصر مكانًا متميزًا كما كان في الماضي البعيد والماضي القريب، حيث كانت أمور الأمَّة والدولة وأحوال الناس في المجموع مستقرَّة على جوانب أقرب إلى الاسترخاء والانبساط النفسي منه إلى التوتر والعبوس، وإلى الرخاء منه إلى الأزمة وإلى التساند منه إلى التناحر وإلى التعايش الاجتماعي التجريبي منه إلى النظريات والأفكار التي تقسم الناس إلى معسكراتٍ مشدودة إلى التحفز البغيض والتحرش المميت.

أُسس ومسببات المشكلات: فلسفة الموضوع

النُّقاط الأساسية للمشكلة صارت إشكالية نعجز عن حلِّها لأننا لا نحلها ضمن الإطار الشامل للمشاكل معًا، بل ننظر إلى معظم المشكلات على أنها وحدات منفصلة تترتب الواحدة على الأخرى بمعنى أن البعض يرى أن حلّ مشكلة سوف يترتَّب عليه تداعى الحلول في عددٍ آخر من المشكلات باعتبار أن الواحدة تؤثر في الأخرى، وقد يكون هذا اقتراب صحيح لمشكلة ما لكن نجاحه هو في حدود إطار غالبًا لا يتعدَّاه، بل قد يؤدي لمفاهيم تعيد تغذيته بإشكاليةٍ وظيفية جديدة، مثال ذلك رفع رواتب المدرسين هل تحلّ إشكالية الدروس الخصوصية؟ أو هل تحلّ مشكلة تدني مستوى التعليم؟ أم هل تعيد تقييم خريجي كليات التربية للمعلمين؟ هو إذن

منهجٌ سهلٌ يعالج المشكلة الواحدة كأنها عالم في حدِّ ذاته مع قليل من الارتباطات، بينما المنهج الأبطأ ذو الفاعلية الأهم هو استعراض شامل لكل الإشكاليات ومعرفة ديناميتها وكيف تتمحور وتنتشر في شبكةٍ من التفاعلات والتفعيلات مع بعضها البعض بحيث يغوص سبب تحت مسبب ونمسك خيوط السيطرة على أي وضعٍ مُشكل في المجتمع.

- وأحب أن أوضح أن «المجتمع» في سياق موضوعنا يشمل كل تجهيزاتِ الحياة من الأفراد إلى الدولة بكافة أشكالها ومن الأعراف إلى الدستور ومن القيمة العينية إلى المؤسسات المالية ومن النظم الاجتماعية إلى فلسفة القوانين وغير ذلك كثير.

- دينامية الحركة غالبًا تؤدي إلى متغيراتٍ في معظم جوانب حياة الأفراد والمجتمعات، بعض المتغيرات سريعة بمعنى أنها قد تستغرق جيلًا أو جيلين، وبعضها بطيء يحتاج أجيالًا لفهمه بعض المتغيّرات يمكن حسابها كالتغيرات في النشاط الاقتصادي، وبعضها يمكن توقعها كالتغيرات الهيكلية في تكوين المجتمع مثل دور المرأة وحقوق الإنسان، والبعض الآخر لا يمكن توقّعه لأنه يأتي تدريجيًا بفاعلية التقاء المجتمعات الدولية وفلسفاتها السائدة والشدِّ والجذب المرتبط بذلك، وهذه المتغيّرات يمكن رصدها ومراقبتها وتقبلها أومعارضتها كليًا أو جزئيًا حسب ضغوط بعض مؤسسات المجتمع من الداخل ومدى تصلّبها أو مرونتها.

- تتأثر مكوّنات المجتمعات بمجموعةٍ من العوامل بعضها من صنع الطبيعة وأكثرها من صنع الانسان، العوامل الطبيعية المؤثّرة تنقسم إلى عناصر ثابتة وعوامل مؤقتة، العناصر الثابتة كالموقع الجغرافي وأثره المجالي في الاتصال أوالعزلة وتأثيره على مزاجاتِ الجماعات في تكوين اعتيادات روح المحافظة أو مرونة تقبل المستجدات، ونوع المناخ المسيطر صحراوي أو مطير أو استوائي أو قطبي وتأثيره على مجالات العمران بين التزاحم في أماكن محدودة والانتشار على مسطحاتٍ واسعةٍ من الأراضي، والتكوين الجيولوجي للسطح من سهلي إلى جبلي ومن فقيرٍ إلى غنى بالمعادن، ووجود مصدر دائم للماء العذب في الواحة أو على ضفاف الأنهار، فهو سرُّ الحياة، ولكن الإنسان بتكنولوجية الماضي أو الحاضر قد ساعد على أحداث

بعض التغيّرات في ثوابت العالم الطبيعي، مثلًا ربط البحرين الأحمر والمتوسط قديمًا وحديثًا أحدث انقلابًا في مجالات العلاقات المصرية وما ترتَّب عليه من اتساع المجال الاستراتيجي والتجاري والحربي والسياسي، وتكنولوجيا تحلية مياه البحر أحدثت متغيراتٍ عمرانية كبيرة في دول الخليج البترولية المفتقرة للماء، وما زال المناخ مستعصيًا بعامة على قدراتِ البشر ولكن إساءة استخدامات البيئة بزيادة مكونات غاز ثاني أكسيد الكربون غالبًا ما سيرفع درجة حرارة الكرة الأرضية، ومن ثم نتوقع تغيراتٍ مناخيةٍ محسوسة وكوارث إعادة توزيع شواطىء البحار والمحيطات وغرق مدن الشواطىء وغالبية الموانئ، كما أن هناك اتجاهاتٍ ناجحة لاستخدام الطاقة الشمسية وبخاصة في الصحارى التي تتمتع بدرجة سطوع عالية مقارنة بأنواع المناخ الأخرى وبالتالي نعيد تقييم بعض موارد الصحارى من أراضٍ قاحلة إلى مصادرِ للطاقة.

- أمَّا العوامل الطبيعية المؤقتة أو الطارئة فإن أثارها مدمّرة لوقت ما ويمكن معالجتها فيما بعد مع إقامة محطات لرصدها والتنبوء المبكر بها، أشكال الدمار تتراوح بين موجاتِ الجفاف و قوة المياه في الفيضانات والأعاصير المدمرة والزلازل والبراكين وأمواج النينو والتسونامي وغزوات الجراد وانتشار أوبئة كالطاعون أو أنفلونزا الطيور، أو فيروس كورونا حاليًا.

- العوامل البشرية كثيرة بطولِ التاريخ وعرض البحوث العلمية والابتكارات والنظريات التي تضمّ عناصر عدَّة متفاعلة، والتقنية والإبداع الملهم، وكلّها تنحو إلى تحسينِ أحوال الناس وبعضها قصدًا وبعضها تنشأ عن غير قصدٍ أثناء تجارب معمليَّة في اتجاهٍ معيَّن أو تجارب عملية لمجتمعٍ يتغيَّر من وضع سياسي اقتصادي إلى وضع آخر، فالظروف الطبيعية كتاب مفتوح يقرأه المبتكرون وأصحاب الرؤى، وفي أحيانٍ كثيرة يشتط الإنسان بمبتكراته على البيئة الطبيعية بطريقةٍ جائرة قد تتسبَّب في التصحر كاستزراعِ هوامش رعوية غير مؤهلة طبيعيًا للزراعة أو استنباط أنظمة تستحث المورد الطبيعي على عطاء أكبر كنظام الري الدائم الذي يؤدي إلى الإفراط في استخدام الأسمدة الكيماوية لتعويض إجهاد التربة، ومن ثم ظهور أنواع من

الأمراض والعلل، بل إن الأوبئة قد تكون نتيجة الاشتطاط في طلب المزيد كمزارع الدواجن أو مزارع الأسماك، فطلب المزيد من أنواع معينة يؤدي بالضرورة إلى تجمعاتٍ بعشرات الآلاف في بيئاتٍ اصطناعية من جدران مزارع الدواجن وشبكات المزارع السمكية معرضة لانتشار الأوبئة وكوارث اقتصادية أو بيولوجية لم نعرفها من قبل، أو القضاء على التنوع النباتي بتفضيل استخدام البذور المعالجة وراثيًا غالبًا ما سيؤدي دورًا مماثلًا لكوارث مزارع الطيور والأسماك. فالمزارع تصبح استثمارًا للشركات الدولية متعدّدة الجنسيَّة تخاطب الطلب العالمي المتزايد نتيجة تغير أنماط الغذاء لكن القضاء على التنوع الداجني والسمكي والنباتي هو بمثابة انتقاص و نقيض لغنى البيئة الطبيعية وقدراتها على التكيف والتأقلم والمقاومة البيولوجية أمام التغيرات الطبيعية... كل ذلك وغيره من أجل ربح اليوم وغدًا أمر...!

- غالبية الاستخدامات التكنولوجية الجديدة تؤدي إلى مضامين حضارية اجتماعية تتوافق مع نتائج الاستخدام الجديد، مثل الحضارة الناجمة عن شيوع النظام الصناعي الرأسمالي وتغير مبدأ الكفاية الذاتية إلى إنتاج السوق (محلي وعالمي) في السلع الزراعية والصناعية بل والصناعات الحرفية وتغير نمط الغذاء إلى مذاقات جديدة، باختصار تغير نمط المعيشة ومحتوى الحياة ومفاهيم السعادة والتعاسة على ضوء المستجدّات المتتالية.

- لكن الشيء الذي لا يتغير إلَّا بشقٍّ الأنفس وببطءٍ شديد هو استمرار الإنجاب على ذات المنسوب السابق على النظام الجديد – أي تتسارع إعداد السكان بحيث تخلق مشكلة تدعو إلى التفكير في تجريب توازنات جديدة بين الناتج العام وعدد السكان، وربما كانت أنجع الطرق هي الدعوة إلى ممارسة ضبط النسل لكنها تواجه معارضة من جهات عدَّة على رأسها الأفراد أنفسهم فهم يعيشون مجتمعًا متغيرًا ولكن بفكر سالف يمجد الكثرة العددية والتباهي بالقدرة البيولوجية على الإنجاب ضمن أطر الأعراف الموروثة التي تجد مدافعين عنها غيورين على بقائها بالتأسيس على معتقدات تعمير الأرض دون أن يلقوا بالًا إلى معتقداتٍ أخرى تتطلَّب ألَّا يلقي الإنسان بنفسه إلى التهلكة.

2. قضايا ومشكلات مصر:

ولكي لا نستمرَّ في السرد البيني للمشكلات وتفاعلها معًا فإني أنتقل إلى محاولةِ تحديد النقاط الأولية المسبّبة للأوضاع المصرية الراهنة، وهي كما ذكرت غير غائبة عن الإدراك والمعرفة لدى الناس بسطاء ومفكرين.

- القضية المصرية الكبرى هي إيجاد توزنات التكامل والتفاضل بين الموارد والناس، وهي معادلة ليست ثابتة على شكل أو صورة واحدة بل تتحوّل وتتبدَّل نتيجة تداخل عوامل كثيرة طبيعية وبشرية، ومن ثم فإن التوازنات تتغيَّر من زمنٍ لآخر فلا شيء ثابت لا في مصر ولا في أي مكانٍ آخر على سطح الأرض، فالثوابت قليلة بينما دينامية الحركة الإنسانية لا تتوقف، ولو توقفت لركد أي مجتمعٍ في مستنقع النسيان.

- التناقض الطبيعي بين المعمور واللامعمور وهو الذي يعبّر عنه سياسيًا بأننا نعيش على نحو ٪5 من مساحة مصر، بينما هي ٪7.83 حسب أرقام الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

- أن السكان يتزايدون بنسبة نموٍّ عالية أكبر من نسبة نموّ الأعمال والأشغال، وهو ما يعبر عنه سياسيًا بالالتجاءِ إلى قوة الأرقام فيقال أن السكان يزيدون كل دقيقة بكذا آلاف وكل سنة بكذا مئات الآلاف، هذه ارقام لا تكذب فهي كأرقام خالصة تصبح مهيبة لكن مخاطرها تصبح أقلّ ضجيجًا إذا أسندت إلى تفاعلاتٍ أخرى حياتية اقتصادية بل أيضًا إسنادها إلى حقيقةٍ رقمية أن النمو السكاني في تناقص ملحوظ حسب التعدادات الرسمية إلى ٪1.94 عام 2003 بدلًا من ٪2.4 عام 1990 أي انخفاض قدره نحو نصف في المائة في نحو عشر سنوات، بل إن نمو سكان المدن قد هبط كثيرًا يكفي القول أن نموّ سكان القاهرة هبط في عام 1996 إلى ٪1.1. وهذا دليل على أن دينامية النمو السكاني قد أخذت منحى آخر أكثر صحةً مما كان عليه في عقود السبعينات والثمانينات، فقد انخفضت درجة الخصوبة (عدد المواليد لكل امرأة) في مصر من 5.3 عام 1980 إلى 3.2 عام 2003 بمعنى انخفاض قدره ٪40 في نحو 20 عامًا فقط.

- موضوع الهجرة الريفية إلى المدن الكبرى قد هبط نتيجة توجه الهجرة شبه المدربة (مؤهل متوسط) للعمل قرب القرية أو المدينة الصغيرة المجاورة، وتؤكد أرقام 96 انخفاض نسبة سكان المدن الكبرى من ٪21.5 من سكان مصر عام 1960 إلى ٪18.5 فقط، وهو اتجاه صحي نحو إعادة توزيع انتشار السكان بدلًا من تزاحم وتركيز في مدن تنوء بهم.

– المشكلة السكانية الأساسية تكمن في أن تركيب الهرم السكاني ما زال قريبا من صورته القديمة جيث تتسع قاعدة صغار السن (أقل من 20 سنة) إلى نحو نصف السكان وتضيق قمة كبار السن، لكننا نأمل في حدوث تغيير ما تظهر في التعداد الجديد (2006) يتناقص فيه الشكل الهرمي المنتظم إلى قاعدة أصغر وفئة أكبر من متوسطي الأعمار (20 إلى 60 سنة) الذين يشكّلون القوة العاملة الخام[1]، ومع ذلك فإن المشكلة التي تطرحها هذه الأرقام هي:

– أولًا: إيجاد الفصول الدراسية اللازمة للتعليم الأساسي إلى مرحلة الإعدادية.

– ثانيًا: ضرورة تغيير المعتقد التعليمي من سلسلة إعدادي/ ثانوي / جامعة إلى تشعيب أكبر بعد الاعدادية لمدارس الأعمال والمهن المتوسطة فهي أجدى من طوابير الثانوية والجامعة العاطلين، كما أنها تخفف على الأسرة المصرية العبء النفسي للشهادة الثانوية التي قد لا يكون لها مثيل في العالم.

– ثالثًا: تغيير المعتقد في أن الدولة مطالبة بإيجاد فصول الثانوية والتعليم المهني المتوسط، بل يكفي نسبة معينة جيدة الأعداد والباقي يعتمد على أشكالٍ أخرى من التعليم الخاص يحسن أن يكون مرتبطًا بمصنع أو شركة تجارية أو شركة زراعية رعوية، بشروطٍ تطبَّق بصرامة حتى لا تصبح المدارس الخاصة عملًا تجاريًا فقط.

- مشكة الإسكان هي جزء تال للمشكة السكانية، ولفترةٍ طويلة – ربما نحو نصف قرن –أضافت الدولة على وظائفها موضوع الإسكان، وقد بدء ذلك بمشروع

(1) انظر مجموعة أهرامات سكانية كي تتضح الفروق بين دول متناقصة وأخرى تنفجر سكانيًا.

إنشاء مدن حلقة حول القاهرة لتخفيف الضغط على المساكن في قلب القاهرة، لكن الموضوع تشعَّب بدوافع عديدة إلى تحويل هدف المدن الجديدة في معظمها إلى سكن الصفوة الأغنياء والأمثلة كثيرة من أكتوبر والمهندسين إلى تجمّعات القاهرة الجديدة والشروق والعبور إلخ... وفي وسط هذا الخضم تظهر فكرة إسكان الشباب ومحدودي الدخل كعلاج لأزمة الشباب لكن بعضها تداخلات إعلامية أكثر منها واقعية، فالكلّ يعرف عزوف الشباب لأسباب أكثرها بعد المسافة عن مناطق العمل وتخصيص ميزانية انتقال أعلى من قدراتهم فضلًا عن عدم اكتمال خدمات المدينة الأساسية وارتفاع قيمة الوحدات السكنية، ناهيك عن أنَّ أعمال المقاولات بهذه الضَّخامة تشكّل عبئًا على الدولة وربما تحرم المستثمرين من إنشاء المساكن التي يراعى فيها شيء كثير من الجودة نظرًا للعلاقة المباشرة بين المستأجر والمالك وحقوق كل منهما بينما علاقة المستأجر وأجهزة المدن الجديدة علاقة غير مباشرة يكتنفها كثير من الدروب والمسالك بين الشركات والمصانع وملاك البيوت، فضلًا عن المشكلة مع العامل أو الموظف حين يتعرَّض للفصل أو لا تجدّد له الشركة تعاقده وبالتالي يُخلي الشقة.

- مشكلة الإسكان تمتد إلى مشكلة النمو على الأرض الزراعية في الوادي والدلتا، ليست المشكلة هنا نمو سكاني فقط بل تحول الممارسة الاجتماعية من سكن بيت العائلة إلى نمط الأسرة الفردية المحتاجة إلى سكن خاص، والأغلب أن هناك عوامل أخرى يجب أخذها في الحساب منها ما يلي:

1- أن سعر الأرض بجوار المدن ارتفع كثيرًا بحيث أدَّى إلى تبوير متعمد لإضافتها إلى أرض مبان داخل كردون المدينة، وقد فقدنا وما زلنا نفقد أرض التربة الزراعية التي شقيَ النيل عشرات آلاف السنين في بنائها وإعطاها هدية للمصرين الذين شكروه بأساليب مختلفة أهمها صيانة التربة الغنية حتى وقت قريب، وقد أصبح ملاك تلك الأراضي القريبة من المدن مضاربين بأسعار الأراضي وأصبح هناك رأسمال يضخّ في تلك الأراضي، وربما تحوَّلوا إلى مستثمرين في المقاولات وشتى أنواع الأعمال بعد ترك مهنة الزراعة.

2 – تراجع وظيفة الزراعة: يفضل الفلاح الآن أن يعمل أبنائه ذكورًا وإناث في وظائف ثابتة في القطاع العام والحكومي والخاص بعد أن ينالوا قسطًا من التعليم وبخاصة التعليم الفني المتوسط، العمل غالبًا في المدن القريبة أو القرى الكبيرة ذات الخدمات المركزية وهو مما يتيح لهم استمرار السكن المجاني في القرية وكذلك القيام ببعض الأعمال الزراعية إذا كان لدى الأسرة ملكية زراعية بالقيراط أو الفدان، بعض نتائج هذا الاتجاه أولًا أن الأبناء يفقدون تدريجيًا أصول الممارسة الزراعية التي ميَّزت الفلاح المصري آلاف السنين، وبالتالي غالبًا ما يؤجرون الأرض، وثانيًا أن القرية تتحوَّل جزئيًا إلى وظيفة المنامة الموروثة أو الرخيصة لسكان لايعملون بالزراعة وإنما موظفون وعمال خدمات، وبالتالي علينا أن ندركَ أن ساكني الريف الآن ليس كلهم فلاحين ومن ثم يصبح لدينا مشكلات عمالة متعدِّدة زراعية وغير زراعية في القرية «نصف الحضرية» تواجه موضوعات التنمية في أقاليم الريف في الدلتا والوادي بعد أن كانت الفلاحة هي التي تميّز السكن الريفي، ففي مطلع القرن 20 كانت نسبة الفلاحين ٪82 من سكان مصر وظلَّت تهبط حتى بلغت ٪57 فقط في 1996 في مقابل ٪43 سكان مدن، ولا شكَّ أن بعض القرى الضخمة هي أكثر من نصف حضرية ولو أضيف مثل هؤلاء إلى سكن المدن فإننا سوف نجد فعلًا أكثر من ٪55 من سكان مصر يعيشون أشكالًا من الحضرية أكثر مما تنبئنا به أرقام التعدّدات ومن المستحسن أن يراجعَ الجهاز المركزي للإحصاء نسبة الفلاحة كوظيفةٍ في قرى الريف المصري.

3 – أدَّى تراجع الوظيفة الزراعية عدديًا وازدياد قطاع الخدمات – نقل ومواصلات وتجارة دكاكين – إلى فقدان بيت الفلاح كثيرًا من الأعمال المنزلية من الخبز إلى اللحوم التي أصبحت تشترى نقدًا، ودخلت أنابيب المياه بيوت طوب اللبن غير المؤهلة أصلًا لذلك مما يؤدي إلى ضرورة بناء بيوت أحدث من الطوب الأحمر والإسمنت وأشياء أخرى كثيرة مترتِّبة على دخول الكهرباء معروفة للجميع، النتيجة المنطقية لبقاءِ الأسر الجديدة بالقرية هو توسع القرى أفقيًا على حساب الأرض الزراعية، كل ذلك أدى إلى تغير نمط الحياة القروية وبخاصة شيوع التعامل

النقدي في غالبية ضروريات الحياة، والنقد كما هو معروف لم يكن بذلك الشيوع في الماضي غير البعيد، قد يكون ذلك تغيير إلى مرحلة أعلى من الحياة القديمة وبالتالي يجب أن يكون لدى المخططين والمجالس القروية رؤية جديدة ليس فقط لمواجهة مشكلاتِ الزراعة ومديونية الفلاح المتزايدة للبنك الزراعي ومشكلات التسويق وسماسرة كبار رجال السوق، بل أيضًا لتحديث نمط الزراعة وإرساء مَتين للتعاونيات الزراعية، وإلى جانب ذلك استحداث أنشطة اقتصادية من الصناعات الخفيفة أو المنزلية الحرفية حتى لا تطرد القرية سكانًا يزيدون عن الحاجة، وتكون هذه مخرجًا مقبولًا لمزيد من عمالة المرأة الريفية ودخولها رسميًا قوة العمل. فحسب أرقام 1996 تبلغ عمالة المرأة 20٪ من مجموع العمالة المصرية (15+ سنة)!

4 – الخلاصة أننا نخسر سنويًا أرض زراعية جيدة تقديرًا بمتوسط نحو 30 ألف فدان مقابل ما نكسبه من الأرض الصحراوية بشق النفس والجهد والمال، فإذا تصوّرنا أننا نخسر بهذا المعدل أرضا لمدة الـ 15 سنة الماضية فإننا نكون قد خسرنا ما يساوي 450 ألف فدان وهو ما يساوي 80٪ من أرض مشروع توشكى أو معظم مشروعات أرض ترعة السلام،من الناحية الرقمية قد نكون متعادلين، لكن من ناحية القدرات الإنتاجية فإننا محتاجون سنوات طوال لكي تصبح أراضي الاستصلاح معادلة للكفاءَة الإنتاجية لأراضي الدلتا والوادي.

على أي الحالات هذا موضوع شائك تتداخل فيه عوامل كثيرة بعضها مشجع مثل أنها أراض مستقبلية مع استخدامات تكنولوجية متقدّمة في أساليب الزراعة ونوع المحاصيل، وبعضها يُخب الهدف الأول من هذه المشروعات لأن قدرتها على استيعاب أعدادٍ كبيرة من السكان غير واردة في ظلِّ التكثيف الرأسمالي لمشروعات لا تحتاج لأيدي عاملةٍ كثيرة.

5 – حينما نكون في وضع متأزم غالبًا نجد الحلّ السريع – نسبيًا – في الدعوة إلى التنمية الزراعية في أراضي الصحراء باعتبار أنها مكوّن مساحي ضخم غير مستخدم إلا لما في صورة الواحات التقليدية أو الهامش الشمالي قرب البحر المتوسط أو مجالات التعدين (حقول البترول والغاز – فوسفات أبو طرطور –

حديد الواحة البحرية). تحتاج القرى السياحية بطول السواحل ومدن السياحة لعمالة متخصّصة وبالتالي هي قليلة.

لكن الشيء شديد الإغراء هو الدعوة لاستزراع أجزاء من الصَّحراء باعتبار أن الزراعة -كما نعرفها بطول تاريخنا وما ثبت في وجداننا- هي النشاط الاقتصادي كثيف العمالة وبالتالي نصطاد عصفورين معًا : تخفيف الأزمة السكانية في الوادي والدلتا من ناحية وتأمين الغذاء أو محاصيل السوق الداخلي والخارجي من ناحية أخرى، المصدر الأساسي لهذا التعمير هو المياه الجوفية وبخاصة في الصحراء الغربية، أو ترع وأنابيب مياه من النيل، وقد مررنا بتجارب على النوعين، مديرية التحرير وتوشكى والسلام من النوع المعتمد على ترع من مياه النيل، بينما مشروع الوادي الجديد سابقًا والتنمية الحالية لواحات الفرافرة والداخلة وسيوة وشرق العوينات تعتمد على المياه الجوفية، وقد صادف هذا أو ذاك نجاح مرتقب أو فشل مكلف أو تغير في اتجاهات التعمير كتحولٍ جزئيّ في مديرية التحرير إلى مزارع وفيلات رفاهية ونمو محبط لمدينة النوبارية ونجاح جديد لمزارع تستخدم التسميد البيولوجي بدلًا من الأسمدة الكيميائية تكسب الصدارة في التصدير إلى أسواق أوروبا، أو كنجاح ثم ركود لمشروع الصالحية الجنوبي الذي يستخدم الري المحوري، وكذلك توقف الاستصلاح في منطقة الحسينية بمحافظة الشرقية، وركود في استزراع شركتي الملكة والبحيرة في توشكى وتوزيع بعض الأرض على صغار الفلاحين ومشاريع بير العبد في شمال سيناء والدور الاقتصادي الاجتماعي لبدو شمال سيناء وحقوقهم التاريخية؟

وبرغم أنها تجارب حسنة النية فلقد كان الأسلوب الأكثر صحة أن نبدأ تجارب محدودة كمشروعات ريادية pilot projects إذا نجحت عممناها وإذا لم يُصبها النجاح المرموق فيكفي أننا حاولنا، أو نعاود التحسين بصورةٍ أخرى.

6 - وآخر المشروعات مقترح د. فاروق الباز إنشاء محورٍ رئيسي بري وحديدي من ساحل البحر المتوسط وموازيًا للدلتا والوادي إلى الحدود مع السودان فيما أسماه ممر العبور، الغرض منه هو مثل ما سبق من مشروعات لكنه أكثر طموحًا، فهو يحتاج إلى أنبوب مياه من بحيرة ناصر إلى البحر المتوسط و12 طريقًا عرضيًا يربط

الوادي بالممر المقترح وعند الالتقاء تُقام مدن وصناعات بينما تمتد التنمية الزراعية خطوة خطوة من الوادي إلى الممر، والصورة النهائية جميلة فهي شبكة تنمية عرضية معتمدة على مياه النيل أو المياه الجوفية التي مصدرها مياه النيل أيضًا تصل للطريق المحوري الذي سوف يقام حوله استزراع على مخزون المياه الجوفية في الصحراء. وبرغم الأهداف الجميلة لممرِ العبور فهو أقرب إلى هاجس المستحيل من نواح عدَّة أولها صعوبة الحصول على مياه الأنبوب من بحيرة ناصر إلا في حالة الفيضان العالي الذي لا يتكرَّر إلا كل بضعةِ أعوام، وثانيها التمويل الهائل لطريق بري بعرض ثمانية حارات وطريق حديدي بطول هذه المسافة التي تزيد على 1500 كيلوً متر في أرض صحراوية جرداء ذات تضاريس متغايرة تستدعي جسورًا وكبارى وزوايا انحدارات تمكن سير القطارات، وثالثها لماذا هذه التكلفة المهولة في أرض بلقع – أعطني عمرًا لكي نجيب على السؤال المبدئي الأساسي: ما هي اقتصاديات هذا الطريق الحر؟ أم هل أن له أغراض استراتيجية مختفية وراء الأسطر الناعمة؟!

7 – وبمناسبة مشروع الباز وتفعيلًا لمبدأ المشروع التجريبي للريادة pilot فإنه لدينا طريق جيد غرب النيل يخترق الصحراء في تفريعة من طريق الواحات بالجيزة إلى أسيوط ويمتد منه عدَّة طُرق عرضيَّة تصله بالمدن الهامة في الصعيدِ الأوسط مثل مدن الواسطة والفيوم وبني سويف والمنيا إلخ... وفي بعض مناطقه بدأ الزحف الزراعي وبخاصة من بحر يوسف إلى أعالي الطريق الصحراوي في محافظة المنيا حيث نرى بعض الحقول وماذا تزرع، ولعلَّ هذا الطريق بمحاورهِ العرضية هي التي أوحت للدكتور الباز بمشروعه لكن على صورةٍ مضخمة.

ويحتاج الأمر إلى تساؤلاتٍ موجّهة إلى محافظات المنيا وبني سويف والفيوم حول هذه المزارع : ما هو مصدر الماء: مياه جوفية وإلى أى أعماق تصل الآبار؟ أم من بحر يوسف وكيف يرفع إلى مناسيب عالية؟ وهل يؤثّر ذلك على مائية الفيوم؟ وهل يتمّ الاستزراع بطريقةِ الترع المفتوحة أم وسائل الري الحديثة (تنقيط أو رش أو محوري)؟ من الذي بدأ هذه الخطوات: هل هي مخطّطة بأجهزةِ الدولة وعرضت للبيع أو التأجير، أم هي مبادرات فردية لمستثمرين من المنطقة؟ ما هو مدى النجاح

في الاستزراع بمعنى حجم الناتج للفدان ونوع المحاصيل الملائمة؟ وهل هي محتاجة لأسمدةٍ معيّنة بيولوجية أم كيميائية؟ وأخيرًا ما هي كمية المساحات التي زرعت على هذه المحاور وكيف تصدَّت لمشكلة سفي الرمال بكثافة؟

المرجوّ أن تتناول المحافظات هذه التساؤلات وغيرها بشيء من الإيجابية حتى يعرف الجميع مستقبل هذه المبادرات الحسنة والعمر المقدر لإمكانية استمرارها زمنيًا ومدى توافقها مع أفكار نشر الزراعة خارج حدود وادي الصعيد الأوسط، ومساهمتها في حلٍّ المشكلة السكانية.

3. ماذا نفعل؟

أولًا – يجب أخذ المشكلات المصرية بشموليةٍ عامة بدلًا من تجزئتها، صحيح أن تكون هناك نقاط نبدأ بها لما لها من أولويةٍ وفاعلية على بعض المشكلات، مثلًا العمالة الصناعية أو الخدمية أو التجارية تؤدي بالضرورة إلى مجموعة متغيّرات اجتماعية اقتصادية على رأسها التعامل النقدي وحساب المدخرات والأسرة المحدودة العدد وذلك على غير ما يحدث في اقتصاديات الزراعة من تأجيل بعض الإنفاقات الضرورية إلى مواسم بيع المحصول، كذلك فإن سكن المدن غالبًا ما يؤثّر على نسب التوالد باعتبار أن مقضيات معيشة المدن تدعو الناس إلى ضبط النسل من أجل توازنات نفقات السكن والملبس والمأكل والتعليم.

ثانيًا – يستحسن تغيير النظرة إلى مشكلات الريف وسكان القرى من مجتمعات زراعية إلى مجتماعات خليطة بين الزراعة والصناعة والخدمات، الصناعة هنا ضرورة لتحسين أحوال سكان القرى لأن الناتج الزراعي غير قادر على الوفاء باحتياجاتهم المعيشية، والحلّ الأمثل هو بعثرة الصناعات المصرية على عددٍ أكبر من المدن والقرى شبه المدينة بدلًا من تركّزها في عدد محدود من المدن، مثلا صناعة النسيج الضَّخمة في المحلَّة وكفر الدوّار قد تفكّك إلى مصانع أصغر وأكثر تخصصًا في أنواع من الأقمشة للسوق المحلي والسوق الدولي ويعاد نشر الصناعات المثيلة والمغذية على مناطق أكثر مع تجديد المصانع وتحديثها آليًا والكترونيًا، وهناك عشرات الصناعات التي تقوم

على السلع النباتية كالكتان والزيوت والدهون والأجبان والحليب البودرة وسكر البنجر والجلود وحفظ أنواع من اللحوم المجفَّفة أو المجمّدة والكثير من الفواكه إلخ... نماذج ذلك موجودة في قرى مثل قها وادفينا والصناعات المنتشرة في بعض المدن كالزقازيق وطنطا وكفر الزيات و6 أكتوبر.

ثالثًا- تغيير مسار التعليم الحالي وتحريره من السلسلة التي تنتهي بالدراسة الجامعية ومن ثم يقلّ العاطلون وتزداد منافسة المهارة الحرفية بين خريجي المدارس المهنية المتوسطة، ولكن ذلك في احتياج إلى انتشار الصناعات المتوسطة والصناعات الحديثة في جميع أقاليم مصر حتى يتوفّر للخريجين مجالاتِ العمل في شتى القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، وربما كانت هذه من النقاط الهامة ليس فقط من أجل تقليل البطالة ولكن لأن مستقبل مصر مرهون بأحداث تغير نشيط جريء في إعداد الأجيال للعمل بكل أشكاله وإبعاده والتقليل من النظرة الدونية إلى المؤهلات دون الجامعية، وتنمية حياة مدنية متعدِّدة.

رابعًا- مشكلات المدن الكبرى عويصة بما فعلناه من تركيز المدن الجديدة حول القاهرة أو بعض مدن الصعيد، ولأننا أيضًا لم نفكر جديًا في تغيير المركزية بمعنى تفويض الأقاليم والمحافظات سلطات أوسع قابلة للتنفيذ وتفعيل الحكم المحلي وشروط أخرى ربما تكون محور موضوع جديد.

خامسًا: الحكم المحلي والإقليمي

إن أحسن تأصيل للتفاعل الضروري بين النظرية والتطبيق هي قول أحد الفلاسفة الأسيويين: « إذهب إلى الرجال العمليين وتعلم منهم طرائقهم، ثم ضع تجاربهم وخبراتهم في مبادئ ونظريات ثم عُد مرةً أخرى للعاملين واطلب منهم وضع النظرية موضع التطبيق لحل مشاكل يواجهونها، وبذلك يتمّ الحصول السعادة (نتائج ايجابية).»

عن مدرسة الديموقراطية : أحسن مدرسة للديموقراطية هي الممارسة الحقة من القاعدة – أي من الرجال والنساء العمليين، حيث نجد الواقع ومشكلاته بدون تزيد أو نقصان، وبعبارة تطبيقية نقول أنه يجب الاهتمام بالمجالس المحلية للقرى وأحياء المدن بحيث تكون أحد أهم ساحات نشاطات الأحزاب في المعارك الانتخابية الـمتسلسلة صعودًا إلى بلديات المدن والمجلس النيابي الإقليمي، وأخيرًا مجلس النواب القومي.

عن الحجم : لقد تربينا طوال القرنيين 19 و 20 على أن الأكبر أحسن، وأن تطور الأمور هو من الأصغر للأكبر، وهذا حقٌّ في قوانين البيولوجيا، واستعار علماء المجتمع هذه المقولة على أن الحركة هي من الفرد إلى تجمّع العصبة والقبيلة ثم الأمـة والدولة، وإذا استمرَّت هذه الآلية فالأحسن هي الدولة ذات المستعمرات أو الأفضل دولة تحكم العالم، لكن الأكبر – سواء أقوى أو أغنى – سوف يزهق حقوق الصغار بطبيعة المصالح، وعكس ذلك مقولة : «الصغير هو الأجمل» آخذًا في الاعتبار أن العالم الآن ينقسم تحت سمعنا بين دولة صغيرة كالدانمارك ودولة متعملقة كأمريكا، لكن إطلاق الأمور تعميمًا هو مكمن الخطر سياسيًا واجتماعيًا فلماذا لا نترك الأمور لتفضيل الشعوب.

القصد من هذا الاستطراد تأكيد أن المجالس التمثيلية – سواء تلك في مرحلتها الأولية القروية أو المجلس النيابي القومي – هي متكافئة من حيث الأهمية ومختلفة من حيث الوظيفة ودائرة الاهتمام؛ مشكلات الواقع المباشر لمساحة محدودة وعدد محدود من الناس داخل الحدود المجالية لمجالس المحليات التي تمثل القاعدة، بينما المشكلات القومية هي مجال الاهتمام الأساسي للمجلس النيابي الوطني، فلا يمكن تصوّر عمل كامل العطاء للمجلس النيابي الوطني دون أن يدعمه عطاء المجالس المحلية.

تكوين مجالس الحكم المحلي والإقليمي :

1 – في المناطق الريفية مجالس قروية، ومن الأمور الواجبة تحديد القرية وتوابعها من عزب وكفور إلى مساحة وروابط متَّفق عليها في كل إقليم على حِدة، على ألا يقتطع التحديد وحدة قبلية أو علاقات قروية مجالية وتاريخية، لهذا تتفاوت مساحة دوائر الدلتا مساحةً وسكانًا مقارنة بدوائر المناطق الصحراوية الشاسعة نادرة السكان.

2 – مجلس محلي للمركز كوحدة إدارية، تراعى في تحديده أيضًا المواصفات سابقة الذكر.

3 – في المناطق الحضرية تنتخب مجالس بلديات في المدن الصغرى، و مجالس أحياء ثم مجلس بلدي في المدن الكبيرة.

4 – مجلس نيابي إقليمي: وهو واحد من مجالس النوَّاب في الأقاليم الثمانية الكبرى المقترحة لتقسيم مصر إداريًا بديلًا عن المحافظات الحالية.

5 – مجلس تنفيذي يقترب من شكلِ حكومة لكلِّ إقليم على حِدة، منتخب هو ورئيس المجلس الذي قد يساوي وظيفَة المحافظ لكن بدون تعيين من السلطة المركزية بالعاصمة.

عن التغيير :

التغيير سنَّة من سنن الحياة البيولوجية والاجتماعية والإدارية، ولا يحدث التغيير لمجرد ضرورة التغيير، بل يجب أن يحدث نتيجة مدخلات تغير جمع من عناصر البنية

والتركيب الاجتماعي الاقتصادي السياسي، فإذا لم يحدث تغير مناسب للحال صار الأمر إلى ركود، وقد غيرت الإدارة المصرية نفسها مراتٍ آخرها تحويل المديرية إلى محافظة أخذًا بمتغيراتِ الحكم المحلي خارج العاصمة، فالمدير يحكم نيابة عن السلطة المركزية بينما المحافظ يرأس سلطة إقليمية هي بذلك سلطة وسط بين المركز القومي وبين ناس ومصالح في مكان معين، لكننا غيرنا ولم نغير! ففي ذات الوقت الذي يمنح فيه المحافظ سلطاته نجدها تنكمش وتتحدّد إزاء السلطة المركزية بدرجةٍ كبيرة، ويكفي أن المحافظ يعين وليس للناس أو الأحزاب عادة رأى في هذا التعيين، وبعبارةٍ أخرى فإن نظام الحكم المحلي موجود لكنه ضعيف إزاء قوة الحكم المركزي، وبهذا تحرم الأداة الحاكمة من اقتراب حقيقي من الأرض.

ومن ناحيةٍ أخرى أن حدود المحافظات تتغيَّر من حين لآخر، وهذه التغيّرات هي عبارة عن زحزحة الحد لتكبر محافظة على حساب أخرى - أي كأنه غزو واستيلاء له ما يساق من مبررات كثيرة بعضها تعبير عن واقع محسوس يراد تصحيحه فعلًا، لكن هذه الزحزحات لم تتناول جوهر قضية التغيير منً أجل تصحيح واقع راكد غير متَّفق مع مقتضى تحولاتِ المجتمع والاقتصاد والسياسة، فالمحافظات الحالية كان لها مبررها حين كانت السياسة المصرية تنظر إلى الداخل فقط - أي المعمور من الوادي والدلتا، بينما الأقاليم الصحراوية هي محافظات الحدود التي تحكمها مصلحة الحدود، أما السياسة المعلنة الراهنة فتنظر إلى مصر كلّها على أنها الداخل، لا فرق بين معمور وغير معمور، ومن ثم برزت أفكار تصالحيه بين التفتيت الذي تمثله محافظات الوادي والدلتا وبين المحافظات الشاسعة خارج الوادي والدلتا، ولعلَّ ظهور فكرة الأقاليم التخطيطية الثمانية هي من هذا النوع التصالحي فهي تحتفظ بهياكل المحافظات كما هي في كل نواحيها، وتحاول إيجاد مخططاتٍ تنمويَّة لمجموعة محافظات متجاورة تُعاملها كأنها إقليم موحد، وكان يمكن أن يقدر النجاح لهذا الفكر التوفيقي لولا عدم وجود قوة تنفيذية لدى هياكل الأقاليم التخطيطية من ناحية فضلًا عن أن تنفيذ أي مخطط يعتمد على الرغبة الحسنة لدى المحافظين داخل الإقليم التخطيطي وحيث أن المسألة تتعدى المحافظ الواحد إلى عدةِ محافظين، فإن الكثير من المخطّطات ظلَّت أوراقًا في أدراج.

تحتاج الأمور الآن إلى تغيير هيكلي حقيقي متناسب مع خروج حدود المحافظات إلى الصحارى المجاورة، وبعض هذا الخروج غريب وشاذ مثل لسان الجيزة الممتد بشكل غير واقعي على الإطلاق إلى واحة البحرية بدعوى وجود مناجم الحديد، أو لسان المنوفية غريب الشأن الممتد إلى مدينة السادات، وتحول الطريق الصحراوي إلى اختصاصات أمن ومرور وتخطيط لأربع محافظات هي الجيزة والمنوفية والبحيرة والإسكندرية! لهذا فالمقترح التخلي عن المحافظات التقليدية وإنشاء هياكل إقليمية جديدة هي أقرب ما تكون إلى الأقاليم التخطيطية، مع التعديلات اللازمة لمراعاة شروط جغرافية: مساحة وناس ومعمور وصحراوي، في صورة ثمانية أقاليم حكم محلية بدلًا من 26 محافظة غير متناسبة مساحةً وسكانًا وموارداً.

مهام ووظائف المجالس المحلية والإقليمية :

– اجتماعات شهرية تزيد عند الحاجة للمجالس المحلية، ودورات انعقاد لبرلمان الإقليم.

– تشكل المجالس لجان متخصّصة في شؤون محددة كالري أو الصرف أو التعليم الأساسي أو الفني المتوسط على سبيل المثال، على ألَّا تكون العلاقة مع الجهات التنفيذية الإقليمية والمركزية سلبية إلَّا في حالات عدم موضوعية التنفيذ.

– علاقة المجالس بالأحزاب هي علاقة مستمرَّة لأن الأعضاء يمثلون أحزابًا مختلفة لهذا نجد تنفيذًا لسياسات حزب ما إذا تشكل المجلس من أغلبية لهذا الحزب، لكن حيث أن هناك مواجهة مستمرَّة بين الناخبين وأعضاء المجلس المحلي، وحيث أن لدى أعضاء المجلس معرفة على الواقع بمشكلات القرى والمحلات التابعة، فالمتوقع أن تكون قرارات المجلس المحلي متسمةً بدرجةٍ كبيرة من الموضوعية، بل المتوقع أن يغذي أعضاء المجلس أحزابهم بآراء من أرض الواقع كى يتبناها الحزب إذا كان ذلك ضمن إطار أيديولوجية الحزب ومصالحة، وهكذا نرى تصعيدًا مستمرًا من واقع القاعدة إلى أعلى، وهو الأمر الذي نفتقده كثيرًا.

– ولو افترضنا أن ما سبق ذكره قد حدث فربما رأينا سياساتٍ تعليمية مختلفة في الأقاليم مثلًا ربما اتَّجه التعليم الإعدادي إلى الحرفية الماهرة في الصناعات

البتروكيمائية وصناعة استخراج البترول والمنصات البترولية في إقليم سيناء والقناة لأن خليج السويس هو محورٌ هامٌ في اقتصاديات الإقليم، وربما اتّجه التعليم في الصعيد إلى المهن المرتبطة بنسيج الكتان والكليم والسجاد، وصناعات غذائية مثل إعداد البقوليات والبصل والثوم إلخ... والأغلب أننا بمثل هذه الطريقة نحلّ المشكلة العويصة وهي التزام الدولة بتعيين الخريجيين في وظائف لا وجود لها في عالم الإنتاج والخدمات الحالية.

الخدمات التي تقدمها المجالس المحلية :

الخدمات مسؤولية الإدارة في حكومة الإقليم، تنفق عليها إنشاءًا وصيانة ورواتب و معاشات، وأهمها ما يلي:

– خدمات التعليم الابتدائي والإعدادي وتقترح على المجلس الإقليمي مناهج تعليمية في كل التخصّصات دون الجامعية بما فيها إنشاء المدارس وتقرير رواتب المدرسين من ميزانية وزارة أو إدارة التعليم الإقليمية وبقرار منها.

– خدمات الأمن المحلي وشرطة المرور وإسعاف السيارات وخدمات الإطفاء والإنقاذ المائي – أي كل الطوارئ.

– خدمات الصحة العامة بما فيها الوقاية والعلاج والإسعاف وإقامة المستشفى العام و مستشفيات متخصّصة حسب شيوع أمراض معينة في الإقليم.

– خدمات البنية التحتية للمدينة والقرية (إمدادات المياه والصرف والطاقة والغاز) والاتصالات والطرق بدرجاتها.

– الخدمات الاجتماعية والدينية ورعاية كبار السن والأيتام والفقراء إلخ...

تصدر المجالس المحلية والإقليمية قرارات في النقاط الآتية :

– ترسيم حدود العمران (كردون القرية والمدينة) لمنع الزحف غير المنظم وتآكل الأرض الزراعية، ومراعاة قوانين البناء، وإنشاء المتنزهات العامة وصيانة الطرق والجسور.

– تنظيم التجارة الداخلية من حيث المكان والنمو وشروط الصحة العامة وصلاحية الأغذية إلخ... وتطوير الأسواق الأسبوعية والأشراف عليها.

– قوانين إقليمية حول الترفيه ودورالعرض بما يتفق مع الضوابط والأذواق المحلية.

- تمويل المجالس المحلية :

من البديهيات أن مثل هذه الهياكل المنتخبة تصبح مجرد واجهات عرضٍ إذا لم يكن لديها الاستقلال المالي عن الحكومة المركزية بدرجةٍ كبيرة، ويأتي التمويل من مصادر عديدة على رأسها حصة من الضرائب العامة التي تفرضها الحكومة المركزية، إلى جانب الرسوم المختلفة على أشكال الخدمات وتصاريح البناء والمؤسسات التجارية والصناعية إلخ... وفوق هذا يمكن أن تكون هناك حصص دائمة من الخزانة المركزية لكلّ إقليم، فضلاً عن إمكان الحصول على قروض ائتمانية من البنوك وبيوت المال التي يمكن أن تنشأ في الأقاليم مستقلّة عن التكدس المالي في العاصمة، ربما تقام بورصة إقليمية تتميَّز باهتمامات في صناعات أو تجارة معينة كالنسيج أو صناعات زراعية أو معدنية، فضلاً عن حصيلة الحكومة المحليَّة من الإعلانات التجارية والفنادق وغير ذلك، على أن الشرط الأساسي هو عدم إرهاق الناس برسوم وضرائب جديدة فوق ما يدفع للحكومة المركزية.

المتوقع :

– تخفيف ضغط تيار الهجرة على القاهرة والمدن الكبرى بإفساح المجال للتنمية المحلية داخل كل إقليم بصورةٍ تمتصّ نسبة من البطالة الإقليمية وتنقذ الكثير من الأموال التي تستثمر في شراء مساكن لا ضرورة كبيرة لها في العاصمة وما حولها من مشروعات مدن مكدَّسة، فتحوّلها إلى استثمارٍ إنتاجي وسكني في الأقاليم.

– إعطاء فرصة للتحول من البيروقراطية المركزية إلى البيروقراطية المحلية، وهي اقل خطرا لأنها تخضع بصورة أو أخرى لرقابة قريبة منها صادرة عن برلمان الإقليم ومجالسه المحلية متعددة المناسيب في القوة والقدرة على التقويم الرشيد.

والخلاصة : إن انشغالنا الدائم بحبكة القوانين لا يفيد أولًا لأن وجهة النظر المركزية هي الطاغية في الفكر العام، وثانيًا لأن القوانين ليست أبدية، بل تعدل أو تتغير بناء على ظهور ما يحتاجه التغيير من متغيراتٍ اجتماعية سياسية اقتصادية، وقوة المجالس المحلية أو الإقليمية قد تخيف المتمرسين في الحكم المركزي في دولة مثل مصر، لكن المجالس المحلية في الواقع سوف تضيف قوة إلى شكل الحكم القومي باقترابه من الأرض وواقع الأمور أكثر من أشكال المركزية، وأخيرًا فإن الإصلاح الإداري في مصر يجب أن يكون في منظومةٍ واحدة تسعى، ليس فقط للإدارة المحلية، بل الإصلاح الإداري العام محلي ومركزي معًا.

خصخصة الإدارة المحلية:

بالرغم من جوّ الخصخصة الذي أحاط بنا خلال بضع السنوات الماضية فإن ما أدعو إليه في هذا الموضوع ليس إهداء الإدارة المحلية إلى شركات تبيع وتشتري حسب رائدها من الربح والخسارة، إنما المقصود هو خلخلة قبضة المركزية المصرية العامة على الإدارة المحلية، تمامًا كما تفكّ الخصخصة الشركات الراكدة إلى شركات متخصِّصة قادرة على اتخاذِ القرار دون الصعود والهبوط لمكاتبات ورقية للرأي والقرار، والموضوع الذي نحن بصدده يطرق أبوابًا معروفة سبق لي وللكثيرين غيري الحديث والكتابة عنها بصورٍ مختلفة وفي مناسبات متعدِّدة وبأساليب تتراوح بين الموضوعية الهادئة والعواطف الفوارة.

الركيزة الفلسفية للموضوع تنطلق من محورين أساسيين، أولهما هو المفاضلة بين المركزية بأشكالها المتشدِّدة والمخفّفة وبين تفويض الأمور للمحليات أيضًا بصورٍ متعددة. وثانيهما أن ثبات الأمور على حالٍ واحدة ليس من موجبات الحياة، فلا شيء يحيا إذا جمد على شكلٍ واحدٍ دون تغير وتطور من ذاته ناجم عن التفاعل مع غيره من مكوّنات المجتمع، أو تغيير وتطوير بفعل السياسات المختلفة لكل زمان.

المركزية والمحلية:

إذا بدأنا بهذا المنطلق فعلينا من البداية أن نحذّر من المقولة الشائعة: إن مصر دولة مركزيَّة الحكم منذ بضعة آلاف السنين، فهذه المقولة في مُجملها لا تحكي الحقيقة لأننا في دراسة التاريخ درجنا على أن ننسبَ الزمان لأشخاص الحكام وليس إلى حركة الناس، صحيح أن بعض الحكام الأقوياء كان لهم صولة وضجيج أو ينسب إليهم أمور هي بالفعل حاسمة في التاريخ العسكري والسياسي: مثلًا «مينا» (نارمر) موحد القطرين، وإن كانت هناك حركات توحيد سابقة أو على الأقل إرهاصات توحيد استمرَّت عقودًا ومئات من السنين وحان قطافها عند تولى مينا حكم الجنوب، وتحتمس والرعامسة وصلاح الدين وبيبرس ومحمد على كانوا من الملوك والحكام المحاربين وغالبيتهم بطبيعةِ الحال كانت تحكم بمركزية مطلقة.

ولكن أين جمهور الشعب في هذا التاريخ الطويل؟ لا شكَّ في أنَّ الشعب هو البناء الأعظم لكل لَبِنات الحضارة والثقافة المصرية سواء كان الشعب مصري أو مضاف إليه ومنصهر فيه مهاجرين من الشعوب المجاورة بأعدادٍ مختلفة في أزمان مختلفة، هذا الشعب هو الذي يحرك السياسات والاتجاهات على المدى الطويل ويقبل شكلًا من التنظيم الحاكم فيثبته أو يرفضه بالمقاومة السلبية التي تظهر في روح الفكاهة والنكتة كما تظهر في قلّة الإقبال على الأعمال الإنتاجية فيفقر النظام وتهتز أركان الحكم بعد فترة مثل فرار الفلاحين من الحقول كوسيلةٍ سلبية من مقاومة ظلم الجبايات والضرائب، أو أن يتَّخذ الشعب سبيل القوة ليقاومَ قدر إمكاناته لتغيير مثل هذا النظام، وفي العصر الحديث كان مثل ذلك ثورة 1919 التي استندت إلى مراجل غضب شعبي ودعوة للاستقلال على طول ثلاثة عقود وجدت رمزها في سعد زغلول والوفد ونجحت بحشود المقاومة الشعبية في كل مكان، ومثل ذلك أيضًا نقلة 1952 التي استندت أيضًا إلى إفرازات الحياة الحزبية المصرية – إيجابية وسلبية، فعلى مدى ثلاثة عقود (الثلاثينات إلى الخمسينات) من الصراعات بين الليبرالية والمحافظة والتنظيمات اليمينية واليسارية وشبه اليسارية أصبحت الدعوة إلى تغيير شكل الحكم أمرًا متداولًا ومقبولًا، وبذلك بنيت الأطر الأيديولوجية للتغيير التي

وجدت طريقها التنفيذي في صورة تنظيم الشباب العسكري فتقبلها الناس بشيء من الحذر خاصةً في سنينها الأولى.

التقسيمات الإدارية لمصر:

في غالبية الفترات التاريخية كانت السلطة مقسّمة – بنسبٍ مختلفة في كل فترةٍ زمنية – بين مركزية حكومة الحاكم وقوى السلطة الدينية من جانب وبين أقاليم الدولة بأشكالٍ من تسيير الأمور تختلف قدرًا من إقليم لآخر، صحيح أن هناك سياسات عامَّة تخضع للمركز كالضرائب العامة أو تجييش الجيوش، لكن فيما عدا ذلك كانت الأمور في الأقاليم هي من شأنها، بل إن بعض الأقاليم كانت من القوة بحيث تصبح أقوى من المركز كما حدث في فتراتٍ عديدة من التاريخ الفرعوني أوقوة حكام الصعيد وولاته في العهد العثماني.

إن تقسيم مصر إلى أقاليم أو مديريات ومحافظات أمر درجنا عليه منذ القدم، لكن هذه التقسيمات لم تكن دائمة بل تحدث فيها تغييراتٍ بمقتضاها تكبر الأقسام أو تصغر، تنمحي تسميات مثل المرتاحية والاطفيحية والأخميمية وتتغير حدود إدارية للأقاليم والمديريات، ولقد كانت الأقسام الإدارية في الثلاثينات 14 مديرية بالإضافة إلى أقسام الحدود في شرقِ مصر وغربها، ومنذ ذلك التاريخ أخذت الأقاليم الإدارية المصرية نهج اقتطاعِ أجزاء من محافظات وتحويلها إلى محافظاتٍ خاصة كدمياط من الدقهلية والغربية، وبور سعيد والإسماعيلية من محافظة القناة وسيناء الشمالية والجنوبية من محافظة سيناء، ومطروح والوادي الجديد من الصحراء الغربية إلخ... بحيث أصبح لدينا 26 محافظة منها 4 محافظات حضرية و17 ريفية وخمس صحراوية، ولنا على ذلك ملاحظات ندمجها كالآتي.

الملاحظة الأولى أننا نجد أن مسمى حضري وريفي وصحراوي آخذ في فقدان قيمته اللفظية ومحتواه الفعلي نتيجة التطورات العمرانية الآخذة بالاتجاهِ إلى الصيغة الحضرية في قلب الريف وفي أماكن التركز السكاني السياحي والاصطيافي في غالبية المحافظات الصحراوية، فأي مدينةٍ صغيرة أو كبيرة تعاني من تضخم عددي بمن

يزحفون عليها من القرى المجاورة، أين المنيا منذ الخمسينات من المنيا اليوم التي تمتلىء بالعشوائيات واحتاجت إلى إنشاء منيا جديدة، وبني سويف التي كانت ناعسة على النيل استفحل حالها أيضًا مما دعى إلى بناء مدينة جديدة، وكفر الزيات كسرت الطوق وزحفت على القرى المجاورة في كتلة عمرانية تلتحم قريبًا مع الدلجمون المتضخمة وتواجه المسؤولين بمشكلات كثافة الحركة والانتقال كأي مدينة متوسطة الحجم، ومثل ذلك كثير ومتكرر بدرجاتٍ مختلفة في الدلتا والوادي، والشيء نفسه عن قرى الاصطياف ومراكز السياح في مطروح وسيناء والبحر الأحمر التي تنمي ما حولها من تجمعات صحراوية أصلًا إلى مدنٍ صغيرة تتشكَّل كمراكز حِرف وتجارة وخدمات ومدارس ومراكز صحية وإدارية كالحمام والطور ونويبع إلخ...

الملاحظة الثانية الهامة أن التغيرات التي حدثت في الأقاليم الإدارية عبر التاريخ لم تكن بدون سبب، فهناك أسباب اقتصادية عقارية ومالية – الضرائب بوجهٍ خاص – وأسباب أمنية تدعو إلى تحسين الإدارة وتسهيل أعمال الناس وضبط الأمور سياسيًا، فعلى سبيل المثال فإن تغيير محمد على الأقسام الإدارية السابقة إلى مأموريات ثم مديريات كان بسبب إنشاء نظام الري الدائم في الدلتا وما تلى ذلك من تغيراتٍ اقتصادية في المركب المحصولي الزراعي، وإنشاء الصناعات ونشرها في أماكن متعدّدة من مصر، ومن ثم كان إجراء التغيير في الوحدات الإدارية هو استجابة إلى متطلباتٍ حقيقية للناس والحكم معًا، وبالمثل فإن التغيرات التي حدثت في عهد اسماعيل من تقسيمات داخلية في المديريات كانت أيضًا بسبب تطور طبقات المجتمع الاقتصادية ودخول رأس المال الأجنبي في الكثير من الأعمال وخاصةً بورصة القطن ومصانع الزيوت والنسيج إلخ...

واليوم فإننا نمرّ أيضًا بتغيراتٍ جِسام في اقتصاديات مصر الزراعية والصناعية والخدمية والتعدينية والمالية تعيد تشكيل المجتمع على أسسٍ جديدة من الأيديولوجيات والسلوكيات بالتناسب مع متغيّرات العالم حولنا، وأكبر تغيير هو أن عدد الممارسين للزراعة يكاد أن يجمد عند حدٍّ معيَّن يتناسب مع متطلّبات الأرض، بينما يتوجّه بقية سكان القرية إلى العمل في المدينة القريبة

مع بقائهم في بيوتهم في القرية، هؤلاء سكان ريف لكنهم اقتصاديًا حضريون يتعايشون مع كل أشكال حياة المدينة ويجلبون معهم إلى القرية بعض أشكال الحضرية، وعلى أية حال فإن هذا الشكل من التغيير وغيره قد أدَّى إلى أن تزيدَ معه أعباء الخدمات التعليمية والصحية والضمانات الاجتماعية والأعمال البنكية والاستثمارات في جميع المحافظات بمدنها وقراها إلخ... مما يؤدي إلى تشابك تراكيب جديدة ومنطلقات حديثة.

والخلاصة متغيّرات كثيرة تفور بها مصر بغض النظر عن بعض التهاون والتسيب وجرائم المال والبيروقراطية التي غالبًا ما تظهر على السطح خلال أوقات التغيير والفوران الاجتماعي الاقتصادي وتنتهي باستقرار الأوضاع على التشكيل المناسب، وبالمثل هناك متغيّرات أقوى نتيجة متغيّرات العلاقات الاقتصادية والثقافية مع العالم الخارجي تظهر في مصر في عالم الصناعة والشركات المندمجة وعالم الخدمات والصحة والتعليم كإدخال الكمبيوتر في المدارس والأقوال الكثيرة عن الحكومة الالكترونية، وكلها مما يساوي إرهاصات تغيير حادٍ جاد.

وفي مقابل هذه المتغيرات تقف الإدارة المصرية جامدة أمام ضرورة تشكيل إداري جديد مناسب للحياة الجديدة، ما زلنا متمسّكين بالمحافظات الحالية، بل ربما تزيد بإنشاء محافظات أخرى كمطلب البعض إنشاء محافظة بين القاهرة والشرقية تتمحور حول مدينة العاشر من رمضان – أو كما قد يعن قريبًا من فكر لإنشاء محافظة جنوب الوادي الجديد تضمّ توشكى وشرق العوينات وهضبة الجلف الكبير، هذه وتلك ليس لها مقومات على أرض الواقع.

هذا التفتيت إلى كياناتٍ إدارية صغيرة ليس له في الوقت الحاضر ما يبرره، الكيانات الأكبر مساحة وسكانًا هي بالقطع أكثر تلاؤمًا مع متطلبات التنمية وأكثر اقتصادًا وتوفيرًا في عدد الوظائف والتراكيب الإدارية البيروقراطية، في العقود الأخيرة من القرن الماضي قسمت مصر إلى سبعة أقاليم تخطيطية، كل إقليم يضمّ عدة محافظات، والغرض منه تنسيق العمل والاقتصاد في رقعةٍ أوسع من المحافظات، لكن هذه الأقاليم لم تجد لها تفعيلًا حتى الآن لعدم تحديدٍ أين تبدأ وتنتهي حدود

إدارة الإقليم وحدود إدارة المحافظة بالإضافة إلى نوعٍ ما من التنافس البيروقراطي بين الكوادر والهيئات لكلتيهما.

وقد كان هذا متوقعًا لأننا بهذه الأقاليم التخطيطية خلقنا ثنائية إدارية (أمر غير عملي) لتحسين الأداء المجتمعي مع إبقاء الشكل الإداري الراسخ للمحافظات منذ عقود وتتمثل فيه مصالح كثيرة أغلبها بيروقراطية المكاتب، فكأننا أردنا – ربما دون قصد – إيجاد منافسةٍ إدارية بين تنظيمين أحدهما (الأقاليم) أعلى من الآخر (المحافظة)، أو نتساءَل هل كان المقصود من الأقاليم التخطيطية أن تنجح؟ وربما كان التساؤل أين يذهب التركيب الإداري القائم في 26 محافظة إذا انتهى الأمر بتقليص الوحدات إلى سبع أو ثمان أقاليم؟

الأقاليم الإدارية الكبرى:

الأقاليم التخطيطية كانت: القاهرة، الإسكندرية، القنال، الدلتا، شمال الصعيد، أسيوط، جنوب الصعيد، ولكن هناك أوجه سالبة في هذا التقسيم منه ضخامة الدلتا مساحة وسكانًا واقتصادًا وعمرانًا، وعدم ظهور المناطق الصحراوية في هذه الأقاليم وتخصيص أسيوط كوحدةٍ دون مبرر، وفي بعض كتاباتي السابقة رجّحت أن تكون الأقاليم إدارية وليست تخطيطية فقط – أي إزالة اللبس بين الإقليم والمحافظة، وأن تكوّن مكوّنات هذه الأقاليم هي: –1 القاهرة الكبرى (محافظة القاهرة وشبرا الخيمة ووسط محافظة الجيزة). –2إقليم الغرب (البحيرة بتعديلات، الإسكندرية، مطروح). –3 إقليم الدلتا (المنوفية والغربية وكفر الشيخ). –4 إقليم شرق الدلتا (الشرقية والدقهلية ودمياط ووسط وشمال القليوبية). –5 إقليم سينا –السويس (بور سعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء الشمالية والجنوبية وشمال البحر الأحمر حتى قرب الغردقة). –6 مصر الوسطى (جنوب الجيزة وبني سويف والفيوم والمنيا وواحتي البحرية والفرافرة وامتداد إلى البحر الأحمر حول الغردقة). –7 إقليم الصعيد (أسيوط وسوهاج وقنا وواحتي الخارجة والداخلة وامتداد إلى وسط البحر الأحمر نحوًا من سفاجا والقصير إلى مرسى علم). –8 إقليم أسوان –الجنوب

(أسوان وجنوب البحر الأحمر من مرسى علم إلى حلايب وشرق العوينات والجلف الكبير). (انظر الخريطة المقترحة).

وسواء توجّست المركزية من فقدان سلطاتها فأبقت على تنظيم المحافظات الحالي، أو أخذت خطوة شجاعة بتغير كيانات المحافظات الحالية إلى أقاليم أرحب مساحة وسكانًا وموارد وطاقات تنموية، فإن الأمر في النهاية يوجب على السلطة المركزية تفويض جوانب كثيرة من سلطاتها إلى الأقاليم أو المحافظات من أجل خلق روح عمل ومبادآت محليَّة تبدأ من الواقع في كل الجهات وعلى كل الأصعدة، فلقد درجنا على أنه لا يبتّ أمر بدون الوزير، ولما لم يكن في استطاعة أى وزير استطلاع العمل في كل إداراته ووكالات وزارته في 26 محافظة إلا إذا قام برحلاتٍ مكوكية دائمة غير معلنة، ولهذا ففي الواقع تظلّ أجزاء كثيرة من العمل في الأقاليم عليها ظلالات وحجب تظهر من حينٍ لآخر حين يقوم الوزير بزيارة قد لا تكون مفاجأة، كما أننا نطالع باستمرار في الصحف القومية مشكلاتٍ غالبيتها حيوية في كثيرٍ من المحافظات ممّا يؤكد قصور المركزية عن متابعة كل شيء إلا إذا تحوَّلت بعضٍ الوظائف إلى عيون ترصد وتبلغ وهو أمر ممجوج حقًا، وإذا استشرى فإنه سوف يحجم روح المبادأة عند الكثير من المجتهدين الغيورين على الصالح العام فيتوقف عطاء كان يمكن أن يكون مفيدًا للناس أو محقًا للحق قدر الإمكان.

مدرسة الديمقراطية:

بمناسبة كتابة الدستور الذي يؤهل لمصر ترتيبًا قانونيًا اجتماعيًا جديدًا تذكرت ما كتبته في»مصر نسيج الناس والمكان والزمان» (2008 دارعين للدراسات والبحوث الإنسانية) حول الحكم المحلي، فالرجاء أن يتضمَّن الدستور مواد خاصة بدعم أنظمة الحكم المحلي بغرض تقليل نمط الحكم المركزي الذي ساد قرنين على الأقل، ربما كان للمركزية مبرراتٍ أثناء نشأة دولة مصر الحديثة (محمد على 1847– 1805) لكنها في أحيانٍ كانت لها نتائج غير مرغوبة أهمها تنامي القاهرة إلى أن أصبحت مدينة تتحدَّى أى إصلاح سوى باللجوء إلى خارجها كأكتوبر والقاهرة

الجديدة، لكننا أيضًا نقلنا إلى الجديد مساوئ القديم وبشكلٍ خاص إهمال (متعمد) لنشر شبكة نقل حديدي خفيف (الترام الحديث) قادرة علىً استيعاب حركة الناس دون اللجوء إلى السيارة الخاصة، مثلا لو أن استيعاب الترام يتراوح بين 60 – 90 شخص فإننا نكون قد وفّرنا 40 سيارة خاصة تجري على الطرق فضلًا عن عدد من أوتوبيسات تتزاحم على الطرق ومايكروباصات تجري برعونة مخيفة.

لكن المركزية ليست كل ما نَجنيه من تنفيذ حسن للحكم المحلي فالدعوة هنا إلى إنشاء ثلاث مراتب من المحليات تبداء بالقرية أو الحي في المدينة ثم محلية على نطاق أوسع قد يشمل قسم أو مركز أو عدَّة أحياء معًا، وأخيرًا مجلس محلي كبير شاملًا كل المدينة أو المحافظة. الشرط الأساسي هو أن يتمَّ تكوين كافة المحليات بالانتخاب الحر، وبالتالي فإنه يشمل أيضًا انتخاب المحافظ وليس تعيينه، ربما لدينا من المحليات أنماطًا لكن هل لديها آلية مثلًا لإنشاء مدرسة ما في القرية أو الحي؟

مهما قيل عن فساد المحلّيات فإن وجودها ضروري حتى ولو شكلًا لأنها ترمز إلى تمثيلٍ شعبي فبرغم ضعف مواصفات المجالس المحلية الحالية فقد تعرقل سياسة وكيل وزارة أو محافظ، صحيح أنه يمكن لكبارِ العائلات الريفية أو النافذين في أحياءِ المدن الحصول على نسبةٍ كبيرة في انتخابات المجلس المحلي في أي من درجاته الثلاث، لكن العبرة بالأداء فسرعان ما تكشف الممارسة الوجوه القبيحة وتتداركها في الانتخابات التالية لأن المحليات هي أقرب إلى المجتمع من عضو البرلمان عن دائرة وبالتالي شفافية عضو مجلس محلي مكشوفة، ونضيف أن أحداث العامين السابقين قد أدَّت إلى كسرِ حاجز الخوف وزيادة الوعي بالصالح والطالح بصورةٍ لم تكن موجودة قبل يناير 2011 ويونية 2013 وإن كانت مقدّماتها قد هيئتها حركة «كفاية.»

المطلوب تقنين بدقةِ نظام الحكم المحلي حتى لا تختلط الأمور فتعوق صلاحيات التوجّهات إلى إنشاء مجتمع مفيدٍ دون أميَّة ومع صحيح الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم المهني وبالتالي القُدرة الإنتاجية للارتفاع فوق خط الفقر إلى منسوب آدمي، كثير من المعرفة ضرورية لكي يتفاعل معها الناس، مثلًا الكف عن التعدي على الأرض الزراعية وذلك بإحلال بنايات متعدّدة الشقق والطبقات كي تستوعب

متطلّبات السكن المتزايد، وكذلك المعرفة بالقيمة المضافة الناتجة عن بيع ونقل المحصول بالقدرة على المساومة الجماعية مع التجار والتي ربما تؤدي إلى تكوين تعاونية في هذا الخصوص، على أي الحالات الفوائدة المرجوَّة من تقنين مهام وواجباتِ المحليات ضرورة لمنع احتقان الأقاليم ضدّ (رفاهية الخدمات والوظائف) في العواصم والمدن الكبرى والأهم أنه ربما لأول مرة يتَّخذ الناس قرارات – أو على الأقلّ توصيات – بعد تبادل الرأي حول مشكلة ما صحية أو تعليمية أو ثقافية أو تروحية إلخ... النجاح يؤجّج الفخر والمزيد من العمل والإنتاج والإحساس أن الفرد بالمجموع ذو قيمةٍ وكيان أيًا كان عمله وقدره الإنتاجي ومستواه الفكري.

أخيرًا نتصوَّر أن ممارسة الانتخابات عدَّة مراتٍ في المحلّيات الثلاث هي المدرسة الحقيقية لتعلم الديمقراطية بالاستماع إلى الرأي والآخر والقدرة على التفاضل تخلق مواطنًا واعيًا. أتصوَّر أيضًا أن بعض أعضاء مجلس المحافظة ربما يصبحون نجومًا في انتخاباتِ البرلمان الوطني أو ينتخبوا محافظين لإقليمهم، نتصوَّر أيضًا أن كثرةَ المواطن الواعي غالبًا ما تؤدي إلى خلق وظائف عديدة خدمية وعامة مثل إنشاء صحافة إقليمية تتدارك ما يتناساه أو ما لا يعرفه كتاب صحف العاصمة، الأغلب أن تزيد البنوك خدماتها أو تنشأ بنوك جديدة في الإقليم، وفي المجال الثقافي والترفيهي نتوقع نموًا لخصائص الفنون في أقاليم معيّنة فتصبح فنونًا شعبية لها سمعة طيبة، وأيضًا نموّ لكتاب القصَّة والدراما لمسرح الإقليم أو مسارحه. أشياء كثيرة تولد حياة منيرة تبدأ من اعتياد الناس من الصغر على التجمّع على رأي بعد تمحيص ومناقشة، الوعي هو الأساس الذي يقود الناس إلى انتماءٍ حزبيٍ فضلًا عن الانتماء بمصر الوطن الذي هو أعلى الشعائر الجماعية لأبناء الوطن.

الفصل السادس

مصر: نماذج في التنمية الإقليمية.

- تنمية سيناء.
- الوادي الجديد.
- قناة السويس.
- مصايف الساحل الشمالي.

لم تكن دراسات محمد رياض ومقالاته وبحوثه عن مصر في المجمل القطري المطلق بل كانت أيضًا في الأقاليم التطبيقية، ولنذكر أن أولى بحوث محمد رياض في الشأن المصري كانت كما رأينا في عام 1960 عن العبابدة في الصحراء الشرقية.

وفي الفصل الحالي اخترت أربعة أمثلة: تنمية سيناء، الوادي الجديد، قناة السويس، والساحل الشمالي.

أولًا: تنمية سيناء.

تمثل سيناء جسرًا وموطنًا، فهي جسر إلى بقية الشرق الأوسط وعالم العرب الأسيوي وهي أيضًا موطنًا انتقاليًا أو دائمًا لأجيالِ القبائل و العشائر، للمقارنة لدينا خريطة رسمها مرى Murrey عام 1930 ولدينا في 2020 خرائط للأوضاع القبلية الحالية وبين الإثنين لا يكاد يوجد اختلاف عما كان منذ 90 سنة سوى بعض تفصيلاتٍ ذات احتمالياتٍ تغيير محدودة الطرق الرئيسة في شمال سيناء تتَّخذ محور عرضي عابر من بور سعيد إلى العريش وطريق أوسط من الإسماعيلية إلى الحسنة والعريش والطريق الجنوبي العابر من نفق أحمد حمدي إلى طابا مرورًا بممر متلا و صدر حيطان الاستراتيجي ومدينة نخل الصغيرة ومستوطنات أصغر حتى طابا على الحدود مع اسرائيل، حيث يوجد ميناء صغير لسفن عابرة بين طابا المصرية والعقبة الأردنية تستغرق نحو ساعة، هي نوعٌ معينٌ من السفن الصغيرة تتشكَّل من قاربين كبيرين ملتصقين لمزيدٍ من التوازن في الأمواج العالية تسمى تقنيًا Outrigger. الطريق الرئيسي في جنوب سينا يدور حول الساحل من عيون موسى أمام السويس إلى رأس سدر وحمام فرعون وأبو زنيمة وأبو رديس والطور ورأس محمد وشرم الشيخ ودهب ونويبع وينتهي إلى طابا، (نويبع هي الميناء الرئيسي للنقل البحري بين مصر و ميناء العقبة في عدَّة عباراتٍ كبيرة).

مواصفات عامة لسيناء:

في محافظة شمال سيناء قبائل بدوية ومستقرَّة، فعلى السهول الشمالية المطلَّة على البحر المتوسط تنتشر السواركه إلى رفح والطرابين جنوبهم إلى العريش ثم المساعيد وأخيرًا العيبادة غرب وجنوب بير العبد وشرق القناة، وفي وسط سيناء قبلتين كبيرتين لكن بكثافةٍ سكانيةٍ منخفضة للمساحة الكبيرة هما الطرابين والتياها،

أكبر القبائل في جنوب سيناء لحوات وحويطات وجنوبيهم طرابين وعليقات حول منطقة سرابيت الخادم التعدينية التي كان فراعين الدولة القديمة منذ الأسرة الرابعة (بناة الأهرامات) يستخرجون معادنها وينقلوها إلى العاصمة منف بواسطة مينائن أحدهما عند العين السخنة والآخر ميناء الجرف قرب زعفرانة. وتحتل عشائر قبيلة مزينة معظم المثلث الجنوبي من قرب نويبع وشمال دهب إلى شرم الشيخ والطور، مرورًا بمحمية رأس محمد، وهناك عدَّة قبائل صغيرة حول جبال كترين وموسى ودير سانت كترين كالجبالية وبداره.

هذا الانقسام الإداري والعمراني لسيناء إلى شمال وجنوب هو معبر عن ذات الاختلاف فيزيقيا من حيث قدرات التنمية وأنواعها فضلًا عن كونها مؤسس الاختلاف مثلًا بين أصول ومواطن القبائل، الشمال مؤهل لمهام ومخاطر جسام ليس على بقيةِ سيناء فقط بل على أية حربٍ نشأت أو تنشأ على أرض الشمال هي في الواقع المعركة الفيصل ظلَّت تقود إلى باقي معارك الحروب طوال خمسة آلاف سنة منذ أيام الدولة المصرية القديمة إلى اليوم والغد وكلّها في اتجاه فلسطين والشام الكبير.

سيناء كتلة أرضية يرجع نشأتَها إلى الأخدود الأفريقي الكبير منذ الزمن الجيولوجي الثالث أي منذ نحو ± 30 مليون سنة، وبالذات نطاقها الشرقي بما في ذلك خليج العقبة ووادي عربة والبحر الميت وسهل البقاع اللبناني وينتهي شمالًا عند زوايا نهر الفرات على الحدود السورية التركية، أمَّا خليج السويس فهو أقدم وقد هدأت عوامل التعرية من حِدة اختلاف ساحلية الشرقي والغربي بالمقارنة بخليج العقبة، إضافة إلى مجموعة جزر شدوان (شاكر) وجوبال في مدخله الجنوبي، وبدون خليج السويس لا توجد سيناء كشبه جزيرة بتراكيبها الإيكولوجية. وشمال سيناء إذن هو على وجه التحديد الجسر الأرضي بين مصر والشام الكبير .

مقومات ومحاذير تنموية:

أين يمكن تنمية سيناء شمال وجنوب؟ معظم خلفية الساحل hinterland من رفح إلى بور سعيد بما في ذلك سهل السرّ والقواوير جنوب غرب مدينة العريش

لكن لظروفٍ سياسية وقيم بدوية مع تشريعاتٍ ملكية أو حقّ انتفاع هي من حمى القبائل، ولدى بعض القبائل الشمالية إضافة نشاط اقتصادي خلال موسمٍ صيد أنواع ممتازة من سمك بحيرة البردويل (دنيس وقاروص وسمك موسى) فضلًا عن تحوّل شرق البحيرة إلى محميةِ الزرانيق الطبيعية.

منطقة التنمية العظمى زراعيًا هي الممتدة من قناة السويس إلى بير العبد ترويها ترعة السلام التي تجمع مياه بعض المصارف المعالجة في محافظة الشرقية إضافة إلى مياه ترعة نيلية تمر مباشرة تحت قناة السويس، وكان المخطّط امتداد هذه الترعة إلى منطقة الحسنة الوسطى جنوب جبل حلال، يأتي بعدها في الأهمية الزراعية الركن الشمالي الشرقي من رفح المصرية إلى وادي العريش وهي زراعة مطرية لأنها المنطقة الأكثر مطرًا في كل سيناء.

لهذا فإن المشروع الزراعي السيناوي الشمالي بإضافة مياه معالجة من الصرف الزراعي في شرق الدلتا (مع مياه أخرى) لري نحو ربع مليون فدان كانت من الأفكار البناءَة في تثبيت اقتصادٍ زراعي متجدد في شمال سيناء، وفي اتجاه تنموي آخر مكمّل أو مستقلّ تحديث نشاط اقتصادي تقليدي لدى قبائل سيناء البادية من ثروة حيوانات الرعي سريعة الإنتاج كالأغنام والماعز والكباش الجبلية بحكم الخلفية الثقافية للبداوة، التحديث ليس بيطري فقط بل حسب الكم قد تتشكّل عليه صناعات جلدية ونسيج صوفي وقطعات لحوم مميّزة باختيارات تجريبية سوقية.

عناصر تنموية سيناء:

- عين جديرات تمنح وادٍ صغير (نحو 2 كم) الحياة على الحدود المصرية، وبالمثل عين جديس (قديس ؟) إلى الجنوب قليلًا من جديرات.

- تحويل أعالي وادي العريش عند خطوط فواصل جيولوجية وتراكيب مورفولوجية بين هضبة التيه والشمال إلى واحاتٍ صغيرة: مطعم ومقهى استراحة على طريقٍ طويلٍ مثل نخل والثمد، بعضها موجود فعلًا.

- تحويل بعض مناطق من سهل القاع شرق الطور إلى مزارع ومراعٍ لأنواع من الخيول العربية الأصيلة.

- تنمية مدينة كاترين بحيث تصبح المدينة دائمة السكان برغم تعرضها لسقوط الثلج فترة عواصف الشتاء وربما تصبح المدينة الإدارية لسيناء الجنوبية.

- تنمية الطاقة الشمسية وطاقة الرياح قاعدة أساسية في تطوير مناطق مصرية عديدة تندمج في الشبكة الكهربية الموحدة لمصر باعتبارها طاقة طبيعية متجدّدة يمكن أن تكون إحدى صادرات مصر إلى الشبكة الكهربائية الأردنية السعودية.

- النشاط السياحي هو الملك في تنمية جنوب سيناء لأسباب كثيرة بعضها تاريخي مثل الأقوال غير المؤكدة أن جبل موسى هو الجبل الذي نزلت فيه لوحة العهد.

- هل الإعتماد على السياحة الأجنبية هو الأبقى في سيناء أم إيجاد تناغم وترابط مع السياحة الداخلية في موسم قصير في بيئة مصرية نادرة قد تتعرَّض لسقوط الثلج (أسبوعي إجازة نصف السنة المدرسية) وعدد آخر من الأنشطة الشتوية والصيفية المكملة.

ثانيًا: الوادى الجديد[1]

ماذا لدينا في الوادي الجديد؟

- مساحة ضخمة معرضة للتَّناقص حال إعادة أى تقسيم إداري جديد لمصر، ومع ذلك تظلّ كبيرة، المساحة تعني إمكانات الحصول على موارد ثروة غير معروفة الآن، لكنها الآن تعتبر بيئيًا صحراوية المناخ والسطح قليلة الموارد المائية التي ينبني فوقها الهرم الايكولوجي الحيوي والبشري معًا، المعمور الحالي ٪0.2 من المساحة بكثافة بشرية تبلغ 173 نسمة / كيلو متر مربع هي نسبة عالية وليس متوقّع زيادتها حتى حال اكتشاف مصادر حياتية جديدة – طبيعية أو إنتاجية.

- عدد سكان متنام يبلغ تقديرًا في 2013 نحو 215 ألفًا مع نسبة نمو أعلى قليلًا من مُجمل مصر بسبب الهجرة إلى المحافظة (31 ألفًا =٪17 من عدد السكان أرقام 2006) وبخاصة إلى ريف الفرافرة وافتتاح بعض أنشطة الخدمات الحديثة في مجالات إمدادات الطاقة والمياه والاتصالات والإدارة العامة وأنشطة الإصلاح، وهو ما يعني تغير معكوس لشكلِ الهجرة التقليدي من الواحات إلى مدن مصر الكبرى.

- يعيب الهجرة أنها أخلت بالتركيب النوعي للسكان مما ترتب عليه زيادة الذكور عن المتوسط العام البالغ 105 مقابل كل 100 إناث ليصبح ± 120 في الفرافرة و± 108 في مزارع درب الأربعين وبالضرورة سوف يكون المعدل + 150 في شرق العوينات والنتيجة إخلال بتوازن المجتمع وما يتَّبعه من مشكلاتٍ اجتماعية وكثرة إجازات الذكور للالتحاق بأسرهم خارج المحافظة.

---

(1) راجع في ذلك محمد رياض ونبيل إمبابي «محافظة الوادي الجديد»، المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة 2015 (208 صفحة مع الصور والخرائط).

- من المشكلات الاجتماعية المماثلة لباقي مصر ارتفاع نسبة الأميَّة الإجمالي إلى ٪31 من عدد السكان + 10 سنين (٪26 ذكور و٪37 اناث) بما يعني أميَّة نحو 45 ألفًا من الجنسين.

- مشكلة البطالة تطول 8500 نسمة أغلبيتهم الساحقة من الإناث(7600) وثلثهم حملة شهادات جامعية والثلثين شهادات تعليم متوسط، وهو ما يعني ضرورة تجديد مفهوم المواطن والدولة لموقف المرأة كضرورةٍ حتمية لأي تقدُّم في التعليم العام والفني ليس فقط في الوادي الجديد بل في الجمهورية ككل .

- تعدُّ الداخلة أكبر مراكز المحافظة عددًا وأكثرها ريفية وأكثرها تعادلًا في النوع بين الذكور والإناث على الأغلب لأنها تاريخيًا الأكثر استقرارًا سكنيًا وعمرانيًا بينما تعرَّضت الخارجة إلى تقلباتٍ سكانية وعمرانية كثيرة آخرها النموّ الهائل لمدينةِ الخارجة بحكم وظيفتها الإداريةٍ طوال نصف قرنٍ منذ بداية مشروع الوادي الجديد، الفرافرة تمثل نمط نمو سكاني وزراعي أعلى من معدل المحافظة بحكم جاذبيتها للهجرة والنمو السريع لمساحةِ أراضي الاستصلاح بعد أن ظلَّت طويلًا صغيرة شبه منسيَّة في عزلتها البعيدة، وأخيرًا تمثل باريس أصغر القطاعات سكانًا وأكثرها اقترابًا من تعادل الريف والحضر وهي تمثل منطقة الانطلاق للمستصلحات الجديدة حول درب الأربعين وإن كانت ذات حجم صغير بالقياس إلى مزارع شرق العوينات.

- النسبة الغالبة للحضر تتمثَّل فيٍ مدينة الخارجة كعاصمة للمحافظة والواحة معًا، وهي تحوز على + ٪55 من وظائف الإدارة والوظائف التخصّصية والفنية والكتابية مقابل ٪35 فأقل لهذه الوظائف في مدينة موط، ويترتَّب على هذا ارتفاع عدد المتاجر وورش الإصلاح وأكثر الخدمات العامة والخاصة في هاتين المدينتين فيما يشبه الاحتكار.

- يبلغ عدد المشتغلين في المحافظة نحو 88 ألفًا تشارك فيها الإناث بنسبة ٪35 وهي بذلك أعلى من متوسط الجمهورية (20-٪22)، ارتفاع النسبة عمل الإناث راجع إلى ارتفاع المشتغلات بالزراعة إلى نحو ٪40 مقابل ٪30 للجمهورية وفي التعليم ٪55 مقابل٪47 وفي الصحة ٪64 مقابل ٪56 وفي الإدارة العامة ٪21

مقابل ٪24 إلى جانب ٪33 تعملن في التجارة المحلية، وهذه أوضاع إيجابية للمرأة في المحافظة وبخاصة مجال الزراعة التي تعدُّ أصلًا نشاطًا ذكوريًا، ربما كان هذا راجع إلى هجرة الرجال السابقة للعمل خارج الواحات واستمر كتقليدٍ حتى مع تغير الأحوال من هجرةٍ سالبة إلى هجرةٍ موجبة ليس فقط في مجال الزراعة ولكن أيضًا في قطاعات الخدمات العامة والخاصة.

- الخلاصة أن معمور المحافظة يتَّسم بعدم توازن بين وظائف الخدمات (إدارة بالأساس) ووظائف الإنتاج (زراعة بالأساس)، ورغم التباعد المكاني والوظيفي بين الكتل السكانية الثلاث: الخارجة والداخلة والفرافرة، إلَّا أن هذا التباعد يقلّله انتشار التعليم بصورةٍ مقبولة مع المتطلّبات العددية للسكان فضلًا عن السياحة والفندقة حيث تنتشر المعالم السياحية الأثرية والبيئة بتوزيع عادل بينها وبخاصة السياحة الصحراوية في بحرِ الرمال وهضبة الجلف الكبير وآثار فنون الإنسان البائد في منطقة جبل العوينات ووادي صوره.

توصيات لأولويات التنمية:

في البداية وقبل التوصيات يجب التأكيد على ضرورة استمرارية وتنمية الحرف والأنشطة القديمة المميزة للواحات سواء كان نمط مباني ونسيج أقمشة أو كليم وسجاد أو أنواع الملابس وأعمال السلال والجريد فمثل هذه أمور معبرة عن روح وتاريخ أى مكان.

⏮ أولًا الزراعة:

حسب معطيات الإقليم فإن الحيّز العمراني الزراعي شديد الضيق بحكم ندرة المياه والمناخ الحار أغلب شهور السنة، لهذا فإن أي توسع زراعي لا يحسب حساب المجهول من رصيد المياه الجوفية لا يُكَون أولوية تنموِّية، والمطلوب في القطاع الزراعي عدد من الشروط لإصلاحِ الموقف الإنتاجي من بينها :

1 – تحجيم الزراعات الصيفيةَ التي هي فعلًا تضمّ نحو 13 ألف فدان (نحو ٪15 من المساحة المزروعة) ويمكن أن تبقى إذا كانت زراعة محمية لمحاصيل غذائية للسوق المحلي .

2 – ضبط كمية مياه الري باستخدام الوسائل المقتصدة في المياه تجنبًا لتمليح التربة وتوفيرًا للمياه الجوفية، وربما أيضًا تسعير المياه بحساب مقننات المياه لأنواع المحاصيل، وأخيرًا تقليل الأسمدة و المبيدات الكيماوية والاتجاه إلى الزراعة البيولوجية التي كانت سائدة من قبل.

3 – زراعة حشائش المراعي المتوافقة مع البيئة في مساحاتٍ كبيرة لإمكان ريها محوريًا أو بالرش في المساحات الأصغر وذلك لتنمية ثروة حيوانية وداجنة بدلًا من محاصيل نهمة للمياه فهي أعلى مردودًا من تلك المحاصيل، المطلوب تربية الحيوان والدواجن في العراء بدلًا من حشرها في أبنية زرائب وبطاريات تعرضها لمخاطر الأوبئة المهدرة للثروة.

4 – بإيجاز تحويل اغلب زراعات الواحات التقليدية إلى مركز انتاج حيوانى وداجنى وتحويل نشاط الناس إلى صناعات منتجات اللحوم: تخصيص قطع ممتازة – تجميد – تعليب – تغليف ومنتجات الألبان: تركيز – بودرة – حليب – زبادي– جبن بأنواع، وصناعة وإعداد الجلود وصناعة كيماويات دماء المجازر إلخ... بعبارةٍ أخرى إحداث طفرةٍ إنتاجية تغير الواحات من محاصيل معاشية وعائد قليل إلى نشاطٍ متعددٍ زراعي صناعي خدمي معًا، أساس هذا التغيير النوعي هو فكرٌ مدروس بكفاية وسلطة تنفيذ مع اقتناع الناس بجدوى ممارسة التنفيذ الفعلي وإظهار مواهب التجريب العملي في ابتكار أفكار وطرق إنتاج جديدة لا نعرفها الآن وبالتالي تدور عجلة النمو الاقتصادي الاجتماعي ذاتيًا دون حاجة لمشروعات تخطط بعيدًا عن الواقع.

ثانيًا الصناعة:

تمثل العمالة الصناعية الآن نسبة ٪1.8 من القوة العاملة وربما أغلبها نشاط ثانوي في إصلاح المعدَّات والآلات والأجهزة المنزلية، ولأن الصناعة من المستهلكين الكبار للطاقة فربما تصبح قطاعًا يشغل ٪10 من القوة العاملة للأسباب الآتية:

1 – مخطط لنشر محطات الطاقة المتجدّدة الشمسية والرياح ولهما رصيد طبيعي لا نهائي في المحافظة وسوف يفتح ذلك أفاق عمل كبيرة في إنشاء وتشغيل هذه المحطات وصيانتها وإصلاح أعطالها، كما أن الطاقة المنتجة سوف تساعد على إنشاء صناعاتٍ متوسطة وصغيرة تقوم على بعض الإنتاج الزراعي بل ربما تساعد على تحويل جزء من الإنتاج الزراعي إلى محصول خامة للتصنيع، وفي ذات الوقت فإنها تساعد على عمليات إعداد أغذية نباتية ولحوم بالفرز والتعليب والتجميد، وبذلك نفتتح مجالات صناعية تعطي المحافظة وأبنائها مصادر جيدة لزيادةِ الدخل.

2 – وجود الطاقة المتجدِّدة غالبًا عامل مساعد على إمكانية تنمية فوسفات أبو طرطور بشيء من المعالجة يخفف وزن الخام المنقول أو بالتصنيع الجزئي أو بإنتاج أحماض فسفورية، ولا شكَّ في أنَّ رفع إنتاج المنجم هو مكسبٌ إضافي بتكثيف عمالة محلية نشطة ترفع إجمالي الناتج المحلي للمحافظة والدولة معًا.

قطاع الخدمات وتنمية المدن:

في الوقت الحالي يحوز قطاع الخدمات العامة والخاصة ٪61 من المشتغلين، وهو في حد ذاته ما يدعو إلى الكفّ عن اعتبار الزراعة الصفة الأساسية لاقتصاديات الوادي الجديد، لكن المأمول زيادة هذه النسبة إلى ٪70–75 من القوة العاملة لكي تستوعب الزيادة السكانية سواء بالنمو الطبيعي للسكان أو بالهجرة من أقاليم الكثافة وبخاصة جنوب الصعيد، أين تكمن الزيادة المطلوبة؟ حاليًا تستغرق

الخدمات العامة ٪48 (إدارة وإمدادات كهرباء ومياه وتعليم وصحة و شؤون اجتماعية) مقابل ٪13 فقط خدمات خاصة (تجارة ونقل وتشييد وبناء واتصالات وفنادق ومطاعم وفنون وتجهيزات سياحية وترفيهية إلخ...).

والمطلوب تشجيع الخدمات الخاصة إلى نسبة تناصف إجمالي عمالة الخدمات، كما أنها لا تحتاج إلى أموال وتنفيذ حكومي بل هي متروكة للمبادأة الفردية ومن ثم تنمو وينمو معها دخول الأفراد حيث أن أرباحها استثماراتها عالية لأسباب كثيرة منها:

1. المنشآت الخاصة أقل ترهلًا من المنشآت الحكومية التي تكتظ بكوادر إدارية لا زوم لها سوى سدّ ثغرة البطالة شكلًا وليس فعلًا.

2. الخدمات الخاصة تتراوح في أحجامها من الصغيرة إلى المتوسطة وهي بذلك إداريًا ووظيفيًا غير حكومية – مثلًا كثرة مدارس الروضة الخاصَّة بالقياس للحكومية أو انتشار مكاني لمحلات متخصّصة كالبقالة أو المقاهي وبالتالي فهي أعمال لا يستطيع جهاز حكومي إنشاءَها وإدارتها.

3- معروفٌ أن المدن تستقطب بالضرورة خدمات متناسبة مع احتياجات سكانها ومع كبر حجم السكان وارتفاع الدخل تجذب المدينة مزيدًا من الخدمات القائمة وتنشأ خدمات جديدة وكلها تؤدي إلى ارتفاع الدخول في محيطها، بعبارةٍ أخرى المدن هي قاطرة التنمية في إقليمها.

فالمطلوب إذن تشجيع انتشار الخدمات الخاصة خارج مدينتي الخارجة وموط، بمعنى آخر تخطيط تنمية لمدنٍ صغيرة تتسع لنحو 10 آلاف نسمة في باريس وبولاق والمنيرة في الخارجة، وفي الداخلة القصر وغرب الموهوب في الشمال وبلاط في الشرق والراشدة في الوسط، وفي الفرافرة تنمية مدينة الفرافرة وتحويل الكفاح إلى مدينة تخدم القطاع الجنوبي.

توصية خاصة بالشباب والتعليم:

من بين سكان المحافظة 33 ٪ تحت 15 سنة هم نظريًا في مرحلة التعليم الأساسي وإن كان بعضهم يستكمل الدراسة فوق المتوسطة إلى نحو سن العشرين، المطلوب

إعادة توجيه التعليم بمناهج أكثر إدراكًا بظروفِ البيئة الواحية الصحراوية، بمعنى تفويض الإدارة التعليمية بإعداد الإطار التعليمي المستجيب لمتطلبات العمل في البيئة الطبيعية والاجتماعية مع مدارس فنية مهنية لمرحلة التعليم المتوسط ليست تكرارًا للمناهج العامة في الجمهورية. ومثل هذا يجب أن يكونَ في إقليم مصر المختلفة بهدف استقلالية ذاتية في وضع مناهج تعليم الشباب بالتناسب مع شخصيات الأقاليم.

على سبيل المثال حثّ الشباب على المشاركة في أنشطة اجتماعية – ليس الرياضة فقط – بل في جمعيات أهلية مختلفة الهدف للتعرف التجريبي على مشكلات مجتمعية والتدرب على الاستماع أولًا ثم التدرب على الإدلاء بالرأي في مشروعات إنمائية أو خيرية أو حول قضايا حقوق المرأة أو حول الأسرة والقبيلة والأحزاب السياسية وفهم قضايا الدين بسماحة الخلقيات وروح المواطنة، بذلك نخلق العتبة الأساسية لمواطن يُسهم إيجابيًا في المجتمع من أجل التقدم – بمعنى إطلاق حرية التعبير في المدرسة والمجتمع في داخل الأطر العامة للمجتمع، هؤلاء يدخلون معترك الحياة العملية والسياسية بوعيٍ وإدراك أن « اختلاف الرأي لا يفسد للودِّ قضية ».

بإيجاز الشباب قاعدة الإنطلاق لديهم آفاق أوسع من الأفق التقليدي الذي يكبّلهم إلى سنّ العشرين فيفقدون بريق الطموح ويخضعون للتقاليد، لهذا تجب مساعدتهم على الخروج من عباءة التقليد للتحرّر من العقل الحافظ الناقل إلى العقل الناقد القادر على خوض الابتكار، بهذا ترتقي الأمم.

ثالثًا: منطقة قناة السويس

مقدمة

جعبة المفكرين في تنمية مصر لا تنتهي، بعضها يقتضي إنشاءات من الصفر وبعضها يستخدم الموجود من البنية التحتية ويطوره بما يتَّفق مع قدراته التنموية، كلها اجتهاداتٍ فكرية لإعادة مصر لحجمها الحقيقي من داخلها وفي علاقاتها الندية مع إقليمها ومع العالم. هناك أفضلياتٍ كثيرة تدور حول أيها نبدأ وما هو أكثرها مردودًا لحلِّ مشكلاتٍ بعضها مزمن كفقدانِ التوازن بين حجم السكان وتناقص عطاء النشاط الاقتصادي الموروث الحالي فنبالغ في الاهتمام بعنصرٍ أحادي كالسياحة حتى نغص بها أو زراعة الصحارى حتى نتبين قلَّة جدواها فنفتش على نشاطٍ آخر فيما يشبه دوامة غير مجزية.

النظرة الموضوعية لمردود أنواع الاقتصاد على الناتج المحلي العام ترجح الصناعة كأولويةٍ أسرع إنتاجًا ومردودها من القيمة المضافة أعلى من أنشطةٍ أخرى وبالتالي هي أكثر فعالية مجتمعية في إيجادِ توازن مطلوب بين رفع الناتج المحلي العام وتشغيل عمالة كبيرة في مجالات الصناعة بفروعها العديدة وتشابكها الارتباطي بالسوق المحلي والإقليمي، قد يكون اكتشاف البترول أسرع مردودًا لكنه يظلّ اقتصاد ريعي محدود العمالة ما لم يصبح خامة صناعية متعددة المجالات من الطاقة إلى مجموعة صناعات تالية Downstream industries أو مكملة مثل البتروكيماويات.

الخلاصة أنه يترتب على تكثيف الصناعة إجمالًا تكثيف أنشطةٍ كثيرة في قطاعات الخدمات المتعدّدة الإنتاجية والعامة مثل أشكال النقل ومؤسسات الأسواق والتسويق كخدماتٍ إنتاجية إلى جانبِ زيادة مخصصات ميزانية التعليم الأساسي والصحة العامة كنماذج لخدمات عامة، والكل يصبّ في مربع صحة المجتمع تعليمًا

وتأهيلًا وصحة ومدخولًا، وجنبًا إلى جنب يقتضي الأمر إعادة صياغة سياستنا الزراعية من وسائل الري وآلات الزراعة وأنواع المحاصيل إلى تأهيل المزارعين وتنمية شاملة من الإنتاج والتسويق والنقل إلى الوعي بمدركات التحديث من أجل حراك اجتماعي ريفي جديد يعرف قدراته كمشاركٍ في بنية الدولة.

الموضوع الحالي يدور حول تحويل منطقة قناة السويس من مجرد عوائد عبور إلى قلب صناعي يشمل صناعات عديدة هندسية وإلكترونية ونسجية وصناعات الأغذية والمشروبات فضلًا عن نشاط موانئ الحاويات المحورية، أغلب هذه الصناعات تستقطب عمالةً كبيرة ربما تبلغ مليوني نسمة من العمال وعائلاتهم وهو ما يمكن أن يكون حلًا جزئيًا لمشكلتي البطالة المتزايدة وتدني الناتج المحلي العام.

تاريخ وصل البحرين المتوسط والأحمر وفوائد مصر:

برزخ السويس كان وسيظلّ مهمًا لسببين أولهما أنَّه الوصلة البرية بين تجارة إقليمين منتجات الإقليم المداري في المحيط الهندي وأسواق استهلاكها في حوض البحر المتوسط من مصر إلى أوروبا، والثاني أنه نطاق استراتيجي حيوي لأمن مصر منذ العصور الفرعونية وإلى الآن، لكن جهود مصرية قديمة قادت إلى إنشاء وصلةٍ مائية بين رأس خليج السويس وأحد الفروع الشرقية لدلتا النيل ومن ثم استخدام مسار النيل في الوادي وفروع الدلتا إلى البحر المتوسط الشرقي حيث علاقات مصر بلبنان والشام وقبرص وكريت واليونان ربما هي أقدم مما نعرف الآن، استفاد الفرس من هذه التقنية المصرية وعلى الأغلب البطالمة والرومان ومصر الإسلامية بالتركيز على الخليج المصري إلى البحر الأحمر، بعبارةٍ أخرى إن أفكار وصل البحرين تعود على الأقل إلى 3000 سنة وأن أفكار أوروبا ممثلة في الحملة الفرنسية لا شكَّ كانت تعرف شيئًا عن هذا التاريخ القديم من الكتابات الإغريقية ولكنها أضافت فكرة القناة المباشرة بدلًا من استخدام فروع دلتا النيل خاصةً بعد اضمحلال الفرع البيلوزي نتيجة حركة رفع أرضية خفيفة في شرق الدلتا.

حفرت القناة بسواعد المصريين في ظلِّ نظام أقرب إلى السخرة، وأصبحنا – مصر والعالم – نأخذ وجود القناة كشيء مسلم به منذ نحو قرنٍ ونصف القرن.

قبل إنشاء القناة الحالية كانت مصر في عدَّة عصورٍ إسلامية آخرها المملوكي وعصر محمد علي باشا تجني من موقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب أموالًا طائلة يجلبها أسطول المماليك في البحر الأحمر من مصادر المنتجات المدارية – بخور وبهارات وبن وزيوت التطييب وأنواع من الأخشاب وغير ذلك كثير – تستكمل رحلتها من مصر إلى اسطنبول أو تنقلها أساطيل دوقيات فنيسيا (البندقية) وجنوا إلى أوروبا، بعبارة وجيزة أن مصر لم تكتفي بعبور السلع وجماركها ولكنها كانت العنصر الفعال في تجارة دولية آنذاك تدفَّقت منها ثرواتٍ كبيرة رموزها المعاصرة هي بافتخار المعمار الفاطمي المملوكي في بناء قصور وبيوت ومساجد القاهرة التي ليس لها مثيل، وبإيجاز ضاعفت مصر نتائج ذلك المكان المرموق أرباح عبور السلع بجمع من النشاطات الاقتصادية على رأسها وساطة التبادل التجاري العالمي ونشاط بناء السفن وإيجاد وظائف بحرية تجارية وحربية ومخازن التجارة في المرافئ ونشاط النقل التجاري وتكوين ما يشبه اتحاد التجار أو نقابات Guild يرأسها كبار التجار الذين يمتلكون أيضًا سفنًا أو يتحكّمون في حركة السفن حسب معرفتهم باحتياجات السوق المحلي والدولي، وأخيرًا نمو العلاقات السياسية الاقتصادية بين مصر وأوروبا ونشأة الوكلاء والقناصل الأوربيين وغير ذلك من أشكال الدبلوماسية والتعرف على الآخر في تلك الأزمان. وانعكس ذلك على أداء ونشاط سلاطين مصر في علاقاتهم بأوروبا وربما كان قايتباي هو آخر السلاطين الأقوياء المعروفين في أوروبا قبل الغزو العثماني بقليل.

140 سنة حرجة على الأمن المصري:

منذ نشأة القناة قامت مصر بالكثيرِ من الأعمال من توسيع وتعميق وبعض مسارات مزدوجة، وبرغم الاتفاقية الدولية للحفاظ على حقِّ المرور بالقناة مع الاعتراف بالسيادة المصرية على القناة فإن مصر تقع دائمًا تحت استهدافِ القوى

السياسية الخارجية باعتبار الأهمية الاستراتيجية للقناة عالميًا مما أدَّى إلى احتلال بريطاني لنحو 75 سنة، ومنذ اغتصاب فلسطين وإنشاء إسرائيل أصبحت الضغوط أكثر حدَّة على الأراضى المصرية تستهدف سيناء وصولًا إلى القناة بدعم غربي من دول الاستعمار القديم والولايات المتحدة معًا، فقدان سيناء يهدّد قلبَ المعمور المصري التقليدي من الإسكندرية إلى أسوان لأنه سوف يصبح في متناول سلاح الطيران الإسرائيلي الذي تحرص الولايات المتحدة على استمرار تفوقه حرصها على سلامة وأمن أراضيها الأمريكية.

أهمية الطريق في أشكال التنمية:

من قديم كانت هناك طرق نَمت عليها محطات لراحة القوافل إضافة إلى بعض التبادل السلعي وبخاصة عبر المناطق الصحراوية كان من أشهرها طريق الحرير من الصين إلى البحر المتوسط، وحين كان هذا الطريق يدور حول صحراء «تكلا مكان» بين غرب الصين ووسط آسيا نَمت مدينة "كشغر" كمحطةٍ هامة تحرص الصين عليها إلى الآن، وبالمثل كانت مدينة مكة المكرمة على طريق رحلتي الشتاء والصيف من اليمن إلى الشام وكذلك محطتي « الخارجة والمكس» على درب الأربعين بين أسيوط ودارفور، وعلى الأغلب كان الطريق من صعيد مصر إلى واحات الكفرة وتشاد خلال العصر الفرعوني تنتصفه محطتي «موط» بالواحة الداخلة و»أبو بلاص» جنوبها الغربي.

وبرغم أهمية هذه المحطات إلا أنها لم تخلق حولها نطاقات اقتصاديةٍ دائمة بل كانت تنشط في موسم عبور القوافل فتجتذب القبائل حولها لعلَّ هناك فرصة للبيع والشراء.

ربما كان بحث يوهان هاينريخ فون تونن von Thünen J.H. في 1826 أول دراسة تنظيرية لدور الطريق المائي في الاقتصاد الوطني حيث تتكوَّن نطاقات حلقية لأنواع من الأنشطة الاقتصادية أقربها التزامًا بالطريق حلقة إنتاج سلع قصيرة العمر كالخضروات والألبان ثم تتباعد الحلقات حسب احتياج سوق المدينة اليومي

كحطب الوقود ثم حقول القمح والحبوب مع تربية الحيوان وأخيرًا المراعي العليا في نطاق بعيد، عفا الزمن على حلقات فون تونن لكنها ما زالت تفسّر تواجد بعض الحلقات في مناطق معيّنة وبخاصة شبه المنعزلة ذات الإنتاج التقليدي الذي لم يتحوَّل بالكامل لإنتاج سلعي نقدي موجّه للسوق.

وعلى أي الأحوال فإن لكل طريقٍ مائي أو بري مجموعة شروط تؤدي لمضاعفة الأهمية الاقتصادية للطريق وتحوله من مجرد مسار للنقل السلعي إلى مساهم في تنمية نطاق نفوذه فيما حوله، وهذا ما نرجوه لمنطقة قناة السويس التحوّل من مجرد مصدر عوائد العبور إلى إنشاء نطاقات أعمال إنتاجية تساعد على التنمية الاقتصادية والبشرية المطلوبة.

سوابق تنمية لماذا لا نطوّرها لظروفنا؟

كلنا نعرف ونتكلَّم ونحس أشكال التنمية الرائعة في شرق آسيا، بلاد لم يكن لها من مقومات سوى كثرة سكان ومواقع بحرية وقلَّة خامات وقليل من رأسمال تنموي ومجموعة أفكار تطبيقية مع إرادة وتنظيم جاد لا تهاون فيه وكثير من قوانين الضبط والربط حتى على زعمائها، كل ذلك جعلها منشأ لسلع قادرة على المنافسة في أسواق العالم الغنية والفقيرة معًا بغضّ النظر عن مواقعها الجغرافية المتطرفة، لكن الأهم أنه رفع قيمة الإنتاج المحلي العام بحيث عمَّ على الدولة والسكان بمعنى رفع معاناة الفقر بتنمية بشرية ناجحة في أقصاها اليابان والصين ودول أصغر ماليزيا وسنغافورة.

ونحن في مصر نتشابه في علاقاتٍ كثيرة مع آسيا الشرقية من حيث قوتنا العددية وأفكارنا الكثيرة وطاقاتنا التجريبية في الانفتاح على جديد الأمور، وبرغم أننا نتفوَّق على آسيا بوجودنا في مركز العالم الجغرافي ونمتلك قناة السويس شريانًا حيويًا على منسوب عالمي، إلَّا أننا نختلف عن شرق آسيا في عددٍ من العناصر الهامَّة على رأسها:

1 – تنقصنا الإدارة الجادَّة التي تتبنى العدالة وتلتزم التواصل مع جماهيرها ومثقفيها، بحيث تكون الكفاءة ميزانها وليس أهل الثقة وهدفها إعلاء المصلحة العامة مع التنمية البشرية معًا.

2 – ما زلنا نُضَخم شخص الفرد ونعلي من أدائه الوظيفي، فإذا تغيَّر نفعل ذات الشيء مع المسؤول الجديد الذي قد يطيح بعملِ سلفه ليبدأ بمفاهيم وخطة جديدة، ولهذا فإن برامجنا التنموية بطيئة لكثرة ما سبقَ، على الأغلب أن هذا النوع من التصرُّف ليس صفة للمجتمع ككل بل يكاد يقتصر على دوائر معيَّنة حول الأشخاص، مردود ذلك يُظهِر مخططاتنا كأنها تتسم بـ «الشيزوفرينيا» لأنها تبدأ برنامجًا أو مشروعًا ثم لا تكمله لأن مسؤولًا جديدًا اعتلى المسرح له برنامجًا جديدًا مختلف مكانيًا عن الذي لم يكتمل برغم أنهما قد يهدفان للتنمية أيًا كانت .

3 – وأخير فإننا أكبر من يهدر الطاقات حين ندفع بأموالنا في استثمارات زراعية ضخمة بدعوى الأمن الغذائي في محيط صحراوي يحبطه مياه قليلة – بل ربما سوف تصبح متناقصة – فلننظر مثلًا إلى سلوكياتِ الغذاء في آسيا والترف الغذائي لدينا لنرى كيف أننا أقل قدرةً على الاعتدال حتى في سلوكياتنا الغذائية فقراء وأغنياء على السواء، وأقلّ قدرةً على تكوين مدخرات للاستثمار التنموي كأفرادٍ أو هيئات.

وكلنا نعرف أن الزراعة المصرية هي الأولى من حيث عدد العاملين ولكنها الثالثة في ترتيب مصادر الناتج المحلي العام (14٪ فقط) بعد قطاع الصناعة التحويلية (16٪) وقطاع البترول والغاز(15٪)، ليس المعنى إهدار الزراعة بل تحسينها وإعادة ترتيبها بحيث تتحلق المحاصيل حول مصانع إعداد أنواع الأغذية المجمّدة والمعلبة متوافق مع نوع السوق المحلي مثلما كان بالنسبة للقطن صناعات الغزل والنسيج وللسكر مصانع للقصب أو البنجر وللفواكه مصانع العصائر والعجائن إلخ...

ومعروف أن تداول السلعة بين الخامة – معدنية كانت أو زراعية – وإعادة تشكيلها صناعيًا يزيد من قيمتها المضافة ويخلق منفعة أعمّ ويوفر عمالة أكبر ورصيد استثماري جديد للأفراد والدولة معًا.

توزيع القوة العاملة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وإسهامها في الناتج المحلي العام (نسب تقريبية لأرقام 2008):

* عمالة زراعية ٪30 من القوة العاملة إسهامها نحو ٪15 من الناتج المحلي العام.

* عمالة صناعية نحو ٪20 من القوة العاملة إسهامها نحو ٪31 من الناتج المحلي العام.

* أنشطة الخدمات العامَّة والخاصة (إدارة تعليم صحة تجارة داخلية سياحة فندقة نقل ودفاع إلخ...) تستغرق نحو نصف القوة العاملة وإسهامها نحو ٪55 من الناتج المحلي العام.

لماذا اختيار منطقة القناة للتنمية الصناعية؟

مقوّمات إقليم القناة:

- منطقة قناة السويس جزء متاخم لحقل الدلتا الكبير بما يعني مصادر محاصيل زراعية يمكن أن يعالج بعضها كخامة صناعية أو تعالج للتعبئة التجارية بالتبريد والتجميد والتغليف، هذا بالإضافة إلى أنواع من الأسماك والقشريات المدارية من البحر الأحمر والمحيط الهندي التي تتطلّبها أسواق مترفة غربية كانت أو شرقية.

- هي في قلب مصادر الطاقة المحلية: غاز طبيعي من حقول المتوسط، وبترول خليج السويس، وداخل الشبكة الكهربائية الموحدة، وظروفها المناخية تجعلها مصدرًا لإنتاج الطاقة المتجدّدة الشمس والرياح، وباختصار هي مصدر وسوق للطاقة بأنواعها حال تشكلها كأحدِ القلوب الصناعية المصرية.

- تسقيها مياه الترعة الحلوة وبالطاقة المتجدّدة يمكن إنتاج المياه المحلاة اللازمة للصناعة ومزيد المياه المنزلية لتوفير مياه النيل المتناقصة بتعاظم الاستهلاك.

- عمرانًا تضم ثلاث مدنٍ كبيرة متقاربة سكانها مجتمعة نحو مليون ونصف المليون نسمة يضفي على المنطقة طابعَ المدن متعدّد الأوجه، يخدمها في الشمال موانئ بور سعيد المتعدّدة وفي الجنوب موانئ السويس المتعدّدة فضلًا عن ميناء السخنة وميناء أنابيب بترول سوميد.

- ولكل مدينة طابع خاص يغلب على سكانها في ممارساتهم الاقتصادية: السويس تغلب عليها المنشآت الصناعية والإسماعيلية الطابع الإداري وملتقى طرق عابرة هامة، وتغلب على بور سعيد التجارة والصناعة والسياحية وتجارب المدينة الحرة وأشياء أخرى.

- وبطول المنطقة شرقًا وغربًا كل أشكال البنية التحتية من طرق حديدية وبرية و تمديدات المياه والصرف وشبكات الطاقة والاتصالات وموانئ ومطارات.

- والأهم أن وجود القناة يؤهل للنقل البحري باعتباره أرخص وسائل النقل.

تكلفة نقل طن / ميل حسب وسائط النقل بالـدولار الأمريكي.

ملخص أهداف تنمية صناعية لمنطقة قناة السويس.

(أ) الهـــدف:

إيجاد معادلة بين متغيرين: الأول تقليل نسبة النمـو السكاني من نحو ٪2 سنويًا إلى ٪1.7 و ٪1.5 باعتبار أن نسبة النمو السكاني في المدن هي أقل من السكن الريفي لما في المدن من متطلبات حياتية تؤهل لضبط الإنجاب، والثاني رفع متوسط دخل الفرد السنوي من $1400 إلى + $2000 وحسب معامل القوة الشرائية في مصر Purchasing Power Parity هذا الدخل يساوي نحو $4200 أو + $6000 أي تقريبًا الآن من حوالي 30 ألف جنيه إلى 42 ألف جنيه مصري.

(ب) متغيرات الإقليم:

1 – إنشاء القناة كطريق ملاحي عالمي 1869 ومعها ترعة المياه الحلوة، ثم إجراء مستمرّ لعمليات تحسينٍ وتعميق وتوسيع وتفريع للقناة وأرصفة الموانئ والمخازن لمواكبة النمو العالمي لأحجام السفن وأنواعها، وفي عام 2014 إنشاء قناة السويس الموازية جزئيًا، والآن (2022) احتمال البدء في استكمال الازدواجية.

2 – إنشاء مدينتي بور سعيد والإسماعيلية بما تضمنه من وظائف وهجرة سكانية أدى إلى نمو سكني مدني متزايد وبإضافة نمو السويس وصل إلى مجموع 2.8 مليون نسمة، مع خلفية سكانية تبلغ 15 مليونًا في الشرقية والدقهلية ودمياط.

3 – خلق أنشطة اقتصادية: إدارة – خدمات – تجارة – تخزين – نقل حديدي وبري وأنبوبي – إصلاح الآليات– صناعات بحرية وبترولية – صناعات تكرير البترول والأسمدة والإسمنت – صناعات عدة منها الملابس والأغذية – إنشاء مدن حرة – موانئ جديدة للحاويات في شرق التفريعة وبور سعيد والسخنة إلخ...

(ج) متغيرات استثنائية واقتصادية:

1. تحويل القناة إلى خط دفاع كما حدث في حروب 1916 – 1956 – 1967.

2. إنشاء مستوطنات زراعية شرق القناة كنطاقٍ دفاعي أولى بدأ من سيفون المياه العذبة عند سيرابيوم واستزراع شرق بحيرة المرة الكبرى.

3. متغيرات عمرانية : إنشاء ترعة السلام جزئيًا واستزراع مساحة تمتد نحو 20 كم حتى مدينة بير العبد (توقفت هناك لماذا ؟)

4. إنشاء المستوطنات الصناعية شرق القناة يزيد كثافة العمران شرق القناة بضعة كيلو مترات، وفي نقاطٍ عديدة.

5. النتيجة النهائية أن نحو عشرة كيلو مترات شرق القناة ستمتلئ بعمران بشري اقتصادي هو بذاته خط دفاع مدني (حرب مدن وقرى) في حالة الحروب البرية التي تمكن من السيطرة على المنطقة من الناحيتين معكوسة الهدف: دفاع مصري وهجوم إسرائيلي؟

6. البنية الحالية لإقليم القناة.

البنية التحتية الحالية : ثلاث مدن كبيرة ونحو ثلاثة ملايين مصري كقوةٍ عددية، وطريق مائي مزدوج وطرق برية وحديدية ومطارات وموانئ ومطارات وشبكة مياه عذبة (الترعة الحلوة من الإسماعيلية شمالًا إلى بور سعيد وجنوبًا إلى السويس) إضافة إلى تحلية المياه صناعيًا، وشبكة طاقة من مصادر محيطة: غاز طبيعي وبترول (وفحم المغارة ؟).

هذه المقوّمات العمرانية مع البنية التحتية تؤدي بالقطع إلى انخفاض التكلفة عند إنشاء مشروعات تصنيع وتنمية بشرية واقتصادية حول منطقة القناة، وبالذات شرقها.

مشروع البنيـة الجديدة المقترحة:

– شق حارات مائية من القناة بطول 1–2 كم أو أكثر حسب الظروف والاحتياج، وإقامة مستوطنات صناعية Industrial estates وأرصفة بحرية ومخازن عند المصنع على رأس الحارة المائية للنقل المباشر لخامات التصنيع والسلع المنتجة من المصنع إلى السفن مباشرة تقليلًا للتكلفة في حالة تعدد وسائط النقل وبالتالي الاستفادة الكاملة بميزة النقل المائي لأنه مؤكدًا أرخص وسائل النقل المعروفة حتى الآن وأكبرها حجمًا.

- يستحسن أن تكون السفن صغيرة –1500 3000 طن لكي يصبح شحن وتفريغ الحاويات سريع التداول فضلًا عن أن محيط حركة السفن غالبًا قصير إلى أسواق بلاد غير بعيدة في حوض البحر الأحمر (السودان وأريتريا وأثيوبيا والسعودية واليمن وشرق أفريقيا)، وهي تشكل كتل سكانية تصل الآن إلى + 180 مليون نسمة، وإلى بلاد شرق المتوسط (فلسطين لبنان – سوريا – قبرص) وغالبًا التبادل التجاري للسلع المصنعة مع تركيا واليونان وأخيرًا إلى السوق المحلي المصري الجنوبي عبر ميناء سفاجه أو القصير في حال تحديثه.

- الصناعة الأساسية في البداية متوسطة التكنولوجيا من أجل استيعاب عمالة كبيرة كأحدِ حلول مشكلة السكان والبطالة، كما يمكن إحداث توفير في رأس المال المستثمر بشراء مصانع جاهزة من هذه النوعية تستغنى عنها الدول المتقدّمة بأسعار مخفضة تكاد تقرب «بلاش» عدا تكلفة النقل.

- الخامات المحليَّة القابلة للتعامل الصناعي معظمها صناعات أغذية تستغلّ وجود الإنتاج النباتي بشرق الدلتا ومستصلحات ترعة السلام وشرق سيرابيوم وترعة الشيخ زايد بالإضافة إلى استخدام خبرة البدو في تشكيل ثروة حيوانية على بعض أراضي مشروع ترعة السلام شرق بير العبد فيما يعرف بالزراعة المختلطة، فضلًا عن المنتجات البحرية، وكلها تساوي مجمدات ومعلبات لحوم وأسماك وفواكه وخضر، وإلى جانب ذلك يمكن إقامة صناعة الملابس من الأقطان والكتان المصري عالي الجودة

لحساب شركات غربية مترفة وكذا لاحتياجات السوق المحلية إلى جانب أنواع من المنسوجات الصوفية وصناعة السجاد والكليم وصناعات الجلود المتعدّدة مع استخدام نماذج وأشكال من التراث السيناوي ذو منفعة استهلاكية وسياحية معًا.

- استخدام الخامات الصناعية الحالية وعلى رأسها البتروكيماويات بدلًا من تصدير بترول خام – خاصة أن احتياطي حقول البترول في خليج السويس متناقص، يليها صناعات المعادن الأساسية من خامات حديد البحر الأحمر المصرية ومنجنيز أم بجمة قرب أبو رديس في سيناء وربما خامات معدنية أخرى غير مستغلَّة صناعيًا كالزبرجد والذهب وأحجار البروفورايت ذات الشهرة منذ العصر الروماني في مصر.
- وكمثل اليابان وكوريا يمكن استيراد خامات معدنية كثيرة وتصنيعها كاملة أو نصف تصنيع وكذلك صناعات تجميع أو إنتاج سيارات وجرارات وآلات زراعية والتوسع في ترسانات منطقة القناة وبناء السفن الصغيرة واللنشات وغير ذلك من الصناعات الهندسية الميكانيكية البحرية والكهربائية والالكترونية.
- إنشاء قرى سكنية للعاملين جوار المصانع وعدد أقل من قرى الخدمات اللازمة للسكن العمراني وهو ما يؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة من السكان للإقليم وبالتالي تكوين قلب صناعي سكاني متكامل بدلًا من صفته الحالية كإقليم هامشي (شكل 2).

- وأخيرًا تنمية جزء من الصحراء وتكوين حائط عمراني اقتصادي بشري يُسهم في الدفاع ضدَّ المعتدين شرق القناة بدلًا من غربها فقط.

كيف يمكن تحقيق المشروع؟

للتحقق من نجاح أو فشل المشروع يجب أن نؤكد أن بداياته لا تحتاج مليارات الدولارات كي لا تورطنا رؤوس الأموال الخارجية (قروض أو استثمارات بشروط غالبًا مجحفة) وليكون المشروع مصري المنبت فكرًا ورقابة وإدارة حسنة تتجنَّب أولًا التضخيم والتهليل بحجم تنموي لا طاقة لنا به كما حدث في مشروعات قومية أثقلتنا إنفاقًا وهي لا تزال ترواحً مكانها «محلك سر»، لا يجب أن نتعجّل الإمساك بالفأس

قبل أن نُحسن الدرس، يكفي أن نتذكر توقف مشروعات كبرى: توشكى وترعة السلام وفوسفات « أبو طرطور» الذي أنشأنا له خط حديدي إلى ميناء سفاجا قبل أن ننتج شيئًا لينطبق علينا المثل العالمي: يبيع فراء الدب قبل صيده! ونضيف إلى ذلك أحزانًا أخرى فقد نهبت عصابات أطوالًا كثيرة من حديد هذا الخط، فهل يصبح واحدًا من الآثار في قائمة السياحة؟

- للبدء تكفي بضع عشرات ملايين لإنشاء مشروع تجريبي رائد pilot project غالبًا شراكة مع دولة ذات تجربةٍ تنمويةٍ ناجحة من نمور آسيا أو جارة خليجية كالإمارات ذات الممارسة الطويلة الناجحة لهذا النوع التنموي، ومن خلال المشروع الرائد يمكن تعديل الخطة أو تصحيح بعض من مسارها التنفيذي والتشغيلي وتكييف إدارته وتدريب عُماله ومُهندسيه وتفاعله مع قوانين الدولة الجمركية والضريبية والسيادية إلخ... فإذا نجح فإن ذلك سيكون مدعاةً للمنافسة الإنشائية بين مستثمرين محليين وأجانب لتنفيذ عزب أو نطاقات صناعية مماثلة أو مغايرة التوجيه الإنتاجي، وإذا فشل المشروع التجريبي الرائد نكون قد خسرنا شيئًا محدودًا لكننا كسبنا درسًا مفيدًا بإضافة أشياء كثيرة من واقع الفكر والتنفيذ إلى المعرفة.

- المقوّم البشري موجود بلا حدود في مصر مع ضرورة التأهيل المهني.

استثمارات محلية وأموال المصريون في الخارج واستثمارات أجنبية لشركاء الخبرة مع تكنولوجيا متوسطة غالبًا أسيوية بغرضِ استخدام عمالة بشرية أكثر في المراحل الأولى من تصنيع المنطقة، وفي حالة نجاح بعض المشروعات تنشأ صناعات متقدمة كالإلكترونيات كطلب الأسواق.

- استخدام الطاقة المتوفرة في المنطقة سواء غاز البحر شمال سيناء أو بترول خليج السويس وربما بطريقة ما استخدام فحم المغارة مع إقامة شبكة من محطات الطاقة المتجدّدة الشمسية والرياح تُقيمها المصانع.

- ومن أهمّ الميزات أن الصناعة تحتاج إلى مياه تقدر بأقل من 5٪ من حجم مياه الري للزراعة المصرية، كما نتذكر أنه مع القدرة على تحلية مياه البحر يمكن

للصناعات المقترحة توفير مياه النيل لأغراضٍ منزلية كما يمكن زراعة أنواع من الحاصلات الزراعية على مياه شبه مالحة brackish. وأخيرًا فإن نسبة قيمة الناتج الصناعي المصري الحالي في الناتج المحلي العام هو نحو مرتين قيمة الناتج الزراعي، وكلها مؤشرات تحبّذ التنمية الصناعية في المنطقة.

- إلى جانب نمو قطاع البنوك والأموال وإقامة فروع لبنوك أجنبية " off shore» وعلى الأغلب إنشاء مطارات بأحجام مختلفة وربما تمول محصلة ناتج الصناعة والخدمات والتجارة عمليات تعميق قناة السويس وازدواجها لتستقطب السفن الكبيرة غير القابلة للعبور المُحمَل حاليًا.

عقود الشراكة بين الدولة والمستثمرين محليين وأجانب

العناصر التالية مجرد إطارات عامة بينما تترك كتابة الصيغ النهائية للقانونيين والماليين والسياسيين باستخدام المصطلح الذي لا اجتهاد في معناه!

- تنص العقود على أن الأرض مصرية تؤول للدولة عند إنتهاء العقد بما في ذلك الأبنية والمعدَّات وكل التسهيلات التي أنشأها المستثمر.

- العقد غالبًا لا يزيد عن 25 سنة وهو ما يمكن أن يتفقَ مع سرعة المتغيرات التكنولوجية وتغيير مناهج الإنتاج بما يتفق مع التحديث، بعبارةٍ أخرى إن هذه المدَّة هي على وجهٍ عام العمر الافتراضي للمصانع في الوقت الحالي يأتيها التحديث وإلا تصبح عتيقة غير قابلة للمنافسة.

- تعامل الدولة الإنتاج السلعي لهذه العزب الصناعية معاملة المناطق الحرة مع عدم المغالاة في فرض الرسوم والضرائب المتعدّدة على المنتجات التي تدخل السوق المصرية لسببين: أولهما إذا كانت فروق السعر كبيرة بين المنطقة الحرة والسوق الداخلية فإن ذلك سيفتح شهيَّة المقامرين والمغامرين الكبار إلى استخدام كافة وسائل التهرب والتهريب، وثانيهما إن أي دراسة جدوى لمثل هذه المشروعات الصناعية سوف تأخذ في حساباتها الأولية السوق المصرية الكبيرة كأولٍ وأضمن أسواق الشرق الأوسط للسلع المنتجة.

- ولعل أهم الأخطار التي تواجه نجاح مثل هذه المشروعات هي البيروقراطية المعهودة والقوانين المتداخلة المتراكمة بتعديلات المواد لسنة كذا و كذا التي تتخذ في النهاية صورة الهرم المقلوب رأسه قانون عتيق وقاعدته عشرات التعديلات، فلم لا نعيد الهرم إلى وضعه الطبيعي بإلغاء كل المواد العالقة واستحداث قوانين قادرة على مواجهة المواقف في ظلّ الدعوة إلى الخصخصة أو العولمة أو أي من نُظم التعاملات في الأطر الإقليمية والعالمية المعاصرة بدون تفريط في حقـوقً السيادة والمصالح الوطنية، الخلاصة أن مشكلة الإدارة المصرية كبيرة بحيث يقال تجاوزًا «أن الإدارة هي مشكلة مصر الوحيدة.»

- تؤجر مصر الأرض والحارات المائية وأشكال البنية التحتية للاستخدام طيلة مدة التعاقد، ومن جانبه يقدم المستثمر رأس المال ومكوّنات المصنع والخبرة في الإدارة والإنتاج والتسويق، ومن المفضل إنشاء فصول تدريب دائمة بغرض تكوين كوادر صناعية وإدارية ماهرة، ويستحسن بقاء شراكة مع المستثمر بعد انتهاء العقد في صورةِ مستشار أو مساهم بنسبةٍ ما غير حاكمة في أسهم الشركة.

هذه الأفكار يمكن للمختصين تطويرها وتحسين صياغتها أو تغيرها ولكنها كإطارٍ عام تهدف إلى تغير منطقة القناة من هامشية إلى قلب إنتاجي وتحول القناة من مجرد مصدر لعائداتِ العبور إلى شريانٍ صناعي سكني كثيفٍ نسبيًا يستخدم خدمات مدن السويس والإسماعيلية وبور سعيد وينميها كي تصبح مراكز عمرانية مرموقة ماديًا وثقافيًا وصحيًا.

الصورة العامة زاهية الألوان ولكن ذلك يستغرق وقتًا ربما عقدين من الزمان لكي تبدأ المنظومة في الاكتمال جزئيًا – ثم تزيد بعد ذلك بقوة الدفع الذاتي ويبدأ حساب الربح، والربح هنا بمعانٍ كثيرة أولها وهو الأهم ربح تحويل أرض شبه خالية إلى المنفعة وثانيها ربح استيطان نحو مليونين من المصريين وثالثها الربح المالي بتقليص البطالة الحالية في ظلِّ الركود الذي طال وأخيرًا ربح تحويل المنطقة ككل من هامش إلى قلب اقتصادي استراتيجي ذو مزايا عسكرية دفاعية.

الخلاصة تعظيم الإفادة بإقليم منتج سيكون له تأثيرٌ كبيرٌ على تنمية بقية سيناء بمعنى فائدة كبيرة لترابط أرض الوطن على أسسِ شراكة أفضل مع أهل وأرض سيناء واجهة مصر الحرجة دائمًا عند الأخطار.

وأخـيـرًا... محـاذيـر التغير المناخي:

استمرار مصر في مشروعات بناء الموانئ على البحرين المتوسط والأحمر (شرق التفريعة، دمياط الجديدة السخنة وميناءي بور سعيد والسويس وسفاجا إلخ...) قد لا يكون آخذا في الاعتبار إمكانية تغير خطوط السواحل نتيجة لتغيرات المناخ عالميًا خلال عقود قليلة قادمة، وبخاصة سواحل مصر الشمالية كلها، وبالتالي ضياع كل الانفاقات والجهود الضخمة تحت تهديد غرق السواحل، راجع شكل أعلاه حيث تتهدّد المنطقة شمال القنطرة بالغرق إذا ما ارتفع سطح البحر عالميًا بمقدار مترٍ واحد، فهل هناك خطط لمقاومة ذلك الغرق بتكلفة شديدة الارتفاع كما تفعل هولندا منذ فترة تبلغ تحصين الموانئ بموانع وسواتر معروفة أو 10 مليون دولار لكل كيلو متر من الساحل؟ لا شكَّ في أنَّ فقدان طمى النيل الذي كان يترسب على شواطئنا قبل السدّ العالي قد أدى إلى فقد جزءٍ من الحماية للسواحل، وبالتالي تزايدت قدرة الأمواج على سرعة تآكل السواحل، حدث ما حدث وأصبح واقعًا فهل نورث أرضنا للبحر؟

برغم أننا الآن في أمسِّ الحاجة إلى أشكالٍ من التنمية لنعالج أوضاعنا الراكدة، فإنه لا يجب أن نبخلَ على إنقاذ شمال الدلتا، بحسبة بسيطة كم هي قيمة العمران الذي قد يأخذه البحر؟ الخسارة قد تقدر بعشرات أو مئات المليارات هي قيمة كل عمران ما بين رفح والسلوم بطول سواحلنا الشمالية بما في ذلك كل أو أجزاء من مدنٍ وقرى وعزب كالاسكندرية ورشيد ودمياط وبور سعيد كثير من أرض إنتاجية واستثمارات سياحية، والأكثر أهمية: كم هم الناس الذين يجب أن يجلوا عن تلك الأراضي؟ ربما هم اليوم 5 مليونًا من الأنفس سيزيدون حتمًا بعد عقود قليلة، أين يذهبون ومن يعوضهم وأي بلادٍ وأرض بالداخل والخارج تستقبل هذا الطوفان التدريجي موجة وراء أخرى؟

صورة معتمة لا يجب أن نقفَ عند حدّ الأحزان، بل تظلّ أفكارنا تدور حول الحلول الممكنة، مثلًا حين بنينا السد العالي تدخل العالم من خلال اليونسكو لإنقاذ آثار النوبة العظيمة بينما تكفلت الدولة – قدر استطاعتها – بالجانب البشري الذي لا يقدر بثمن، وما زلنا عالقين في مشاكل النوبيين بعد انقضاء خمسين سنة من هجرتهم إلى كوم امبو، كان عدد المهجرين في حدود 50 إلى 60 ألفًا من المواطنين النوبيين العزاز، فما بالنا بملايين المصريين !

الدلتا المصرية من المناطق الحساسة في مشكلة التغير المناخي، فهي عالميًا ذات انعكاساتٍ هامةٍ تاريخًا وعمرانًا وموقعًا حيويًا في منظومة النقل البحري العالمي، هل تشاركنا منظماتٍ عالمية في حل هذه المشكلة؟ لكي يحدث اهتمام عالمي يجب أن يكونَ لنا تصورات لكل الاحتمالات حتى نشكّل حزمة من المخططات الناجعة، لن نجد مساعدة ما لم يكن لدينا مخطط قابل للتنفذ.

أكثر المخططات إيجابية يجب أن تنبع من داخل مصر، وأكثرها شمولًا إيجاد مخططات اقتصادية لاستيعاب المهجرين وبخاصة في قطاعي التصنيع والخدمات، وفي موضوعنا عن القناة ملمح أحادي مستقبلي – من بين أفكار أخرى كثيرة – للاستجابة التدريجية لمخاطر تغير المناخ، هنا نحبذ أن يقتصر إنشاء الحارات المائية والصناعات على المنطقة من جنوب القنطرة إلى السويس حتى لا تغرق منشآتِ التنمية شمال القنطرة ويضيع الجهد التنموي في البحر.

رابعًا: مصايف الساحل الشمالي؛ نظرة نقدية

الساحل الشمالي والتاريخ العسكري لمصر:

الساحل الشمالي هو الواجهة المصرية على عالم البحر المتوسط ومجموع علاقاته الحضارية منذ عصور قديمة. لكنه كان لبضعة آلاف من السنين ذو علاقة سلبية أيضًا فيما يختصُّ بالسلامة القومية لأنه كان معبر أقوام وشعوب غزت مصر أو أرادت غزوها وهزمت في معارك ضارية بين المصريين وهؤلاء الطامعين في غنى مصر الخضراء.

كانت المنطقة الساحلية إذن ومنذ الدولة القديمة إلى أواخر الدولة الحديثة الفرعونية مسرحًا لعملياتٍ عسكرية شبه دائمة ضدّ القبائل السامية القادمة عبر فلسطين نتيجة ضغوط وغزوات الشعوب الهندو أوروبية للشرق الأوسط في إيران والأناضول منذ الألف الثانية قبل الميلاد، وكذلك حاربت قبائل البربر من التحنو والمشوش القادمين من برقة وشمال أفريقيا وصدت شعوب البحر من الإغريق وغيرهم الذين قدموا في هجراتٍ متتالية إلى سواحل مصر الغربية وسواحل الدلتا نتيجة ضغوط هجرات الشعوب الهندو أوروبية من الدوريون في البلقان والأناضول، وقد أدَّت هذه الحركات الكبيرة للشعوب الضاغطة إلى أن تبني السلطات المصرية سلسلةً من القلاع ومراكز الاستطلاع والمراقبة بطول سواحل سيناء والسواحل الغربية، وكانت أهم القلاع في الشرق بليزيوم (الفرما قديمًا وبالوظه حاليًا) وربما كانت أبعد القلاع في الغرب هي في منطقة مطروح الحالية .

أما سواحل الدلتا فقد كانت البحيرات والمستنقعات والمصبَّات الكثيرة لفروع الدلتا خط دفاع طبيعي تحتمي خلفه الدلتا الغنية، لكن لأهمية الاتصالات التجارية البحرية لمصر في شرق المتوسط إلى فينيقيا وقبرص والأناضول وكريت فقد أنشأت

مصر منذ الدولة القديمة أسطولا للمراقبة ومطاردة المتسلّلين على طول السواحل وخاصةً سواحل الدلتا وسيناء فضلًا عن أسطولها التجاري والعسكري الذي يستخدم في الحملات البرية البحرية على سواحل الليفانت.

هذه السِّمة العسكرية للساحل الشمالي ظلَّت تواكب مصر خلال كل العصور، فمن الشرق جاء الأشوريون والفرس وعرب الإسلام والعثمانيون وأتراك الحرب العالمية الأولى والإسرائيليون، ومن الغرب برًا وبحرًا جاء البربر من التحنو والتمهو وغيرهم وكذلك ناس البحر اليونانيون القدماء ثم إغريق خلفاء الإسكندر من البطالمة ثم الرومان والفاطميون ونابليون والإنجليز وقوات المحور الألماني الإيطالي خلال الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة لكل هذه المداخلات الشعوبية والإمبريالية فقد نشأت واندثرت عشرات المدن والقرى الساحلية بأسماءٍ متعدِّدة غالبيتها يصعب تتبّعها مكانيًا واتساعًا، وربما كانت الأسماء في العصر الهلنستي والروماني أكثرها تحقيقًا: كانوب هي أبو قير وراقوده معروفة محل كوم الشقافة وتابوسيرس هي أبو صير وإلى جوارها تينيا ولوكابسيس هي مارينا والعلمين ثم أمونيا أو باريتونيوم هي البرطون في العصر العربي وهي مطروح حاليًا، وإنيسفورا هي سيدي براني وكاتابثوس هي السلوم، وميريوتس أو ماريا هي بحيرة مريوط التي كانت أضعاف مساحتها الحالية وأكثر سكانًا وعمرانًا وإنتاجًا وتجارة، و مرمريكا هي مراقيه عند العرب، وفي شمال سيناء وحسب بطليموس السكندري نجد رافيا هي رفح ورينوكورورا هي العريش وسربونيس هي بحيرة البردويل وكاسيوس هو كثيب القلس على ساحل البردويل الشمالي وبلزيوم هي الفرما إلخ... وما زالت الأبحاث الأركيولوجية نشطة في بعض الأماكن لتدلنا على قيمة الشواطىء الشمالية استراتيجيًا وعمرانًا مما لا زلنا نجهله.

أسباب تأخر اقتصاديات الاصطياف الساحلي؟

منذ أمدٍ بعيد، وبحكم ظروف مصر المناخية، لم تكن هناك حاجة إلى مصايف على سواحل مصر الشمالية، فأرض مصر كانت تقع في معظمها في ظلِّ مناخٍ أقرب

إلى الاعتدال معظم أشهر السنة، في الشتاء الجو غالبًا مشمس نهارًا عدا أيام النوات وتساقط المطر وتكوينات السحب البديعة التي تتفاعل مع أشعة الشمس في صور أوحت للمصريين منذ القدم بكيوننة آلهة السماء، وفي الصيف كانت المساحات الخضراء حول المدن والقرى تُسهم مع نمط البناء من الطوب اللّبن أو الحجر في تخفيض درجة الحرارة داخل البيوت مع وجود الشبابيك المواجهة لرياح الشمال والمشربيات التي تقلل تسرب اشعة الشمس داخل الحجرات – كلها عوامل ساعدت على مرور تيارات هوائية ملطفة. باختصار كان الناس يتعايشون مع البيئة المصرية سواء في المدن أو القرى بطريقة فيها إبداع التجربة الحضارية آلاف السنين.

لهذا فعلى الأغلب لم يكن سكان القاهرة والمدن الداخلية في حاجةٍ إلى رحلة الصيف إلى الساحل لأسباب عدة منها:

1. غالب البيوت مبنية بالحجر الذي لا يساعد على البناء لأكثر من خمسة طوابق، هذا فضلًا عن أن معظم البيوت ملكًا لساكنيها ولا تزيد عن طابق أو اثنين وبالتالي فإن موانع اجتماعية كانت تحول دون انتشار واسع لنمط العمائر العالية حفاظًا على خصوصية العائلة حين تقضي بعض الوقت في حوش البيت أو سطحه في ليالي الصيف، لكن نمو سكان القاهرة بنسبٍ عالية أدَّى إلى تغير البناء إلى أبراج الإسمنت والزجاج فكان ذلك من دواعي الحاجة إلى المصيف الساحلي.

2. كانت ضفاف النيل ونزهة القوارب الشراعية في برك وبحيرات القاهرة قبل تجفيفها في القرن 19 (مثل برك الأزبكية والفيل والحبش) تشكل العنصر الأساسي في حركة ناس القاهرة صيفًا، وأذكر أن الضفة الجنوبية للجزيرة بما فيها حديقة النزهة كانت أرض معشوشبة منحدرة بلطف للنيل وكانت ملجأ مفتوح أمام الناس للتمتع بليالي صيف القاهرة البديعة قبل أن تقتطعَ منها مساحات لشيراتون الجزيرة ومبنى قيادة الثورة وكازينو قصر النيل. وبالمثل كانت ضفاف النيل في روض الفرج وبولاق وعند القصر العيني والمنيل وبين فم الخليج وكوبري الملك الصالح حيث الأشجار الضخمة تمثل انفراجاتٍ مجانية للناس لقضاء ساعات في الهواء الطلق والتمتّع بمنظرِ النيل الزاخر بماء الحياة.

3. كان الكثير من سكان المدن المصرية الكبرى ما يزالون مرتبطين بأهلهم في الريف وبعضهم كان حريصًا على قضاء بعض الصيف في القرية استمرارًا لعلاقةِ الأبناء بأقاربهم وأملاكهم، وبطبيعة الحال فإن مناخ الريف كان ألطف من المدينة بحكمِ المساحات الخضراء الواسعة وخامة البناء التي تقلل من حرِّ الصيف.

4. بعض المصريين كانوا يسافرون إلى المصايف اللبنانية الجبلية الجميلة مثل مناطق جزين وضهور الشوير وصوفر، وكذلك كان البعض الذين لهم أقارب في تركيا يذهب إلى اسطنبول وغيرها من المدن التركية، وأخيرًا يصطاف المثقّفون القادرون وأسر الأغنياء المتنورين في فرنسا وسويسرا حيث تساعد ثقافتهم الفرنسية على الاستمتاع والمزيد من المعرفة والتعارف، وبالمثل كان بعض أبناء الجاليتين اليونانية والإيطالية يذهبون إلى بلادهم صيفًا لتدعيم الروابط الثقافية مع أصولهم في جنوب أوروبا.

تاريخ وأنماط المصايف الشمالية والنمو الجائر:

في هذا المجال نلاحظ ثلاثة أنماط من المصايف أولهم شواطىء ضواحي وغرب الاسكندرية والثاني انتشر على سواحل الدلتا وتمثله رأس البر خير تمثيل، أما الثالث فهو قرى المصايف الحديثة التي تمثل مشكلات عويصة، وكان مجال امتداد النمط السكندري في اتجاهين أولهما شرقًا إلى الرمل في اتجاه سيدي بشر بشواطئه وجوناته حتى أبو قير، وثانيهما الامتداد غربًا على طول الساحل في نقاط متعدّدة أهمها العجمي ومطروح، وكان الرواد الأول لهذه المصايف هم أثرياء الاسكندرية والقاهرة وبعض أبناء الجالية اليونانية يصطافون ويقدّمون الخدمات اللازمة بحيث كانت تلك المصايف أشبه بالقرى والمدن الإغريقية الصغيرة تنتشر على طول شارع خدمات رئيسي (فنادق ودكاكين صغيرة ومطاعم وكازينو) وتحتضن رمال الشاطىء عن قرب بحيث لا تعيق الرؤية العامة للبحر الذي يظلُّ مفتوحًا أمام الجميع لممارسةِ السباحة أو صيد الأسماك وغيرهما من مباهج الاستمتاع بحرية الحركة والنشاط الصيفي بعيدًا عن روتين حياة المدينة بقية العام.

أما نمط رأس البر فالغالب أنه نمط مصري صميم نشأ عن رغبة سكان دمياط في التحرر صيفًا من كثافة السكن في المدينة وضجيج أعمالها الحرفية المتعددة، وصادف ذلك موقع جغرافي فريد عند التقاء مصبّ فرع دمياط بالبحر في صورة مثلث ضلعه الشمالي على البحر وضلعه الشرقي على النهر فيما عرف باسم «الجربى» حيث كانت تتركز خدمات الفنادق والكازينو والمطاعم والسهر الليلي، ويتميَّز هذا النمط بأن الأبنية كانت عبارة عن عشش من «الكيب» (سيقان مجدولة من نباتات البوص وما شابه) بحيث كانت تعطي تهوية ممتازة لغرف العشة وبالتالي كانت تمثل مصيفًا بيئيًا متفردًا بعيدًا تمامًا عن بيت المدينة يحس معه الناس بالانتقال الفعلي إلى أجواء أخرى تنسجم وحرية النشاط الصيفي، وبطبيعة الحال كان «كيب» هذه العشش يطوي في الشتاء ويخزن حتى لا تبليه الأمطار، وقد نجح مصيف رأس البر بهذه المواصفات فأصبح له رواده الدائمين من القاهرة والمنصورة ومدن أخرى بحيث أضفوا على رأس البر جوًا من الألفة والمحبة لمدد طويلة، وكان من بين روَّاده الدائمين السيدة أم كلثوم وعدد من عائلات وجهاء مصر.

وقد كان لنجاح نمط رأس البر أثره في الامتداد شرقًا إلى شاطىء بور سعيد الذي كان يمتلأ بالعشش صيفًا وذلك إلى جانب البنسيونات والفنادق التي تخدم رجال الأعمال من المصريين ومن الجاليات الأجنبية في بور سعيد بحكم أنها مرتبطة بحركة التجارة والسفن العابرة للقناة. وربما كان نمو مصيف عشش بور سعيد قد حرَّكه في البداية مجموعة من مستثمري دمياط، فالعلاقة وثيقة وقريبة بين المدينتين، وأصبح لشاطىء بور سعيد زواره الدائمين من المصريين وإن لم يبلغ نفس القدر الذي بلغته رأس البر بحكم التاريخ ودمار الحروب المتتابعة على بورسعيد، وحينما فكرت محافظات وسط الدلتا أن تبني لمحافظاتهم شواطىء اصطياف فقد وقع الاختيار على نمط عشش رأس البر في بلطيم ثم في جمصه.

ولكن لظروفٍ مناخية ارتفع معدَّل حرارة الأرض العام بمقدار ثلاثة أعشار من درجة مئوية خلال العقود الثلاثة الأخيرة مما يتسبب في ذوبان بعض كتل الجليد ومن ثم ارتفاع معدل سطح البحر عالميًا، وقد يكون هذا الارتفاع محسوسًا في البحار

الجانبية كالبحر المتوسط أكثر من سواحل المحيطات المفتوحة، ومن ثم بدأ تآكل شاطىء رأس البر، وقد يكون امتناع طمى النيل عن سواحل الدلتا بعد بناء السد العالي أثر هو الآخر في فقدان الدلتا تعزيزات دفاعها ضدّ غزو البحر، ونتساءل هل كان إنشاء ميناء دمياط الجديد بقناته الملاحية والحواجز الصناعية أثّر في غزو البحر لرأس البر؟ وقد تكون هناك أسباب أخرى كثيرة متفاعلة معًا تؤدي إلى الظاهرة التي نعرفها باسم نحر البحر، لقد طغى البحر على بعض شواطىء الدلتا مثل بلطيم و رأس البر، فهل نفلح في صدِّ هذا الهجوم البطيء الدائم لمياه البحر أم سنخسر الرهان شئنا أم أبينا باعتبار ذلك جزء من عملياتٍ طبيعية كل ما نفعله إزائها هو إجراءات لإبطائها؟

وللأسف الشديد فقد تراجع مؤخرًا نمط العشش في رأس البر وغيرها وتغيّر إلى البناء بالطوب والإسمنت لعدة طوابق. لماذا؟ إقتصاديًا هذا النوع من البناء أكثر عائدًا للمُلاك، فبدلًا من وحدة سكنية هي مساحة العشة الواحدة أصبحت هناك أربع أو ست شقق تجلب إيرادًا أكبر بكثيرٍ من العشة، كما أن إنشاء الحواجز التي تتوغل في البحر بطول نحو مائة متر لكسرِ حدَّة نحر البحر قد أدَّى إلى إرسابات نما معها الساحل الرملي على حساب البحر، كل هذا يساوي مكاسب مادية لكنه قد أدَّى في الوقت نفسه إلى أمرين أولهما فقدان المصيف البيئي في الوقت الذي ندعو فيه إلى الحفاظ على البيئة وتراثها التاريخي، وثانيهما ملاحظة كثرة حوادث الغرق للمستحمين في البحر التي لا يعرف لها سبب واضح وإن كان يمكن ربطها بصورةٍ أو أخرى بالتيارات البحرية المرتدة أمام الحواجز الاصطناعية الجديدة وحواجز ميناء دمياط الجديد. وهذه أمور تحتاج إلى تقصّ وتفحص ومقارنة مع أثر الحواجز التي بُنيت عند بعض قرى الساحل الشمالي الغربي، وكما حدث من كثافة سكن دائم بين الاسكندرية والعجمي تتكرر هذه الظاهرة على نطاقٍ أصغر في منطقة رأس البر – دمياط، فقد بنت السلطات «عمارات العرايس» لسكنِ الموظفين في الميناء، ومن ناحية هو إجراء مفيد ولكن من ناحيةٍ أخرى قد يمتد نمط العمائر للسكن الدائم فيقضي على البيئةِ في هذا المجال الضيّق بين النيل ودمياط ورأس البر والميناء، وإلى

الغرب منها تبنى حاليًا مدينة المنصورة الجديدة والتي ستواجه خطر ارتفاع ساح البحر، مثل بقية مدن ساحل المتوسط.

لا شكَّ أن الاسكندرية كانت أسبق مدن الاصطياف على ساحل مصر الشمالي، ففضلًا عن سكانها المقيمين من المصريين والأجانب كانت هناك حركة تعمير طوال القرن العشرين في شرق المدينة فيما عرف باسم رمل الاسكندرية بعد إنشاء ترام الرمل وكورنيش البحر ومن ثم أصبح لكل حي جديد شاطىء وكازينو ومقاه ومطاعم وبنسيونات وفنادق من درجات مختلفة ومع تزايد إقبال بعض القادرين من القاهرة ومدن الدلتا والصعيد أصبح التصييف صناعة بعض السكندريين يحوزون شققًا لتأجيرها صيفًا، ولا شكَّ في أن انتقال الحكومة إلى الاسكندرية كل صيف حتى عام 1952 كان أحد العوامل الهامَّة في الترويج لصناعة الاصطياف في الاسكندرية، ونتيجة تفاعل تلك العوامل أن تباينت المواقع بين شواطىء الطبقات الراقية والشواطىء الشعبية، وفي الحالتين كان هناك متَّسع من الأرض للأبنية الموجهة غالبًا لحركة الاصطياف.

وفي ذات الوقت كان بعض المصريين وأبناء الجاليات الأجنبية المصرية يهربون من ازدحام الاسكندرية إلى شواطىء جديدة غرب المدينة، ومن ثم نشأت شواطىء بيانكي (العجمي) وهانوفيل التي سرعان ما جذبت أغنياء ومستثمرين من المصريين يبنون شاليهات وفيلات، وانتقل مثل ذلك النشاط إلى واضعي اليد من أبناء القبائل البدوية في المنطقة بحيث أصبحت تجارة الأراضي صناعتهم الأولى بدلًا من حدائق التين والفاكهة، والآن فإن الضغط السكاني السكندري وشركات المقاولات قد أهدر الشواطىء الناعمة وأحال المنطقة من الدخيلة إلى أبو تلات وما بعدها إلى سكنٍ دائم كثيف.

وبعد انتهاء الحكم الملكي تنبهت بعض شركات المقاولات إلى الأرض الزراعية ضعيفة الإنتاج شرقي قصر المنتزه والتابعة لقرية المعمورة، وتحوَّلت المنطقة إلى شاطىءٍ متميز وخضعت المباني إلى قوانين صارمة، لكن ما دَرجنا عليه من الضغط والتكالب على أماكن تبرز ميزاتها قد أدَّى إلى تحول شاطىء المعمورة إلى سوق عكاظ:

محلات وموسيقى متنافرة ومطاعم ومقاهٍ وكازينوات من كل الدرجات وضغط على رمال الشاطىء بالسماح بالبناء، ربما أدَّى إلى هروب الراغبون في الاستجمام وترك الشاطىء للشباب بأنشطتهم العالية الصوت والحركة.

وإلى الشرق من المعمورة كان هناك مصيف أبو قير الفقير في معظم فتراته، تفصله عن الاسكندرية عدَّة قرى وأراضي زراعية استغلَّت بعضًا منها كمعسكراتٍ حكومية للشباب، وبرغم وجود خط حديد منتظم إلى الاسكندرية إلا أن استثمارات أبو قير ظلَّت محصورة في مطاعم السمك الشهيرة التي أنشأها المصريون الإغريق، يزورها بعض المصطافين والسكندريين للاستمتاع بالرحلة القصيرة وأطعمة البحر الشهية الطازجة، وفي التسعينات حدث تطور سريع في أبو قير فازدحمت فجأةً بالعمارات والمقاهي والمطاعم وهو تطور متأخر ربما نتيجة خلو الاسكندرية من شواطىء أخرى للاستثمار الاصطيافي.

مرسى مطروح ربما هي حتى الآن نهاية المطاف بالنسبة إلى مصايف مصر الغربية ومثلها في ذلك العريش في أقصى الشرق، وتتَّصف كل منهما بالمعاناة من الحروب؛ مطروح وقعت في رحى الشدّ والجذب بين الألمان والإنجليز خلال الحرب العالمية الثانية (الفترة 1940–1942)، والعريش خلال حروب طويلة من الحرب العالمية الأولى (الأتراك والانجليز) إلى حروب فلسطين وبخاصة 1967 و1973 وأخيرًا عودتها نهائيًا إلى مصر بعد معاهدة السلام، ومن ثم فتطورها إلى مصيف أمر حديث جدًا.

وتميَّزت مطروح بفترةِ سلام طويلة وموقع فريد على بحيرة ساحلية رائقة المياه وبقربها مناطق ساحلية ذاتً جمال طبيعي أخاذ مثل حمام كليوباترا والأبيض وعجيبة، وربما كان النادي الأهلي واحدًا من أهم أسباب الانتباه إلى منطقة مطروح بما يقيمه سنويًا منذ الخمسينات من معسكر صيفي كبير على شاطىء البحيرة، اعتاد الشباب الصِّغار الذين كانوا يرافقون الأهلَ إلى مَعسكر النادي الأهلي على المنطقة وحين كبروا واصلوا الرحلة الصيفية إلى مطروح سواء في المعسكر أو غير ذلك، وازدحمت مطروح بالفنادق والأبنية، بل إن المنطقة الطبيعية الجميلة علم الروم إلى الشرق مباشرة من المدينة ضمَّت إلى حزامِ المدينة وقطعت أوصالها وتراصَّت فيها

العمارات بصورةٍ جائرة وامتدَّت على معظم شاطئها قرية سياحية وفقدت مطروح بذلك ظهيرها الشرقي الطبيعي، وكذلك امتدَّ البناء على طول الساحل الجنوبي للبحيرة الغربية حتى التحم بالأبيض وعجيبة، وأكثر من ذلك فإن أعمال فتح ميناء داخل البحيرة قد أضرّ بها أيما ضرر: فلا الميناء ناجح ولا البحيرة الجميلة نجت من تلويث السفن! أين ذهبت مطروح الناعسة في حضن الطبيعة؟ ولماذا التزاحم في حيّزٍ ضيّق بينما الأرض واسعةحولها؟

لكننا درجنا على هذا التزاحم نستهلك كل المقوّمات حتى تتكدَّس الأرض وتتدهور كما حدث في المعمورة، وغالبًا سيحدث مثل هذا في مارينا نتيجة التركيز عليها – علمًا بأن موقعها في بطن خليج العرب ليس أحسن المواقع بل ربما كانت سيدي عبد الرحمن أو رأس الحكمة أحسن في علاقات البرّ والبحر من مارينا وكل القرى الساحلية من سيدي كرير إلى مارينا.

ولكى يقلّل المسؤولون أثر السحب الذي يسببه تيار البحر المتوسط الذي يسير بموازاةِ الساحل من الغرب إلى الشرق، فإن بعض القرى أنشأت السنة وحواجز اصطناعية أمام شواطئها لإبعاد السحب وجعل الشاطىء أكثر أمانًا، لكن هذه الحواجز تؤدي في نهايتها إلى دواماتٍ وتيار راجع يصبح أثره خطيرًا على شاطىء القرية المجاورة شرقًا، يستطيع الإنسان أن يكبح جماح المؤثّرات الطبيعية في حيّز ضيق فقط لكنه لا يستطيع أن يغيرها فتظل تهدّده إلى أن يملّ فيترك المكان منسحبًا لكنه يكون قد دمَّر جزءًا من الطبيعة تحتاج إلى إعادةِ بنائه مئات آلاف السنين، ولا يقتصر الأمر على ذلك، فقد أنفق المصريون – دولة وأفرادًا – نحو 12 مليار جنيه لتعمير القرى الساحلية بين سيدي كرير ومارينا بين فيلات فاخرة وبيوت صغيرة وعمارات وشقق، لكنها قرى أشباح معظم السنة وللأسف ما زلنا نبني قرى جديدة دون أن نتعلَّم! فهل لم تكن هناك دراسات لمشروعاتٍ أخرى أحسن مردودًا من هذي الإنفاقات التي لا يقدر عليها سوى الشعوب الغنيّة؟

مواقع المصايف والبيئة الطبيعية:

كلنا نعرف أن أي موقع على سطح الأرض هو نتيجة تفاعل عشرات العناصر الطبيعية المؤثرة في انتاج الشكل الأساسي لسطح الأرض، ويضاف إلى ذلك ما يفعله الإنسان من تسهيلات حياتية لكنها بقصدٍ أو غير قصد تغيّر بعض المعالم الطبيعية، وهو ما نسمّيه الآن الانقضاض على البيئة مما يساعد على سرعةِ التآكل أو الإرساب على سطح الأرض أو السواحل ومصبَّات الأنهار، مثال ذلك إنشاء الموانئ وحواجز الأمواج وتغيير مسار الأنهار أو نظمها بإقامة سدود وقنوات تقلّل من التصرُّف الطبيعي عند المصبَّات فتتراجع السواحل أمام قوى النحت أو الإرساب البحري إلخ... هذا فضلًا عن تأثير المناخ المتغيّر من حرارة وأمطار على مرّ الأزمنة والعصور وتغير أنواع الغطاء النباتي العشبي والشجري أو اضمحلاله وتكوين الصحارى الجرداء، وأخيرًا فإن مناسيب سطح البحار والمحيطات لم تكن أبدًا مستقرَّة على حال بل تغيّرت بين ارتفاع وانخفاض عدة مئات الأمتار نتيجة تفاعل العوامل البنيوية والمناخية عبر ملايين السنين.

والساحل الشمالي الحالي هو نتاج عمليات طويلة لأزمان طويلة، ولكنه بالنسبة للإنسان في تاريخه المكتوب لم يتغيّر كثيرًا، فالساحل ربما هو كما كان منذ ألفي سنة تزيد قليلًا أو تنقص فيما عدا عمليات محسوسة نعرفها من آثار الاسكندرية الغارقة نتيجة ارتفاع سطح البحر أو هبوط الأرض أو نتيجة الزلازل القوية أو بهما معًا منذ نحو القرن الخامس الميلادي بحيث أن أرصفة الميناء البطلمية الرومانية هبطت تحت سطح البحر في أعماق تتراوح بين مترين وثمانية أمتار، وكذلك اتَّسعت أو انكمشت بحيرات مصر البحرية أو إرسابات النيل التي أدَّت إلى أن تصبح رشيد ودمياط مدنًا إلى الداخل قليلًا، وبعض هذه الظاهرات يمكن تسجيل تغيّراتها في حالة مصبَّات الدلتا في زمنٍ قصيرٍ جدًا، مثال ذلك تقهقر شاطىء مصبّ رشيد نحو كيلو مترين بين 1925 و1973، ومثل هذا لكن بدرجاتٍ مختلفة، حدث في دمياط وذلك لتفاعل مستمرّ وقوى لعاملين طبيعيين أولهما قلَّة إرسابات النهر والثاني نحر تيار البحر المتَّجه شرقًا، وفي شمال سيناء تعرضت البردويل إلى تراجعٍ مستمرٍ بدليل وجود

أربعة شواطىء غمرها البحر في تقدّمه نتيجة هبوط الأرض التدريجي في شمال سيناء وشرق الدلتا.

أما الساحل من أبو قير إلى السلوم فقد حدثت فيه عدَّة متغيّرات أدت إلى تآكل أجزاء من تلال الساحل من الحجر الجيري الأوليتي كالمسافة بين فاروس القديمة والعجمي أو الجزر الصخرية الصغيرة وغيرها من أشكال النحت البحري أمام سواحل مطروح والأبيض.

خلاصة القول أن لدينا عنصرين طبيعيين هما البحر ومنطقة الساحل التي تمتدُّ خلف الشاطىء إلى نحو 20–25 كيلو متر في غرب الاسكندرية وشمال سيناء وإلى نحو ثلاثة كيلو مترات في الدلتا، هذا الاختلاف في عرض المنطقة الساحلية راجع إلى تداخل العامل البشري الذي له فاعلية كبيرة في الدلتا عمرانًا ونشاطًا، في حين أن التداخل البشري قليل الفاعلية في الخلفية الصحراوية الممتدَّة في رتابة في أعماق أيكولوجية الجفاف مسافات طويلة خلال الألفي عام الماضية، حيث سكن البدو الرحل أزمان طويلة.

ماذا كان دور الإنسان على السواحل المصرية؟ منذ العصور الفرعونية أقام الانسان نقاطًا حصينة لحماية مصر تمثَّلت في الشرق عند بيليزيوم وفي الغرب مرة عند مطروح وأخرى عند العلمين، وعندما استقرَّت هجرات سكان بعض المدن الإغريقية أقامت مدنًا صغيرة على الساحل الشمالي من برقة إلى الاسكندرية وبذلك زادت وظيفة الساحل من الدفاع فقط إلى الإنتاج البحري (بخاصة الإسفنج) وأنواع من الزراعات على رأسها الكروم والزيتون والقمح إضافة إلى الدفاع ضدّ قبائل الرعاة من البربر، واستقرَّت هذه الوظائف طوال العصر الروماني مع اهتمام أكبر بالقمح الذي كان يُصدر عبر الموانئ العديدة الصغيرة إلى روما، وربما كان ذلك نتيجة لتغيرات مناخية زادت معها الأمطار وزادت معها الآبار المسماة رومانية، وفي العصر الإسلامي بدأ الجفاف النسبي يحلّ تدريجيًا وأخذ الرعي مع زراعات التين والشعير الصدارة محل الكروم والقمح.

يتميَّز الشاطىء غرب الاسكندرية إلى العلمين باستقامةٍ واضحة في اتجاه الجنوب الغربي حتى يصل إلى بطن خليج العرب، وهو في هذا النطاق يتَّصف بالقليل من الرؤوس والبروزات المنخفضة مع خلجانٍ صغيرة وكثبانٍ صغيرة ورمالٍ تبعثرها الرياح وسبخاتٍ تمتلىء بمياه المدّ أو العواصف القوية، والرياح الشمالية الممطرة تكاد تتعامد مع هذا الجزء من الساحل مما يؤدي إلى زيادةٍ نسبية في المطر الساقط ويسمح باستخداماتٍ أرضية جيدة كالزراعة في الألف الأولى الميلادية وزراعات التين فيما بعد ذلك للأسباب المذكورة سابقًا، كما أن ظهير المنطقة تشغله بحيرة مريوط وامتدادها الغربي والتي كانت أيضًا بحيرة مياه عذبة معظم الألف الأولى وتميَّزت بعمران قروي زراعي كثيف، بينما تقلَّصت مساحتها وتملَّحت مياهها منذ انقطاع مياه الفرع الكانوبي وأصبحت أقل عطاء عن ذي قبل، وما زال ذراع ملاحة مريوط يمتدُّ حتى محمية العُميِّد غربي الحمام بقليل، خلاصة القول أن هذا الجزء من الشاطىء الشمالي كان أجود الأماكن لكنه تحوَّل إلى الفقر تدريجيًا، كانت هناك مدنًا كبيرة نسبيًا مثل تابوسيرز وميناء تينيا ومدينة لوكابسيس الصغيرة عند العلمين، لكنها اندثرت وأصبحت مجرد آثار لا يلتفت إليها إلا القليل من الناس.

والآن أصبح هذا الشاطىء الفقير هو الأكثر عمرانًا في صورةِ المجموعات العديدة من قرى الاصطياف برغم خلوّه من أشكال الجمال الطبيعيي الذي نلحظه في مناطق أخرى كسيدي عبد الرحمن ورأس الحكمة ومرسى مطروح، ولعل هذا الامتلاء بالقرى الاصطيافية قد شجّعه عامل القرب المكاني من طريق القاهرة، فالأغلب أن الكثير من رأس المال المستثمر على طول المنطقة هو قاهري المنشأ، وزاد هذا العمران بإنشاء مباني العلمين الجديدة بضخامةٍ لم تعرفها الشواطئ من قبل.

سبق أن ذكرنا النمو العمراني الدائب في منطقة مطروح من رأس علم الروم إلى شاطىء عجيبة، ولعلَّ محافظة مطروح مسؤولة عن تشجيع العمران الاصطيافي بنفسِ القدر الذي يسعى فيه رأس المال الاستثماري من الهيئات العامة والجمعيات وشركات المقاولات الكبرى إلى الاستفادة من هذا النوع من أنواع التنمية الذي لا يأخذ في الحساب الكثير من تضرّر البيئة أمام هذا الزحف من الطوب والإسمنت،

ولا ننسى أيضًا أن الكثير من بدو أولاد على قد اقتربوا كثيرًا من المدينة بمساكنهم التقليدية المبنيَّة بالحجر في سهل رباح الواقع بين خط الحديد والطريق البري شماله وبين حافة هضبة الدفه جنوبه، فهم الآن نصف بدو ونصف حضر، يقتربون من المدينة ولكن لا يذوبون فيها، وأصبح كثير منهم يمارسون أعمالًا من التنمية العمرانية في المدينة ومحيطها الواسع فضلًا عن ممارسة الكثير من الخدمات التجارية داخل المدينة، وبالتالي فإن تغيرًا بيئيًا وبشريًا يحدث أمام أعيننا ولا ندري إن كان هو تغيّر صحي أو ضار بالبيئة والإنسان معًا، على أية حال فإن مرسى مطروح هي المركز العمراني الكبير غرب الاسكندرية ويقدم خدمات المدينة لنطاق واسع يمتدُّ من السلوم إلى سيوة وشرقًا إلى رأس الحكمة والضبعة والقرى الاصطيافيةً الحديثة جنوب علم الروم ورأس الحكمة وقرب فوكه مثل سانتا مونيكا وابن سينا والباغوش ورويال بيتش.

الملاحظة الأخيرة أن الكثيرَ من المستوطنات الساحلية القديمة كانت تتخيَّر أماكن جنوب اللاجونات والبحيرات الساحلية وأخصّهم كانت في منطقتي مرسى مطروح والعلمين باعتبار أن تلك اللاجونات كانت مرافئ طبيعية محميَّة من عنفِ البحر، وقد استمرَّت مطروح خلف بحيرتيها مع الإحاطة بهما شرقًا وغربًا، أما في مارينا فقد أحدثت التنمية تغييراتٍ جوهرية في لاجوناتها الثلاث : فقد وصلت ببعضها وزيد عمقها إلى ما بين مترين وسبعة أمتار وفتح بوغازين للبحر لتجديدِ المياه وللسماح بحرية حركة اليخوت.

مدى تطبيق قوانين البيئة وحماية الآثار:

وفي أثناء هذه الأعمال في مارينا كشف عن أرصفة وقرية لوكابسيس الرومانية، وهذا يقودنا إلى موضوع آخر ذو أهميةٍ بالغة، ذلك أن قانون البيئة سنة 1994 وقانون حماية الآثار لسنةً 1983 لم يتضمَّن الموارد التاريخية والآثار المغمورة في المناطق الساحلية كجزءٍ هام من تكامل إدارة المناطق الساحلية، فهناك عدة عناصر يجيب عليها أي مشروع استثماري قبل إصدار الترخيص البدء به يشمل التقييم البيئي

للموقع قبل تنفيذ المشروع (المظاهر الطبوغرافية والحياة البحرية والبرية والنباتية) ووصف الآثار المتوقعة عند تنفيذ المشروع. ويلاحظ هنا عدم ذكر الآثار التاريخية صراحةً مما يؤدي في حالاتٍ عديدة إلى طمسِ هذه الآثار حتى لا يوقف أو يتأخر تنفيذ المشروع، كما نلاحظ أنَ الكثير من القرىَ الاصطيافية قد أزالت الكثبان الرملية الشاطئية لكي تصبح القرية منبسطة على مناسيب ارتفاع متشابهة، وفي هذا أو ذاك تعدوا عدوان على التاريخ والبيئة معًا. ولكن هل من مجيب؟

مقارنة بين مصايف المدن وقرى الاصطياف الحديثة:

المقصود بمصايف المدن تلك التي تنشأ في داخل مدن قائمة وضواحيها وهي الاسكندرية، مطروح، ودمياط – رأس البر، بور سعيد، العريش، بينما القرى الحديثة هي تلك الممتدَّة على الساحل الشمالي الغربي وشواطىء الدلتا وشمال سيناء كبلطيم ورمانه.

1) نجاح مصايف المدن يقابله في مصايف القرى الحديثة نجاح محدود ما لم يكن خسارة محققة، فالفارق هو أن العشش والشقق في المدن ملك لمستثمرين يهيؤون أماكن الإقامة للمصطافين وبالتالي فإن دورة رأس المال متكاملة بين رأسمال مستثمر في البناء والصيانة الموسمية التي تساوي عمالة دائمة وأخرى موسمية بالإضافة إلى رواج محلات الحاجة اليومية للمصطافين من دكاكين وأسواق ومطاعم ومقاهٍ بالإضافة إلى أشكال من المؤسسات لقضاءِ السهرات في كازينو أو مسرح وسينما، ويقابل ذلك كلّه إيجارات المصطافين وإنفاقاتهم العالية التي توفّر عوائد وأرباح لرأسِ المال ورواج للعمالةِ والأعمال.

أمَّا في القرى الحديثة فلا توجد فيها دورة لرأس المال المدفوع في شراء الوحدة السكنية بل هناك إنفاقات دورية في الصيانة والمرافق واستهلاك المياه والكهرباء والتلفون وزراعة الحدائق، كل ذلك دون عائد، والكثير من تلك القرى لا تتوفر فيها خدمات بالمعنى المفهوم فإن التسويق يتركَّز في نقاطٍ محدودة كمدينةِ الحمام أو العجمي، والأمر مشقة لسهرات الأمسيات،الخلاصة أن الفرق هو بين مستثمر ومالك: الأول يجني

أرباحًا على رأسماله المدفوع بينما الثاني يجمد رأسماله وينفق عليه خوف تآكل ممتلكاته.

2) هناك حرية حركة للمصطاف الذي يستأجر مصيفه، فهو يمكنه الانتقال من مصيف لآخرِ كل سنة أو كل بضع سنوات حسب احتياجاته وحتياجات أبنائه وقدراتهِ المالية وارتباطاته الاجتماعية داخل مجتمع الصيف، ومصايف المدن هي جزءٌ من مدينة فيها حركة كبيرة للمتعة النهارية والليلة معًا، فهي تشبع حاجة التغيير الصيفي بالمسابح البحرية والنزهات والملاهي وشراء أشياء قد تكون مهمَّة أو هي مجرد مستلزمات فسحة الشراء الاصطيافي.

أما المالك في قرى الاصطياف فيتجمَّد مكانه كل صيف فلا توجد حرية انتقال من مصيفٍ لآخر والأشد أن نموّ الأبناء يستدعي منتجعات أكثر حركةً من القرى التي استثمرَ فيها الآباء. فلم يعد الهدوء الذي يحلم به الآباء دافعًا للأبناء على الاصطياف مع أبائهم، فهم في حاجةٍ إلى مجتمع شبابي غير موجود في تلك القرى النائمة مبكرًا، لهذا يتحرَّك الأبناء بسياراتِ ذويهم أو سياراتهم ليلًا إلى قرى أكثر حركة كمارينا و مراقيا والعجمي أو قد تصل الرحلة حتى الاسكندرية.

3) شيء آخر تتميَّز به مصايف المدن كونها تتدرج في القيمة الإيجارية حسب أحياء المدينة كالفروق مثلًا بين أبو قير وميامي، وبالتالي فهي توفر مصيفًا لكل حسب قدراته المالية أما المصايف الحديثة فمتطلباتها جامدة يلتصق بها المالك حسب نوع وحجم الوحدة السكنية التي اشتراها، وبعبارةٍ أخرى أن مصايف المدن تشبع احتياجات قطاعات متعدِّدة من الفئات الاجتماعية الاقتصادية، بينما المصايف الحديثة تحدّد منذ البداية الفئة الاجتماعية وتنغلق عليها.

4) كذلك تتميز مصايف المدن أن بامكان المستثمر من ملاك الشقق أو العشش أن يعيد استثمار بعض ارباحه في شراء وحدات اخرى أحدث في أحياء أرقى لكن مردودها مضمون. أمافي القرى الحديثة فإن حرية البيع والشراء محدودة بالعرض والطلب داخل حيز القرية.

5) في مصايف المدن تبنى بعض قطاعات فئوية من المجتمع وحدات تصييف للعاملين بها مثل مصايف الجيش والشرطة والنقابات المختلفة، نظرة واحدة إلى الأبنية الضخمة المساحة عالية التجهيز للجيش في مرسى مطروح والأبيض أو نقابة التجاريين أو هيئة قناة السويس تؤكد أن اختيار هذه القطاعات هو استثمار في مدنٍ ذات المكوّنات الحياتية التي تحبب الناس إليها.

6) نظام الفندقة شائع في المصايف المدنية كما هو في مطروح والاسكندرية وبور سعيد والعريش بينما هو لا يظهر في القرى الحديثة باستثناء فندق عايدة (الكيلو 80 من الاسكندرية) كأنه علم في منتصف المسافة تقريبًا بين الاسكندرية ومطروح، وبديهي أن الفنادق تقدّم خدمة اصطياف لمن يريد أن يتحرَّر تمامًا لمدةٍ محدودة من أية أعباء منزلية بل يسترخي مستمتعًا بالبحر أو حمام السباحة بالفندق والحياة الليلة في الفندق ولكن لا يقدر على تكلفة مصيف الفنادق إلَّا القليل المقتدر.

ليس الغرض من هذه المقارنة تشجيع نمط المصايف المدنية وتفضيلها، وإنما التعرف على سلبيات القرى الاصطيافية التي اندفعنا إليها بقوة، وما زلنا كذلك دون عائد يبرّر تجميد رؤوس أموال طائلة كما سيتَّضح من الآتي:

كيف نحول الساحل إلى قيمة اقتصادية:

بدأت خطط إنشاء القرى الاصطيافية متأرجحة بين استخدام مشترك لأصحاب الشاليهات والفيلات خلال موسم الصيف وسياحة خارجية منظمة تستخدم هذه القرى غالبًا خلال الخريف والشتاء، ولكن مثل هذا المخطط فشل لأسبابٍ عدَّة على رأسها:

1 - إن مخططات القرى اهتمَّت فقط بأشكال المساكن دون الاهتمام بخدماتٍ خاصة منها المطاعم والكازينو متنوعة المآكل والبرامج الليلة، فليس السائح الأجنبي مجرد إنسان يقضي كل اليوم في السباحة والتمتّع بالمناخ الطيب بل هو في حاجة إلى قضاء أمسيات ساهرة إذا أخذنا في الاعتبار أن معظم السياحة الدولية هي سياحة الشباب بعد أن كانت قاصرة على الأغنياء كبار السن الذين يخلدون للراحة والنوم المبكر.

2 – كذلك لم تهتم المخطّطات الأولية بسياحةِ الصحراء حول القرى الساحلية، والصحراء الغربية غنية بتنويعاتٍ في التكوينات الرملية والصخرية، وليس بعيدًا عنها منخفض هائل هو منخفض القطارة وواحات عدَّة جنوب المنخفض إلى جانبٍ واحة سيوه الأسطورية، مثل هذه السياحات في بيئة الصحراء كانت ستلهب رغباتِ السياح الأجانب في القدوم إلى الساحل الشمالي للجمع بين البحر ورماله الذهبية وبين المغامرة في ارتياد جزءٍ من الصحراء كنوعٍ من المغامرة غير مألوف لديهم وتظلُّ في ذاكرتهم ويروّجون من تلقاهم للسياحة المصرية غير البعيدة عن أوروبا.

–3 غلبت الروح المصرية في التملك الشخصي على جميع المخطّطات للتشارك في استخدام الشاليهات والفيلات مع السياحة الأجنبية، وتحوَّلت القرى العديدة إلى وظيفة الاصطياف فقط تاركة هذه القرى مجموعات من مستوطنات أشباح تسعة أعشار السنة على أحسن الفروض.

❊ ❊ ❊

هكذا صرف المصريون أموالًا طائلة في إنشاء مساكن غالية وأموال أخرى سنوية للمحافظة على الأبنية من تأثير العوامل الجوية البحرية وأموال أخرى للحفاظ على الحدائق الصغيرة التي أنشئت حول الشاليهات من أجور للبستاني والمياه باهظة القيمة وإحلال النباتات وفاتورة الكهرباء وغير ذلك الكثير.

كم تقدّر قيمة هذه المنشآت؟ لا نبالغ إذا قلنا أنها تعدّ بأكثر من عشرة مليارات جنيه (في تقديرات أنها بلغت 14 مليارًا) هي في الحقيقة رأسمال مهدر من أجل اصطياف شهرٍ واحد على الأكثر ! كم كان إنتاج هذه الأموال لو أن جانبًا منها عمل في أي شكلٍ من أشكال الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو الخدمي السياحي المؤهلة له هذه المنطقةً لو كانت لدينا قيم أخرى غير قيمة حب التملّك الفردي بالصورةِ المبالغ فيها التي نعرفها في مصر!

هل فات أوان تصحيح هذا الهدر في بلد يعاني من نقص السيولة بصفةٍ إجمالية؟ تساؤل قد لا يجد إجابةً سهلة ومباشرة، ربما كان بعض مقوّمات محاولة تصحيح الموقف ما يأتي:

1 – الكف عن إنشاء قرى اصطيافية على النمط الحالي، أي أن تصدر تصاريح إنشاء قرى جديدة على مخططات تشمل مراكز خدمية متعددة، ولنا فيما يجري في مارينا مثالًا. لماذا تتميز؟ لأنها مليئة بالخدمات وبخاصة رياضات البحر المختلفة بما فيها من مارينا اليخوت، ومليئة بالخدمات الترفيهية الليلة التي يستقدمون لها حفلات منظمة (برغم المغالاة في تكلفتها)، لماذا لا تصبح هناك قرى متعدّدة على شاكلة «مارينا» في المنطقة من سيدي عبد الرحمن إلى رأس الحكمة – ليست بالضرورة على النمط نفسه، لكنها تفسح المجال أمام إقبال الروَّاد وبخاصة الشباب الذي أصبح يرفض الذهاب مع أهله إلى القرى الحالية النائمة مبكرًا والتي تتفق مع عمر الآباء والأمهات أكثر من عمر الشباب التواق إلى الحركة والتجمع والسهر والسمر على الأنغام.

2– أن تغامر شركات تنظيم السياحة بالخوض في مضمار سياحة أجنبية إلى الساحل الشمالي فعندنا شركات سياحة بَرعت في تنظيم مواسم العمرة وبعض السياحة الأوروبية بالإشتراك مع هيئات سياحية أوروبيةَ، فلماذا لا تفكر مثل هذه الشركات في أمرين: الأول الاتفاق مع جمعيات وهيئات إقامة القرى الجديدة على أساس تخطيط القرى لاصطياف المصريين شهر أو نحوه، وتأجير الشاليهات بقية السنة (خريف وشتاء) لمجموعاتٍ منظمة من السياح الأجانب، والأمر الثاني الاتفاق مع بعض إدارات القرى الحالية على تنظيم المشاركة السياحة في المنشآت الراهنة مع بعض التعديل مع إقامة خدمات ترفيهية لخدمة المصريين والأجانب معًا معظم السنة.

ثانيًا - المحافظة على البيئة لتجنب المخاطر:

الأصل في نطاق الساحل الشمالي، وبخاصة ما بين الاسكندرية والعلمين، أنها عدة سلاسل متوازية من التلال المتَّصلة بحذاءِ شاطئ البحر، طريق الساحل الرئيسي يقع فوق السلسلة الثانية بينما تقع القرى على أجزاء من السلسلةِ الأولى المواجهة للبحر لكنها ليست متكاملة بل تقطعها في أحيان خلجان وجونات متعددة، أما السلسلة الثالثة فتقع إلى الجنوب من الطريق وعليها كانت وما زالت زراعات التين وغيره مما

يزرعه سكان المنطقة فضلًا عن التجمّعات السكنية الحديثة للعشائر البدوية، وتتكوَّن هذه السلاسل من الحجر الطباشيري والجيري الهش لحداثة تكوينها الجيولوجي، وبرغم أنها ليست مرتفعة بالمفهوم الجبلي لكنها تشكل ظاهرةً طبيعية بيئية تقسم المنطقة وتعطيها الشكل العام للبيئة الساحلية ذات الأمطار الشتوية القليلة التي تتسرَّب في باطن الأرض وعليها تحفر آبار غير عميقة تشكّل مقوّم الحياة الدائم لحياة الإنسان من بدو نصف مستقرّين وحيواناتهم من الأغنام الجيدة لحمًا وصوفًا.

حين بدأ تعمير القرى على الساحل دمّرت معظم أجزاء السلسلة الأولى لكي تخلق أرضًا منبسطة قليلة الانحدار تبنى فوقها منشآت القرى، واقتطع المقاولون بعضًا من أجزاء السلسلة الثانية كي يأخذوا الأحجار الجيرية المناسبة للبناء، وحين تمَّ بناء القرية تلو القرية حدث تحوّل اقتصادي في قيمة أراضي الرعي والتين وأصبح لبعض البدو وظيفة إضافية في خفارة وحراسة القرى وإقامة محلّات ودكاكين للسلع الغذائية اللازمة على طول الطريق مفتوحة طوال أشهر الصيف، وكذلك ورش صغيرة إقامها مهاجرون من الريف والمدن المصرية لخدمة السيارات وإسعافها وإصلاح الإمدادات الكهربائية والعمل في البناء والحدائق إلخ... المدن الصغيرة الداخلية مثل برج العرب أو الحمام والضبعة التي نشأت أصلًا على طول الخط الحديدي، امتدَّت في اتجاه طريق السيارات وامتلأت بالمهاجرين من عمال وحرفيين وغير ذلك كثير من التغيير السكاني والاقتصادي والحضاري على حساب البيئة الأصلية – سواء كانت قرى الاصطياف أو قرى داخلية للسكان المستقرّين حديثًا وللمهاجرين من الدلتا، من الناحية الاقتصادية يمكن أن يؤخذ هذا التحوّل على أنه تنمية لإقليم شبه طبيعي كانت تزاول فيه عمليات رعي وزراعات على النمط التقليدي، ولكن من الناحية البيئية فقد أدَّت أشكال التنمية هذه إلى آثار لا نعرف مداها سوى على المدى البعيد.

أحد الأشكال الضارَّة للتنمية هو ما تقيمه كثير من القرى من حواجز حجرية تمتد داخل البحر لكي تمنع قوة الأمواج وقدرتها على سحب المستمتعين بالسباحة سواء كانوا ماهرين أو مبتدئين، إن أحدًا لم يدرك مدى تأثير هذه الحواجز على القرى المجاورة، فالموج بعد أن يبعد عن تأثير الحاجز يشتد تجمعه بعد كيلو متر أو أكثر

حسب امتداد الحاجز فيصيب بالضرر شاطئ القرية التالية بحيث تصبح السباحة على شاطئها نوع من المغامرة التي تؤدي إلى حوادث الغرق المؤسفة، فكأن الحاجز يفيد قرية ليهلك غيرها! فهل تقيم كل قرية حاجزًا؟ أين إذن متعة البحر المفتوح؟

وفي الحقيقة فإن الأمر يحتاج إلى استشارةِ المتخصصين في هيدروليكا المياه البحرية من متخصّصين في علوم البحار والجغرافيا الطبيعية وجيمورفولوجية السواحل وجيولوجييتها إلخ... وكذلك الاستعانة بالصورِ الفضائية والجوية وغير ذلك من تقنيات العمل العلمي الصحيح، قد يكون هذا مكلفًا، ولَكن حياة فرد تساوي هذه التكلفة وتزيد، وإذا كنا نفكر في تحويل الساحل إلى سياحةٍ أجنبية فأولى أولوياتها أن يطمئنَّ الفرد على سلامته كي لا تؤدي مخاطر الغرق إلى توقف أشكال التنمية المحلية والدولية المرغوبة.

ونتيجة للقرب الجغرافي من الاسكندرية فإن معظم القرى قد أنشئت على الساحل الشرقي لخليج العرب الذي هو أكبر خلجان الساحل ويتَّخذ شكل قمع يمتد من العجمي إلى الضبعة وتقع قاعدته الضيقة عند العلمين، بهذا الشكل تتدافع فيه مياه الأمواج في صورة تيارات وتقلّبات مائية تتَّجه من سيدي عبد الرحمن صوب الشرق فتحدث سحبًا قويًا للمياه على طول ساحل الخليج الشرقي عند تقوس الساحل بدأ من العلمين ومارينا وعلى طول شواطئ القرى الكثيرة شرقًا حتى العجمي التي كانت معروفة منذ القِدم بخطورة مياهها.

يعرف المتخصّصون أن هناك تيار مائي في البحر المتوسط يسير على طول شواطئنا المتوسطية من الغرب إلى الشرق، كم يبعد عن خط الساحل وما هو عرضه وعمقه ودرجة حرارتهِ والتيارات الانقلابية المترتّبة على مروره الدائم وما هي أوقات تسارع التيار وتأثره بالرياح والأعاصير واتجاهاتها وغير ذلك من الأشياء التي يجب معرفتها ودراستها بدقةٍ في نقاطٍ كثيرة من الساحل الشمالي كي نتمكَّن من الردّ على التساؤل: هل إقامة الحواجز في بعض القرى أو كلّها أمر يشكّل أو لا يشكل مخاطر على حياة المصطافين حين يسبحون، البحر هنا هو العمود العصبي الذي من أجله أقيمت القرى بهذه التكلفة الباهظة، فإذا فقدنا الأمان في البحر فلماذا إذن نجيء إلى الساحل؟ (انظر الخريطة).

الفصل السابع

أفكار في صورة أناشيد مختارة من أزمان الشباب والكهولة

كتبها محمد رياض في مناسبات من زمانه

انطباعات يوم عادي

القاهرة فبراير 1949

نحمل كل تراث الماضي في بناء آسر يحكم رغباتنا فيُحيلها جامدة أو عاصفة

أنا وأنتم نقوم بعمل ليس له في النفس صدى ولا ترديد

ولا حلم يسرح في جنباته الخيال حتى لا نفي... يا للضياع...!

موسيقى شجية النغم تنسج خمائل العشاق

لكن الغناء حزين والجسد لا ينعم بأوتار القلوب...

والنفوس حيارى لا تدرى ما تريد ... لا شيء مفهوم

البيانو يدق رقيقًا عنيفًا... وهيهات أن تسمع الأذن

أنا وأنتم متناقضون لكننا نسير معًا في تيارٍ باهت

الصفاء أخضر منشود والسكينة زرقة نعرفها في الأحلام

الجسد حار دافئ والقلب لم يعد يردّد أنغامه

أصبحت الحياة قبلةً لا تنبض بفيض الدماءِ الفوارة

توقفت رغباتنا عن التفرد داخل الانتماءات المتحجرة

لماذا بقى من التراث جمود الأزل؟

الحكمة لم تعد مقصدًا بل تظاهر انضباط بين كلّ الأنساق

كثير ما خرقت رغباتنا تلك الأنساق وأطلَّت نفوسنا على عالمٍ نتخيله

نستعذبه في رؤى عسجدية اللون خارسة الصوت

لكنها هادرة بالنفس كشلالٍ لم تضبطه سدود...

يقولون هباء يقولون حقيقة لسنا ندري؟
ضعنا وانهرسنا تحت ثقل تقاليد بأوزانٍ خفية
نبغى شيئًا ونفعل غيره... نتحرّر بالكلام ونتعذب بالفعل المرير
وكل ما يمكن الآن أن نذوبَ في الموسيقى
ندخل قرص حاكى تقرصنا إبرته لتؤكد وجودنا... فيا للضياع!

دار البشير للثقافة والعلوم

أحاسيس علويـة

بيروت أكتوبر 1974

اليوم وليس غدا الغد لا موعد له... لكنا نعيش الغد الذي لا يأتي !

نأمل في الذهاب إلى سدرة المنتهى لكنا نجلس حزانى على شاطئ المحيط

نتأمل... ونستغرق داخل وحشة النفس... لوعة الأسى تغوص بنا أعماقًا سحيقة...

تتحرك المياه رائحة غادية دون هدف... تضرب الشاطئ... وتبلل الآمال العريضة

لا نحس البلل... ونتابع حركة الموج بنظرةٍ فارغة نفتعل داخلنا حركة مماثلة

أصداؤها « باريتونية» عريضة... تغصُّ القلوب تقبض عليها أصابع جليدية تغص الحلوق... عرقنا بارد كالثلوج.

وتنحني علينا نسائم الأعالي بلمسات «سوبرانية» تصحب الوجدان لمتاهاتِ الغياب الأسمى.

لا نفيق مع هدير الحياة ونمضي على أجنحة الريح... نحسُّ صلابة المادة ويبس الحياة...

تتراقص حولنا فراشات تدغدغ جمود الحياة.

ومضات عذبة النغم تملأ الآذان وتعبق الأنوف وترف بنا إلى دوامة الغبطـة...

ثم نصمت حزنًا على فراشاتٍ تحرق لنا بخور الحياة بينما هي تذوب في فراغ لا حياة...

الوشـاح

بيروت 14 نوفمبر 1974

ترفعين ذراعيك إلى أعلى... يأس يضطرم داخلك
أم استدعاء للحياة يعصف بك أم فرح يملأ جوانبك
لم تقولي شيئًا لكن صوتك يجلجل ناعمًا بداخله لذعات فقاقيع المرح الذهبية
تفور من كأسك إلى حيث تدغدغ... وتبقين في فراغ البين بين .
الأوتار الطويلة تصنع خلفية النغم
عازفة «الهارب» في ركنها الخافت تنسج الأحلام
واحد دخل العالم النائم يحسده الجميع
الحلم طويل لا ينتهي.. أضاءت النور واستصرخت الطبول إلى عالم نعرفه....
تهيمين وسط عالم أخضر تعشقين الأشجار والأستار
تحبين الغزال يقفز فوق المروج وتراوغين على سيقان عاجية
تتوارين... تضحكين... وبراءة الأطفال في عينيكِ
تبنى قصرًا متدليًا من السحاب وما دريت أن الرياحَ الهوج تشتته
مياسة يهف بها النسيم... فتهفين معه
وشاحًا يرف مع الريح تحتضنيه... وتراقصيه
تسكن رغبة الرياح في اللعب ويعلق الوشاح على الأغصان
لكن أطراف الوشاح تظل تنادي
وتقسو هبة من الريح تمزق الوشاح... سقط على الأرض
يا لصرعة الأحلام... ونغني يا للضياع ؟

باليــه

بيروت نوفمبر 1974

يغنون أعطى لنا ولد... يفرحون ويهللون... هالولويا
هل هذه هي الرسالة ؟ لماذا الولد... لماذا هالولويا ؟
الفرحة الكبرى مستترة يرن داخل الجوف صداه
أن تمتزج الدماء ونسترجع لحن الاندماج والارتواء
موسيقى أبدية لحنها نغمًا يذيب الكـدر...
فهل تصفو الأحاسيس والعواطف لنطيرَ بلا أجنحـة
إلى عالمِ السرور والبهجـة بدون هدف ؟
حركاتَ مرسومة على إيقاع إنساني
ترسمها البجعات الصغيرات على صفحة القلب
ويرتفع عالم آدم وحواء ساعة محلقًا فوق أديم الحياة
ثم لا ندري كيف ننزلق ثانية إلى الأرض !..
خطوات غير اعتيادية دوران حول إصبع القدم
«باليه» يرتفع بنا بجناح غير منظور
تخفق القلوب في الحلوق وتغوص الأجسام للأرض
تنساب إلى آفاق حلم الناس
صعد إليها من صعد... دون تهذيب كبير...
وقع الجسم على الجسم لحظة الفناء تهرب
نستجمعها لنغرق في عرق المحبـة

تتماس الوجنات... وتتلامس الأنامل...
والشفاه على الشفاه من جديد من جديد...
«الباليه» تعبير إنساني عبقري... لا صوت غير نغم الأوتار
تنساب معه إيقاعات الأقدام والسيقان... منظومة التناسق الأبدي
تتكرر الخطوات وتثبت عبر الزمان وتخلد... يموت أصحابها الأول
وتتسلمها فتيات جديدات مليحات...
ونحن لا نخلد للراحة ولا للهناء... نكرر بدورنا قصصًا ألفناها لا نمل
بعضنا يملّ الآن وكلنا سنمل التكرار... لولا مقدمات نبتكرها
رومانسية أو همجية تكسر دائرة الملل ..
ماذا في جوف الإنسان من عبقرية وابتكار
هل نضب المعين؟ هل سنهلك أجمعين؟
هذا المضحك عصاه الباب فانثنى... لقد وَلجه واحد قبلك..
لأنه محب صبور، ولأنك غشوم بنبض الصدور...
من بيننا من يملك في أعماقه الغضبة على النمط
يقودنا عبر الحواجز الواهية، نقفز أنا وأنت قبل أن تنغلق الأبواب
صوت واحد يكفي لتستجيب له صوت واحدة
الحواجز واهية ونحن ندرك ذلك.. لكنا صرعى النمط...
لا نستطيع الحراك؟ لكن نتحرك عبر الحواجز سرا مرة ومرات
نبكي الأخلاق الصريعة في قلوبنا... لكن أجسادنا أقوى وأقوى
أن تنتصر الحياة... أن نقضيَ على ملل ملتزم
أن نلجأ إلى عبقرية الدماء الفوارة في الجسد
ليكون هناك ولد !

ليالي العيد

بيروت يونيه 1975

ليلة العيد هي ليالي الفرح والطرب... كنت فرحا باللقاء وبنشوةٍ غامضة
لكن اللقاء كان فاترًا شابته قترة ! طغى داكنا يغتصب الفرحة داخلي...
وفي الأعماق طوفان شك على جرف عاصفة.
مشاعر تفتعل في تشكيلات هيولية... هل انفعل كما يفعل الآخرون
هل أقطع.. هل أنا واعظ؟ ماذا أنا؟ مزيج من العقلانية والخرافة
أم عقلانية تعفو عن ضعف الإنسان؟ لا إجابة ولا حسم ...
هل أتوه في العالم... أشعث شعري وأدب بقدمي وأترك نفسي لفساد الزمن؟
هل أفجّر القنبلة بهدوءٍ وأرحل بعيدًا، أتجوّل مجهولًا في عالم بدون أبعاد؟
ما معنى أن تعيش عقلانيًا وتموت داخليًا – هل الألم اعتياد شائع أنه يجب أن تتألم ؟
وتخضر عيناك في السابعة وتزرق في الثامنة
وتأكل أو لا تأكل... وتقول ها هو الألم، وتقعد على سطح صحراء تنادى قمرًا أبكم
نداؤك لا يهم، فهو مشغول بتصاريف الحياة...
هل اكتفي بالخضرة والزرقة وأغاني ربيع مضى
أم أغاني خريف أشيخ معه وأنا يافع... هل الألم دوامة أريد الخروج منها أم لا؟
الطائرة حيوان إنساني ضخم يبتلعنا داخله بإرادتنا
ونهلك أو لا نهلك بعد ذلك... قدر... عمر... قل ما شئت وأكثر
ونحن داخل دوامة الأرض بإرادتنا نعرف فجرًا وغسقًا ومغيبًا

وننسى كل ذلك من أجل لحظة شروق جميلة... ثم نحترق طويلًا بظهيرة هذا الشروق ونلتهم الطعام رغم أنه غالبًا لاذع حريف... والشراب المفيق يجذبك إليه بلحظات سعادة حين تتكلّم فوق حدود العقلانية...

أيتها العقول انطرحي جانبًا فأنا جئت من المجهول، أقول الحقّ ولا مواربة أضحك كالأطفال... ولا أعض بنان الندم... ولا أعبأ بمرور الربيع وقدوم الخريف الشتاء يلزمني أركانًا باهتة وأجسادًا دافئة، والصيف يعري أجسادًا ذات مشاعر متناقضة الأنثى أرضية حسية... من الأرض وإلى الأرض تحيا وتموت

الرجال أقدامهم على الأرض ورؤوسهم في الفضاء... ربما يرجعون إلى كوكبٍ آخر لكن تسيرهم على الأرض جاذبية النساء

فنحن الرجال نذهب بخرافاتنا إلى عالمٍ لا شيء ملؤه السفسطة والجدل وحلو الكلام!

أريد الرحيل لكن قدمي مثبتة... أريد أن أغني لكن حنجرتي مبحوحة...

هكذا كلنا رغم الشطارة والجد والعبوس وابتسامة حلالة المواقف

ورغم ليالي العيد... هكذا أنا وإليك ما أريد

خيالًا أسرح فيه... وعبقًا زكيًا... وجسمًا نديًا... وشوقًا وأحضانًا... وحبا...!

حديث الهرم والمسطبة

بيروت يوليه 1975

الحياة مرة وليس أكثر من مرة
منطلق واحد لكن المفاهيم كثيرة
هل أتمسّك بواحدةٍ أم أستبدلها بغيرها ؟
أسمع أصواتًا كثيرة وأغيب في دنيا غريبة
أهي نسيج خيالي أم واقع يفلق الحجر
لا أدري فأنا بعيد بعيد فوق المكان والزمان!
هيهاتٌ أن أحاول أن أفهم
أهو هيام بالحاضر أم بحلم الآتي أم خدر الماضي
هل ألزم مكاني أم أسير إلى مفترقِ الطرق
هل أسلم نفسي للتيار يتقاذفني حيث لا إرادة
ثم أحاول تبرير ما كان وما سيكون!
السؤال يرن وأستمع إلى صداه كثيرًا...
لماذا الإرادة وما هي وما ضرورتها للحياة؟
هل هي تنفع النشء في الصغر وماذا عن الكبر؟
هل هي كلمة لا معنى لها آتية من تراث غابر
مثل كلمات أخرى من ذات النوع عن السلوك وحول الخلق
إسار لا نراه لكنه يحدّ الحركة والتجاذب والانعطاف

ويحيل ما يدور في الداخل أرقًا وسهادًا
فلماذا تشل إرادتنا... وها أنا أستخدم الكلمة بحكم الاعتياد!
من قديم كان هناك «تابو» يحرم أشياء وأشياء.
وتوالى تابو بعد آخر
فأصبح خيطًا يُشرع التصرف ويُقولب السلوك بلوائح وقوانين...
من قديم نعيش نقطة اللا رجوع
وعقدة الذنب وضرورة التكفير والتطهر
من قديم اعتقادنا جازم بصراع أزلي بين الخير والشر
عملنا لهما في كهوف المخ تماثيلً وأصنام لا وجه لها
كي نستبدلهم وقتما نريد...
ازدواج معنوي بين إلكترونات الخير والشر
وزدنا الأمر إلى ثالث رمزنا له باسم الرحمة
وتكون ناموس الثلاثية من عصرٍ قديم
وأصبح لدينا شرٌ وخير في مدارين منفصلين
يعملان من خلال وسيط وظيفته الرحمة
والكل في أبعاد مغايرة للمادة...
وانفصل الثالوث عن الناس
وحكمهم من علوّ غير معروف
وأصبح الهرم هو النمط والقالب في تركيب الجماعات
منذ فترةٍ ليست من قديم الأزل.
قاعدة كبيرة بائسة فوقها درجات متناقصة من البؤس
تعطي أطايب الحياة من أسفل إلى أعلى

وعند قمة الهرم يلتقي كل شيء في نقطة.
النقطة هندسيًا غير موجودة لا أبعاد لها لكنها تحكم كل الهندسة
ونقطة رأس الهرم لا أبعاد لها لكنها تتحكم في كل بنية الهرم
فإليها كل الخطوط ومنها كل الإشعاعات...
لكن المصطبة شيء قائم من وجود الزمن
وأبعادها متناسقة ولا تحكمها نقطة
فعلى السطح كل شيء صنوان...
صراع المسطبة والهرم قديم
والهرمية هرمت وأصبحت علة للناس أجمعين
يريدون العودة إلى المسطبة حيث الكل سواسية
ضاقوا بسيطرة رأس وهمي.
أغمضنا أعيننا عن الهرم طويلًا
لنبحث عن شيء جديد نريده ولا نعرفه.

فـراغ الحيـاة ولعلعة الرصاص

بيروت ربيع 1975

أن تعيشَ في فراغ هل هذا ممكن ؟ أين المرح وساعات اليأس
أين الكدر ووحشة الدنيا... أين الحب والرفيقة...
أين الهمس والهواجس والحياة الحميمة؟
كلها ذابت في الفراغ !
صوت الرصاص يلعلع كأنه لسان العالمين
والشوارع فارغة تخلَّت عنها الحياة، لم يعد سوى أحجار البناء وأسفلت الطريق
وقلب يدقّ وبكاء طفل... وفرقعة ديناميت ووهج حريق
لوعة الوحشة وسط أحياء خارسة الصوت... آلام تلسعك من الداخل والخارج
تتركك مع الحيرة لما بعد المجهول.
أن تعيش في فراغ قاتل له ألف رأس كوحشٍ أسطوري
يتحرَّك هل تتحرَّك معه... وإلى أين ؟
هل تضحك وتدمع عيناك... هل تقول إلى حيث ألقت؟
إعصار يطوح بك في خضم أشياء وأشياء، وحين تخلد للسكون تموت البسمة
لكنها تظل مرتسمةً على شفاه الأموات...!
الدنيا حولك وحولي ترقص رقصة الفناء
أين نداء الحياة...؟ أي حياة أن تعيش في فراغ أن تَظلم وتُظلم!

أن تنطق كلمات من قاموس الشتائم – أن تتحرَّر تتحرك تسافر ترحل
أن تهيم في متاهة الدنيا – أن تتشرد قصدا – أن تعيش ساعتك– أن تطوي ما مضى
أن تنظر إلى الأفق، إلى مستقبل خاوى لكنه بعيد عن ماض مأساوي؟
أن تعيش في فراغ... وتدعو الساعة التي أنت فيها أن تغدقَ عليك الحياة...
وتدعو جارتك الحسناء إلى حديث... وتعيش الحياة لحظة
ثم تخلص إلى فراغك وكأسك وسيجارتك – وتدلف إلى فراشك
أي سرير هو سريرك – أم هو فراش لحظة حياتك!
قلمك... وجدانك... مشاعرك... عرقك... دقات قلبك... همساتك
صادقة صادقة لحظة حياتك، هل كل ذلك حلم؟ أم تجريد لدقيقة زمن ؟
وحينما يعود إليك فراغك يلفك ويحنو عليك لكن بلا حياة يتركك !
أوتار الموسيقى وأنغام الشعر تحنو عليك، تمنحك الضوء والدفء والنغم والترانيم
تهب شغاف القلب السكينة والتصالح مع الحياة... تعطيك الرغبة في التشارك
وتذهب إلى مقهى تحدث جارتك الحسناء... أحاديث الشتاء على نيران الحياة.

المجهول ونعيق البوم

نوفمبر 1978

من المجهول ومن الأفق العريض؟ يأتي الخطر مهما أحكمت الرباط
وتسقط المدن ذات الأسوار وتدكّ الحصون، ويحلُّ الخراب ونعيق البوم
والكرمات تحتلها أسراب الغربان، ولا من ناي حزين يردّد في الأفق أصداء السنين...
رمال البيد تكومها الرياح... والأمواج الزرق تمشطها...
وليل داكن الظلمات... وضحكات الضباع تائهة بين وحوش الظلام
وبصيص نور يخبو... وأبواق نصر تخور...
وقتام النفس يسيطر ويسود... ويملأ الأحزان حزنًا على الأحزان...
فجرٌ يزحف بطيئًا وشمسٌ تعلو رويدا،
وقبورٌ لا تغطيها الذكرى بعد أن انسحب عليها النسيان
وفتاة تجدل شعرها وتتهيأ لمناجاة القمر
لكن الديك يصحو فتركن للفرار فقد ضاع حلم اللقاء
حلم فراش دافئ خلف الأستار !
وتعلو الأرض وتفور وتلد البركان ويأتي الدمار وفي أعقابه الأحزان
ونغني على نعيق البوم - وصدى ناي بعيد - لتولد الحياة من جديد !

لا بالوما

1979 سبتمبر

هل أقنع بنغماتِ البالوما الخالدة أم أحبك؟

العيون الإسبانية مكتحلة بذاك الحـوّر... إغراء ودعوة إلى حالةِ إنجذاب إليك...

عائلة التانجو طريق المشبوب إلى عاطفة – تميل يمينًا ويسارًا حيث أنت تتمايلين

لتقبض عليك يدًا على خصر ورجلًا برجل

وينام رأسك على الكتف – وينسدل شعرك على الحلم... وتغيبان...

عيون إسبانيا العيون السود – بريق يلمع يخطف القلوب

عالم المادة يختفي – لترقصان في فراغ العطر المذاب.

النشوة تشدّ العيون الزرق والسود... إلى حلمٍ يرف بأجنحةٍ سماوية

إلى حيث يسقط القناع... وحيث يمس الصاعُ الصاع... وحيث تلتقي الشفاه على الشفاه

وحول كأسٍ مترعٍ ينمو وجدان جزلان مبهم... وتضرب الأوتار بالوما الخلود

حيث تتوه الهمسةً – وتنير عيون إسبانيا ضياء – تدعو حبيبًا إلى رحيق عطر الزهور...

أصداء زمن ترن... وعواطف أمس خبت

وانطلاقة إلى أين؟ وسبت أو أحد سيان أمور الدنيا سيان مايحدث هناك وهناك

لماذا أبالي... فأنا وسنيورتي الجميلة... في خميلة خيوطها من بالوما الحب.

تـرجمـات من التراث الصينـي

أنشودة الأرض Das Lied von der Erde

عن الأصل الصيني باسم « أشعار للناي «

لحنها الموسيقار النمساوي

جوستاف مالر Gustav Mahler

1908

ترجمتها عن الألمانية في ثمانينيات القرن العشرين

(1) عـن الجمـال

الفتيات على ضفة النهر يقطفن الورود... ورود اللوتس

ويجلسن بين الشجيرات والأوراق الخضر اليانعة

يجمعن براعم الربيع ويتنادين متداعبات

الشمس الذهبية تتباطأ خلف الأشجار

وتعكس على صفحة الماء الساكنة أطيافهن النحيلة

وتنعكس على عيونهن الجميلة.

الحوريات ترفع في ترفق ضاحك أكمامهن العريضة

وينطلق عبقهن طيبًا كالسحر في الهواء...

انظر هؤلاء الشبان المسرعين على ضفة النهر فوق خيولهم الشماء

هناك على البعد يبرقون كشعاع الشمس وبين الأغصان على المراعي الخضر
يتبخترون على أعنة الخيول ومهر أحدهم يمرح سعيدًا يحمحم خجولًا يندفع مرحًا
على بساط العشب والأزهار يرفع حافرًا ملوحًا... يصهل طويلًا
وينقض على الأرض كعاصفة تطحن الأزاهير والأعشاب والتراب
انظر كيف يشعث شعر معرفته وتتساقط منها حبات عرق حارة
الشمس الذهبية تتحرك بين الأطياف وتنعكس على صفحة الماء الساكن....
وأجمل الفتيات ترنو للمهر طويلًا باشتياق... كبرياؤها مجرد غطاء
ففي نظرتها الطويلة الحارة تتقد جذوة الرغبة
وفي عيونها الرانية يتحرك اشتياق القلب الدفين.

(2) من الطفولة

وسط البركة الصغيرة يعلو «كشك» من الخزف الأخضر والخزف الأبيض
ومثل ظهر النمر يتقوس جسر من «الجـاد» عبر الماء إلى «الكُشك «
وفي الكشك الصغير يجلس الأصدقاء في حللٍ بهية يشربون يثرثرون
وبعضهم يكتب شعرًا وأكمام ملابسهم الحريرية تنحسر إلى الوراء
وطواقيهم الحريرية تنزلق للخلف حتى أقفيتهم وكل هذا ينعكس على صفحة ماء البركة
كصورةٍ مسحورة كل شيء مقلوب في الكشك المصنوع من الخزف الأخضر والخزف الأبيض
والجسر مقلوب كالهلال والأصدقاء في حللهم البهية يشربون ويثرثرون.

(3) المنتشي في الربيع

إن كانت الحياة مجرد حلم فلم التعب والكد والشقاء
سأشرب حتى لا أقدر على مزيد طيلة يومي الحبيب
وحينما لا أقدر على مزيد من الشراب لأن فمي وروحي قد امتلأتا
سأترنح إلى بابي وأنام ملء الراحة والجفون...
ماذا أسمع يوقظني أسمع عصفورًا يغرد على الأشجار
أسأله : هل أتى الربيع؟ فكل شيء حلم لدى
ويغرد العصفور : نعم الربيع جاء... جاء ! لا بدَّ أنه جاء خلال الليل!
ومن عميق رقادي تطلعت حولي متثائبًا والعصفور يغني ويضحك
أملأ الكأس من جديد وأفرغه حتى الثمالة
أغني حتى يملأ القمر السماء السوداء وحين لا أقدر على مزيدٍ من الغناء
أنام من جديد دعني أرتوي... فبماذا يفيدني الربيع!

(4) أنشودة الشراب لأحزان الأرض

رنا النبيذ إلينا في الكؤوس الذهبية لكن يا رفاقي
لا تشربوا قبل أن أغني لكم أنشودة... أنشودة الأحزان
أنشودة الأسى تقرع أصداء في نفوسكم
وعندما تدنو الأحزان تموت حدائق الروح وتذبل السعادة ويصمت الغناء
داكنة هي الحياة أسود هو الموت يا صاحب البيت
سردابك مملوءٌ بالخمر الذهبية وهذا العود هو عودي
رنين الأوتار والشراب... شيئان متآلفان
كأس خمر في لحظته... أغلى من أموالِ الدنيا

داكنة هي الحياة... أسود هو الموت... زرقة السماء أبدية
والأرض طويلًا ستزهر كل ربيع وأنت أيها الإنسان كم تعيش ؟
لن تمرح مائة عام وسط هذا البهاء...
انظر هناك في ضوء القمر وعلى أحجار القبور
يجلس شبح مخيف أقرد هذا أم قدر؟ أسمعه!
اسمع كيف يجلجل نباحه في ثنايا حلو الحياة
الآن اقرعوا الكؤوس حان الوقت يا رفاق
داكنة هي الحياة أسود هو الموت.

(5) وحيد في الخريف

ضباب الخريف يتصاعد متماوجًا فوق الماء والأعشاب ممتلئة ناضجة
حتى نظن أن فنانا قد بعثر تراب «الجاد» على الأوراق الخضر اليانعة
عبق الورود يملأ الجو نعومة وشذى... وتهب ريح باردة تنحنى الأغصان
ولن يمضي وقت طويل حتى نرى أوراق اللوتس الذهبية
قد سقطت يجرها التيار على سطح الماء...
قلبي تعب، مصباحي الصغير أصابه شرخ وانطفأ يقودني في رفق إلى النوم
إني قادم إليك يا مكان الراحة الأمين... أرحنى... إني في حاجة للانتعاش
أبكي كثيرًا في وحدتي... بقى الخريف طويلًا في قلبي
شمس الحب ألن تسطعي من جديد ؟

(6) الوداع

نزلت الشمس وراء الجبال
وعلى كل الوديان تزحف ظلال المساء

وينتشى الجو برعشة البرودة المحبوبة
انظر سفينة القمر الفضية تصعد بحر السماء
والنسيم الجميل يهب وراء اشجار الحور الدكناء.
النهير يغني ملء الصوت في قلب الظلام
والأزاهير تتلألأ في ضوء الغسق
والأرض تتنفس عميقًا في استكانة واغفاء
كل الرغبات الجامحة تظهر الآن في الأحلام...
الرجال المتعبون يعودون لبيوتهم ينامون
ليتذكروا السعادة والشباب الذي كان
وتحبوا العصافير ساكنة على الأغصان
وتنام الدنيا بينما تلاعب الرياح الباردة أوراق أشجاري..
وقفت هنا انتظر صديقتي مشوقًا
من أجل الوداع الأخير
يا صديقتي أتوق أن أكون بجانبك
لنغترف من جمال هذي الأمسية
أين أنت لقد طالت وحدتي
تجولت مع عودي صاعدًا طرقًا نما عليها العشب
أيها الجمال يا حب أبدى يا حياة
آه دنيايا السكرى ! ها جاءت من بعيد
نزلت عن صهوة الحصان ناولتها شراب الوداع
وسألته إلى أين يمضي ولماذا يكون الرحيل؟
وتكلم وملء صوته الربيع

يا صديقتي لم تكن السعادة قدري أين أمضي؟
سأمشي على غير هدى في الجبال
أبغي السكينة لقلبي الوحيد
سأمضى لبيتى ووطنى لن ابتعد عنه بعد الآن
قلبى ساكن يحن لساعته الأبدية
والأرض الحبيبة تورق الخضرة في كل مكان
ومن جديد وفي كل مكان زرقة الأبد تنير الآفاق
على الدوام
على الدوام
وداعًا صديقتي وداعًا !

السيرة الذاتية
الأستاذ الدكتور محمد رياض أحمد رياض
حتى سبتمبر 2022

معلومات شخصية

الاسم: محمد رياض أحمد رياض.

الاسم الكامل حسب الرقم القومي : محمد رياض أحمد رياض محمد رياض.

الاسم المستخدم في النشر العلمي: د. محمد رياض .M. Riad or Mohamed Riad

محل وتاريخ الميلاد : القاهرة ـ 18/ 9/ 1927.

الحالة الاجتماعية: أرمل (زوج المرحومة أ.د. كوثر عبد الرسول) وثلاث أبناء منهم السفير أحمد رياض بوزارة الخارجية المصرية.

التدرج التعليمي:

1949 ليسانس الجغرافيا، كلية الآداب ،جامعة فؤاد الأول.

1951 دبلوم الدراسات السودانية، معهد الدراسات السودانية (الأفريقية حاليًا) جامعة فؤاد الأول.

1956 دكتوراه الفلسفة في الأنثروبولوجيا والجغرافيا الحضارية، كلية الفلسفة، جامعة فيينا.

التدرج الوظيفي

1951 معيد بمعهد الدراسات السودانية ـ جامعة فؤاد الأول.

1957 مدرس بقسم الجغرافيا ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس.

1963 أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا – كلية الآداب ـ جامعة عين شمس.

1971 أستاذ الجغرافيا ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس.

1992 وحتى الآن أستاذ متفرغ بقسم الجغرافيا ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس.

وظائف التدريس خارج مصر:

أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا بجامعة بيروت العربية.

أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا بجامعة قطر.

المؤتمرات والندوات العلمية

1 – المؤتمر الجغرافي العربي الأول. القاهرة 1962.

2 – المؤتمر الأنثروبولوجي والاثنولوجي الدولي السادس – باريس 1963.

3 – ورشة العمل العالمية عن مشاكل الاستيطان الحضري في المناطق الجافة، الخرطوم 1981.

4 – المؤتمر الجغرافي الدولى باريس 1984

5 – المؤتمر السنوي لاتحاد الجغرافيين الأمريكيين، دترويت 1985.

6 – سمنار الجغرافيا بجامعة سوانسي – ويلز – سوانسي 1986.

7 – سمنار الجغرافيا بجامعة كوينز كنجستون/ اونتاريو – كندا 1988.

8 – مؤتمر الحدود السياسية – جامعة دارام ـ انجلترا دارام 1990.

9 – سمينارات العلوم الاجتماعية بجامعة قطر الدوحة سنوات متعددة.

10 – عدة محاضرات بجمعية التخطيط بجمعية المهندسين المصرية.

11 – ندوة تعمير الصحارى المصرية المجلس الأعلى للثقافة 1996.

12 – ندوة الأقسام الإدارية ـ المجلس الأعلى للثقافة القاهرة 1998.

13 – . مؤتمر المياه العربية بمركز دراسات المستقبل – جامعة أسيوط 1998.

14 – الملتقى الجغرافي العربيي 2الجمعية الجغرافية 2000.

15 – ندوة السكن العشوائي في مصر المجلس الأعلى للثقافة 2001.

16 – ندوة مشكلات الريف المصرى المجلس الأعلى للثقافة 2002.

17 – المؤتمر الجغرافي الدولى: الحضارة والعولمة روما 2005.

18 مؤتمر اليونسكو بمرور 50 سنة على إنقاذ آثار النوبة أسوان 2009.

19 – اكاديمية العلوم النمساوية: مجموعات الشرق الأوسط الإثنية بين التكامل والانفصال فيينا 2013.

20 – خواطر حول التنمية لمحافظة الوادي الجديد. مدينة الخارجة 2015.

21 – محاضرات ولقاءات بنوادي نوبية بالقاهرة سنوات متعددة.

22 – سمنارات قسم الجغرافيا بآداب عين شمس سنوات متعددة.

23 – محاضرات ومناقشة مشروعات تنموية باللجان القومية المتخصصة.

24 – مؤتمرات بالجمعية الجغرافية المصرية سنوات متعددة.

المنشورات العلمية
حتى سبتمبر 2016

الكتب المترجمة:

1) «**خرافات عن الأجناس**» منشورات اليونسكو – مراجعة أ.د. محمد عوض محمد ـ سلسلة الألف كتاب – القاهرة 1959

Juan Comas, 'Racial Myth', in "The race Question in Modern Science» UNESCO, Paris

ب - الكتب المؤلفة باللغة العربية:

2) * «**الاقتصاد الأفريقي**» «دار النهضة المصرية ـ القاهـرة 1963 (536 صفحة).

3) * «**أفـريقـيا دراسة لمقومات القارة**» دار النهضة العربيـة – بيروت ـ الطبعة الأولى 1966 وطبعة ثانية منقحة ومزيدة 1973، وعدة طبعات أخرى (642 صفحة).

4) * «**الموارد الاقتصادية**» الطبعة الأولى مكتبة عين شمس ـ القاهرة 1968.

5) * «**الجغرافيا الاقتصادية**» الطبعات الأولى إلى الثالثة – دار النهضة العربية ـ بيروت 1971 و1973 و 1975 (486 ص).

6) «**الزراعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا**» منشورات قسم البحوث الاقتصادية، شركة النصر للتصدير والاستيراد ـ القاهـرة 1971 (98 ص).

7) «**الإنسان دراسة في النوع والحضارة**» دار النهضة العربية ـ بيروت 1973 (611 ص).

8) «**العالم القطـبي و نورديا ـ دراسة جغرافية**» النهضة العربية ـ بيروت 1974(399ص).

9) « **جغرافية النقـــل**» دار النهضة العربية ـ بيروت 1974 (413 ص).

10) « **الجغرافيا السياسية**» دار النهضة العربية ـ بيروت 1975 و 1977 (436 ص).

11) « **الشرق الأوسط ـ دراسة في التطبيق الجيوبوليتيكي**» النهضة العربية بيروت 1974 (163).

12)* « **الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي**» النهضة العربية ـ بيروت 1996 (297).

13)* « **رحلة في زمان النوبـة ـ دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستقبلية**» الهيئة المصرية العامة للكتاب 1998 (303 صفحة قطع كبير) الطبعة الثانية 2010 نفس الناشر.

14) « **القاهـرة: نسيج الناس في المكان والزمان ومشكلاتها في الحاضر والمستقبل**» دار الشروق- القاهرة 2001 (310 صفحة – قطع كبير).

طبعة ثانية «مكتبة الأسرة»، سلسلة العلوم الاجتماعية – دار الشروق القاهرة 2007.

15) « **نحو خريطة جديدة لمصر**» **كتاب الهلال يونيه** 2004 **دار** الهلال – القاهرة (338 ص).

16) * « **النوبة القديمة في صور: بيئة مجتمع النوبة وحياته قبل التهجير**» (عربي وإنجليزي – 143صورة بالألوان) دار « ع» للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية – القاهرة 2007.

17) «**مصر: نسيج الناس والمكان والزمان**» دار«ع» للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية –القاهرة 2008 .(378ص).

18) « **نسيج مصر في المكان والزمان**» دار الفكر العربي – القاهرة 2012 (382 ص).

19) # «**محافظة الوادي الجديد بين الحاضر والمستقبل**» نشر المجلس الأعلى للثقافة – لجنة الجغرافيا – القاهرة 2015 (208 ص).

20) « **اقتصاديات المجتمع المصري - رؤية مستقبلية**» إصدارات الجمعية الجغرافية المصرية – نشر دار الفكر العربي – القاهرة 2016 (386 ص).

ملاحظة: الكتب المعلمة بعلامة * أرقام 2، 3،4،، 5.، 12،13، ـ16 مؤلفة بالاشتراك مع زوجتي المرحومة أ.د. كوثر محمود عبد الرسول. والكتاب المعلم # رقم 19 مؤلف بالإشتراك وتحرير أ.د. نبيل سيد امبابى.

الكتب 3-5-7-8-9 ـ 10 أعيد نشرها إلكترونيًا بين 2014 -- 2016

www. Hindawi.org

بحوث ومقالات منشورة باللغة العربية:

1) « **ليبيريا**» مجلة الهدف الشهرية – القاهرة 1957 عدد يونيه.

2.) «**النيل بين مصر ودوله**» مجلة الهدف الشهرية 1957 عدد نوفمبر.

3.) « **الاقتصاد والحركة الوطنية الأفريقية**» مجلة نهضة أفريقيا الشهرية كانت تصدر عن وزارة الثقافة والإرشاد آنذاك - القاهرة 1957إعداد -1 2 3-(نوفمبر وديسمبر يناير) 1958.

4) « **تشاد : البحيرة والإقليم**» مجلة نهضة أفريقيا القاهرة عدد 4 (فبراير) 1958 .

5*) « **القومية الافريقية**» مجلة نهضة أفريقيا – العدد 8 (يونية) 1958.

6) « الحاجز اللوني وتطبيقاته السياسية في أفريقيا» نهضة أفريقيا ـ عدد 11 (سبتمبر) 1958.

7*) « **السلالة والجنس في أفريقيا**» نهضة أفريقيا – عدد12،13 (أكتوبر ونوفمبر) 1958.

8) «**المناهج الاستعمارية وتطبيقاتها في أفريقيا**» مجلة نهضة أفريقيا عدد 14 (ديسمبر) 1958.

9*) « **العبابدة : دراسة في الاقتصاد الصحراوي**» مجلة الجمعية الجغرافية المصرية 1961.

10*) « **الزراعة الآلية في الجمهورية العربية المتحدة**» المؤتمر الجغرافي العربي الأول، القاهرة 1962.

11)* « **سيـالـه : مساهمة في دراسة ايكولوجية النوبة المصرية**» حوليات كلية آداب عين شمس، 1963.

12) « **كورسـكو : دراسات في النوبـة المصرية**» حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1964.

13)* « **القاهـرة : دراسة تمهيدية للنمو العمرانى وخطـة المدينة**» حوليات كلية آداب عين شمس، 1969.

14) *» **القاهرة : المشكلات العامة للمدينة والعاصمـة**» مجلة الطليعة (دار الأهرام) 1972.

15) « *مدن الخليج : **تطورها ومشكلاتها المعاصرة**» حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطـر، 1980.

16) *»**الخليج والخليجيون قبل عام 1930: دراسة في الجغرافيا والاقتصاد والسكان**» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت 1980.

17) « **جمهوريات الجزر في المحيط الهنـدي**» مجلة الدوحة – قطر فبراير 1985.

18) «جمهورية جزر القمـر الإسلامية الإتحادية» مجلة الدوحـة – قطر مارس 1985.

19) «**الجغرافيا و تخطيط الأقاليم الادارية في مصر**» مجلد العيد الـ 25 لشعبة الخرائط، قسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة الاسكندرية – 1990.

20) *»**الجغرافيا الكبرى والجغرافيا الصغرى للخليج**» حولية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطـر ـ الدوحة 1992.

21) *» **هل يمكن إنقاذ أوتوستراد الإسماعيلية؟**» مجلة جمعية المهندسين المصرية مجلد 32 عدد 3 القاهـرة 1993.

22) «**التوسع جغرافيا في مشروع ترعة الوادي الجديد**» (مشروع توشكى) جمعية التخطيط بجمعية المهندسين المصرية -القاهرة- فبراير 1997.

23) «* **واحة الفرافرة: المقومات وتجربة الاستصلاح الزراعي في التسعينات**» ندوة تعمير الصحارى المصرية ـ المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 1998

24) « ***تقسيم إداري جديد لمصر**» ندوة الأقسام الإدارية لمصر- المجلس الأعلى للثقافة 1999.

25) « **جيوبوليتيكية المياه في مصر والشرق الأوسط**» أبحاث المؤتمر السنوي الثالث عن المياه وتحديات القرن الحادي والعشرين ـ مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط 1999.

26) «**السكن العشوائي في جمهورية مصر: أنواع العشوائيات وتوزيعها الجغرافي وحالة القاهرة بشيء من التفصيل**» أبحاث ندوة العشوائيات - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة 2001.

27) «**العالم العربي والممارسات الجيواستراتيجية الكبرى**» أبحاث الملتقى الجغرافي العربي الثاني - الجمعية الجغرافية المصرية - القاهرة 2002.

28) «**من مشكلات الريف بين الركود والتحديث**» ابحاث ندوة الريف - المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2002

29) «**أفغانستان: الأرض والشعب والتاريخ والاقتصاد**» مجلة شؤون الشرق الأوسط - مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس - العدد الثاني - 2002.

30) *«**مصايف الساحل الشمالي - نظرة نقدية**» مكتبة الاسكندرية - أبريل 2003.

31) *« **اتخام القاهرة حتى الاختناق - مدينة جديدة على طريق السويس**» - الأهرام اليومي 5/ 9/ 2004

32) «**الولايات المتحدة في الميزان الجيوبوليتيكي الغربي**» مجلة السياسة الدولية - عدد 159 يناير 2005.

33) «**الشخصية المصرية وموروثات التاريخ والجغرافيا**»مجلة الديموقراطية (مؤسسة الأهرام)عدد 23 - 2006.

34) *«**الخريطة الجيوسياسية المتغيرة للشرق الأوسط – نظرة تاريخية**» مجلة السياسة الدولية عدد 174 – 2008.

35) «**القاهرة تحت الحصار**» مجلة الهلال الشهرية – يوليه 2009.

36) *«**ملخص مشكلاتنا اليوم**» مجلة الهلال الشهرية – القاهرة – فبراير 2011

37) «**مشروع التنمية الصناعية لمنطقة قناة السويس**» المجالس القومية المتخصصة – لجنة العلوم الانسانية– نوفمبر 2013.

38) *«**موارد تنمية تحت أيدينا لكننا لا نراها**» الأهرام اليومي 1/ 3/ 2014.

39) «**منظور مغاير: الجوانب الفنيـة في أزمةِ سدّ النهضة**» مجلة السياسة الدولية، عدد 195 – يناير – 2014.

40) «***خواطر حول التنمية في الوادي الجديد**» – ندوة البيئة والتنمية – جامعة أسيوط ومحافظة الوادي الجديد – مدينة الخارجة – مارس 2015.

41) «**هل يعيد الإنسان تعريف قضايا الجغرافيا وصراعاتها؟**» تحولات استراتيجية – ملحق مجلة السياسة الدولية – عدد أبريل 2015.

42) « ***مصر وسد النهضة الأثيوبي**» مجلة السياسة الدولية، عدد 203 – يناير 2016.

43) « ***المنطقة القطبية الواعدة بين التغير البيئي الاقتصادي والتنافس الاستراتيجي**»– مجلة السياسة الدولية عدد 205 – يوليو 2016.

44) « **المدن الجديدة :نظرة نقدية**» مجلة الديمقراطية (مؤسسة الأهرام) نشر إلكتروني – أكتوبر 2016.

بحوث ومقالات باللغة الإنجليزية:

1. “Funerary Rites and Customs Among Modern Egyptians,»

Wiener Völkerkundliche Mitteilungen, 2.Jahrgang Nr.. 2 Vienna **1954.**

2. “Some Observations of a field-trip Among the Shilluk of theSudan,»

Wiener Völkerkundliche Mitteilungen, 3.Jahrgang Nr. 1, Vienna **1955**

3. "Of Fung and Shilluk»,

Wiener Völkerkundliche Mitteilungen, 3.Jahrgang Nr.2, Vienna **1955**

***** 4. "The Divine Kingship of the Shilluk and its Origin**»,**

Archiv für Völkerkunde, Band 14 Vienna **1959**

5. "The Jukun: An Example of African Migrations in the 16th. Century,» Bulletin de

l' IFAN Tome XXII, ser. B, no. 34-, Dakar, Senegal, **1960.**

*6**.** Native Plough in Egypt,»

Bulletin of the Egyptian Geographical Society, vol. XXXIII, Cairo **1960**

7. "A Survey of Urgent Ethnological Problems in Egypt,»

Wiener Völkerkundliche Mitteilungen,VIII Jahrgang, Band III, Nr.14-, Vienna **1960.**

*8. «Aids to the Study of Semi-Assimilated Nomads in Upper Egypt,»

VI Congres International des Sciences Anthropologiques et Ethnologiques, Tome II, (1er.volume), Musee e de l'Homme, Paris **1960**

*9. **"**An Introduction to Nubia,»

Africa Quarterly Journal of Indian Council for Africa, Vol. III No. 1, New Delhi **1963**.

*10. "The 'Ababda of Sayala, Egyptian Nubia»,

Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams University, vol. Cairo **1963**

11. "Space-relations and Tribal Formation in Korosko, Egyptian Nubia,»

Wiener Völkerkundliche Mitteilungen, XIV/XV Jahrgang Band. IX/X Vienna **1968.**

12. “Patterns of ‘Ababda Economy in Egyptian Nubia»,

Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams University, Vol. XI Cairo **1969**.

*13**.** “Cultural Region in South-East Egypt»

in ‘South-East Egypt-Geographical Essays, Beirut Arab University Publications, Beirut **1974.**

*14. “Some Aspects of Petro-Urbanism in the Arab Gulf States»,

Arabian Gulf Studies No.1, Nürenberger Wirtschafts- und Sozialgeographisches Arbeiten, Friedrich-Alexander Universität, Nürenberg **1985**.

*15. “Politics and Geopolitics in the Arab Gulf States,»

Geo Journal, vol. 13 No.3, D. Reidel Publishing Company, Dordrecht and Boston **1986**.

*16. “The Arab Gulf Countries (The G.C.C.): A Geographical Appraisal of a Region», Bulletin of the Documentation and Humanities Center, vol. III, University of Qatar, **1991.**

*17. “Man and Environment: A Treatise on Arab Sub-Region of the Gulf»,

The Arab Journal for Humanities, No 44, Academic Publication Council, University of Kuwait, **1993**.

*18. ‘The Middle East: Topics on Geography, People, Culture and Politics» Published in the Bulletin of the International Committee on Urgent Anthropological and Ethnological Research, No.40, **19992000-**, Vienna.

19 “The Middle East: A Treatise on its Geography, Culture, Politics and Geopolitics» Bulletin of the Egyptian Geographical Society, vol.75**,** **2002** (an update of previous article no. 18)

20. "Arab Endeavors At Unification in the 20th.Century» ,The first International Conference of the Center for the Study of Contemporary Civilizations, Ain Shams University, **2002.**

*21 "Culture Change: contact and Confrontation – with special reference to the Middle East and Egypt», International Geographic Union: conference on Civilization and Globalization- Rome **2005**

22 "Nubia: 40 Years After; A Road Map to Read the Nubian Question» والـ UNESCO Conference on The 50 Years Anniversary of the Appeal Launched by Egypt and The Sudan to Save the Monuments of Nubia, Aswan, March **2009**.

23 "The Middle East: Culture Groups between Integration and Separation» A lecture presented to the Austrian Academy of Science, Vienna September **2013**

إسهامات علمية في مستقبليات واقع مشكلات مصرية معايشة:

إحساسًا بالمسؤولية والأمانة العلمية قدر استطاعتي حاولت دائمًا الكتابة بأسلوب علمي مبسط في وسائل الإعلام المتاحة عن الرؤية الجغرافية والتخطيطية لبعض المشكلات المصرية الملحة، وبخاصة موضوع القاهرة التي تتفجر سكانًا وتمتد مكانًا بأكثر مما يمكن ضبطها آمنا وإدارة وحركة، كما شاركت وأشارك في بعض الندوات التي تناقش مشكلات الساعة سواء في جمعية المهندسين المصرية أو ندوات جريدة الأهرام، وتشير العناوين الآتية لبعض ما كتبت أو شاركت بالرأي في ندوات على الاهتمام بتوظيف العلم والمعرفة للنفع العام.

أولًا- موضوعات حول القاهرة:

في 1972 نشرت في مجلة الطليعة موضوعًا مطولًا باسم» القاهرة، المشكلات العامة للمدينة والعاصمة». وكانت هذه أول مرة يشار فيها إلى نقل

العاصمة السياسية إلى مكانٍ قريب من الذي تقع فيه الآن مدينة السادات. وفي الفترة من 1995 إلى الآن كانت هناك موضوعات مكثفة منشورة في جريدة الأهرام –إما في صفحة العمران أو صفحة قضايا وآراء – مثل « هل يمكن فك الحصار عن القاهرة» و «إنقاذ القاهرة» و « ماذا نحن فاعلون بميدان الأزهر» و « مشكلة المرور في شارع الأزهر – إضافات مطلوبة مع النفق» و « مسكينة القاهرة: التلوث والسكان والتخطيط الجائر» و « المياه الباطنية وإنقاذ القاهرة الفاطمية» و « لاظ أوغلي الجديد ومعاناة الناس (القصد ميدان العباسية وامتداد رمسيس)» و « القاهرة بالطول والعرض» و « تأملات في المسألة السكانية في مصر والقاهرة» و « كوبري 6 أكتوبر والطوفان» و « حلوان والتنمية القاتلة» و «القاهرة الفاطمية جدران بلا روح»إلخ... وكذلك مقالات في مجلة الهلال الشهرية وجريدة المصري اليوم والوفد.

ثانيًا – موضوعات مصرية ومشروعات التعمير:

« قناة السويس كنز أسراره كثيرة» و « شرق التفريعة مشروع قومي: رؤية جغرافية» و تسعير أراضى الاستصلاح الزراعي الصحراوية والكيل بمكيالين و « دراسة ضرورة تغيير الأقاليم الإدارية في مصر» و « ديموقراطية الحاضر وخطورة تجريح رموز الماضي» و «المدن الجديدة» و « النوبة : التعمير والسيادة الوطنية» و « مشروع ترعة الوادى الجديد : مقومات التوسع جغرافيا «(القصد مشروع توشكى)، ثلاثى المتاعب المصرية: السكان – الاقتصاد – سلوكيات المجتمع ومنظومة القيم»، « المسألة السكانية»، « إشكالية السكان: الأمية»، إشكالية السكان : البطالة»، الميزة النسبية لمصر (أربع مقالات)، «نحن المصريين – من نكون» «مشروع تصنيع منطقة قناة السويس «النيل ومشكلات الشراكة» التعليم: إصلاح أم تجديد» موارد تنمية لكننا لا نراها «مصر خلال إرهاصات ثورة اجتماعية» إلخ...

ثالثًا - ندوات متخصصة وموضوعات عامة:

ندوات متعدّدة في جمعية المهندسين المصرية عن:

مشروع ترعة الوادى الجديد (توشكى فيما بعد).

ونفقي الأزهر وتخطيط القاهرة الفاطمية.

ونقل العاصمة السياسية.

ندوات جريدة الأهرام : وخاصة ندوة « الشارع لمن (أزمة المرور في القاهرة) ».

جيوبوليتكية الشرق الأوسط – الأزمة السورية – الثورة الاجتماعية الثالثة.

.

ملخص السيرة الذاتية
للأستاذ الدكتور محمد رياض أحمد رياض

المنشورات العلمية:

نحو90 عمل أكاديمي منشور منها (20) كتابًا و (44) بحثًا بالعربية (23) بحثًا بالإنجليزية، ونحو 220 إسهامًا بحثيًا نشر في جريدة الأهرام والأهرام الاقتصادي ومجلة الديموقراطية ومجلة السياسة الدولية و روز اليوسف ومجلة الهلال الشهرية وجريدة المصري اليوم في سنوات متعددة منذ 1972.

وخلال 65 سنة من العطاء العلمي تدريسًا وبحثًا وكتابة تطورت الاهتمامات كالتالي:

ميدان الدراسات الأفريقية: من 1956 إلى 1968 ارتباطات بحثية بحركة التحرر الأفريقي، وتوجت بكتابين هما «الاقتصاد الأفريقي 1963» و «أفريقيا: دراسة لمقوماتِ القارة 1966»(طبعات متعددة) وإن ظلَّ لهذا الميدان اهتمام ظهر في « الزراعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا» عام 1971. وفضلًا عن الكتب الثلاثة المذكورة فقد تميَّزت الفترة بثمانية بحوثٍ بالعربية وأربعة باللغة الإنجليزية في موضوعات أفريقية.

ميدان الدراسات الجغرافية البشرية: (1968 –1975) وتميزت بإصدار كتب مرجعية في الجغرافيا الاقتصادية (1968 1973– – 1975 – 1996) وجغرافية النقل (1973 – 1977) والجغرافيا السياسية والشرق الأوسط (1975–1980) وكتاب الإنسان دراسة في النوع والحضارة (1972و تحديثه للنشر الإكتروني عام 2014).

ميدان الدراسات المصرية الأنثروبولوجية والاجتماعية: 1960 – 1990. كان الاهتمام بدراسة ميدانية متعدّدة بجماعات جنوب الوادي وجنوب الصحراء الشرقية وظهر هذا في البحوث حول فروع قبيلة العبابدة البدوية (الصحراء الشرقية) والمستقرّة (من الأقصر إلى النوبة) ومجموعات العرب نصف المستقرّين (حاجر المنيا الغربي)، والهوارة (حاجر قنا الشمالي) ودراسة النوبيين قبل التهجير في ثلاث دراسات ميدانية مطولة، خلاصة هذه الفترة أربعة بحوث باللغة العربية وسبعة بحوث بالإنجليزية، وزاد عليه نشر كتاب «رحلة في زمان النوبة» (1998)عن جغرافية وأصول سكان ومجموعات اللغة وأنواع الأنشطة والحرف في النوبة المصرية قبل السد العالي، وكتاب «النوبة القديمة في صور» (2007) باللغتين العربية والإنجليزية.

ميدان الدراسات الخليجية –1980 1992 انصبَّ الاهتمام على ظاهرة التحضر ونمو مدن البترول السريع وآثاره البيئية الضارة، ونشأة نظام الدولة ذات المزيج القبلي الموروث والبيروقراطي الجديد مع صياغة تركيب مجتمعي وقيمي جديد، ونشرت أبحاث هذا الميدان في أربع أوراق باللغة الإنجليزية وثلاثة أوراق بالعربية.

ميدان الدراسات المصرية ومدينة القاهرة: متداخلة زمانًا مع أغلب ميادين البحث ولكنها اشتدت وأخذت جلّ الاهتمام منذ 1990 وحتى الآن، والتركيز واقع على إعادة التقسيم الإداري المصري ومشكلات المدن الجديدة، والقاهـرة وأفكار نقل العاصمة السياسية، والمشروعات العمرانية الجديدة في مصر ومشكلات النوبيين، ومشكلات الشرق الأوسط ومياه النيل، والزراعة المصرية، وعشرات الأبحاث حول مشكلات القاهرة التخطيطية والمرورية والكبارى العلوية ونفق الأزهر، وعشوائيات القاهرة، وتوّجت بكتاب «القاهرة : نسيج الناس في المكان والزمان ومشكلاتها في الحاضر والمستقبل»(طبعتين2001 و2007) وكتاب «مصر: نسيج الناس والمكان والزمان» (2008) ونسيج مصر في المكان والزمان (2012) وأخيرًا كتاب اقتصاديات المجتمع المصري (2016).

ملاحظة: كل الأبحاث المنشورة هي نتيجة دراسات ميدانية مطولة في كل نواحي معمور مصر من البرلس إلى توشكى وصحاريها وواحاتها، مثلًا موضوع المحراث البلدي

Native Plough in Egypt اقتضى دراسة ميدانية من أقصى الصعيد إلى الدلتا وشمال سيناء وواحات الصحراء الغربية حول أشكال وتراكيب وأنواع المحراث البلدي المستخدم حسب الأقاليم، وبالمثل دراسات ميدانية متعدِّدة ومطولة لسكان جنوب مصر اقتضت دراسات للهوارة والفرجان وقبائل وسط الصعيد الليبية الأصل في مراكز بني مزار وسمالوط ودشنا، ودراسة العبابدة والجعافرة في الأقصر وادفو وكوم امبو ومرسى علم والنوبة الشمالية، ودراسة النوبة القديمة قبل التهجير اقتضت ثلاث دراسات ميدانية مطوّلة في كل التجمعات النوبية الثلاثة من الشلال شمالًا إلى توشكى و أبو سمبل جنوبًا.

وكذلك كانت هناك دراسات ميدانية في أفريقيا: السودان الشمالي حول مثلث الخرطوم وشمال كردفان ومنطقة قبيلة الشُلك حول ملكال في السودان الجنوبي حاليًا، وفي غانا داخل إقليم الكاكاو في أشانتي وقلاع تجارة الرقيق الأوروبية على ساحل خليج غانا، وفي الكنغو حول كينشاسا، وفي الشرق الأوسط لبنان وسوريا والأردن والعراق، وفي الجزيرة العربية كانت الكتابات نتيجة زيارات مكثَّفة ودراسات في شرق السعودية وإقليم عسير المتاخم لليمن، وفي نطاق الخليج العربي دراسات مطوَّلة في قطر ودولة الإمارات من ساحلها الشمالي على الخليج العربي إلى ساحلها الجنوبي على خليج عمان وفي سلطنة عمان من شبه جزيرة مسندم في الشمال إلى إقليم صلالة في أقصاها جنوبًا على المحيط الهندي.

أما الدراسات والمقالات حول القاهرة والمشكلات المصرية المعاصرة فهي – باعتباري قاهري المولد والنشأة والمعايشة للآن – ملاحظة دائمة وتسجيل وتحليل مكاني جغرافي وسكاني وإحصائي واقتصادي لكل أشكال النمو وإشكالياته داخل هذه المدينة العظيمة وعلى أطرافها ومحاولات تحسين مستقبلي لتلك الأوضاع منذ عيدها الألفي 1969 وأفكار نقل العاصمة السياسية منذ 1971 ومؤخرًا مشكلات القاهرة وامتداداتها العمرانية في كتلة مدينية شديدة التركيز مختنقة الحركة بين 6 أكتوبر غربًا إلى العاصمة الجديدة شرقًا وبين مراكز القليوبية الجنوبية (شبرا الخيمة وقليوب والقناطر وأطراف الخانكة) والعبور والسلام شمالًا إلى حلوان والتبين والشوبك جنوبًا.

وقد تولد عن كل قرآتي وسياحاتي في عالمنا المصري ثم النيلي ثم العربي وفي آسيا وأمريكا الشمالية ولكن أكثرها كان في قلب أوروبا في النمسا وألمانيا وبريطانيا ومنه إلى بعض إسكندنافيا وشمال فرنسا وكل إيطاليا بما فيها سردينيا ذهابًا إيابًا مراتٍ عدة، ومرةً واحدة روسيا من أيام لننجراد إلى موسكو وكييف قبيل كارثة التسعينات، نظرات وأفكار في زمانها مؤسسة على تمحيص ودراسة رقمية واجتماعية بعض منها ينفذ الآن (ليس لأنني كتبت عنها مرارًا ولكن لأنها أفكار منطقية تنبع من المماريو وإطالة النظر إلى واقعنا خلال العقود الأربعة الماضية، من بين هذا التشابه الإنشاء الجاري للعاصمة الإدارية وأفكار إنشاء منطقة أو مناطق صناعية في نطاق قناة السويس، هذه ترى النور – وإن كانت برؤى مختلفة – بحكم قرارات رئاسية وحكومية، وكل الخير نأمل فمصر بعد طول ترقب وانتكاسات ولمعان بريق كالبرق يمرّ سريعًا دون انتظار لنتائجه.

المشروعات الرئيسة التي كتبت عنها كانت كالآتي:

2) ممشروع نقل الوظيفة السياسية للعاصمة 1972 خارج القاهرة باقتراح مكانين أولهما قرب مدينة السادات (قبل أن يفكر فيها الرئيس أنور السادات بسنواتٍ قليلة) والثاني كان في منحدرات جبل القطراني شمال بحيرة قارون (القيوم)، كان ترجيح اختيار النقل لثلاثة أسباب: الأول أن تكون أماكن العاصمة أيًا كانت بعيدًا عن القاهرة الكبرى بنحو مائة كيلو متر حتى لا تجذب الطمع في الالتحام بها تدريجيًا، السبب الثاني نقل الوظيفة السياسية فقط هي واحدة من مسببات متاعب الحركة وارتفاع سعر الأراضي بدون مقابل فعلي بل لضيق الاختيارات أساسًا، وبالتالي يبقى للقاهرة وظائفها الاقتصادية وأنشطتها الثقافية إلخ... دون كبير التأثر برحيل أبنية حكومية عنها. السبب الثالث أن نقل العاصمة فرصة ذهبية لتفكيك المركزية المزمنة في حكم مصر. بمعنى أن تكون وزارات العاصمة متخصّصة في تخطيط أساسيات الاطارية الكبرى بعدد أقل من الموظفين والباقي يذهب إلى إدارات الحكم المحلي في المحافظات التي تُمنح اختصاصات تنفيذية أوسع من الحالي، ويحسن أن

تدعمَ العاصمة قدرات المحافظات بانتخابات مجالس محليات قروية ومدنية ومجالس أعلى لمراكز المحافظة يعلوها مركز إقليمي شامل المحافظة، هذه البنية هي مدرسة الديموقراطية يمارسها الناس تكرارًا حتى يصبحون على قدر من الوعي بمشكلاتهم المحليَّة ومشكلات الدولة ككل في تناغم بين الرئاسة وكل الناس باختلاف قدراتهم ومن ثم تقليل البيروقراطية المركزية وإمكان معالجة الفساد من أصغر دوائر الإدارة إلى أعلاها حيث كل شيء تحت الميكروسكوب.

3) الاهتمام بتحويل نطاق قناة السويس منذ 1996 من مجرد تحصيل رسوم المرور إلى شريان إنتاجي بتحويل كثير من الأراضي الرملية شرق القناة مباشرةً إلى مناطق صناعية متعدّدة تستخدم النقل المائي الرخيص في نقل التجارة السلعية عبر القناة إلى شرق المتوسط وعالم البحر الأحمر وشرق أفريقيا، بعبارةٍ أخرى إلى جانب عائد ريعيي (رسوم عبور السفن) إلى إنشاء عائدٍ إنتاجي لنشاطٍ صناعي مكثَّف خاصة أن لسكان السويس وبور سعيد والإسماعيلية طاقات عمل متمرّسة في الصناعة والتجارة الحرة مع إنشاء تعليم مهني خاص في أنواع من الصناعات التي قد يبرّر وجودها وإبداعها ورخص أسعارها في السوق المحلي المصري وتدريجيًا في الأسواق المجاورة، وقد نوقش هذا الموضوع الأخير في المجالس القومية المتخصّصة في عام 2013.

4) استعادة ترام سطحي من الأنواع الحديثة في القاهرة الكبرى وبعض المدن الكبيرة فالترام – مع نمو الطاقة الكهربائية المولدة من المتجدّدة إلى الغاز والنووي يمكن أن تـوفـر طاقة آلاف السيارات والباصات علمًا بأن الترام أكبر حمولة في كافة وسائل النقل داخل المدن فضلًا عن أنه أقل أعطالًا وأدوم عمرًا من الباصات التي يمكن أن تستخدم كمحاور عرضية على طول خطوط الترام ومترو الأنفاق، القاهرة سوف تستغني عن كثير من السيارات التي مضى عمرها بسنوات عديدة تدخلها المتاحف بدل السير غير آمنة فوق طرق المدينة فتزيد ربكتها.

5) كثير من المداخلات في موضوعات معظمها قاهري كالأمثلة الآتية: موضوعين لنقد محطة الحافلات المركزية في الترجمان – حول موضوع موقع المتحف المصري الكبير كان لي رؤى أخرى غير الموقع الحالي – موضوعات في الزراعة حول

إمكان بعض البنوك مساندة الفلاح في إنشاء نظام الري الحديث الموفّر للمياه في ظلّ الشحّ المائي المتوقع من تغير المناخ وسدود النيل التي تبنيها دول الحوض من أجل تحسين أحوالهم المتردّية – موضوع تسعير مياه الري الذي يمكن تقديره على أساس المحصول المزروع وحجم احتياجه من مياه الري، المياه هبة ولكن مع مشكلة الماء العذب عالميًا يضاعفها زيادة السكان عالميًا ومحليًا تجبرنا على تسعير معقول للمياه كي يسهم في وعيي الفلاح بعمل حساب لسحب مائي آمن ووعي آخر بأن المياه سوف تصبح مشكلة قاسية للأجيال القادمة، ومن خلال هذا المنظور أرى تفضيل إنشاء أنشطة صناعية وخدمية أكثر صلاحية وأقل إشكالية من زراعة الصحراء بمياه باطنية لا تتجدّد فكأننا نؤجل مشاكلنا إلى الغد حين نُفقر الواحات الحالية بعد أن عاشت معطاءَة آلاف السنين.

6) عدة مقتلات وأبحاث في نقد سدّ النهضة الأثيوبي وموضوع مطول للجان القومية المتخصّصة عن دور هذا السدّ وأضراره بالنسبة لمصر ومخاطره بالنسبة للسودان.

كذلك كتبت نقدًا علميًا حول مشروع ربط مياه من نهر الكنغو إلى النيل ووهو مشروع خيالي يذهب ويجيء بين غير المتخصّصين وخلاصته أنه مشروع خيالي ضدَّ كل القوانين الطبيعية للأحواض النهرية مما يستحقّ وصفه بالخرافة.

7) هذا إلى جانب مواضيع سياسية حادَّة في الشرق الأوسط مع استمرار أطماع القوى الكبرى وتنافسهم علينا – بل أحيانًا يختلقون متاعب تبرر تدخلاتهم غير المطلوبة في الشأن الداخلي مصري أو عربي أو دول التشدّد الديني كإيران ومقابلها تمامًا إسرائيل كلتاهما نظريًا عدو لدود لأنهما أيضًا من المتنافسين على أراضينا ومستقبلنا، وبينهما تركيا المتأسلمة التي تجمع التشدّد كإيران مع الإنفتاح عالميًا كإسرائيل أ تركيا في داخلها تخبئ قوى الرجعية الإسلامية من شتى التوجهات اليمينية.

ثمانية كتب من تأليفي أعيد نشرها إلكترونيًا في السنة 2014 – 2015 على العنوان www.hindawi.org

فهرس المحتويات

تمهيد بقلم المحرر 5

محطات البحث العلمي: 12

– أولًا الأفريقانية : 12

– ثانيًا الأنثروبولوجيا المصرية: 12

– ثالثا: المؤلفات المرجعية في الجغرافيا البشرية 13

– رابعًا: دراسات خليجية. 13

– خامسًا: جغرافية مصر والقاهرة. 14

الفصل الأول محمد رياض ملامح من السيرة الذاتية 17

المولد والنشأة: 18

الحي والسكن: 20

بيتنا: 20

الحركة والانتقال: 21

مدرستي: 22

من المدرسة إلى الجامعة: 23

في الجامعة: 23

بعد التخرج... بعثة إلى النمسا: 24

من النمسا إلى السودان: 25

العودة لمصر: الصحافة والجامعة. 27

الإعارة لجامعتي بيروت والدوحة: 29
كوثر عبد الرسول: 31
خريطة الاهتمام: 32
أسفار ورحلات: 33
أبنائي: 39
الفصل الثاني: الدراسات الأنثروبولوجية 41
أولا: الشلُك 44
مقدمة 45
الموقع: 45
محتويات الدراسة: 46
ثانيًا: الاقتصاد والحركة الوطنية الأفريقية 48
ثالثًا: القومية الأفريقية 51
رابعًا: الحاجز اللوني وتطبيقاته السياسية في أفريقيا 54
خامسًا: السلالة والجنس في أفريقية 59
المعابر الأرضية بين أفريقيا وأوراسيا: 59
لمحة عن تاريخ الجنس القديم في القارة: 61
الأجناس والسلالات الرئيسة في أفريقيا: 62
السلالات في أفريقيا 62
سادسًا: المناهج الاستعمارية وتطبيقاتها في أفريقية 64
سابعًا: خرافات عن الأجناس 67
أسطورة الدم وانحطاط السلالات جراء الاختلاط: 70
التحيز اللوني، وأسطورة الجنس الزنجي: 72

خرافة الجنس الآري أو تفوق العناصر النوردية: 73
ثامنًا: الاقتصاد الإفريقي 76
تاسعًا: كركسو 83
تاسعًا: العبابدة: دراسة في الاقتصاد الصحراوي 88
الموقع والامتداد: 88
البيئة والإيكولوجيا: 89
النظم الاقتصادية: 91
وَسوم الإبل: 93
الرعي والترحل: 94
عاشرًا: عبابدة سيالة 96
السِّمات الديموغرافية: 98
التاريخ القبلي للعبابدة واستقراراهم في سيالة: 99
الفصل الثالث مصر مدخل إلى الهوية الجغرافية 101
التمهيد 102
أولًا: الخصوصية الحضارية: 106
ثانيًا: في دلالة أسماء الأماكن: 108
ثالثًا: فلسفة المكان: 112
بعض موضوعات المدخلات: 115
رابعًا : الميزات النسبية في جغرافية مصر 121
(1): مقوّمات مصر الطبيعية: 121
(2) السكان: 124
(3) الزراعة المصرية 131

(4) فكّ مركزية القاهرة: 135
الفصل الرابع القاهرة... مدينتي 143
أولًا: المكان والمكانة 146
ثانيًا: طبوغرافية القاهرة 149
ثالثًا: مراحل نمو المدينة 154
رابعًا: التاريخ السكني والسياسي 158
خامسًا: العواصم التوابع 161
الفسطاط والعسكر: 161
القطائع والقاهرة: 163
الفاطمية والمملوكية: 164
خطَّة المدينة: 168
سادسًا: دراسات الحالة 172
حلوان: **172**
التنمية الصناعية ضدّ البيئة: 174
شبرا الخيمة: **175**
المدن الجديدة: 178
مشكلات المدينة: 180
معضلة الثنائية: 180
غزو القاهرة القديمة: **182**
طرق غزو القاهرة القديمة: **182**
القاهرة اليوم: **184**
الفصل الخامس مصر: الاقتصاد والإدارة الإقليمية 189

أولًا: مشكلات في الاقتصاد المصري 191
1 – مشكلات الزراعـة: 192
2 – التعـدين والصـناعة: 195
3 – الســياحة: 197
4 – المشكلة السكانية المتفاقمة: 199
ثالثًا: رؤية معرفية لمواجهة بعض المشكلات المصرية 209
أُسس ومسببات المشكلات: فلسفة الموضوع 209
2. **قضايا ومشكلات مصـر:** 213
3. **ماذا نفعل؟** 220
خامسًا: الحكم المحلي والإقليمي 222
تكوين مجالس الحكم المحلي والإقليمي : 223
عن التغيير : 223
مهام ووظائف المجالس المحلية والإقليمية : 225
الخدمات التي تقدمها المجالس المحلية : 226
– تمويل المجالس المحلية : 227
المتوقع : 227
خصخصة الإدارة المحلية: 228
المركزية والمحلية: 229
التقسيمات الإدارية لمصر: 230
الأقاليم الإدارية الكبرى: 233
مدرسة الديمقراطية: 234
الفصل السادس مصر: نماذج في التنمية الإقليمية. 237

أولًا: تنمية سيناء. 239
مواصفات عامة لسيناء: 239
مقومات ومحاذير تنموية: 240
عناصر تنموية سيناء: 241
ثانيًا: الوادى الجديد 243
ماذا لدينا في الوادي الجديد؟ 243
توصيات لأولويات التنمية: 245
قطاع الخدمات وتنمية المدن: 247
توصية خاصة بالشباب والتعليم: 248
ثالثًا: منطقة قناة السويس 250
مقـــدمـة 250
تاريخ وصل البحرين المتوسط والأحمر وفوائد مصر: 251
140 سنة حرجة على الأمن المصري: 252
أهمية الطريق في أشكال التنمية: 253
سوابق تنمية لماذا لا نطوّرها لظروفنا؟ 254
لماذا اختيار منطقة القناة للتنمية الصناعية؟ 256
مشروع البنيـة الجديدة المقترحة: 259
كيف يمكن تحقيق المشروع ؟ 260
عقود الشراكة بين الدولة والمستثمرين محليين وأجانب 262
وأخـــيرًا... محـــاذيـر التغير المناخي: 264
رابعًا: مصايف الساحل الشمالي؛ نظرة نقدية 266
الساحل الشمالي والتاريخ العسكري لمصر: 266

أسباب تأخر اقتصاديات الاصطياف الساحلي؟ 267
تاريخ وأنماط المصايف الشمالية والنمو الجائر: 269
مواقع المصايف والبيئة الطبيعية: 275
مدى تطبيق قوانين البيئة وحماية الآثار: 278
مقارنة بين مصايف المدن وقرى الاصطياف الحديثة: 279
كيف نحول الساحل إلى قيمة اقتصادية: 281
ثانيًا – المحافظة على البيئة لتجنب المخاطر: 283
الفصل السابع أفكار في صورة أناشيد مختارة
من أزمان الشباب والكهولة 287
انطباعات يوم عادي 288
أحاسيس علويـة 290
الوشـــاح 291
بـاليـــه 292
لـــيالي العـــيـد 294
حديث الهرم والمسطبة 296
فـراغ الحيـاة ولعلعة الرصاص 299
المجهول ونعيق البوم 301
لا بالومـــا 302
تـــرجمـــات من التراث الصيني 303
(1) عـن الجمـــال 303
(2) من الطفـولة 304
(3) المنتشي في الربيع 305

(4) أنشودة الشراب لأحزان الأرض 305
(5) ..... وحيد في الخريف 306
(6) ..... الـوداع 306
السيرة الذاتية الأستاذ الدكتور محمد رياض أحمد رياض
حتى سبتمبر 2022 309
التدرج التعليمي: 309
التدرج الوظيفي 310
وظائف التدريس خارج مصر: 310
المؤتمرات والندوات العلمية 310
المنشورات العلميـة حتى سبتمبر 2016 312
إسهامات علمية في مستقبليات واقع مشكلات مصرية معايشة: 320
أولًا- موضوعات حول القاهرة: 320
ثانيًا موضوعات مصرية ومشروعات التعمير: 321
ثالثًا - ندوات متخصصة وموضوعات عامة: 322
ملخص السيرة الذاتية للأستاذ الدكتور محمد رياض أحمد رياض 323
المنشورات العلمية: 323
المشروعات الرئيسة التي كتبت عنها كانت كالآتي: 326
فهرس المحتويات 329

مع الجغرافيا والإنسان
في مصر والعالم

"محمد رياض" عالم مصري فريد في الجغرافيا والأنثروبولوجيا، تحمل تجربته العلمية والإنسانية ما يربو على سبعة عقود من الإثمار والإزهار في مختلف المحافل الدولية والإقليمية والمصرية. لا تنبع أهمية إسهاماته العلمية من كونه أستاذا جامعيا رائدا فحسب بل لارتباطه العضوي الدائم بمشاكل الإنسان في الصحاري والوديان والجبال والغابات، في مصر وإفريقيا والعالم.

والكتاب الذي بين أيدينا يضم قراءة وتحليل لأهم أفكاره في ميادين الانثروبولوجيا والعمران والزراعة والتجارة والاقتصاد، من زاوية التحليل الجغرافي والإنسانوي.

تصميم الغلاف : أحمد الصباغ

ISBN 978-977-278-983-2

9 789772 789832

01012355714 - 01152806533
elbasheernashr@gmail.com
elbasheer.marketing@gmail.com
www.darelbasheer.net

إعداد وتحرير: عاطف معتمد
مع الجغرافيا والإنسان
في مصر والعالم
المشروع الفكري عند
محمد رياض